

الفتاوى الفقهية

المعتمدة بالأدلة الأصلية والفرعية

لصاحب السماحة :

فضيلة الشيخ أحمد بن عبد العزيز آل مبارك

رئيس القضاء الشرعي

بدولة الإمارات العربية المتحدة

ولمستشار الديني

لصاحب السمو رئيس الدولة

طبع على نفقة السيد / حارب بن سلطان بن يوسف

الحجرات

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« مَنْ يَرِدِ الدُّبَّ خَيْرٌ لِّفَقْرِهِ فِي الدِّينِ »

حديث شريف
رواه البخاري ومسلم

الفتاوي الفقهية المعززة بالأدلة الأصلية والفرعية

لصاحب السماحة :

فضيلة الشيخ أحمد بن عبد العزيز آل مبارك

رئيس القضاء الشرعي
بإدارة الإمارات العربية المتحدة

ولمستشار الديني

لصاحب السمو رئيس الدولة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله الذي أرسله الله بالهدى. ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين .

أما بعد فإن الفتيا - كالقضاء - يحتاج فيها المفتي السلي التثبوت والتزوي والتمعن في السؤال ، ويبحثه من جميع جوانبه حتى يكون الجواب مطابقاً له ، كما يحتاج إلى النظر في المراجع الهامة التي تعتمد على الفروع وتبصر بالاصول ، وتسعى إلى التوفيق بين تلك الاصول وتلك الفروع .

ولقد راعينا هذا - بمثلنا فيه قدر المستطاع - عند اجابتنا على اسئلة كثيرة وردت علينا من جميع أنحاء الامارات وغيرها ونحن - اذ نتروى ونثبت في الاجابة ونسهر للبحث عنها في سراجها ، حتى نتوصل إلى معرفة الحلال والحرام - لتتبدل بذلك ما قاله عزوجل : « ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون » (١١٦ النحل) .

ولنا في امام دار الهجرة : مالك بن انس رضي الله عنه - اسوة حسنة ، فقد قال القاضي عياض في المدارك (قال عبدالرحمن العمري : قال لي مالك : ربما وردت على المسئلة تمنعني من الطعام والشراب والنوم ، فقلت له : يا ابا عبدالله : والله ما كلاك عند الناس الا نقش في حجر ما تقول شيئاً الا تلقوه منك ، قال : فمن احق ان يكون كذا الا من كان هكذا ؟ فرايت في النوم قائلاً يقول : مالك بمصوم) . وهكذا فان في الثاني والثبوت والسهر على البحث عن الحق في موطن الحق - عصمة لمن عصمة الله .

ونظرا إلى أهمية هذه الفتاوى ، وحرصا منا على ان يعم نفعها الجميع قررنا ان نقدمها للطبع سائلين الله عزوجل ان يعم بها النفع وان يعظم بها الاجر .

وبالرغم من ان هذه الفتاوى تعتمد في الاساس على المذهب المالكي ، وتتمسك بتقديم الأدلة من مشهور هذا المذهب ، فانها كثيرا ما تتعرض لاصل الدليل من الكتاب والسنة كما انها تتعرض - اذا ما دعت الحاجة إلى ذلك للمذاهب الاخرى وتقدم ادلتها ، وتذكر ما يوافق المذهب المالكي منها وما يخالفه .

وسميتها الفتاوى الفقهية المعززة بالأدلة الأصلية والفرعية .

وبما ان الذين يستفتوننا قد تتحد اسئلتهم مع اختلاف امكتهم وازمنة اسئلتهم فان هذه الفتاوى قد تتكرر . وعليه فإتني احذف المكرر منها الا اذا كان في كل من الجوابين ، زيادة في السؤال او الجواب ، فإتني اثبتهما معا اكبالا للفائدة .

وقد رتبنا الفتاوى حسب الترتيب الفقهي ، بدءا بالمعادات إلى الجنائيات والفرائض (التركات) وهناك مسائل خاصة لا تندرج تحت الابواب السائدة في الفقه

تمثل تفسير بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي لا تعالج الأحكام الفقهية .
ومثل المسائل السياسية وعلاقتها بالشريعة الإسلامية كالتقويمية والانتخابات
السياسية وما إلى ذلك كل ذلك جعلناه في باب مستقل تحت عنوان باب جامع لمسائل
من العلم وختمنا به الفتاوى . ونظرا إلى أن الإفتاء عملية مستمرة ومسئولية هامة
من مسئوليات رئاسة القضاء الشرعي ، فالتنا سنضيف إلى هذه الفتاوى كل ما تجدد
من فتوى فيما بعد إن شاء الله وذلك تحت عنوان : ملحقات .

والله أسأل أن ينفع بها وإن يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم أنه نعم المولى
ونعم النصير .

أحمد بن عبدالعزيز آل مبارك

رئيس القضاء الشرعي

بدولة الإمارات العربية المتحدة

كتاب العبادات

١ - الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين .
أما بعد .

فقد ورد علينا السؤال الآتي :

(ما حكم صلاة من توضأ ثم أحد أركانه بأن غسل يديه أكثر من ثلاث مرات ؟)

الجواب والله الموفق للصواب :- أن الصلاة صحيحة بلا خلاف ، ولكن المتوضيء إذا زاد على ثلاث مرات فقد زاد في الدين وغلا فيه ، وفعل فعلاً يسيراً الكراهة والتحريم .

قال خليل المالكي : (وهل تكره الرابعة أو تمنع) قال شارحه الحطاب عند هذا النص وقال ابن عبدالسلام في شرح قول بن الحاجب وتكره الزيادة . ما نصه : وربما فهم من إباحتهم التحريم ، قال ابن ناجي في شرح المدونة فظاهر كلام ابن عبدالسلام أنه حصل الكراهة على بابها والاقرب ردها لقول ابن حبيب وما ذكر معه ، وكذلك تقول النووي : أجمع العلماء على كراهة الزيادة على الثلاث المتوعدة العضو وإما ما لم يستوعب العضو إلا بغرفتين فهو غرفة واحدة ، وما ذكر جابر علي مذهبننا ، لأن الفضيلة أو السنة إنما هو أمر من وراء الغرض والله تعالى أعلم . انتهى وفي منح الجليل لمحمد عليش عند النص الآنف الذكر : (وهل تكره الرابعة) :

وهو نقل ابن رشد عن المذهب (وهو المعتمد) انتهى المراد منه .
وفي الشرح الصغير للدردير : (ويكره الزائد على الثلاث في المغسول ، وكذا يكره المسح الثاني في الممسوح . وقيل يمنع وهو ضعيف) . انتهى .

وفي المفتي لابن قدامة الحنبلي (فصل قال أحمد رحمه الله : ولا يزيد على الثلاث إلا مبتلى ، وقال ابن المبارك : لا آمن من ازداد على الثلاث أن يائمه ، وقال إبراهيم النخعي : تشديد الوضوء من الشيطان ، ولو كان هذا فضلاً لأوثر به أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم .) انتهى . ومثله في الهداية في الفقه الحنفي وأورد صاحبها حديث الرسول صلى الله عليه وسلم عندما توضأ ثلاثاً (هكذا الوضوء فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم أو أساء) والحديث أخرجه أبوداود والنسائي وابن ماجه . واستشكل قوله (أو نقص) لأنه صلى الله عليه وسلم ثبت أنه توضأ مرة مرة واثنين اثنين وثلاثاً ثلاثاً وأجاب بعضهم بأن المراد بالنقص ما نقص عن واحدة كما أن الحديث روى عن أبي داود بالاتتمام على : (فمن زاد فقد أساء أو ظلم) وعليه فلا إشكال .
والخلاصة :- أن الصلاة صحيحة بلا خلاف وأن الزيادة على الثلاث الموعبات منهي عنها باتفاق المذاهب الأربعة وأن المعتمد في مذهبنا المالكي أنها مكروهة .
والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى .

أما بعد . فقد ورد علينا السؤال الآتي :

ما تقولون في امرأة اعتادت أن تكذب على زوجها عندما يريد جماعها بأنها حائض والواقع خلاف ذلك ، وقد حصل في مرة من المرات أن جامعها ظاناً أنها غير حائض نظراً لكثرة كذبها عليه . ولكن تبين له بعد ذلك أنه جامعها وهي حائض ولم يعتمد ذلك العمل ، فهل يا سيدي تحرم عليه بهذا الفعل ؟ .

الجواب :- والله أعلم بالصواب إن الرجل إذا وطئ زوجته وهي مطبسة بالحيض مائة فعل جراً ما يلزم منه أن يستغفر الله عزوجل : وليس عليه غير ذلك هذا هو الذي قال به مالك والشافعي وأبو حنيفة .

وقال أحمد بن حنبل يلزمه أن يتصدق بدينار أو نصف دينار . دليل ذلك قوله تعالى (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا طهرن فأتوهن من حيث أمركم الله) (٢٢١ - البقرة) .

قال القرطبي في تفسيره (الجامع لأحكام القرآن) عند هذه الآية ما نصه :-
« واختلوا في الذي يأتي امرأته وهي حائض ماذا عليه ، فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة يستغفر الله ولا شيء عليه ، وهو قول ربيعة ويحيى بن سعيد وبه قال داود .

روى عن محمد بن الحسن : يتصدق بنصف دينار ، وقال أحمد يصدق بدينار أو نصف دينار . انتهى . ثم قال : « وقالت فرقة من أهل الحديث : أن وطئ منسي الدم مطيع دينار وإن وطئ في انقطاعه فنصف دينار »

وقال الأوزاعي : من وطئ امرأته وهي حائض يتصدق بخمسة دينار .
والطريق لهذا كله : سنن أبي داود والدارقطني وغيرهما . وفي كتاب الترمذي عن ابن عباس أن كان دما أحمر فدينار وإن كان أصفر فنصف دينار .
قال أبو عمر : وحجة من لم يوجب عليه كفارة إلا الاستغفار .

— اضطراب هذا الحديث عن ابن عباس وإن مثله لا تقوم به حجة وإن الذمة على البراءة ، ولا يجوز أن يثبت فيها شيء لمسكين ولا غيره إلا بدليل لا مدفع فيه ولا مطعن عليه وذلك معدوم في هذه المسألة . انتهى .

ومثله في بداية المجتهد ونهاية المقتصد للحفيظ ابن رشد والاستذكار لأبي عمر بن عبد البر . وعليه فإن السائل لا يلزمه إلا الاستغفار في قول الأئمة الثلاثة : مالك والشافعي وأبي حنيفة . وإن شاء احتاط وتصدق بدينار أو نصفه عملاً بقول الإمام أحمد بن حنبل .

أما اتهام الزوج لزوجته بالكذب في ادعائها الحيض فهذا لا يبيح انتهاك ما حرمه الله في كتابه العزيز .

نتب إلى الله أيها السائل مما مغلط وتحر لديك في المستقبل ولتبق مع زوجتك فهي عليك حلال . والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

ب - الصلاة

الحمد لله وحده والصلاة على من لا نبي بعده

أما بعد ، فإن العبادات المفروضة ومواقيتها وإقداؤها ومقاديرها - ثابتة بالكتاب والسنة ، وعليها إجماع الأمة الإسلامية ، وقد جاء البعض منها مجسلاً ففصلته السنة النبوية بقول الرسول صلى الله عليه وسلم أو عمله أو تقريره .

ومن ذلك مواقيب الصلاة ، وقد جاء بها جبريل للرسول صلى الله عليه وسلم ، كما هو معلوم في صحيح الحديث الشريف وحدد علماء الإسلام من لهم دراية بعلم (الفلك الشرعي) بدء مواقيت الصلاة ، أوقاتها الاختيارية والضرورية . وعلى ذلك العمل استمرت المواقيت الشرعية بحسب خط عرض كل بلد وطوله .

وقد جاءنا من يسألنا عن حجة وقت طلوع الفجر الصادق الذي به تحين صلاة الصبح وعنده يجب الإمساك في رمضان أو ما عداه من الشهور لن عليه دين يقضيه أو تطوع ونفل يتنفيه ، حيث أن التقويم الذي أصدرته وزارة العدل والشؤون الإسلامية والإفتاء لهذا العام جاء به على غير المعهود والمتفق عليه في كل عام ، بحيث يكون (طلوع الفجر الصادق) قبل وقت الشروق المحدد بتسعين دقيقة (ساعة واحدة) بل جساء هذا العام محددًا (ساعة واحدة) بحيث يدرك المسائم الأسفار وهو بعد يأكل ويشرب ، وفيه ضياع لفريضة الصوم ، كما أن به خطأ شديداً على كثير من المؤذنين خاصة ، والمصلين عامة ، مع أن المؤلف هو نفس المؤلف لأعوام سابقة . فإن الثلاثين دقيقة التي اختصرت من وقت الفجر وأضيفت إلى الليل وما هو بليل . ؟

هذا ملخص ما وردنا من كثير من خامة الناس وعامتهم . وحيث أن الأمر يقتضي التنبيه ولا يحسن السكوت عن مثل هذه الأمور الشرعية ذات العلاقة المتصلة بمسحة العبادة من سلام وصوم . فنقول وبالله التوفيق :

عطفًا على ما ذكرناه أعلاه ، فإن ما ورد في التقويم المذكور هو خلاف ما عليه التوقيت الشرعي في طلوع الفجر الصادق ، فعموم التقاويم التلكية ومن بينها تقويم المؤلف (لأعوام سابقة) تثبت بأن ما بين طلوع الفجر الصادق وشروق الشمس ما يقارب الساعة والنصف (تسعين دقيقة) وثابت لدينا أن المؤلف لهذا التقويم غير راض مما حصل من المشرف على طباعة التقويم أثناء غيابه حيث حصل تغيير في وقت طلوع الفجر الصادق لا يسنده علم صحيح .

نجاه ما بين الفجر الصادق وشروق الشمس ساعة واحدة فقط ، وهو غلط ناحش ، واجتهاد في غير محله ، لذلك فعلى كل مكلف بصلاة أو صيام الإحاطة بأن الفجر الصادق يحين قبل الوقت المبين بالتقويم المذكور بخمس وعشرين دقيقة . ومن

عليه صيام مسنون أو مفروض فإن الإمساك يحين قبل ما ذكرناه بعشر دقائق بحسب احتياطاً (بحيث يكون ما بين الشروق والإمساك ساعة وخمس وثلاثون دقيقة وعليه . فادعو الله عزوجل أن يوفق جميع المسلمين لما فيه خير الدين والدنيا ويبصر المسؤولين منهم بما يجب عليهم من الاحتياط في الدين والمشاورة خاصة في الأمور التي لها مساس بالعقيدة أو الشريعة وأن من الواجب على الجهة النسبية أصدرت التقويم أن تصحح الخطأ الذي حاق بوقت الفجر الصادق أو نفيه عليه .
والله يقول الحق وهو الهادي إلى سواء السبيل .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

(سؤال :- ما هي العورة بالنسبة للرجل والمرأة ، وبالنسبة للأجانب والمحارم؟)

الجواب والله الموفق للصواب :- لا خلاف بين المسلمين في وجوب ستر العورة التي لا يجوز النظر إليها ، سواء كلفت من المرأة أو الرجل ، أما تعيين عورة كل من الرجل والمرأة فنوجزه فيما يأتي :-

- ١ - عورة الرجل ما بين السرة والركبة ، وكذلك عورة المرأة .
 - ٢ - عورة المرأة الحرة مع المرأة ما بين السرة والركبة .
 - ٣ - عورة المرأة الحرة مع الأجانب جميع جسمها ما عدا وجهها وكفيها ظاهرهما وباطنهما .
 - ٤ - عورة المرأة الحرة مع محارمها جميع الجسم ما عدا الوجه والشعر والرقبة والذراعين والتدين ، ويرى بعض العلماء أنه لا يجوز لها أن تكشف أمام محارمها إلا ما تدمو إليه الضرورة عند العمل في البيوت كالذراعين وبعض السليتين .
 - ٥ - ويجوز للمرأة أن ترى من الرجل الأجنبي ما يراه الرجل من محرمه إلا أن الأجنبي غير ملزم بأن يستر عنها ما زاد على ما بين السرة والركبة ، ولا يجوز له أن يكشف شيئاً من عورته إلا أمام زوجته..
- تنبيه :-** (تعرضنا لعورة الأمة مع العلم بأن الرق أصبح معدوماً في أكثر البلاد الإسلامية وذلك لأنه حكم أقره الشرع الإسلامي وأحكام الله يجب التنبيه عليها منديماً بطرق موضوعها ..)

هذا مختصر ما في كتب فقه المالكية مما يتصل بتحديد العورة . ويستند الفقهاء في هذه التفاصيل ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم .

قال الله تبارك وتعالى : (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ..) (٢٠ النور)
(وقيل للمؤمنات يغضن من أبصارهن) (٢١ النور) ولم يبين لنا ما يغض عنه البصر ، وهو على العموم ما يستحي من كشفه ولا تسمح العادة بالإطلاع عليه . وهو في المرأة غيره في الرجل ، وهو بالنسبة للمحارم غيره بالنسبة للأجانب . فالمرأة بالنسبة للأجنبي منها كل جسمها عورة ، ما عدا الوجه والكفين ، فلا يجوز للأجنبي أن يرى منها شيئاً ، ولا يجوز لها أن تكشف منه أمام الأجنبي شيئاً ، وبالنسبة للمحارم أخف من ذلك لأن الحاجة إلى الاختلاط بالمحارم أشد منها إلى الاختلاط بالأجانب وأيضاً فإن مكثفة المحرم من المرأة لها شيء من القسداة في نفسه ، تبغى من التطلع إليها بغير الاحترام والتعظيم ، لذلك رخص له الشرع الإسلامي أن يرى منها أكثر مما يرى من الأجنبية ، وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم ما يغض منه

البصر في قصة اسماء بنت أبي بكر ، فقد روى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها أن اسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها — دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق ، فأعرض عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لها : (يا اسماء ان المرأة اذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها الا هذا ، واشتار الى وجهه وكفيه) .

وروى بن جزى في تفسيره عن عائشة انها قالت « دخلت على ابنة اخي لامي : عبدالله بن الطفيل مزينة فدخل النبي صلى الله عليه وسلم فأعرض ، فقلت يا رسول الله انها ابنة اخي وجارية » فقال : « اذا عركت المرأة) اي بلغت لم يحل لها أن تظهر الا وجهها والا ما دون هذا ، وقبض على ذراع نفسه فترك بين ثيابه وبين ذلك مثل قبضة أخرى . فهذان الحديثان يبينان ما يجوز للمرأة أن تكشفه من جسمها ، وما يجوز للرجل أن يراه من المرأة ، وما أمره الله أن يفض عنه بصره ، وروى الدارقطني والبيهقي عن النبي صلى الله عليه وسلم « ان عورة الرجل من سرته الى ركبته) وروى مالك في الموطأ وأبو داود والترمذي أن جرهدا من أصحاب الصفة — قال : جلس عفدنا النبي صلى الله عليه وسلم وغنذي منكشفة فقال (لها علمت أن الغنذ عورة ؟) وروى عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال له : (لا تبرز غنذك ولا تنظر الى غنذ حي او ميت) . رواه أبو داود وابن ماجه .

وهناك احاديث أخرى تدل على أن البخل ليست من العورة منها ما رواه البخاري واحمد عن انس أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر حصر الأزار من غنذه حتى اني لأنظر الي بياض يخذ . وقد توسط ملك بين هذه الأحاديث ، فجعل العورة المخلفة من الرجل هي السواتان وما سواهما مما بين السرة والركبة عورة غير مغلظة .

ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن يكشف المرء عورته حتى ولو لم يكن معه غيره ، فقد روى الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ايلكم والتعري فإن محكم من لا يفارقتكم الا عند الغائط وحين يفضي الرجل الى اهله) . (يجامع زوجته) وروى مسلم واحمد وأبو داود والترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ولا تنظر المرأة الى عورة المرأة) وروى أبو داود والترمذي وابن ماجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « احفظ عورتك الا من زوجتك أو ما ملكت يمينك) فسل سائل : يا رسول الله فإذا كان احدنا خاليا ؟ فقال : « فاعله تبارك وتعالى الحق أن يستحي منه . »

وقد أمر الله النساء بستر زينتهن ، فقال : (ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها) (٣١ النور) والزينة تشمل ثلاثة أشياء : الملابس الجميلة ، والطرشي في اليدين والرجلين ، والأذان والصدر ، وما تتزين به النساء من الاصباغ على الوجه واليدين وتزجيج الحواجب ، وتصفيف الشعر ، وهذه هي الزينة التي أمرت المرأة بالخفافها . ولا تبديها الا للزوج والحارم فإذا ظهر منها شيء بدون قصد فلا اثم عليها ، كما لو كشفت الربيع عن ثيابها فلا شيء عليها .

ولا يشمل قوله تعالى (إلا ما ظهر منها) ما تعمدت هي اظهاره فان ما تعمدت اظهاره ليس مقصود الآية ، ولا يعطيه المعنى اللغوي ، فان من البدعي أن الفرق واضح بين ما ظهر بنفسه بدون قصد اظهاره ، وما اظهره الغير .

أما الوجه والكتان فهما من العورة ، لا من الزينة واشتقاقهما من العورة بنص الحديث لحاجة النساء الى كشفهن لقضاء مصالحهن . قال الأستاذ المودودي في تفسير سورة النور (وهناك فرق بين ستر العورة والحجاب ، فالعورة ما لا يجوز كشفه حتى للمحارم من الرجال ، أما الحجاب فهو شيء فوق ستر العورة وهو ما يحال به بين النساء والأجانب من الرجال .) ولا يجوز تشييق الثياب على الجسم بحيث تكون أجزاءه بارزة من الأمام والخلف كالندي والأوراك ، وقد أشرت المسئلة أن تستدل أخبارها على جبينها ، والخمار ما يغطي به الرأس والجيب وهو فتحة الرقبة من القميص ليستر الخمار ما عساه أن يبدو من رقبتها وأعلى صدرها وذراعيها .

وقد أشرت المسئلة أيضا أن تدني عليها جلبابها في قوله تعالى (يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ...) والجلباب هسو الثوب الذي يغطي جسم البدن كالفراشة عند الطرابلسيين وكالبخناق عند بادية الزاوية ، والملاءة عند المصريين وقد رويت عن ابن عباس صفة أثناء الجلباب على المرأة فقال : (أن تلويه المرأة حتى لا تظهر منها إلا عين واحدة تبصر بها) .

وذلك ما يعمله الطرابلسيات وما شابهها ، وروى عن ابن عباس وقتادة صفة أخرى قريبة من الأولى وذلك بأن تلويه فوق الجبين وتشده ثم تعطفه على الألف وأن ظهرت ميناها ، لكنه يستر الصدر ومعظم الوجه .

قال القرطبي : (وذلك لا يكون إلا بما لا يصف جلدها) كما تقدم في قصة أسماء ، ودخلت نسوة من بني تميم على عائشة رضي الله عنها وعليهن ثياب رقاق — فقالت لهن (ان كنن مؤمنات فليس هذا بلباس المؤمنات) .

والنساء اللاتي يلبسن ملابس لا تستر إلا بعض الجسد ، أو ملابس شائعة تظهر معهن بشرة الجسد — عليهن أن يحذرن من وعيد شديد بالنار لمن يلبس هذا النوع من الثياب ، ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (صنفان من أهل النار لم أرهما : قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها ، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا) .

والكاسيات العاريات : (كما ذكر النووي) هن اللاتي يسترن بعض الجسد ويدعن بعضه أو يلبسن الثياب الرقاق التي يظهر معها الجسد فهن كاسيات بهذه الثياب الشفافة ، عاريات بها لأنها لا تحجب ما تحتها ، كاسيات بالثياب القصيرة ، وعاريات بها لأنها تستر بعضا وتترك بعضا ، وفي مشيتهن ميل وتبختر فيملن اليهن نفوس الرجال ورغباتهم ، والذي على رؤوسهن مثل أسنة البخت يشبه ما يسميه نسائنا بالبروكية التي يستعملها بعض نساء مصرنا .

وهذا من اعلام نبوته عليه الصلاة والسلام حيث اخبر في حياته بما هو واتسع
الآن ، وفي المدخل لابن الحاج : (ومن العتبية : ويلغني أن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه نهى النساء عن لبس القباطي) والقباطي ثياب ضيقة ملتصقة بالجسد لضيقها
تتظهر ثخلة جسم لابسها ، وتصف محاسنها وتبدي ما يستحسن مما لا يستحسن .

وأخرج الإمام أحمد والبيهقي — كما في منتقى الاخبار وشرحه نيل الأوطار — عن
أسامة بن زيد قال : (كسنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبطية كثيفة بمسا
أهدى له حبة الكلبى فكسوتها امرأتى فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم
(مالك لا تلبس القبطية) ؟

قلت كسوتها امرأتى فقال (مرها أن تجعل تحتها غلالة فإني أخاف أن تصف
هجم عليها) . والغلالة بكسر الغين المعجمة ثمار يلبس تحت الثوب .

ولا شك أن بعض النساء اليوم (بكل الأسف) أصبحن يرتدين مثل هذا التنوع
من الثياب ، فيلبسن القميص المحدد ، ويلبسن ما يسمى عند الأتراك (بالبنطلون)
وهذا ينافي الشرع الاسلامي الحنيف ، كما ينافي المثل العربية الاصيلية ، ويسيء الى
اثوثة المرأة أكثر مما يحسن اليها . ولهذا نهيب بأخواتنا وبناتنا المسلمات أن يتقين
الله ، ويعلمن أنهن سيقفن بين يدي الله الذي لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها .

كما تلفت نظر المسؤولين في العالم الاسلامي — وفي دول الخليج بالخصوص — الى
ما في الإذاعة المرئية (التلفزيون) من أمور يتكلم منها قلب كل مسلم (رقص وغناء ولباس
مزر وكشف حجاب لا عن الوجه فقط بل عن الشعور والصدر والسيقان وربما
الكشف عن غير ذلك .. !) بالاضافة الى القصص الفجائية المخفية بما يخل
بالدين والشرف والكرامة .

نسأل الله أن يثبتنا على دينه ويزرعنا الخوف والوجل منه . والحقيقة أنه لو
اجازت الشريعة هذا — ومعاذ الله أن تجيزه — لكان من الاولى لنا في هذا الزمن
بالذات أن نباعد عنه . لأن ما نقاسيه من الآم وتخالف وتشقت وتسلط الأعداء علينا —
من شأنه أن ينعمننا ويصرفنا من الفرح الباح فضلا عن المحرم الذي يهزم الدين
والقيم والأخلاق .

وفقنا الله لاتباع الحق ونصرة دينه الحنيف (ولينصرن الله من ينصره ان الله
قوي عزيز) . (٤٠٠ الحج) .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد فقد ورد علينا السؤال الآتي :-

(ساحة العالم الجليل فضيلة الشيخ / أحمد عبدالعزيز المبارك / رئيس
القضاء الشرعي بدولة الإمارات العربية المتحدة .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .

فقد جرت عادة الجيوش في البلاد الإسلامية أن تقوم بتدريبات سنوية تسمى
في العرف العسكري (بالمناورات) وتكون هذه المناورات خارج المدن موزعة في الصحراء
تبعد عن أقرب مدينة بحوالي ثمانين كيلو مترا أو تزيد .

كما وأن الجنود يعيشون أثناء تلك المناورات في خيام تقام لهذا الغرض ثم ترفع
بعد الانتهاء من المناورة ، وهذه الخيام مقصورة على من بها من الجنود لا يسمح لغيرهم
باستعمالها أو البقاء بها أو حتى دخول محيطها إلا بأذن خاص ، والمدة التي يقضيها
أصحاب هذه المناورة قد تصل إلى الشهر أو تزيد قليلا .

والسؤال :- هل يصح من هؤلاء الجنود المقيمين بهذه الخيام ولمدة شهر بإقامة
صلاة الجمعة أثناء مدة إقامتهم بها أم لا يصح ؟

نرجو الجواب على مذهب الإمام مالك بصفة أساسية ، وعلى بقية المذاهب
الأربعة وذلك لنشره بأحدى المجلات العسكرية التي يتناولها من يهمهم الأمر من
الضباط والجنود ، انتهى السؤال .

الجواب والله الموفق للصواب :- أن هؤلاء الجنود المقيمين مؤقتا في الخيام
وفي مكان بعيد عن أقرب مدينة تصلى فيها الجمعة بنحو ثمانين كيلومترا - لا تجب
عليهم الجمعة ولا تصح منهم . وهذا باتفاق المذاهب الأربعة . فكل من
الاستيطان والتقرى شرط عند الجميع ، فلا تجب على غير المقيمين ولا على سكان
الخيام ، إلا تبعا لغيرهم . فلو أن هؤلاء الجنود يقيمون مؤقتا بالقرب من مدينة تصلى
فيها الجمعة ، بحيث لا تبعد مخيماتهم أكثر من ثلاثة أميال عن أدنى جامع بتلك
المدينة للزمهم السعي إلى ذلك الجامع لأداء صلاة الجمعة ، عند غير الشافعي أما
الشافعي فلا يلزم عنده السعي إلى الجمعة إلا من محل يسمع فيه الأذان سمعا عاديا
واشترط مالك والشافعي أيضا لوجوب الجمعة وصحتها أن تقام في جامع مبني ،
أما أبو حنيفة وأحمد فتجوز عندهما في صحراء المدينة . إلا أنها - كما ذكرنا آنفا
يتفقان مع مالك والشافعي في أن الجمعة لا تجب على غير المستوطنين ولا على أهل
الخيام إلا تبعا لمن يجاورونه بل أن أبا حنيفة اشترط في وجوبها المصر وهو المدينة
الكبرى التي لها سلطاتها الخاصة بها .

وعليه فإن الجنود المذكورين في السؤال لا تلزمهم الجمعة ولا تصح منهم باتفاق

الجميع ، تنظر الأدلة في فتح المفتح على زاد المسلم لابن ملبس الشنقيطي وفي مختصر خليل ، وشروحه (في الفقه المالكي) وفي الحدة شرح المدة ، والمفنى لابن قدامة - (في الفقه الحنبلي) والمجموع للنووي والافتناع في حل الفاظ أبي شجاع (في الفقه الشافعي) والهداية شرح البداية ، وفتح القدير لابن الهمام (في الفقه الحنفي) .
والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الكريم .

أما بعد : فقد ورد علينا سؤال هذا نصبه :

أما رأي سماحكم من خلال الشريعة الإسلامية في نقل ترنية عين المتوفى للحى بهدف إعادة البصر بالنسبة للكوفيين ؟ .

الجواب والله الموفق للصواب :

للإجابة على هذا السؤال يقتضينا المقام أن نبداً بمقدمات أربع عامة وهي أساس الموضوع في جميع الاحتمالات ، لندخل منها ونحن مطمئنون على صحة الجواب . وبلك المقدمات في الحقيقة عناصر متولدة عن السؤال تطرح نفسها وهي :

الاولى :- هل ان اجزاء الانسان بعد الموت تعطى حكم التجسس الذاتي كسائر الميئات ذات الدم الاصلي ام انها ظاهرة ؟

الثانية :- وهل لجسد الانسان الحي حرمة بعد الموت كما كتلت له قبلها ؟

الثالثة :- وهل يجوز للانسان في حياته ان ينصرف في جنته قبل الموت بان يبيعها او يهبها ولو لاغراض سامية كنقل جزء منها الى غيره او هبتها لدراساتها شريحية او نحو ذلك ؟ .

الرابعة :- وهل ان الإبصار بالنسبة الى الكوفيين يعبر ضرورة او حاجة فقط ؟

١ - عن المقدمة الاولى نجيب : ان الصحيح طهارة ميتة الأدي لتقبله صلى الله عليه وسلم عثمان بن مظعون بعد موته ، وصلاته على ابني بيضاء في المسجد وصلاة الصحابة رضوان الله عنهم على أبي بكر وعمر فيه ، ولقوله صلى الله عليه وسلم (لا نجسوا موتكم فان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا) رواه الحاكم في مستدركه على الصحيحين وعلى ذلك اعتمد فقهاؤنا : كابن العربي وسند بن عثمان وابن الفرات وابن عبد السلام وخلق بن اسحق وغيرهم ؛

٢ - وعن المقدمة الثانية نجيب :- ان الذي تدل عليه النصوص ، قطع عضو من الانسان الميت لغير ضرورة حرام بلا خلاف ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كسر عظم الميت ككسره حيا اورد هذا الحديث ابن قدامة في المغني ، واورد ابن حزم في المحلى وحكم بصحته ولكنه حمله على ظاهره من تخصيص العظم دون غيره من الأجزاء على عادته من الالتزام بالظاهر والابتعاد عن القياس . ولكن الواضح من الحديث انه يدل باشارته على النهي عن اذاء الميت وان اذاءه ميتا كإيذائه حيا وقد قال الله تعالى (والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً) (٨) الاحزاب) وجاء في عون المعبود شرح سنن أبي داود ، بسنده عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ان كسر عظم الميت ككسر عظمه حيا ، قال في الشرح يعني في الاثم كما في روايته قال وفيه اشارة الى انه

لا يهان ميتا كما لا يهان حيا ، وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال : أذى المؤمن في موته كآذاه في حياته ، قال في المرقاة ومال المنذرى والحديث أخرجه ابن ماجه .

وكل ما ذكر من حرمة إبانة عضو من الميت مقيد بما إذا لم تلجئ ضرورة إلى خضعه كما تقدمنا ، سواء كانت الضرورة لمصلحة الميت كما إذا مات في بئر واضطر لأخراجه منها ولو بهتلة إذا كان ذلك ضروريا لفائدته كالصلاة عليه أو نفسه ، أو لمصلحة الأحياء كلبقاء الماء نقيا للشرب والاستعمال ، نص عليه ابن قدامة في المغني . وكما إذا ابتلع مالا واضطر لبقره وأخراجه لصالحه ، أو بقر امرأة حامل ماتت لأخراج جنينها الحي ، كما نص عليه في المدونة ومختصر خليل وغيرهما . وقد ذكر الفقهاء المالكيون جواز أكل لحم الميت للمضطر على المعتد وكل ذلك يوضح تقديم مصلحة الحي على الميت ويعتبر تخصيصا للنص المتقدم من منع كسر عظام الميت ومن هذا المعنى ما ذكره ابن قدامة من قوله (وسائر أجزاء الأدمي يجوز بيعها وإنما حرم بيع العضو المقطوع لأنه لا نفع فيه) الجزء الرابع ص ١٩٢ . ود ذكر المغني أنه لا يجوز للمضطر أكل جزء من لحم نفسه عند الحنابلة لأنه قد يؤديه ذلك إلى قتل نفسه ، ونسب جواز ذلك للشافعية مطلقين بأنه له أن يحفظ الجبهة بقطع عضو منها كما لو كانت به آكلة ، وأضاف أنه لا يجوز للمضطر قتل معصوم الدم لآكله أجماعا . وأما إذا كان حربيا فإنه يجوز قتله وأكله عند الحنابلة والشافعية وإذا وجد معصوما ميتا جاز الأكل منه عند مالك والشافعية وبعض الحنفية ومنعه الحنابلة محتجين بالحديث السابق (وهو كسر عظم الميت ككسر عظم الحي) .

والخلاصة من هذا النقل أن حق الحي مقدم على حرمة الميت إذا كان الحي مضطرا إلى ذلك .

٢ - المقدمة الثالثة :- ولما تصرف الميت في جثمانه بالاذن في طمع عضو منه مثلا فلا اتخيل وجود خلاف في حرمة ضرورة إذ من شروط جواز البيع ملك البائع لما باع وقدرته على تسليمه وهذان الشرطان منتقيان في قضيتنا .

نعم ورد من جماعة من علماء المالكية أن الشخص إذا أذن لآخر في قتله أورثه ذلك الأذن شبهة تدرا عنه القصاص وكان عقابه ضرب مائة وحبس سنة نقله بسن يونس عن سحنون وذكره ابن رشد غير معزو بصيغة التهريض ونقله الخطاب عن ابن الحاجب عن أبي القاسم ورواه أبو زيد عن ابن القاسم وهو من العقبة لسحنون وقد زاد ابن رشد في البيان قولا ثالثا : ينبغي القصاص لشبهة عنو القصاص من المقتول ، ولا تكون الدية عليه في ماله ، قال وهو أظهر الأقوال ، ونقل عن النوادر لابن أبي زيد القيرواني عن ابن القاسم مثل لفظ سحنون . تراجع حاشية الخطساب عند قول خليل وإن قال (إن تقتلني أبرأتك) .

وأما الغائلون بالقصاص فقد عللوا عدم سقوط القصاص بأنه إسقاط للحق قبل وجوبه ، وهذه القاعدة مخطف في فروعها اختلافا كثيرا ولا يبعد أن يكون هناك من يقول بسقوط القصاص بعد الوقوع من ألية الأضرار الأخرى . ويدل على صحة ما ذكرناه قول ابن قدامة في المغني (وما لا يجوز أخذه تصالفا لا يجوز بتراضيهما

وانفاقهما عليه لأن الدماء لا تستباح بالاستباحة والبذل ولذلك لو بذلها له ابتداء
لا يحل أخذها ولا يحل لأحد قتل نفسه ولا قطع طرفه فلا يحل لغيره ببذله (انتهى) .
الغرض منه : ص ٣٣٦ ج ٨ .

{ - المقدمة الرابعة والأخيرة :- وهي ان الإبصار بالنسبة الى المكفوفين يعتبر
ضرورة أو حاجة والذي نراه ان الإبصار ليس من الضرورات ، لأن الضرورات هي
التي توجب دفع ما يؤدي الى تلف النفس أو الدين أو العقل أو النسب أو المال
أو العرض ولا شك ان ذهاب البصر ليس مؤثرا على الحياة ولا على الدين ولا على
النسب ولا على المال والعرض بدليل ان المكفوفين قد تكون صحتهم جيدة وأديانهم
ومقولهم سليمة فتمين اعتبار البصر حاجة عامة كانت أن تكون ضرورة وقد ذكر
الاصوليون ان مالكا رحمه الله ينزل الحاجة العلية منزلة الضرورات فيعطيهما
حكمها ويعتبر مناسبتهما . .

الخلاصة :- نستخلص مما تقدم ان أخذ عضو من انسان ميت ونقله الى
آخر حي جائز اذا كانت حياة الحي مهددة بال تلف ، وأما اذا كان نقل العضو
تتنضيه الحاجة الاكيدة كالعين مثلا ، فانا نرجو ان يكون مباحا ولا نقطع بذلك لما
قدمنا من التحليل السابق ، وأما نقل العضو من انسان حي ولو في آخر الرمق فانا
نرى انه حرام بلا خلاف - والله اعلم وأحكم وهو خير الحاكمين ونعوذ بالله ان
نقو ما ليس انسا به علم والحمد لله رب العالمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

ج - الزكاة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد ، فقد ورد علينا من جريدة الوحدة اسئلة هذا نصها :-

سماحة الشيخ / أحمد عبدالعزيز آل مبارك .

من المؤكد ان الاسس الاقتصادية التي انتهجها المسلمون في الزمان الغابر قد اضافت معلومات بارزة في التعامل الانساني كراس المال ، وعبر التاريخ فان غريضة الزكاة تنف على رأس القائمة من ذلك التعامل مما سبق فقد رأت (الوحدة) الالتقاء مع سماحتكم لتعيش وتنقل لقرائها الكرام لحظات صفاء ومعرفة ، وكان لابد ان نبدا لقائنا مع سماحتكم ببعض الاستفسارات من ما يتعلق بغريضة الزكاة . فهل تفضل سماحتكم بموجز تعريفي من الزكاة :

١ - ما هو الفرق بين الصدقة والزكاة طالما ان كليهما يقوم بها المسلم لمساعدة المحتاج ؟ .

٢ - الزكاة في مفهومها المشروع هي حد معلوم ومقطوع على ما يتبقى من الحاجة الضرورية تكفي يمكن تحديد او حصر ما يمكن تسميته بالحاجة الضرورية وحاجيات العصر تتغير وتزداد في كل يوم ؟ .
ما هي الفترة الزمنية المحددة لوجوب الزكاة ؟

٣ - ما هو حكم من منع الزكاة ؟ وما هي مدى صحة القول بان على الحاكم اخذها قهراً ؟

٤ - هل يمكن اعتبار ما يتم خصمه من بعض العاملين كغريضة فلسطين مثلاً هل يمكن اعتبار ذلك زكاة ؟

٥ - هل هناك اختلاف في المذاهب عن غريضة الزكاة واتوابعها ؟

الجواب والله الموفق للصواب :-

١ - ان لفظ الصدقة يطلق على الصدقة الواجبة (الزكاة) ويطلق على صدقة التطوع . قال تعالى : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها) (١٠٣ التوبة) وقال : (انما الصدقات للفقراء والمساكين) (٦٠ التوبة) فالصدقة تعني الزكاة في هاتين الآيتين ، كما تعني التطوع في قوله تعالى : (وان تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون) (٢٨٠ البقرة) . أما الفرق بين الزكاة وصدقة التطوع فهو ان الزكاة غريضة فرضها الله كتاباً وسنة واجباً على اغنياء المسلمين تؤخذ منهم وترد الي فقرائهم ، وهي الركن الثالث من اركان الاسلام التي بني عليها ، ومن جردها فهو كالفقر .

وأما صدقة التطوع فاتها فضيلة يرغب فيها . وصاحبها وعده الله بعظيم الأجر ومضاعفة الثواب ، إلا أنها غير واجبة ، نعم يلتفتان في أن كلا منهما يقدمها المسلم لمساعدة أخيه الفقير لكنهما يختلفان في أن الأولى إجبارية والثانية اختيارية إلا في حالات استثنائية ، كصلة الرحم وصلة الجار مع إعطاء الحرية في مقدار هذه الصلة .

٢ - أن مفهوم الزكاة لغة هو انتهاء والزيادة وفي الشرع : إخراج مال معلوم من مال معلوم في زمن معلوم ، فالمراد بالأول تحديد القدر الذي يخرج في الزكاة : والمراد الثاني مال النصاب أي القدر الذي تجب فيه الزكاة . والمراد بالثالث أداء الزكاة وهو حلول الحول في الاتعم والنقدين وعروض التجارة ، ويوم الحصاد فسي الحبوب والثمار التي تجب فيها الزكاة ، أما المقدار الذي تجب منه الزكاة والقدر الذي يلزم إخراجها عنه فقد بينه الرسول صلى الله عليه وسلم في كل صنف من الأصناف أني ذكرنا آنفاً . فإذا تم النصاب وتم الملك وحل عليه الحول وحان الحصاد وجب أداء الزكاة وزاد الحنفية شرطاً — لعلكم ائتمتم إليه في السؤال (٣) — وستعرض له فيما بعد .

وبما أن أكثر الأموال في بلادنا اليوم هو النقود المخدرة وعروض التجارة . فأتينا سنقتصر في هذا العرض الوجيز على زكاة النقد وعروض التجارة ، لأن غيرهما أوضح وأقل تعقيداً وأقل امتلاكاً . ففي تحديد نصاب النقود ونحدد ما يخرج عنها قال مالك في الموطأ : (السنة التي لا اختلاف فيها عندنا أن الزكاة تجب في عشرين ديناراً مينا ، كما في مائتي درهم) .

قال الباجي : ولا خلاف في ذلك بين فقهاء الأمصار إلا ما روى عن الحسن البصري أنه قال : لا زكاة في الذهب حتى يبلغ أربعين ديناراً (ثم قال وروى عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (إذا كانت لك مائتا درهم فغيبها خمسة دراهم ، وليس عليك شيء — يعني في الذهب — حتى يكون لك عشرون ديناراً فغيبها نصف دينار) وروى ابن حزم عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من كل عشرين ديناراً نصف دينار) .

والدينار والمئقال مترادفان ، وقد تكلمت السنة بهما على حد سواء ، فقد روى ابن حزم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ليس في أقل من عشرين مئقالاً من الذهب ولا في أقل من مائتي درهم صدقة) ولا تجب قبل حلول الحول لحديث : (لا زكاة في مال حتى يحصل عليه الصول) رواه الدارقطني .

فهذه الأحاديث تبين لنا مقدار ما تجب فيه الزكاة من النقدين ، ومقدار ما يخرج عنه والفترة الزمنية التي يخرج فيها . فمقدار ما يخرج في النقدين ربع العشر ٢٥٪ وبما أن الذهب هو النقد الذي تتأثر به العملات اليوم كلها فإن زكاة النقود (الأوراق) المتداولة اليوم ، وزكاة العروض التجارية التي تقوم بالنقد عند الزكاة يجب أن تكون بصرف الذهب . وقد رأينا أن الدينار والمئقال مترادفان ، والمئقال

وزنه معلوم . فهو أربعة غرامات وربع غرام فلأن يكون مقدار النصاب ٨٥ غراما وإذا كان الغرام الواحد يقابل ٧٠ درهما (هنا) فيكون أقل النصاب من النقود المتداولة (٥٩٥) درهما ، علما بأن الذهب دائما في هبوط وارتفاع فقد يكون أقل وقد يكون أكثر .

ولا يزكى الحلى الذي يبراد لليس . قال مالك : (لأنه بمنزلة المنافع السذي يكون عند أهله ، فليس على أهله فيه زكاة) خلافا لأبي حنيفة .

أما وجوب الزكاة في عروض التجارة فماخوذ من قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض) ٢٦٧ النقرة .

قال ابن العربي : (قال علماءنا قوله إما كسبتم يعني التجار وقوته ممسا أخرجنا لكم من الأرض يعني النبات) وأخرج أبو داود عن سمرة بن حذاب قال (أما بعد : فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا أن نخرج انصدقة من الذي يمسد للبيع) . ويقوم التاجر بعرضه بالنقد ويضفيها لما عنده من النقود ويذبح زكاة الجميع نقدا . وإذا كان له دين على أحد معلوم المكيان غير ماض ، يضمه لما عنده ويؤدي زكاته . وكذلك بالمقابل إذا كان عليه دين يحطه من المال الزكي ويزكي ما بقي إن كان نصيبا .

٣ - أما حكم من منع الزكاة ، فانه فعل جريمة عظيمة تنزل به أشد العذاب في الدنيا والآخرة . ففي الدنيا يقاتل حتى يوديها . ففي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإن فعلوا ذلك فقد عصوا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله) .

وقد قاتل أبو بكر الصديق رضي الله عنه من امتنع من أداء الزكاة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال (والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها) .

وروي البيهقي والحاكم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ما منع قوم الزكاة الا ابتلاهم الله بالسنين) وفي رواية الا حبس الله عنهم القطر .

أما في الآخرة فإن الله أوعده بالعذاب الأليم قال تعالى (والذين يكتزون الذهب والفضة لا ينفقونها في سبيل الله نبشرهم بعذاب الأليم (٣٤ التوبة) يوم يحمي عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما اكتزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكفرون) (٣٥ التوبة) . والكفر هو المال الذي لا تؤدي زكاته كما في الموطأ . والأحاديث الواردة في ذلك كثيرة ، وقد رأينا أن أبا بكر الصديق قاتل الذين منعوا الزكاة حتى أخذت منهم . وعليه فإن على الحاكم رئيسا أو ملكا أن يأخذ الزكاة من الذين منعوها ولو أدى ذلك إلى قتالهم .

٤ - أما ما يدفع لبعض المجاهدين كالفلسطينيين فإنه يمكن أن يكون زكاة ويجزىء إذا نوى صاحبه به الزكاة ، لأن هؤلاء يجاهدون جهادا شرعيا ، فقد أخرجوا من ديارهم بغير حق واغتصبت ممتلكاتهم . قال تعالى : (اذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله) (٣٩ - ٤٠ الحج) .

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أرأيت أن جاء رجل يريد أخذ مالي قال فلا تعطه ما لك قال أرأيت أن قاتلني قال : قاتله ، قال : أرأيت أن تقتلني قال : فأنست شهيد ، قال : أرأيت أن تقتله قال : هو في النار) ففي هذه الآية وهذا الحديث دلالة واضحة على صحة مشروعية ، جهاد الفلسطينيين ، وما دام جهادهم مشروعا فإن الله قد جعل نصيبا من الزكاة للمجاهدين في سبيل الله .

قال تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين إلى قوله وفي سبيل الله) (٦٠ التوبة) قال ابن العربي (قال مالك : سبيل الله كثيرة ، ولكني لا أعلم خلافا في أن المراد بسبيل الله ههنا الغزو) .

وعليه فإن ما يدفع للفلسطينيين أما أن ينفق في الجهاد أو على الفقراء المشردين ولكل منهما حق في الزكاة وكذلك الشغل في المجاهدين بإسقاطهم ما لهم يقاتلون عن دينهم وأوطانهم ، « ولا بد أن يكون الجهاد في سبيل الله ، فإن لم يكن في سبيل الله فلا يجزىء دفع الزكاة إلا لفقرائهم » .

٥ - أما عن السؤال الأخير وهو (هل هناك اختلاف في المذاهب عن مريضة الزكاة وإتاوعها ؟) .

فإن الكثير مما ذكرنا لا اختلاف فيه بين المذاهب الأربعة ، لما ما اختلفوا فيه فقد اشترطوا الإحلاف أو بعضهم في وجوب زكاة المال أن يكون النصاب الذي ذكرنا آنفا - فاضلا عن الحاجة الأصلية للمالك وهذا ما اشتهر إليه في سؤالكم الثالث .

ومر بعضهم هذه الحاجة بأنها (ما يدفع الهلاك عن الإنسان ، تحقيقا كالتفقة ودور السكنى وآلات الحرب والثياب المحتاج إليها ، لدفع الحر والبرد ، أو تقديرا كالدين فإن الدين يحتاج إلى قضاءه بها في يديه من النصاب لينفد عن نفسه الحبس لأن الحبس كالهلاك ، وكالات الحرفة واثاث المنزل ودواب الركوب ، وكتب العلم لاهلها ، فإذا كلن له دراهم مستحقة أن يصرفها إلى تلك الحوائج صارت كالمعدومة ، كما أن الماء المستحق بصرفه إلى العطش كان كالمعدوم وجاز عنده البتيم) .

هذا الكلام نقله ابن عابدين عن ابن الملك ، لكنه تعقبه بقول ينبغي عدم تسليمه نه فقال في حاشيته معقبا على الكلام : (لكن كلام الهداية مشعر بأن المراد به نفس الحوائج) فإنه قال (وليس في دور السكنى وثياب البدن واثاث المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدمة سلاح الاستعمال - زكاة لأنها مشغولة بحاجته الأصلية وليست بنائية أيضا) .

وعليه فلن هناك فرقا بين أن تشتري هذه الحوائج من مال النصاب والباطني
أن بلغ النصاب يزكى وبين أن تكون موجودة بذاتها عند المالك ولا تزكى ، فمعدم
زكاتها في ذاتها لا اختلاف فيه عند الجميع .

وهكذا يكون الأئمة الثلاثة متفقون على عدم شرط الفضول عن الحاجة وأن
الذين اشترطوا ذلك من الأحناف ، لم يسلم لهم ذلك في المذهب الحنفي نفسه .

كذلك أيضا انفرد الإمام أبو حنيفة بوجوب الزكاة في الحلبي اللبوس وبوجوب
الزكاة في الخضروات والفواكه التي لا تقبل الإذخار ، وبعدم وجوب الزكاة في ماله
الصبي والمجنون .

وانفرد الشافعي بوجوب توزيع الزكاة على الموجود من الأصناف الثمانية الذين
تدفع لهم الزكاة ، وذكرهم الله بقوله تعالى : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين
والمعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل) .

كما انفرد مالك بعدم جواز تعجيل الزكاة عن الحول ، فلم يجز تعجيلها عنده
لأكثر من شهرين ، أما غيره فمتفقون على جواز تعجيلها سنة ومنهم أجاز سنتين .

ولهذا اعتدنا في مسألة ما يخصم للفلسطينيين وغيرهم كالأفغانيين — على غير
مالك في التعجيل . هذا أهم ما اختلفوا فيه مما كتبنا آنفا ولكل من الجميع أدلة
محتسدة عليها رضي الله عنهم جميعا .

والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد فقد ورد علينا سؤالان مهمان هذا نص الأول عنهما :

أولاً :-

١ — هل يوجد بيت مال المسلمين عندنا ... مثلما كان متبعاً في أيام الإسلام الأولى ؟
وإذا كان غير موجود فما هي الأسباب .. وما هو البديل المعاصر له ؟ وهل
يؤدي هذا البديل المعاصر دور بيت المال ؟ .

٢ — تركة من لا ورثة لهم إلى أين تذهب ... وما هي أوجه إنفاقها ؟ ما هو مصيرها
وكيف تدار ؟

٣ — هل هناك تركت من هذا النوع دخلت إلى بيت المال ؟ وما هو حجم هذه التركات
في الفترة الأخيرة ؟

٤ — من السذي يرث شرها — من لا وارث له ؟

٥ — هل ترون أن يعود نظام بيت المال — إذا لم يكن موجوداً — ليمارس مهامه في
ظل الشريعة الإسلامية ؟ وما هي تلك المهام كما حددها الإسلام ؟

الجواب والله الموفق للصواب :-

للإجابة على هذا السؤال ينبغي أن نعرف ما هو بيت مال المسلمين وما هي
وظائفه ؟ لنقارن بينه وبين ما هو موجود الآن في البلاد الإسلامية . إن كلمة بيت
المال تعني المكان الذي تتجمع فيه الأموال العامة للمسلمين ، فتكون تحت تصرف ولي
أمر المسلمين ليضعها حيث أمر الله أن توضع . وبما أن المال يحتاج لكان يحفظه
فإنه سمي بذلك من باب تسمية الشيء بمحلّه فالمعنى هو : مال المسلمين ، كما
إن الميزانية العامة للدولة يطلق عليها اليوم اسم خزانة الدولة .

ومصادر بيت مال المسلمين — في صدر الإسلام — متعددة ، أهمها : خمس
الغنمة والجزية والخراج والعشر والنفىء — وهو ما غنم دون قتال — .

أما وظيفة بيت المال فهي إصلاح شؤون العامة مثل سد فقر المسلمين وتقوية
جيوشهم ودعم حصونهم وفك أسراهم وعق الرقيق وتوفير جميع الخدمات التي يحتاج
إليها المسلمون في إصلاح دنياهم وآخرتهم . وقد نشأ بيت مال المسلمين منذ تأسست
الدولة الإسلامية في أعقاب هجرة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ، وخصوصاً
بعد النصر المبين الذي أحرزه المسلمون في غزوة بدر الكبرى .

وكانت الأموال التي ترد على الرسول صلى الله عليه وسلم وعلى خليفته أبي
بكر الصديق رضي الله عنه تقسم على المسلمين فور وصولها ، وفي عهد الخليفة عمر
بن الخطاب رضي الله عنه عندما اتسعت رقعة البلاد وكثرت أموال الفئء — قام

بتدوين الدواوين لضبط موارد بيت المال ومصارفه وفرض العطاء (المعاش) للمسلمين .
من جنود وغيرهم ، وجعل المعيار لتفاضلهم في العطاء هو سابقتهم في الاسلام وما
اسدوا للاسلام من خدمات جليلة .

هذا هو مفهوم بيت مال المسلمين وهذه وظيفته . ونلاحظ ان هذا المفهوم من
الوجهة النظرية لا يختلف . الميزانية العامة لاية دولة اسلامية ، بغض النظر عن
موارد هذه الميزانية ومصارفها . وباستطاعتنا ان نغارن بين بيت مال المسلمين في
صدر الاسلام وبين ما هو موجود الآن عند اية دولة اسلامية ، ففي صدر الاسلام
نلاحظ ان المسلمين امة واحدة خليفتهم واحد وبيت مالهم واحد . فالخليفة يرعى
شؤون كافة المسلمين في اتحاء المعمورة ، وله ولاية في الاقاليم ياتمرن باوامره وينتهون
بنواهيه ، وذلك لتشمل الرعاية جميع المسلمين ويعطى لكل ذي حق حقه .

وكان المال يقسم بسخاء على الفقراء والمساكين حتى كاد الفقر يختفي من
البلاد الاسلامية ، ففي عهد الخليفة عمر بن العزيز كان يبعث بالزكاة الى بعض
الاقطار فتعود اليه دون ان تجسد مصرفا لها .

ومع ان المال كان يوزع على اهله بسخاء فانه مع ذلك كان يسان اشد الصيانة
ويراقب عليه كل الرقابة فقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يهنا ابل الصداقة
بجديه ويتفقد كما يتفقد ابنائه وكان يحاسب عماله ادق الحاسبة ويبعث ورائهم من
ياخذون عليهم تصرفاتهم ، ويحصون عليهم اموالهم ، اما اليوم فاننا نرى المسلمين
متفرقين كل قطر — مهما كان حجمه — يكون دولة لها كيان خاص ولها بيت مال
وميزانية خاصة بها .

وكما هو معلوم فان هذه الدول تختلف اساليب الخدمات التي تقدم لرعاياها .
وما تأخذ منهم مقابل ذلك ، وذلك حسب انظمتها وامكانياتها وعنايتها بالمواطنين المسلمين .

فبعض الدول — التي لها امكانيات كافية — نراها تصرف الكثير من ميزانيتها
في خدمة امنها — المحدودة دون اخذ اي مقابل .

فهناك عناية هامة بالخدمات العامة كتشييد المساجد وتعميد الطرق ، وتوفير
انري والرعاية الصحية والتعليم ، وتأمين العناصر الغذائية ، مع اعطاء الفقراء
والمعوزين عناية خاصة قد ترتفع بهم الى مرحلة تجاوز الفقر ، هذا الى جانب
توفير الامن على النفس والمال .

وخارج نطاق مواطنيها المسلمين نراها تد يد المساعدة للمسلمين في الدول
الاخرى . وعمل كهذا — وان كان يحتاج المزيد — لا شك انه يدخل في الوظيفة
السامية التي كان يقوم بها بيت مال المسلمين كما اسلفنا ، وبالمقابل فاننا نرى بعض
الدول الاسلامية — التي لا تقتصرها الامكانيات لم تضع الكثير من ميزانيتها كما ينبغي
ان يوضع بيت المال . كما اننا نرى دولا اسلامية لها امكانيات محدودة ، ولو افترضنا
ان لها نوايا حسنة فان مواردها المحدودة لا تتيح لها الرعاية الكافية لمصالح المسلمين
الذين تحست ايلاتها .

وعليه فإن هناك تقصيرا في بعض الدول الإسلامية الفنية ، وعجزا — وتسد
يحالفة تقصير — من بعض الدول الإسلامية الفقيرة .

ولو كانت الأمة الإسلامية تحت راية واحدة ، مواردها موحدة ، لادى بيت مال
المسلمين وظيفته كاملة ، حيث يكون هناك تعاون مثمر وشامل وتكافل اجتماعي على
نطاق واسع ، ولكان للمسلمين نعمة وقوة ضاربة ، لا تخشى أية قوة في العالم .
وعلى هذا الأساس فإن أول ما ندعو اليه أن يوحد المسلمون كلمتهم ويجمعوا في ظل
دولة إسلامية واحدة تحكم بكتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ،
تضع بيت مال المسلمين كما وضعه حكم الله ورسوله ، وتعيد للإسلام منته وعزته .
وقبل تحقيق هذه الوحدة ندعو كل دولة إسلامية أن تضع ميزانيتها العليا حيث أمر
الله أن يوضع بيت مال المسلمين ، فتسخرها في خدمة الإسلام والمسلمين .

وإذا كانت هذه الدولة المحدودة — مسؤولة بالدرجة الأولى عن المسلمين الذين
في رعايتها فإنها — كذلك — مسؤولة عما باستطاعتها أن تقدم من خدمات للمسلمين
خارجها ، خصوصا إذا كانوا يعانون من فقر مدقع ، أو من سلب للأوطان والاستيلاء
على الأموال ، مما جعلهم دائئا يقفون على خط النار (فيقتلون ويقتلون) . (الفتوة) .
ففي تلك أمة المعوزين والأسهام في الجهاد (وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل
الله) . (٤١ الفتوة) كما ندعو الدول الإسلامية التي تستثمر مائض أموالها العامة
أو أموالها الخاصة — أن يكون هذا الاستثمار من قبل الاثقاء المسلمين ويكون
الاستثمار بطريقة يسمح بها الشرع الإسلامي ، فذلك مما يقوي الإسلام والمسلمين
ويحد من قوة الأعداء المجرمين ، ويعزز الصلة بين أفراد المجتمع الإسلامي فقيرهم
وغنيهم ، مما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد
بعضه بعضا) متفق عليه — كما ندعو كل دولة إسلامية غنية أو فقيرة أن تحسن
التصرف في بيت المال وتحافظ عليه ، فتصونه عن الضياع والتبذير. والإسراف ، فإله
نبارك وتعالى يقول : (ولا تبذر تبذيرا أن المبشرين كانوا أخوان الشياطين)
(٢٥ — ٢٦ الإسراء) . وقال عز وجل : (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا
وكان بين ذلك قواما) (٦٧ — الفرقان) فكل ما يلزم الإنسان في ماله الخاص ، يلزمه
أكثر في المال العام .

أما فيما يخص تركة من لا وارث له فإن الفقهاء اختلفوا فبين
تدفع له . فبعضهم رأى أنها تجعل في بيت مال المسلمين وهذا هو المشهور من
مذهبنا المالكي إلا أن المتأخرين من فقهاءنا قد اعتقدوا أنها ترد لذوي السهام غير
الزوجين ، فإن لم يكن هناك ذوو سهام فتدفع لذوي الأرحام ، ومعنى ذوي السهام :
الذين يرثون بالفروض ولا يحجبون المال كالبنات . أما ذوو الأرحام فهم الأتارب الذين
لا يرثون كالأخوال ، قال الدردير في الشرح الصغير عند قول المصنف (ولا يرد ولا
يدفع لذوي الأرحام) هذا هو المشهور ولكن الذي اعتقده المتأخرون : الرد على ذوي
السهام فإن لم يكن غلى ذوي الأرحام ، وعلى الرد فريد على كل ذي سهم بقدر
ما ورث إلا الزوج والزوجة فلا رد عليهما إجماعا . وهذا القول الأخير الذي اعتقده
المتأخرون — هو الذي نميل به في المحكمة الشرعية .

أما السؤال الثاني الذي وصل من جريدة الاتحاد فهذا نصه :

ثانياً :-

- ١ - ما هو الأثر الاقتصادي للزكاة في حياة المجتمع الإسلامي ؟
- ٢ - أنصبة الزكاة كيف قدرها الفقهاء الإجماع .. وهل هي لمجرد سد حاجة الفقير والمسكين أم أنها لأغوائه وتكوين ثروة يمكن أن يستثمرها لأغراضه ؟ .
- ٣ - هل تحقق الزكاة للدارسين والباحثين وطلاب العلم والمعرفة ؟
- ٤ - مضاريف الزكاة الثمانية كما ذكرها القرآن الكريم .. هل هي موجودة كلها اليوم .. أم أن بعضها أصبح غير موجود ؟ وكيف توجد بدائل لهذه المصارف لنفس المسلمين ؟
- ٥ - صندوق الزكاة .. ما هو تصوركم لإدارته ؟ وما هي الخطوات التي تمت بشأنه حتى الآن ؟
- ٦ - هل تخفي الضرائب التي تحصلها الحكومات في بعض الدول الإسلامية عن الزكاة ؟ وهل تدخل الحكومة في جمع الزكاة يلغي حكمة مشروعيتها في إيجاد التراحم بين الناس .. ما رأي سماحتكم ؟ .

الجواب :-

أ - أن الأثر الاقتصادي للزكاة كبير في حياة المجتمع الإسلامي ، فالزكاة تدور على الاقتصاد الوطني خيراً وفعلاً ، إذ يساعد أخراجها على توزيع الثروة على مجموعة كبيرة واستثمارها في المجتمع على نطاق واسع ، فبدلاً من أن يظل المال مكتوماً (مجمداً) عند فئة قليلة (فئة الأغنياء) أو مستثمراً خارج المجتمع الإسلامي ، فإنه - بتوزيع زكاته على مصارفها - ينتقل من الركود إلى الحركة داخل المجتمع وينتفعش اقتصاد البلاد من الحركة التجارية التي يقوم بها الفقراء والمساكين الذين صاروا باستلام الزكاة ، شركاء - نوعاً ما - في أموال الأغنياء . ومن جهة الفنى المزدكى فإن الفريضة المتواضعة - بالنسبة لما تبقى له من المال - يدفعه أخراجها على أن يعمل على تعويضها حتى لا يبقى أثرها ثغرة في ماله ، وبهذا تكون الزكاة عاملاً ودافعاً للإنتاج من قبل كل من المزدكى والمزكى عليه فضلاً عما ذكر الله عنها من تزكية المال وتطهير النفس من الشح والبخل وغيرها (ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) (٩ الحشر) .

ب - أما أنصبة الزكاة التي حددها الشارع :-

فإن الزكاة تجب في الأموال الثابتة وهي الذهب والفضة والائتماع ، والحبوب والثمار ، فإذا بلغ الذهب والفضة والائتماع نصاباً وحال عليه الحول وجبت الزكاة ، وإذا بلغت الحبوب والثمار نصاباً وحال حصادها وجبت فيها الزكاة ، أما أنصبة الزكاة في كل من هذه الأنواع فكالاتي :-

نصاب الذهب عشرون ديناراً ونصاب الفضة مائتا درهم ، قال مالك في الموطن :

(السنة التي لا اختلاف فيها عننا ان الزكاة تجب في عشرين دينارا عينا ، كما تجب في مائتي درهم) والواجب فيها ربع العشر $\frac{1}{20}$ ، فاذا زاد المال فبحسب ذلك .
وزكاة عروض التجارة كزكاة النقد ، تقوم العروض بالنقد وتخرج زكاتها من النقود .

اما نصاب بهيمة الاتعام - التي هي الابل والبقر والغنم - فنصاب الابل خمس ، في كل خمس من الابل شاة ، الى ان تبلغ خمسا وعشرين ففيها رأس من الابل (بنت مخاض) فاذا بلغ العدد قدرا معيناً ترتفع الاسنان كما هو مفصل في الحديث الشريف ، ونصاب البقر ثلاثون والواجب فيها تبيع ذو سنتين فاذا بلغ أربعين ففيها مسنة ذات ثلاث سنين . ونصاب الغنم أربعون وفيها شاة فاذا زادت على مائة وعشرين ففيها شاتان ، وان زادت على مائتين ففيها ثلاث شياه ، ثم ان بلغت اربعمائة يكون لكل مائة شاة .

ولما نصاب الجبوب والثمار خمسة اونسق (والونسق ستون صاعا) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (وليس فيها دون خمسة اونسق صدقة) متفق عليه . والواجب فيها العشر الا اذا ستيت بالة ففيها فقط نصف العشر ، نظرا لتكاليف السقي ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (فيها سقت الاتهار والغنم العشور ، وفيها سقى بالسائية نصف العشر) أخرجه مسلم . والسائية : الساقية التي يسقى عليها من ابل وبقر ونحوها كالألة التي تسقى المزارع اليوم .

هذا ونصاب النقود (العملات) التي يدينها يخضع لقيمة النقدين ، : الذهب والفضة ، وكذلك نصاب العروض التجارية التي تجب زكاتها بعد تقويمها بالنقود .

فالنصاب في الذهب كما اسلفنا - عشرون دينارا ، والدينار مرادف للمنتال : لان السنة نطقت بهما على حد سواء والمنتال يساوي أربعة غرامات وربع غرام ، اذا يكون نصاب الذهب 80 غراما ومقابل هذا من النقود هو النصاب وبما ان الذهب - وكذلك الفضة - في هبوط وارتفاع فان النصاب غير ثابت في العملات المتداولة ، فقد كان النصاب قليلا يوم كان الذهب والفضة منخفضي القيمة ، وعندما ارتفعت قيمتهما ارتفع النصاب . وعليه فانه بهبوط قيمة النقدين يقل الحد الأدنى للنصاب في العملات المتداولة والعكس بالعكس .

وتعملى الزكاة للفقير والمسكين لسد حاجتهما ، بل ولاغنائهما ، فلا حد لذلك في مذهبنا الملكي . وكان عمر رضي الله عنه يقول : (اذا أعطيتهم فأنفوا) يعني في الصدقة ، وعند الشائعية يعطى تمام كفايته في الطعام والملبس والسكن وسائر ما لا بد له منه ، على ما يليق بحاله من غير اسراف ولا اقتصار لنفس الشخص ولئن هو في نفقته .

ج - اما طلبة العلم والدارسون والباحثون فاتهم من مصارف الزكاة اذا كانوا مقراء ، ولو قدروا على التكسب لان القادر على التكسب له الحق في أخذ الزكاة في مذهبنا الملكي ، لان القدرة على التكسب شيء والتكسب شيء آخر .

سئل العلامة محمد عليش عن طالب علم قادر على الكسب هل يجزى اياه

اعطاه زكاة ماله ؟ فاجاب نعم يجزىء اياه اعطاه زكاة ماله لسقوط نفقته عنه عند بلوغه تادرا عليه . وعند الشافعية لا تعطى الزكاة للقاتل على الكسب الا اذا كان مشتغلا بتحصيل العلم وكان اهلا للتحصيل ، قال النووي في المجموع (ولو قدر على كسب يليق بحاله الا انه شغل بتحصيل بعض العلوم الشرعية ، بحيث لو اقبل على الكسب لاتقطع عن التحصيل — حلت له الزكاة لان تحصيل العلم يفرض كفاية وبها من لا يتأتى منه التحصيل فلا تحل له الزكاة اذا قدر على الكسب ، ولو كان مقبلا بالمدرسة . هذا الذي ذكرناه هو الصحيح المشهور) .

د — وفيما يعني مصارف الزكاة الثمانية الذين ذكرهم القرآن بقوله عزوجل : (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل) فاتهم مبدئيا باتون كلا ، والذي يختصي منهم لا يختصي الا لعة وعندما تزول يعود الى الظهور ، فبعد انتشار الاسلام اختلت المؤلفة قلوبهم ، واذا أصبح الاسلام بحاجة الى التآلف فاتهم يعطون من الزكاة قال ابن عبدالبر : (وقد سقط منها حق المؤلفة قلوبهم لان الله تعالى قد أغنى الاسلام واهله عن ان يتكلف اليوم عليه احد ، ولو اضطر الاسلام في وقت من الاوقات ان يتكلف كائنا يرجى نفعه وتخشى شوكته جاز ان يعطى من اموال الصدقات) (الكافي) .

وقال القاضي ابن العربي في الاحكام (والذي عندي انه ان توى الاسلام زالا ، وان احتج اليهم اعطوا سهمهم كما كان يعطيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الصحيح قد روى فيه : (بدأ الاسلام غريبا وسيعود غريبا) . كما ان العاملين على الزكاة قد اختلفوا عندما أصبح تنريق الزكاة بيد المكي نفسه ، ولو ان ولي امر المسلمين تولى جمع الزكاة وعين لهما عاملين عليها لعادوا للظهور واخفوا حقهم .

ه — اما صندوق الزكاة وادارته — فان الزكاة فريضة فرضها الله على الاغنياء لتدفع — بالدرجة الاولى الى الفقراء والمساكين ويجب الا تكون موكولة — تماما الى الانسداد الاغنياء بل على ولي الامر اذا رأى هذا الواجب مضيقا ان يتدخل حتى يأخذ للفقراء والمساكين وغيرهم حقهم من الاغنياء . وقد ذكرنا في بحثنا السابق حول هذا الموضوع ان على الحاكم رئيسا كان او ملكا ان يأخذ الزكاة من ماتمها ولو ادى ذلك الى قتالهم ، كما فعل الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه . وعليه فان اشراف الدولة على اخراج الزكاة وتوزيعها عندما يضيق هذا الواجب يكون امرا لا مناص منه ، لكن يجب ان يكون هذا التدخل لصالح الفقراء والمساكين بالدرجة الاولى ، بحيث لا تخرج الزكاة مما فرضت له ، واذا ما اشرفت الدولة على الزكاة — لصالح مصارفها — فلننا نقترح ان تكون هناك ادارة ذات جناحين :

— جناح يختص بالحصاء الاموال واخراج الزكاة ويختار له سعاة ذوو امانة وورع وكفاءة فلا يحابوا الاغنياء ولا يظلمهم ، ولهم خبرة بلحاكم الزكاة يعرفون ما تجب فيه الزكاة وما يخرج منها .

اما الجناح الاخر وله نفس الشروط السابقة فمهمته توزيع الزكاة على مصارفها بسرعة وعدالة وهذا يتطلب الدقة في معرفة التفسير والمساكين والغارمين وابن السبيل وما الى ذلك . ويعطى للعاملين اجرهم من الزكاة

إذا لم تتبرع الدولة بأجورهم . ولا مانع عندنا أن يسمح للمزكي — بعد احصاء ما عليه — بدفع قسط من زكاته لقرابته الفقراء حفاظا على استمرار التراحم بينهما . وإذا لم يكن في البلد فقراء فإن الزكاة تنقل إلى فقراء مسلمين خارج البلد ويخصص منها قسط لبناء السبيل وتجهيز المجاهدين الذين يقتلون في سبيل الله ضد الاتحاد وضد احتلال الأوطان الإسلامية لاتخاذ المستضعفين من الرجال والنساء والولدان . أما الصناديق التي نراها اليوم في المساجد لتجعل فيها الزكاة فلا أرى لها أهمية كبيرة في جانب الزكاة ، لأن الزكاة من الصدقة التي ينبغي إظهارها لما يترتب على ذلك من أحكام عند موت المزكى .

و — وعما إذا كانت الزكاة تغني عن الضرائب التي تأخذها بعض الحكومات الإسلامية : — فإننا نقول إن الضرائب لا تغني عن الزكاة لأن الضرائب لا تؤخذ باسم الزكاة وإنما تأخذها الدولة — إذا كانت محتاجة لأخذها — في مقابل ما توفر للمواطنين من خدمات أمنية وصحية وتعليمية وغيرها ، أما الزكاة فإنها فرضة فرضها الله على الأغنياء للفقراء والمساكين — وبما في المصارف — وإذا ما تولست الدولة أخذها فإنها من المفروض أن تأخذها باسم الزكاة لتوزعها — بملأه — على مصارفها ، وقد سجل الفقهاء من تقديم فتاواهم في ذلك . ففي مذهبنا المالكي قال العلامة محمد عليش عندما وجه إليه هذا السؤال : ما قولكم فبين ملك نصاب نعم يجعل عليه الحاكم نقدا معلوما كل سنة يأخذه بغير اسم الزكاة ، فهل يسوغ له أن ينوي به الزكاة وتسقط عنه ؟

فأجاب بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، لا يسوغ له نية الزكاة به وإن نواها لا تسقط عنه ، كما أفتى به الفاهر اللباني والمطالع (١) .

ومثل هذا في حاشية ابن عابدين (في الفقه الحنفي) وفي الزواجر لابن حجر الهيتمي (في الفقه الشافعي) . والله ولي التوفيق .

(١) فتح العلي الملك في الفتوى على مذهب مالك ج ١ ص ١٦٣ ١٦٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

د - الصيام

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد ، فقد ورد علينا السؤال الآتي :-

قال صلى الله عليه وسلم (صوموا وانظروا لرؤيته فان غم عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً) .

السؤال :-

لـو امكن العيش على سطح القمر فكيف يصومون شهر رمضان ؟

الجواب والله الموفق للصواب :-

ان هذا الحديث صحيح رواه الامام مالك والبخاري ومسلم وغيرهم وهذا احد الانفاظ التي روى بها وفي بعض روايات هؤلاء (فاكملوا العدة ثلاثين) وفي رواية (فان غم عليكم فاقدموا له) وفي أخرى (فاقدموا له ثلاثين) .

والحديث يدل على ان الصيام والامطار يثبتان ويلزمان برؤية الهلال بان يسرى الشخص نفسه هلال رمضان وهلال شوال ، فاذا لم تحصل الرؤية ثبت الصوم بأكمال مدة شعبان ثلاثين يوماً وثبت الامطار بأكمال رمضان ثلاثين يوماً ، ودلت احاديث أخرى على ان الصوم والامطار يثبتان بأخبار العدول فمن العلماء من يكتفي في الصوم بأخبار عدل واحد عملاً بالحديث الذي رواه أبو داود وغيره عن عبدالله ابن عمر رضي الله عنهما وفيه أنه أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه رأى الهلال فصام وأمر الناس بالصيام ومنهم من لا يكتفي بأقل من شاهدي عدل لحديث الحارث بن حاطب أمير مكة وفيه (فان لم نره وشهد شاهداً عدل نسكنا بشهادتهما) رواه أيضاً أبو داود وغيره ، ويمقتضى هذا الحديث قال الامام مالك الا في صور قليلة أكتفي فيها بشهادة شاهد واحد .

أما الامطار فان الأئمة الاربعة والجمهور متفقون على أنه لا يثبت الا بشاهدين ، هذا وقد اختلف العلماء فيما اذا رئي الهلال في بلد من البلدان هل يجب الصوم بذلك على سكان سائر البلاد أم يجب أن يعتد أهل كل بلد على رؤية بلدهم ، وبالأول قالت طائفة من العلماء وبالثاني قالت طائفة أخرى ، ومن الطائفة الثانية عبدالله بن عباس رضي الله عنهما حسبما دل عليه حديث كريب المشهور الذي رواه مسلم ثم صححه ومن الثقلين بهذا القول اصحاب مالك المدنيين ، وقال غير المدنيين من اصحابه بالقول الأول ، ومن هؤلاء من يقول ان الهلال اذا رآه أهل بلد ما فأنما يجب الصوم بتلك الرؤية على أهل البلاد الأخرى بشرط ان لا تكون بعيدة جداً من بلد الرؤية ، وهذا هو المعتمد كما نص عليه شراح مختصر خليل وغيرهم .

وبما أن القمر يعتبر جزءاً أو كالأجزاء من الأرض لانه تابع لها ودائر حولها كما هو مقرر عند المتخصصين في علم الهيئة فإن سكانه لا يخلف حكمهم عن حكم سكان الأرض في هذه الجزئية . وحينئذ إما أن يأخذوا بالقول الأول أو بالقول الثاني ، فإن أخذوا بالقول الأول القائل بوجود عموم الصوم على أهل بلد الرؤية وعلى غيرهم فأنهم يصومون وينفطرون برؤية أخوانهم المقيمين على سطح الأرض ، وليس ذلك بمسير ، فنحن نعلم أن الذين سبق أن هبطوا على سطح القمر أو حاولوا ذلك كاتوا على اتصال دائم بأهل الأرض ينلقون منهم الأوامر والتوجيهات كما أن أهل الأرض يقومون بإصلاح السفن القمرية أو الفضائية عندما يعثرها خلل ، أما إذا أخذوا بقول ابن عباس ومن وافقه من فقهاء الأمصار من أن لأهل كل بلد رؤيتهم فلا يخفى أن سكان القمر — على تقدير وجودهم — تتعذر عليهم رؤية الهلال على الصورة التي يراه بها أهل الأرض لأن تربهم من القمر يتعذر معه أن يروه ضئيلاً معوجاً كالعرجون القديم ، هذا بالإضافة إلى أن الجانب الذي يليهم من القمر هو الجانب المظلم ، وإذا كان الأمر كذلك فهم بمنزلة من كان في الأرض على حال لا تمكنه معها رؤية ولا أخبار مخبر على وجه مقبول ، ومن كانت هذه حالة فتحكمه في المذهب المالكي أن يكمل الشهور ، بمعنى أن عليه أن يعتبر كل شهر ثلاثين يوماً فإذا جاء رمضان على هذا الحساب صامه ثلاثين يوماً ، وإلى هذا الحكم أشار الشيخ خليل رحمه الله بقوله (ومن لا تمكنه رؤية ولا غيرها كاسير كبل الشهور) .

والله تعالى اعلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق كل شيء فقدره تقديراً والصلاة والسلام على من أرسله
كافة للناس بشيراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بأذنه وسراجاً منيراً محمد بن عبد الله
 وآله الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

إما بعد فقد وجهه الينا سؤال عن موقف الشريعة الإسلامية من الاجتماع في
ذكرى مولد الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويتضمن هذا الاجتماع القاء دروس في
المساجد تذكر بسيرته وجهاده وغزواته المظفرة وربما تلقى فيها قصائد في منحه
صلى الله عليه وسلم .

الجواب والله اعلم بالصواب :-

ان الاجتماع في ذكرى مولد الرسول صلى الله عليه وسلم واطهاسار البهجة
والسرور بهذه المناسبة ، والقاء المحاضرات في المواضيع التي لها صلة بحياته
 وجهاده ، لأخذ العبرة من ذلك ، ولتأسى الناس بسيرته وأخلاقه ويهتدوا بهديه -
يعتبر أمراً مباحاً ان لم يكن مرغباً فيه ، لأن للمناسبات دوراً كبيراً في إثارة العواطف
 وتهئية النفوس لما يلقى عليها من كل ما له صلة بذلك المجال ، وإذا كان ذلك لم يتبع
 في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا في عهد أصحابه رضوان الله عليهم ،
فإن ذلك لا يجعله بدعة منكراً ، لأن البدع منها ما هو مذموم ، ومنها ما هو مستحسن ،
ومنها ما هو جائز . ففي صحيح البخاري والموطأ ان عمر رضي الله عنه قال في
اجتماع الناس للصلاة التراويح « نعمت البدعة هذه » قال في فتح الباري عند شرح
هذا الاثر « والبدعة اصلها ما أحدث على غير مثال سابق ، وتطلق في الشرع في
مقابل السنة فتكون مذمومة ، والتحقيق أنها ان كانت مما تدرج تحت مستحسن في
الشرع فهي حسنة ، وان كانت مما تدرج تحت مستقبح في الشرع فهي مستقبة ؛
والا فهي من قسم المباح ، وقد تنقسم الى الاحكام الخمسة » انتهى . وفيه ايضاً
عند حديث « ان احسن الحديث كتاب الله واحسن الهدى هدى محمد صلى الله
عليه وسلم وشر الأمور محدثاتها . . » ما نصه : « قال الشافعي : البدعة بدعتان
محمودة ومذمومة ، فما وافق السنة فهو محمود وما خالفها فهو مذموم . اخرج
ابو نعيم بمعناه من طريق ابراهيم بن الجندب عن الشافعي ، وجاء عن الشافعي ايضاً
ما اخرج البيهقي في مناقبه قال : المحدثات شريرة : ما أحدث يخالف كتاباً أو سنة
أو أثراً أو اجماعاً فهذه بدعة الضلال ، وما أحدث من الخير لا يخالف ذلك فهذه
بدعة غير مذمومة .

وقسم بعض العلماء البدعة الى الاحكام الخمسة وهو واضح » انتهى . وقال
البايى في المنتقى : « وهذا تصريح من عمر بأنه اول من جمع الناس على قيام رمضان
على امام واحد بقصد الصلاة بهم . ورتب ذلك في المساجد ترتيباً مستقراً لأن البدعة
هو ما ابتدأ فعله المبتدع دون أن يتقدمه اليه غيره فابتدعه عمر وتابعه عليه الصحابة
والناس الى هلم جرا ، وهذا ابين في صحة القول بالرأي والاجتهاد » انتهى . وقد

ذكر شهاب الدين القرافي في كتاب الفروق أن البدعة على خمسة أقسام ، وهذه الأقسام هي أقسام الشرع : الوجوب والحرمة والندب والكرهة والإباحة ، ذكر ذلك مطولا في الفرق الثاني والخمسين والمائتين . وهو مثل ما نقلنا آنفا من الحافظ بن حجر في فتح الباري .

وان الكثير من الفقهاء المالكيين كرهوا صوم يوم مولده صلى الله عليه وسلم تشبيها له بالعبدين ، ورواوا أن اظهرا الفرح والسرور فيه أمرا مشروعاً لا ينبغي أن يعترض عليه . فني مواهب الجليل على مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب المالكي المتوفي سنة ٩٥٤ ما نصه : « قال الشيخ زروق في شرح القرطبية : (صيام المولد كرهه بعض من قرب عصره من صح عليه وورعه ، قال أنه من أعياد المسلمين فينبغي ألا يصام فيه ، وكان شيخنا القوري يذكر ذلك كثيراً ويستحسنه) » انتهى . (قلت) لعله يعني ابن عبد فقد قال في رسائله الكبرى ما نصه : « وأما المولد فالذي يظهر لي أنه عيد من أعياد المسلمين وموسم من مواسمهم ، وكل ما يفعل فيه مما يقتضيه وجود الفرح والسرور بذلك المولد المبارك من إيقاد الشمع وإمتاع البصر والتزين بلبس فاخر الثياب وركوب فـنـارـه الدواب — أمر مباح لا ينكر على أحد ، قياساً على غيره من أوقات الفرح ، والحكم يكون هذه الأشياء بدعة في هذا الوقت الذي ظهر فيه سر الوجود وارتفع فيه علم الشهود ، وانقشع فيه ظلام الكفر والجحود ، وأدعاء أن هذا الزمان ليس من مواسم المشروعة لاهل الايمان ، ومقارنة ذلك بالنوروز والمهرجان — أمر تشتمر منه القلوب السليمة ، وتدفعه الآراء المستقيمة . ولقد كتبت فيها خلا من الزمان خرجت في يوم مولد الى ساحل البحر فاتفق أن وجدت هناك سيدي الحاج ابن عاشر — رحمه الله — وجماعة من أصحابه ، وقد أخرج بعضهم طعاماً مخففاً ليأكلوه هناك ، فلما قدموه لذلك أرادوا مني مشاركتهم في الأكل وكنت صائماً فقلت لهم : انني صائم فنظر اني سيدي الحاج نظرة منكرة وقال لي ما معناه : ان هذا اليوم يوم فرح وسرور ويستقيم فيه الصيام بمنزلة يوم العيد . فتأملت كلامه فوجدته حقاً وكنتي كنت نائماً فابظنتي » انتهى . وفي حاشية كتون بعد أن نقل كلام ابن عباد : « وأما ادعاء الساج المالكي أن عمل المولد الشريف بدعة مضمومة حتى أنه ألف في ذلك تأليفاً — فليس بصواب ، وقد عارضه في ذلك الزين العراقي وكذا جلال الدين السيوطي » انتهى . وان الكثر من فقهاء المالكية سلكوا مسلک ابن عباد وابن عاشر وزروق وكتون ، منهم محمد البناني في حاشيته على الزرقاني والدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير للدردير ، والصاوي في حاشيته على الشرح الصغير ، ومحمد عليش في شرحه لخليل . وفي السيرة الحلبية لبرهان الدين الحلبي ما نصه « قال بن حجر الهيتمي : والحاصل أن البدعة الحسنة يتفق على ندبها ، وعمل المولد واجتماع الناس له كذلك ، أي بدعة حسنة . ومن ثم قال الإمام أبو شامة شيخ الإسلام النووي ومن أحسن ما ابتدع في زماننا ما يفعل في اليوم الموافق يوم مولده صلى الله عليه وسلم من الصدقات والمعروف واظهار الزينة والسرور فإن ذلك — مع ما فيه من الإحسان للفقراء — مشعر بحبته صلى الله عليه وسلم الذي أرسله الله رحمة

للعالمين . قال السخاوى ولم يفعله أحد من السلف في القرون الثلاثة وإنما حدث بعد ، ثم لا زال أهل الاسلام من سائر الاقطار والمدن الكبار يعملون المولد وينصتقون في لياليه بأنواع الصدقات ويمتتون بقراءة مولده يظهر عليهم من بركاته كل فضل عظيم . قال ابن الجوزى ومن خواصه انه امان في ذلك العام ، وبشرى عاجلة بنيل البنية والحرام » انتهى .

ومثله في النوازل الحديثية لابن حجر الهيتمي مع زيادة تفصيل ، فاجاب بما مضمونه « اذا كان الاجتماع للمولد مشتملا على خير وشر فيجب تركه ، لأن درا لمفسد مقدم على جلب المصالح ، ومثل للشر باختلاط النساء بالرجال . أما اذا خلا من الشر صلى الله عليه وسلم ، ومثل للشر باختلاط النساء بالرجال . أما اذا خلا من الشر بحيث اقتصر على الذكر والصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم ، ونحوهما فانه يكون سنة . واستدل بحديثين أحدهما كما أثبتته هو في نوازله « لا يقعد قوم يذكرون الله تعالى الا حفتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة وذكرهم الله تعالى فبين عنده كما في صحيح مسلم » وذكر حديثا آخر مماثلا ثم قال ما نصه : « وفي الحديثين أوضح مثال على فضل الاجتماع للشر والجلوس له » انتهى .

وبالنظر الى ما نقلنا عن الحافظ بن حجر في الفتح وما نقل هو عن الشافعي عن طريق أبي نعيم والبيهقي ، وما نقلنا عن الباجي ، وما أعلنا اليه في فروق القرامى ، فضلا عن الآثار الذي قدمنا عن مير رضي الله عنه — يتضح لنا أن المدار في البدعة على ما تدرج تحته من حسن وتبع ، فإن كان مستحسنا فهي مباحة وإذا كان مستتبعا فهي مذمومة .

وهذا ما جعل الفقهاء المالكيين وغيرهم من الشافعيين كالزوين العراقيين والسيوطي وابن حجر الهيتمي والسخاوى ثم ابن الجوزى من الحنابلة لا يمارضون الاجتماع بذكرى مولد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وجعلها مناسبة لكل عمل حميد . أما الذين جعلوا ذلك غلوا واطراء شببها باطراء النصراني للمسيح ابن مريم فانهم حاولوا التماس مع وجود الفارق ، فالنصارى يحتفلون بمولد عيسى كاله ، وكابن لئله وكاله ثالث قال الله تعالى : « لقد كفر الذين قالوا ان الله هو المسيح ابن مريم » وقال « وتالت للنصارى المسيح ابن الله » وقال « لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة » « تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا » ، أما المسلمون فيفرضون ويبتهجون بمولد محمد صلى الله عليه وسلم على أنه عبدالله ورسوله ، وإن العبودية لله شرف له قال تعالى — في سياق المن — « سبحانه الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام » وقال عز وجل « أليس الله بكاف عبده » فهو بشر شرفه الله بالعبودية والرسالة واصطفاه الله وجعله افضل البشر كلهم واعطاه ما لم يعط أحد .

ففي جامع الترمذي عن ائمة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أنا أول الناس خروجا اذا بعثوا وأنا قادم اذا وفدوا وأنا خطيبهم اذا اتصتوا وأنا شفيعهم اذا حبسوا وأنا مبشرهم اذا ايسوا ، الكرامة والمناجيب بيدي ، ولسواء الحمد يومئذ بيدي ، وأنا لكم ولد آدم على ربي ولا فخر » ، وفي آخر

حديث أخرجه ابن اسحاق في سيرته في شأن شق الملكين له «فقال احدهما لصاحبه زنه بعشرة من امته فوزنتي بهم فوزنتهم ثم قال زنه بمائة من امته فوزنتي بهم فوزنتهم ثم قال زنه بالالف من امته فوزنتي بهم فوزنتهم فقال دعه عنك فوالله لو وزنته بامته لوزنها» (سيرة بن هشام) . وهكذا فانه بشر ولكنه افضل جميع البشر . ارسله الله رحمة للعالمين ليخرج الناس من الظلمات الى النور باذن ربهم السى صراط العزيز الحميد » .

وعليه فان الاجتماع في المساجد لالقاء الدروس التي تتناول المواضيع التي ذكرنا انفسا ونحوها لم يكن جديدا على المسلمين . وانما فعله وكتب عنه جهازة الفقهاء والمحدثين من الملاكية وغيرهم منذ مئات السنين . وقد ذكرنا ادلتهم على ذلك . وعليه فانه لا اعتراض عليه في مسالتنا . خصوصا وان المساجد التي يقع فيها الاجتماع . لا يسمح للنساء في هذه البلاد بدخولها .

اما ما يقع في بعض الاحيان من التعبير عن الفرح بالالعب فان اللعب — اذا لم يخالطه اقتراء المحرمات وانتهاك الحرمات — مباح في نفسه ، فعل ذلك الجبشة في مسجد الرسول وبحضرتة صلى الله عليه وسلم . كما في صحيح مسلم وغيره . اما اذا كان يخالطه ارتكاب المحرمات — كما هو الغالب في هذا الزمان — فانه يحرم كما ذكر الهيثمي وغيره .

لذلك نرى ان تقتصر هذه الاجتماعات على المساجد ، لئلا تؤدي الى فتح باب الى المنكر . وفي هذا المجال مانتي اتدد بها كشفت عنه بعض الجرائد ان مندقا — في هذا البلد الاسلامي — استغل هذه المناسبة الكريمة لاقامة احتفال مشبع بمنكر يندى لها جبين الانسان المسلم ، رقصات غريبة خليعة مع ما يرافقتها من المنكر .

انني استنكر هذه الجريمة الفكرة ، وارجو الا تترك ادارة هذا الفندق بدون حساب ، فتحاسب حساب من يجاهر بالمنكر ويكيد للاسلام في ارض الاسلام .

والله ولي التوفيق : : .

بسم الله الرحمن الرحيم

باب الحج

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

إنا بعد . . .

مقد ورد علينا السؤال الآتي : —

(امرأة تريد أن تسافر لاداء عمرة دون أن تكون مع زوج أو محرم . ولكن مع رفقة مأمونة هل يجوز لها ذلك أم لا ؟) .

الجواب والله الموفق للصواب :—

إن سفر المرأة مع غير زوج أو محرم عليها . لا يجوز اتفاقا لغير اداء الفريضة . فني المحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم عليها) وفي رواية ثلاثة أيام وفي رواية يوم واحد وفي رواية نصف يوم .

قال في الفتح : وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالمطلق لاختلاف التقييدات . وقال النووي : ليس المراد من التحديد ظاهره . بل كل ما يسمى سفرا فإلّا منهية عنه الا بالمحرم وانما وقع التحديد عن امر واقع فلا يعمل به فهو . وقال ابن المنير : وقع الاختلاف في مواطن بحسب السائلين . ثم قال : (قال البيهقي لم يخطئوا في أنه ليس للمرأة السفر في غير الحج الا مع زوج أو محرم الا كافرة أسلمت في دار الحرب أو أسيرة خلعت ، وزاد غيره أو امرأة انقطعت من الرفقة فوجدتها رجل مأمون فماتت يجوز له أن يصحبها حتى يبلغها الرفقة) وهذا موافق لمذهبنا المالكي . فلا يجوز للمرأة أن تسافر لغير فريضة الحج الا مع زوجها أو محرم عليها . وجواز سفرها مع رفقة مأمونة خاص بفريضة الحج أو مثله من أي سفر واجب عليها .

قال في الشرح الصغير : (وزيد في حق المرأة زوج يسافر معها أو محرم بنسب أو رضاع أو رفقة أمّنت ، ولو رجلا فقط أو نساء فقط ، كان الحج عليها فرضا والا فلا بد من الزوج أو المحرم والا سقط ، بل يمنع عليها) .

وفي شرح منح الجليل لمحمد عليش (كسفرها مع رفقة أمّنت سفر فرض كحجة اسلام أو نذر أو انتقال من أرض كفر أسلمت بها لأرض اسلام ، اذا لم يكن لها محرم أو زوج أو امتناع من السفر معها أو عجزا) ثم قال : وروى ابن حبيب : لها أن تخرج للفرض بلا إذن الزوج ، وإن لم تجد محرما ولا بد في التطوع من إذنه والمحرم .

وعليه فإن المرأة المنيعة في السؤال والتي تريد أن تسافر مع رفقة مأمونة لاداء عمرة لا يجوز لها ذلك ، لأن العمرة ليست فرضا في مذهبنا المالكي وغير الفرض لا يجوز للمرأة أن تسافر اليه الا مع زوجها أو محرم عليها ، ولا يجوز أن تسافر اليه مع رفقة مأمونة للدلالة التي ذكرنا .

والله ولي التوفيق ، ، ،

بسم الله الرحمن الرحيم

الزكاة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد .

فقد ورد علينا سؤالان هذا نصهما :-

(فضيلة قاضي محكمة ابوظبي الشرعية الموقر .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الموضوع :- فتوى في النحر وفتوى في نافلة الفجر .

مقدمة لفصيلتكم :- ما تولكم علماء الاسلام وقضاة شريعة سيد الانام في رجل ذبح وسمى على ذبيحته والطقوم صار تبعا للجنة فهل تحل ذبيحته أم لا أفقونا توجروا ؟

والسؤال الثاني :- اذا دخل داخل بعد اذان الفجر كم ركعة يركع قبل الفريضة ؟ أفقونا) .

الجواب والله الموفق للصواب :-

١ - حول السؤال الاول :- ان المشهور من مذهب مالك ان الذبيحة لا تؤكل . ففي منح الجليل على مختصر خليل :الحمد عيش عند قول المصنف (تمام الحلقوم والوجدين) (فلا بد ان ينحاز الى الراس دائرة من الحلقوم ولو رقيقة فان انحاز كله الى البطن لم يؤكل وهو مخلصم بضم الميم وفتح الفين المعجمة والصاد المهملة : هذا قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ، وهو المذهب وقال ابن وهب يؤكل . ابن ناجي وبه الفتوى عنقنا بقرنس منذ مائة عام ، مع البيان عند البيع ، بعض القرويين : يأكلها الفقير دون الغني وبه أفنى ابن عبدالسلام وليس بسديد) انتهى .

وقال ابن رشد في المقدمات (ومن اختلافهم في الفلصة اذا لم تكن في الراس فالمشهور في المذهب انها لا تؤكل حكى ذلك يحيى بن عمر عن مالك وقاله ابن القاسم واصبغ وميسرة بن دينار ، واختلف فيه قول ائشوب وابن عبدالحكيم وابنه محمد وسحنون وقال ابن هب لا بأس بها .

وان قطع الفلصة فقد قال محمد بن عبدالسلام على قياس الرواية بالنسح . ان صار منها في الراس حلقة مستديرة كالخاتم اكلت والا لم تؤكل) . انتهى .

وبهذا يتضح ان الذبيحة المسؤول عنها لا يجوز أكلها على المشهور من مذهب مالك وهناك قول لابن وهب انها تؤكل ولكنه خلاف المشهور .

٢ - أما حول السؤال الثاني نجوابه :- أن سنة الفجر المعروفة في مذهبنا الملكي بالرغبة لا تزيد على ركعتين والأحاديث الواردة فيها لا تذكر الركعتين إلا بالانتبة ففي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد معاهدة من الركعتين قبل الصبح . وعنه . أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركعتين قبل صلاة الفجر : هما أحب إلي من الدنيا وما فيها ، فمن زاد على ركعتين فقد خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا إذا كان قد نام عن الشفع والوتر أو نام - زيادة عليهما - عسى ورد كان يواظب على صلاته قبل طلوع الفجر : فعندئذ عليه أن يصلي ذلك فسر فريضة الفجر ما دام في الوقت منسج .

وتفصيل ذلك أنه إذا لم يتسع الوقت إلا لركعتين نرك الجميع واقصر على صلاة الفريضة وأن اتسع الوقت لثلاث ركعات صلى الوتر والفريضة وأن اتسع لخمس صلى الشفع والوتر والفريضة . . وأن اتسع لسبع صلى الرغبة . وأن اتسع للورد صلاة أيضا . ومعلوم أن الرغبة إذا لم يتسع الوقت لها فاتها نقضى بعد طلوع الشمس وارتفاعها قيد رمح ويسنهر وقت القضاء إلى الزوال .

وكذلك إذا دخل المسجد وخاف أن تفوته ركعة من الفريضة مع الجاهه برك الرغبة ويقضيها في الطرف الانف الذكر . وهذا هو الجواب على السؤالين والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد ، فقد جاعنا من جريدة الوحدة ما يلي :-

نريد الجواب على ما يأتي :

- ١ - الأحاديث النبوية في طريقة الذبح الشرعي ، والآيات الواردة في ذلك ما هي ؟
- ٢ - فتوى في الطريقة الحالية للذبح وموقف الشريعة الإسلامية من هذه الطريقة .
- ٣ - اللحوم المذبوحة المستوردة كتب عليها (حلال ذبح على الطريقة الإسلامية) . هل نسلم في هذا الأمر أم يحتاج الأمر للاستطلاع وبيان حقيقة الأمر على أسس (اعتدل وتوكل) ؟

الجواب والله الموفق للصواب :-

أولا :- من السؤال الأول - قال الله تعالى في سورة المائدة آية (٣) (حرمت عليكم الميتة والدم إلى قوله إلا ما فكتم) وقال في سورة الانعام آيتي (١١٨ - ١٢٠) (تكلوا مما ذكر اسم الله عليه أن كنتم بآياته مؤمنين) . (ولا تكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه .) والذكاة التي ذكرت في الآية هي :-

الذبح أو النحر أو العقر ، فالذبح وهو الذي يهنا هنا - يعني البقر والغنم والطيور . . . وهو قطع الحلقوم والودجين ويعبارة أخرى هو انهيار الدم والتسمية مع استصحاب نية الذكاة .

أما الأحاديث الواردة في ذلك فهي :-

١ - ما أخرجه البخاري ومسلم من رافع بن خديج قال : قلت يا رسول الله : أنا لاقو العدو غداً وليست معنا مدى فنذبح بالقصب ؟ قال : (ما أتهر الدم وفكر اسم الله عليه تكل ليس السن والظفر وسأحدثك عن ذلك ، أما السن فمعظم وأما الظفر فمبدى الحبشة) ومعنى أتهر الدم أساله تشبيهاً بجري الماء في النهر .

٢ - وأخرج مسلم وأبو داود والنسائي عن شداد بن أوس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القطة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليجد أحدهم شرفته وسرح ذبيحته) .

٣ - وأخرج مالك في الموطأ والبخاري في صحيحه عن هشام ابن عروة عن أبيه أنه قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل له : يا رسول الله إن أناساً من أهل البادية يأتوننا بلحمان ولا ندري هل سموا الله عليها أم لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (سموا الله عليها ثم كلوا) قال مالك وذلك في أول الإسلام .

لما محل الذبح فقال ابن العربي في الأحكام (وقد ذبح النبي صلى الله عليه وسلم في الحلق ونحر في اللبة وقال : (إنما الذكاة في الحلق واللبة) فبين محلها .

واشترط مالك قطع الحلقوم والودجين ، وقال الشافعي يكفي قطع الحلقوم والمرء دون الودجين .

ثانياً :- عن السؤال الثاني :- إذا كانت الطريقة الحالية للذبح تحتصر مبادئ الذبح التي ذكرنا آنفاً وهي إنبال الدم وذكر اسم الله والنية : واحترام مكان الذبح (وهو ما بين نقرة النحر والحلق) فهذه طريقة لا اعترض عليها في الإباحة إذا لم يكن الذبح بادئاً من القفا ، فإن كان الذبح بادئاً من القفا بحيث كان قطع العلة الماكينا من فوق لم تؤكل عند مالك ، وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد تؤكل لأن المقصود قد حصل . ويعنون بالمقصود : إنبال الدم .

وإذا كان قول الأئمة الثلاثة يخالف مذهبنا، فإنا في هذه المسألة لا نرى بأساً في العمل به للضرورة التي ربما تدعو إلى عدم التمكن من البدء من أسفل خصوصاً إذا كانت الذبيحة واقفة .

وان هذه العملية من الذبح تعتبر من الخطورة بكان ، لذلك لابد فيها من اتخاذ الحيطة من قبل السلطة المسلمة بحيث يتأكد أن الذبح كان من المحل الذي عينه الشارع (بين اللبة والحلق .) وإذا كتبت أبانة الرأس مكروهة فإنها هنا تغتفر للعلة التي ذكرنا آنفاً .

كما أنه يجب التأكد من التسمية عند بدء الذبح مع تعميم النية لذكاة كل ما ينبح في تلك اللحظة ، وإذا تركت التسمية نسياناً دون تعمد (فلا بأس بذلك . أما إذا كانت الآلة الحديثة تنق الذبيحة من الرأس فتنتثر الدماغ فهذا لا يجوز في أي مذهب من المذاهب الأربعة .

وعليه فانه ينبغي أن يكون هناك تنسيق بين المجتمعات الإسلامية خصوصاً التي بينها عملية تبادل استيراد اللحوم بغية التأكد من إباحة الذبيحة ولو عند أحد الأئمة الأربعة رضوان الله عليهم فإذا كان الأوروبيون (أهل الكتاب) لهم طريقة في الذبح فانه لا يجوز لنا ونحن مسلمون — أن نقلدهم في كل ما يفعلون فيجوز عندهم ما لا يجوز عندهنا وهذا ما سنتناوله في النقطة التالية :

ثالثاً عن السؤال الثالث :- أن اللحوم المذبوحة المسقودة إما أن تكون مستوردة من بلد إسلامي أو بلد ككتبي أو من بلد غير ذلك ، فإذا كانت من بلد إسلامي فلا خلاف في جواز أكلها لأنها محبولة على أنها ذكيت ذكاة شرعية إلا إذا ثبت غير ذلك ، وبالأحرى إذا كتب عليها أنها ذكيت ذكاة شرعية إسلامية ، وإن كتبت من بلد ككتبي (أهله نصارى أو يهود) فإنا أيضاً مباحة الأكل لقوله تعالى : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم) (ه المائدة) قال القرطبي (وطعام اسم لما يؤكل وهو هنا خاص بالذبيحة عند كثير من أهل العلم بالتأويل) ثم قال : (قال ابن عباس : قال الله تعالى (ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) ثم استثنى فقال

وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) يعني ذبيحة اليهودي والنصراني وإن كان النصراني يقول عند الذبح باسم المسيح واليهودي يقول : باسم عزيز وذلك لأنهم يذبحون على الملة) .

وقال ابن العربي هنا في أحكام القرآن : ولقد سألت عن النصراني يقتل عنق الدجاجة ثم يطبخها هل يؤكل معه أو يؤخذ طعام منه ؟ فقلت تؤكل لأنها طعامه وطعام أحباره ورمبانه وإن لم تكن هذه نكاة عندنا ، ولكن الله تعالى ، أباح طعامهم مطلقا وكل ما يروونه في دينهم فإنه حلال لنا في ديننا إلا ما كذبهم الله سبحانه فيه . ومثله في نوازل المعيار لأحمد بن يحيى الوئشريس ج ٢ ص ٩ .

وأما إن كانت اللحوم مستوردة من بلد شيعوي أو بودي أو مجوسي . . (أي غير إسلامي ولا كتابي) فإن هذه اللحوم لا يجوز أكلها شرعا ، قال أبو عمر بن عبد البر في الكافي : (لا تجوز ذبيحة غير المسلمين ، وأهل الكتاب ولا تؤكل ذبيحة المرتد وإن تهود أو تنصر . والمجوس وأهل الأوثان وسائر الكفار غير اليهود والنصارى سواء نسي تحريم ذبائحهم) .

وعليه فإن هذه اللحوم المستوردة يجب أن يتأكد من أنها قادمة من بلد إسلامي أو كتابي فإذا ثبت ذلك فهي مباحة وإذا لم يثبت ذلك فاتها لا تؤكل . ولقد تراءت اليوم في إحدى الجرائد عدد الاثنين ٩ - رجب - ١٣٩٩ هـ نبأ هاماً تحت عنوان (اليوم يبدأ حظر استيراد اللحوم المذبوحة بغير الطريقة الإسلامية ، وإني لمسور بهذا الإجراء أرجو أن يتم تطبيقه عملياً وأرى أنه سيكون فيه حل هذه المشكلة التي كانت مستعصية .

والمهم عندنا هو إشراف سفارات الدولة على هذه اللحوم المستوردة للتأكد من أنها ذبحت بطريقة إسلامية حسب ما ذكرنا آنفاً ، أو ذبحت من قبل أهل الكتاب بغض النظر عن الكيفية التي ذبحوها بها وذلك للدلالة التي قدمنا .

أما ذبائح غير المسلمين وغير أهل الكتاب ، فإنه يحرم استيرادها ويحرم أكلها بتاتا . والله ولي التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد ، ، ،

فقد ورد علينا سؤال هذا مضمونه « هل يجوز للمسلم الأكل من طعام طبخه
مشرك وثني يعبد البقر » ؟ .

الجواب والله الموفق للصواب :-

ان الذي يحرم من طعام المشركين الوثنيين — الذين لا كتاب لهم — انما هو
ذبائحهم ، اما الطعام الذي يصنعه سواء عن طريق الطبخ او الخبز او غيرها ،
فانه مباح يجوز للمسلم أكله .

قال القرطبي في تفسيره : الجامع لأحكام القرآن عند قوله تعالى « وطعام الذين
أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم » ما نصه : ولا بأس بأكل طعام من لا كتاب
له كالمشركين وعبدة الأوثان ، ما لم يكن من ذبائحهم ولم يحتج الى زكاة ، الا الجبن
لما فيه من انفة الميتة « ومثله بالحرف الواحد في الكافي لابن عبد البر .

اما الاستدلال على منع أكل طعام المشركين غير ذبائحهم بقوله تعالى (انما
المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد علمهم هذا) (٢٧ التوبة) فان
استدلال غير وارد فان الجمهور على ان المراد بكون المشرك نجسا هو انسه جنب
والجنب يحرم دخوله المسجد ، ولذلك فانه يلزمه ان يفتسل عندما يسلم ، كما ان
دخول المشرك للمسجد النعرام يقتضى مع رفع شأن المساجد الذي امر الله به في قوله
تعالى « في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه » (٣٦ النور) اما الطعام
الذي يصنعه المشرك فلا يتناولوه ذلك للدليل الذي ذكرناه انما .

والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

سبب التكساح

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين الذي قال :
(من رأى منكراً فليعمره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه
وذلك أضعف الأيمان) .

وبعد ، فقد ورد علينا سؤال من رجل مسلم غيور على الإسلام يقيم
في مدينة كراتشي بالجمهورية الإسلامية الباكستانية .

وخلاصة السؤال :- أن السائل يسكن في مدينة كراتشي وقد انتشر فيها
- حسب قوله - زواج المسلمات من الكتابيين والوثنيين ، وبلغه أن بعض العلماء
في تلك البلدة يفتون بزواج المسلمة من غير المسلم . ويرجو إصدار فتوى بهذا الشأن .

والجواب والله أعلم بالصواب :

إن تزوج الكافر بالمسلمة محرم بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله
عليه وسلم وبإجماع علماء المسلمين ، أما الكتاب فقد قال الله سبحانه وتعالى
(ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) (٢٢١ البقرة) وقال عز وجل : (فإن علمتموهن
مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن) (١٠ الممتحنة)
والمراد بالمشركين في الآية الأولى - عند المفسرين - جميع الكفار ، أما الآية الثانية
فهي نص في ذلك أي في كل كافر سواء أكان كتابياً أم وثنياً أم هندوكياً أم لا دينياً أم كان
من نوع آخر . فالآيتين بمعنى واحد كما دلت عليه عبارات المفسرين ، ونص
عبارة ابن كثير : وقوله تعالى : (ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) أي لا تزوجوا
الرجال المشركين النساء المسلمات كما قال تعالى : (لا هن حل لهم ولا هم يحلون
لهن) ولا يخفى أن الآية الثانية كافية في الدلالة على تحريم المسلمات على كل
كافر ، وقد دل مجموع الآيتين بصفة عامة على تحريم جميع النساء الكوافر على
الرجال المسلمين وتحريم جميع الرجال الكفار على النساء المسلمات ثم جاءت آية
المائدة بتخصيصها فأباحت للمسلمين أن يتزوجوا النساء الكتابيات ، ولم يرد في
الكتاب ولا في السنة ما يخصص الآيتين بالنسبة للرجال الكفار .

وأما تحريم المسلمة على الكافر بالسنة سواء أكان الكافر كتابياً أم غيره فانه
لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه زوج مسلمة بكافر ، بعد نزول هاتين
الآيتين ولم يرو عنه - كذلك - أنه علم بشيء من ذلك وأقره بل الذي ثبت عنه هو
تطبيق ما دللت عليه الآيتان ، وهكذا جاء عن الخلفاء الراشدين ، ففي المذونة الكبرى
في مذهب الإمام مالك ما نصه : ابن وهب عن سفيان الثوري عن يزيد بن أبي زياد
قال سمعت زيد بن وهب الجهني يقول : كتب عمر ابن الخطاب يقول : أن المسلم
ينكح النصرانية ولا ينكح النصراني المسلمة ، قال يزيد بن عياض : وبلغني عن علي
بن أبي طالب أنه قال لا ينكح اليهودي المسلمة ولا النصراني المسلمة ، انظر من

٢٢٨ من المجلد الثاني (كتاب النكاح السادس) وفي فتح الباري ما نصه : وأخرج الطحاوي من طريق ايوب عن عكرمة عن ابن عباس في اليهودية أو النصرانية تكون تحت اليهودي أو النصراني فتسلم فقال : يفرق بينهما - الاسلام يعلو ولا يعلى عليه : وسنده صحيح ، انظر في باب اذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذمي أو الحربي .

وأما الإجماع فقد أجمع علماء المسلمين على حرمة نكاح الكافر المسلمة ، ومن نص على ذلك الإمام الحافظ المجتهد أبو جعفر محمد بن جرير الطبري حسبما نقله عنه الحافظ ابن كثير في تفسيره عند قوله تعالى (ولا تتكحوا المشركين حتى يؤمنوا) ونقله عنه - أيضا - الحافظ أحمد بن محمد ابن الصديق في كتابه : مسالك الدلالة على مسائل متن الرسالة ، رسالة ابن أبي زيد القيرواني في الفقه المالكي عند قول المصنف ويحل وطء حرانهم بالنكاح الخ .. ونص عبارته : ابن جرير من حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : نتزوج نساء أهل الكتاب ولا يتزوجون نساءنا ثم قال : (اي ابن جرير) وهذا الخبر وإن كان في أسناده ما فيه فالقول به لأجماع الجميع من الأمة عليه ، ونص على الإجماع العلامة ابن جزى المالكي في كتابه القوانين الفقهية ، عند تعداده لأنواع النكاح فقال : ونكاح كافر مسلمة يحرم على الإطلاق بإجماع وذكر القرطبي في تفسيره عند قوله تعالى (ولا تتكحوا المشركين حتى يؤمنوا) ما نصه : وأجمعت الأمة على أن المشرك لا يطأ المؤمنة بوجه لما في ذلك من الغضاضة على الاسلام ، وواضح أنه عبر بقوله : (لا يطأ) ليشمل الوطء بالنكاح والوطء بملك اليمين ، وفي تفسير الخازن عند الآية المذكورة ما نصه :- هذا خطاب لأولياء المرأة أي لا تزوجوا المسلمة من المشركين . حرم الله على المؤمنات أن يكنن مشركا من أي أصناف الشرك كان . وانعقد الإجماع على أنه لا يجوز للمسلمة التزوج بالمشرك وقال ابن قدامة الحنبلي في المغني عند قول الخرق ، وإذا أسلم الوثني الخ ... والإجماع منعقد على تحريم تزوج المسلمين على الكفار .

ولم تذكر الكتب المؤلفة في مسائل الخلاف قولا يخرق هذا الإجماع أو يخذله حسب اطلاعنا والحكمة في تحريم المسلمة على الكافر ظاهرة لا تخفى على أحد ، وذلك أن الرجال قوامون على النساء فهم رؤساء مسيطرون عليهن ، لهم تأديبهن بالضرب وغيره فلم يبع الاسلام أن تكون امرأة مسلمة زوجة لرجل كافر ، يحق له أن يضربها ويؤذيها بأنواع التأديب الأخرى وإباح أن تكون الكتبية زوجة للمسلم لأن السيطرة والغلبة له .

هذا وفي اعتقادنا أن من واجب ولاية الأمور في البلاد الإسلامية أن لا يتساهلوا في هذه القضية وإن لا يتركوا للمسلمة الحبل على الغارب تتزوج من شامت من مسلم وكافر ، وعليهم أن يعاقبوا كل مسلمة ترتكب هذا الفعل الشنيع الذمى ويعاقبوا الكافر الذي شاركها فيه ، وكل من ساعدها عليه فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيته ، الحديث .

وعلى سائر المسلمين — وخاصة العلماء — أن يراغبوا هذا الأمر بأعين ساهرة
وأذان واعية وأن يرغبوا ما اطلعوا عليه من ذلك إلى أولى الأمر لأن هذا من
النصيحة التي انحصر فيها ديننا كما جاء في الحديث الصحيح : (الدين النصيحة)
قالوا لن ؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعلمتهم .

اللهم أصلح أمة محمد صلى الله عليه وسلم اللهم أرحم أمة محمد صلى
الله عليه وسلم . اللهم مرج كروب أمة محمد صلى الله عليه وسلم آمين .
والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد . فقد ورد علينا سؤال هذا مضمونه : (هل يجوز لمسلم أن يتزوج كتيبة تقول : ان عيسى نبي الله - هو ربيها ، ما الحكم في الزواج بها . وما الحكم فيمن تزوج بها على انها كتيبة دون ان يطلع على تفاصيل متعدها ثم بعد ذلك سمعها تقول ان عيسى ربها ؟) .

الجواب والله الموفق للصواب :-

ان الله اباح للمسلم تزوج الكتيبة فقال عزوجل : (اليوم اهل لكم الطبييات وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحسنات من المؤمنات والمحسنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم) (٥ المائدة) والمراد باهل الكتاب : اليهود والنصارى لا غير قال تعالى (انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا : (١٥٦ الانعام) فالكتاب هو التوراة والانجيل والطائفتان هما اليهود والنصارى .

واذا كان نزوج الكتيبة مباحا للمسلم فان اعتقادها ان عيسى بن مريم رب لها لا يمنع من حل نكاحها . لان الله فكر في كتابه العزيز ما وقع لليود والنصارى من الزيف والضلال ولم يخرجهم ذلك عن دائرة اهل الكتاب فقال جل من قائل : (وقالت اليهود عزيز بن الله وقالت النصارى المسيح بن الله (٢٠ التوبة) وقال في شان النصارى (لقد كفر الذين قالوا ان الله هو المسيح بن مريم) وقال في آية اخرى (لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وما من اله الا اله واحد) فאלله وصلهم بالكفر والشرك ومع ذلك قال انهم يهود ونصارى (اهل كتاب) لهم بهذا المعتقد مشركون ولكنهم على الملة كتابيون . وبذلك اباح نكاح نسايتهم . قال القرطبي عند قوله تعالى (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن) (٢٢١ البقرة) واختلف العلماء في تأويل هذه الآية فقالت طائفة : حرم الله نكاح المشركات في سورة البقرة ثم نسخ من هذه الجيلة نساء اهل الكتاب فاطهن في سورة المائدة ، وبه قال مالك بن انس وسفيان بن سعيد الثوري وعبد الرحمن بن عمرو الاوزاعي وقال قتادة وسعيد بن جبير : لفظ الآية العموم في كل كافرة والمراد بها الخوص في الكتيبات ، وبينت الخوص آية المائدة ولم يتناول العموم قط (الكتيبات) ثم ساق اثر ابن عمر الذي رواه البخاري في صحيحه عن نافع وهو (ان عبدالله بن عمر كان اذا سئل عن نكاح الرجل (اليهودية او النصرانية) قال : حرم الله المشركات على المؤمنين ولا اعرف شيئا من الاشرار اعظم من ان تقول المرأة ربيها عيسى وهو عبد من عباد الله) . قال النحاس وهذا قول خارج عن قول الجماعة الذين تقوم بهم الحجة لانه قد قال بتحلل نكاح اهل الكتاب من الصحابة والتابعين جماعة منهم عثمان وطلحة وابن عباس وجابر وحذيفة .

ومن التابعين سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ، والحسن ومجاهد وطاوس وعكرمة والشعبي والضحاك وقطاء الامصار عليه) انتهى .

وقال ابن حزم في المحلى (رويانا عن ابن عمر تحريم نساء أهل الكتاب جملة) ثم خرج اثر ابن عمر عن طريق البخاري ومقب عليه قائلا : (فوجه الرجوع الى القرآن والسنة ، فوجدنا الله تعالى يقول : (ولا تتكحوا المشركت حتى يؤمن) فلو لم تأت الا هذه الآية لكان القول قول ابن عمر) لكن وجدنا الله يقول : (اليوم أحصل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتوهن أجورهن) .

فكان الواجب الطاعة لكنا الآيتين ، وإن لا تترك أحدهما للآخرى ، ووجدنا من اخذ بقول ابن عمر قد خالف هذه الآية ، وهذا لا يجوز ولا سبيل الى الطاعة لهما إلا ان يستثنى الأقل من الأكثر ، فوجب استثناء اباحة المحصنات من أهل الكتاب بالزواج من جملة تحريم المشركت ويبقى سائر ذلك على التحريم بالآية الأخرى ، ولا يجوز غير هذا .

وعلى هذا فإن آية المائدة التي تبيح تزوج الكلبية — تخصص بموم اية البقرة التي تحرم تزوج المشركت على الصوم .

وجميع الأئمة الأربعة رضوان الله عليهم متفقون على هذا ، إلا انه يكره للمسلم تزوج الكلبية احتياطاً لدينه وصيانة لمستقبل ولده الذي سيتربى في حضنها ، ففي الدعوة الكبرى : (ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال : قد أحل الله نساء أهل الكتاب ، وطعامهم غير أنه لا يحل للمسلم ان يقدم على أهل الحرب من المشركين لكي يتزوج فيهم ، أو يلبث بين أظهرهم ، قلت أفتكان ملك يكره نكاح أهل الذمة ؟ قال : قال مالك : أكره نكاح نساء أهل الكتاب : اليهودية والنصرانية قال : وما أكرهه ، وذلك أنها تاكل الخنزير وتشرب الخمر ويضاجعها ويقبلها ، وذلك في فيهما ، وتلد منه أولاداً فتغذى ولدها على دينها وتطعمه الحرام وتسقيه الخمر .) وقال الشافعي في الأم : (ويحل نكاح حرائر نساء أهل الكتاب لكل مسلم ، لأن الله أحلهن بغير استثناء ، وأحب إلي لو لم يتكهن مسلم) وفي الهداية (في الفقه الحنفي) ويجوز تزويج الكتبات لقوله تعالى (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب) زاد بن المهمل في فتح القدير " (والأولى الا يفعل) وفي المغنى لابن قدامة ليس بين أهل العلم — بحمد الله — اختلاف في حل حرائر نساء أهل الكتاب ومن روى ذلك عنه عمر وعثمان وطلحة وحذيفة وسلمان وجابر وغيرهم ، قال ابن المنذر ولا يصح عن أحد من الأوائل انه حرم ذلك وروى الخلال بإسناده أن حذيفة وطلحة والجارود وابن المعلّى وأقينة المبدري — تزوجوا نساء أهل الكتاب وبه قال سائر أهل الطمس ، وحرمة الاممية تمسكاً بقوله تعالى : (ولا تتكحوا المشركت حتى يؤمن) (ولا تمسكوا بمعصم الكواصر) (١٠ المتحنة) .

وخلاصة القول ان تزوج الكلبية مباح للمسلم سواء قالت ان عيسى ربه أو قالت انه هو الله لأن هذا هو معتقد الكثير من النصارى ، وإذا كان تزوجها جباحاً أصلاً فإن البقاء معها كذلك ، إلا ان المسلم ينبغي له تجنب زواجها لما في ذلك من خطر ، قد يعود على الزوج المسلم نفسه ، وعلى ولده بصفة أخطر ، للأسباب التي

ذكرناها . فمن حيث الأفضل ينبغي للمسلم أن يختار المكان المالح للبخر ويختار
للمعاشرة من يعينه على صلاح دنياه وآخرته .

روى البخاري ومسلم وأصحاب السنن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال : (تنكح المرأة لأربع ، لمالها ولحسبها ولجمالها
ولدينها فانظر بذات الدين تربت يداك) .

والله الموفق ..

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله .

أما بعد ، فقد وردت علينا أسئلة من ضمنها السؤال الآتي :-

(هل يجوز للرجل أن يتزوج فتاة سبق له أن عاشرها معاشرة غير شرعية
أو المكس) ؟

الجواب والله الموفق للصواب :-

انه يجوز له ذلك ان لم تك البنت المعنية بنتا من زنا على الراجح من مذهب مالك وهو مذهب الشافعي وأحمد ، ففي موطا الإمام مالك رضي الله عنه (قال مالك في الرجل يزني بالمرأة فيقلم عليه الحد فيها أنه يتكح ابنتها ويتكحها ابنه ان شاء وذلك انه أصابها حراما ، وإنما الذي حرمه الله ما أصيب بالحلال أو على وجه الشبهة بالنكاح ، قال الله تبارك وتعالى (ولا تتكحوا ما تكح آبائكم من النساء (٢٢ - النساء) . قال مالك ولو أن رجلا تكح امرأة في عدتها نكاحا حلالا فأصابها حرمت على ابنه أن يتزوجها وذلك أن أباه نكحها على وجه الحلال لا يقلم عليه فيه الحد ويلحق به الولد الذي يولد فيه بإبيه ، وكما حرمت على ابنه أن يتزوجها حين تزوجها أبوه في عدتها وأصلها فكذاك تحرم على الأب ابنتها إذا هو أصاب إياها) انتهى .

وفي الموطأ أيضا (قال مالك : وأما الزنا فإنه لا يحرم شيئا من ذلك لأن الله تبارك وتعالى قال (وأمهات نسائكم) (٢٣ - النساء) فإنا حرم ما كان تزويجا ولم يذكر تحريم الزنا فكل تزويج كان على وجه الحلال يصيب صاحبه امرأته فهو بمنزلة التزويج الحلال فهذا الذي سمعت والذي عليه أمر الناس عننا) .

قال شارحه محمد الزرقاني (عند قوله : بهذا الذي سمعت والذي عليه أمر الناس عننا بالمدينة وبه قال الجمهور والشافعي وأحمد وعليه جل أصحاب مالك بل صرح غير واحد من الأئمة منهم سحنون — بأن جميعهم عليه ، وقوله في المدونة : فان زنى بأم زوجته أو ابنتها فليفارقتها — حمله الأكثر على الوجوب ، واللفظي وابن رشد على كراهة البقاء معها واستحباب فرقتها ، وذهب أكثر أهل المذهب الى ترجيح ما في الموطأ ، وأن خليل من ذهب الى التحريم كابي حنيفة وصاحبيه والمدونة بناء على أن الأمر للوجوب لتحريمها عليه — ضعيف لأن مذهبنا قوله تعالى (ولا تتكحوا ما تكح آبائكم من النساء) فحلولوا ولا تتكحوا على العقد ، وما تكح آبائكم على الوطء ووجه ضعفه أن النكاح حيث وقع في القرآن فالمراد به العقد إلا ما خُص من ذلك نحو (حتى تتكح زوجا غيره) (٢٣٠ - البقرة) ، (الزاني لا يتكح إلا زانته أو مشركة) (٣ - النور) (وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا) (٣٣ - النور) وما ذكره ليس من ذلك ولئن سلم بأن المراد بما تكح آبائكم الوطء فالمعنى به : الوطء الحلال لأنه هو الذي يطلق عليه في الشرع اسم النكاح إما الزنا فيقال فيه سفاح . .) انتهى .

وهذا الخلاف ذكره خليل بقوله (وفي الزنا خلاف) قال شارحه صاحب المغنى أحمد بن أحمد الهادي الشنقيطي عند هذا النص (وفي نشر الحرمة بوطء الزنا وعدم

نشرها به وهو المعتد خلاف ، وفيه قول ثالث بالكراهة . . .) وفي الشرح الصغير للرددير (ولا يحرم الزنا على الأرجح من الخلاف فمن زنا بامراة جاز أن يتزوج بأصولها وفروعها وجازت هي لأصوله وفروعه ولو زنا ببنت امرأته لم تحرم عليه أمها وبالعكس والمقابل يقول انه يحرم .) إيا إذا كانت البنت المعنية بنتا له (هو) من الزنا فانها كما ذكرنا يحرم عليه نكاحها على المعتد ، بل حكى بعض الاجماع على حرمتها ففي الشرح الصغير ممزوجا بالنس وحرم على الشخص اجماعا الاصل وهو كل من له عليه ولادة وان علا والفرع وان كان من زنا (قال محيشيه الصاوى رد بالمبالغة على بن الملجشون حيث قال (لا تحرم البنت التي خلقت من الماء المجرد عن العقد وما يشبهه من الشبهة على صاحب الماء لانها لو كانت بنتا لورثته وورثها ، وجاز له الخلوة بها ، واجبارها على النكاح) . ومثله في خليل وشروحه عند قوله (وحرم أصوله وفصوله ولو خلقت من مائه) .

والخلاصة : —

أن الرجل اذا كان قد دخل بلجنبية دخولا غير شرعي لا يستند الى شبهة تدرا الحد — يجوز أن يتزوج ابنتها ويتزوجها ابنه أن شاء ، على المعتد من مذهب مالك وهو المذهب عند الشافعي وأحمد ، ما لم تكن البنت المعنية بنتا له هو من الزنا فيحرم عليه نكاحها على الأرجح من مذهب إمامنا مالك رضي الله عنه .
والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .
أما بعد ، ، ،

فقد ورد علينا سؤال هذا مضمونه :-

« رجل خطب امرأة وأهدى لها هدايا على أنه سيتزوج بها ثم بعد بضعة أشهر من بداية الخطبة أمرض عن الزواج فهل يحق له أن يسترجع ما أهدى للمخطوبة مع العلم بأنها غير محتمة عن الزواج وإنما الامتناع من قبله هو ؟ »
الجواب والله الموفق للصواب :-

إن الرجل إذا خطب امرأة وقدم لها هدايا ثم بدا له بعد ذلك أن لا يتزوجها فإنه لا يحق له أن يسترجع ما أهدى لها وهذا مما لا خلاف فيه، وإنما الخلاف فيما إذا أهدى لها ثم امتنعت هي عن الزواج منه فتقبل يرجع به عليها ، وقيل لا يرجع إلا لشرط أو عرف .

نص على ذلك شروح مختصر خليل وغيرها ، ففي شرح عبدالباقى الزرقاني عند قول خليل : وجاز تعريض كثير أغرب والإهداء مائه «فإن أهدى أو أنفق ثم تزوجت غيره لم يرجع عليها بشيء ، انظر اللقائي ، ونحوه لأبي الحسن . وفي التوضيح أن غير المعتدة مثلها في عدم الرجوع عليها، وذكر الشمس لللقائي عن البيان أن ذلك إذا كان المتاع منه ، فإن كان من قبلها رجوع بها أمطأها ، لأن الذي أعطى لأجله لم يتم » وسلبه محشية البنائي قائلا «قول عبدالباقى الزرقاني «وذكر الشمس لللقائي» الخ ما ذكره اللقائي من التفصيل به أجاب صاحب المعيار لما سئل عن المسألة ونصه : للرجل الرجوع بما أنفق على المرأة ، وبما أعطى في اختلاعها أي من الزوج الأول إذا كان التعذر والامتناع من قبلها ، لأن الذي أعطى ماله من أجله لم يثبت له ، وإذا كان التعذر من قبله فلا رجوع له عليها ، لأن التمكين كالاستيفاء وصحة أبي غازی في تكميل التقيد . انتهى ومثله في باقي شروح خليل .

وفي الشرح الصغير للرددير ما نصه : « وجاز الإهداء فيها أي في العدة كالخضر والفواكه وغيرها ، لا النفقة فلو تزوجت بغيره فلا رجوع له عليها بشيء وكذا لو أهدى أو أنفق لمخطوبة غير معتدة ثم رجعت عنه ، ولو كان الرجوع من جهتها إلا لعرف أو شرط وقيل إن كان الرجوع من جهتها فله الرجوع عليها ، لأنه في نظير شيء لم يتم ، واستظهر » قال محشية الصلوى قوله «ولستظهر» أي استظهر هذا التفصيل الشمس للقاتسي) .

وخلاصة القول : أن هناك قولاً بعدم الرجوع في المال الذي أهدى للمخطوبة ، مطلقاً سواء أكان الامتناع من أجلها أو من أجله وبه صدر عبدالباقى الزرقاني والرددير وهناك قول بالتفصيل وهو أن الامتناع إذا كان من جهة الخاطب لم يرجع بشيء وإذا كان من جهة المخطوبة فله الرجوع فيما أعطى ، لأن الذي أعطى له لم يتم وهذا التفصيل ذكره الشمس للقاتسي عن البيان وبه اتفق صاحب المعيار .

وعليه فإن مسألة لا خلاف فيها فليس للخاطب الرجوع فيما أهدى لأن المخطوبة راضية بالزواج وإنما الامتناع جاء من قبل الخاطب .

والله ولي التوفيق ، ، ،

بسم الله الرحمن الرحيم .

والصلاة والسلام على النبي الكريم .
ويمد ،

نقد ورد علينا بالمحكمة الشرعية في ابوظبي سؤال هذا نفسه :-
(انا رجل متزوج من امرأة تدعى / ناطلة سالم زايد ابو عبيدة فلسطينية الجنسية وذلك منذ ثلاثين سنة وانجبت منها عشرة اولاد ، وفي هذا العام تزوجت بالمرأة / زينب حسين علي ابو عبيدة الفلسطينية الجنسية ولقد تبين لي بعد ان تم زواجي بها ان زوجتي الاولى هي شقيقة جد زوجتي الثانية من ناحية الام . وهو عبد الكريم سالم زايد ابو عبيدة ، ولهذا نأنا الان واقع في حرج كبير ، فأرجو ممن ساحتكم ان تصدروا لي فتوى في هذا الموضوع ، ولكم مني وافر التقدير والاحترام) .

الجواب والله الموفق للصواب :

ان نكاح الزوجة الثانية لا يصح بوجه من الوجوه لان فيه الجمع بين المرأة وعمتها ، والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : (لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها) رواه الامام مالك في الموطأ ورواه الشيخان في صحيحهما ورواه غيره ، وفي رواية للبخاري عن جابر رضي الله عنه قال : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تنكح المرأة على عمتها او خالتها) وفي أخرى لمسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تنكح المرأة على عمتها او خالتها .) وقد اتفق من يعتد به من علماء الامة على انه لا يجوز ان تجتمع امرأة وعمتها او امرأة وخالتها في عصمة رجل واحد ، والله لا يفرق بين العمة أخت الاب وعمة الاب والجد وكذلك الامر في الخالة ، قال ابن رشد في بداية المجتهد : اتفقوا — فيما اعلم — على تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها لثبوت ذلك عنه عليه الصلاة والسلام من حديث ابي هريرة وتواتره عنه عليه الصلاة والسلام من انه قال عليه الصلاة والسلام : (لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها) واتفقوا على ان العمة ههنا هي كل اثنى هي اخت لذكر له عليك ولادة اما بنفسه واما بواسطة ذكر آخر وان الخالة : هي كل اثنى هي اخت لاثني لها عليك ولادة اما بنفسها واما بواسطة اثنى غيرها . وقال الصنعاني في سيل السلام عند شرحه لهذا الحديث ما نصه : فيه دليل على تحريم الجمع بين من ذكر قال الشافعي يحرم الجمع بين من ذكر ، وهو قول من لفتنه من المفتين لا خلاف بينهم في ذلك ، ومثله قال الترمذي ، وقال : ابن المنذر : لست اعلم في ذلك اختلافا اليوم وانما قال بجوازه فرقة من الخوارج ، ونقل الاجماع ايضا ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي ، انتهى كلام الصنعاني . وما نقله عن ابن المنذر نطه عنه ايضا ابن قدامة في المغنسي ، وعلى ضوء هذا الحديث المشهور او المتواتر قال العلماء انه اذا تزوج رجل امرأة ثم تزوج عليها عمها او خالتها او بنت اخيها او بنت اختها فان نكاح الثانية تناسد يجب فسخه فان نسخ قبل الخول فلا شيء لها من المهر وان فسخ بعده كان لها المهر كاملا . وبالجمله فهذه المسألة من المسائل المشهورة المسطورة في كتب الحديث والتفسير والفقه .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا وكان ربك تقيدا وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه ويهلم تسليما كثيرا .

أما بعد ، ، ،

فقد ورد علينا الاسئلة الآتية الموجهة من قبل وكيل وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف : —

١ — ما هي قانونية الاجراءات المتخذة لتعقيم المرضى الذكور في دولة الامارات العربية المتحدة ، والذين يرغبون في ايقاف النسل علما بان بعض الذكور لهم اكثر من زوجة واحدة . ؟

٢ — قانونية تزويد او اسداء النصع غيبا يتعلق بحبوب منع الحمل الى مواطنات دولة الامارات العربية المتحدة ؟

٣ — قانونية توفير المساعدة للسباح بعلاج المرضى القاصرين (كالأطفال والنساء البالغات) حال امتناع الشخص المسؤول عن اعطاء الموافقة لعلاجهم معرضا حياتهم بذلك للخطر . ؟

الجواب والله الموفق للصواب : —

ان ايقاف النسل — اذا لم تدع اليه ضرورة صحية — عمل غير مجرب في الشرع، ومناف لما دعى اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الترغيب في تزوج الولود حرصا على اكثار النسل ، كما انه — لنفس الغرض — نهى عن تزوج المعقيم . فعن معقل بن يسار رضي الله عنه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني اصببت امرأة ذات جبال وجسب ، وانها لا تلد ، فافتزوجها ؟ قال لا ، ثم اتاه الثانية فنهاه ثم اتاه الثالثة فقال : « تزوجوا الولود فاني مكثر بكم الامم » رواه ابو داود واللفظ له ورواه النسائي في سننه وابن حبان في صحيحه . وقد وردت عنه صلى الله عليه وسلم احاديث في شأن العزل الذي كان هو الوسيلة الوحيدة التي تتحد للجبع بين التمتع ومقاومة الحمل .

ففي الصحيحين والموطأ عن ابي سعيد الخدري قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني المصطلق فمسينا كرائم العرب فطالت علينا الغزبة ورغبنا في الفداء فاررنا ان نستمتع ونعزل فقلنا : نفعل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين اظهورنا لا نساله ؟ فسالنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « لا عليكم ان لا تفعلوا ما كتب الله خلق نساء هي كائنة الى يوم القيامة الا مستكون » وفي صحيح مسلم عن ابي سعيد الخدري ايضا قال ذكر العزل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال وماذا كم ؟ قالوا الرجل تكون له المرأة ترضع فيصيب منها ويكره ان تحمل منه ، والرجل تكون له الامة فيصيب منها ويكره ان تحمل منه قال (فلا عليكم انما هو القدر) قال ابن عوف فجئت به الحسن فقال والله لكان هذا زجرا .

وأخرج مسلم عن جذامة بنت وهب أخت عكاشة قالت : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم في أناس وهو يقول « لقد هيمت أن أنهى عن القيلة فنظرت في الروم وغارس فإذا هم يخلبون أولادهم فلا يضر أولادهم ذلك شيئاً » ثم سأله عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ذلك الواد الخنى) زاد مبيد الله في حديثه عن القرى وهي (وإذا المؤودة سئلت) والقيلة هي وطء الموضع ، أما العزل فقال النووي : هو أن يجامع فإذا قارب الانزال نزع وأنزل خارج الفرج .

وظاهر هذا الحديث يقتضي النهي عن العزل لتشبيهه بالواد بعكس سابقه ، بمعنى ذلك أن هناك تعارضاً بين هذه الأحاديث وقد وفق العلماء بينها فقال النووي : (ما ورد في النهي محمول على كراهة التنزيه وما ورد في الإذن في ذلك محمول على أنه ليس بحرام وليس معناه نهي الكراهة) انتهى . وقال الأبى المالكي نقلاً عن القرطبي : « ووجه التشبيه أن الواد اتلاف المولود ، والعزل اتلاف أصل الولد ، فهو مقتضى للتحريم ، لكن لما كان قتل النفس أعظم فهم بعضهم بمن التشبيه الكراهة ، وبالجملة فأحاديث الباب تعارضت في العزل ، والمذهب على ما يأتي أنه لا يعزل عن الحرة إلا بائنها ، ولا عن الأمة المتزوجة — إلا باذن أهلها ، فيجمع بين أحاديث الباب بهذا فأحاديث الجواز معناها إذا أذن من له الإذن وأحاديث الكراهة معناها إذا لم يأذن ، ثم قال الأبى (وأما باعتبار المذهب فالمشهور جوازه على الصفة المذكورة من الإذن ، ومن ملك كراهته) انتهى .

وفي الموطأ : (وحدثنى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يعزل وكان يكره العزل) قال الباجي : « هذا مما اختلف فيه فذهب الجمهور إلى جوازه ، وذهب ابن عمر وغيره إلى كراهته ، وقال بعضهم هو المؤودة الصغرى ، وقال علي بن أبي طالب لا يكون مؤودة حتى يأتي عليه حالات الخلق السبعة ، فقال عمر صدقت ، يريد أن يكون نطفة ثم علقه ، ثم مضى ثم عظاماً ثم لحماً ، ثم تصور ثم تستهل . ويحتمل أن يكون من كره ذلك تعلق بقوله صلى الله عليه وسلم : (ما عليكم أن لا تفعلوا) معناه والله أعلم لا يضركم ذلك ، وإنما هو على وجه الكراهة والنهي إلى ترك ذلك ، دون المنع والتحريم ، والذي عليه جمهور الفقهاء أن العزل جائز بشرط » ويعني بهذه الشروط ما ذكر مالك في الموطأ ونصه : « قال مالك لا يعزل الرجل عن المرأة الحرة إلا بائنها ولا بأس أن يعزل عن أيمته بغير أئنها ، ومن كان تحتة أمة قوم فلا يعزل إلا بائنها » قال الباجي « قال القاضي أبو الوليد وعندي أن للأمة فيه حقاً قد ثبت بحق النكاح فلا يجوز له أن يعزل عنها إلا بائنها وأنهم » .

هذا هو حكم العزل الذي كان يقول به الحمل في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو — كما رأينا — جائز إذا أئنت فيه الزوجة ، وبعبارة أشمل إذا أذن فيه من له الإذن ، وهناك قول من مالك بكراهته وهو المذهب عند الشافعي .

أما استعمال الحبوب وغيرها مما يمنع الحمل فقد نقل الحطاب عن البرزلي والجزولي مند قول خليل « كالحرمة إذا أئنت » أنه لا يجوز فقال « وقال البرزلي في مسائل الرضاع ، وأما جعل ما يقطع الماء أو يسد الرحم ، فنص ابن العربي أنه

لا يجوز ثم قال : « وقال الجزولي في شرح قول الرسالة » ونهى عن خصاء الخيل : (ولا يجوز للأنسان أن يشرب ما يقتل نسله) انتهى . ونقل عبدالباقى الزرقاني ما ذكره الحطاب عن البرزالي والجزولي وأضاف بعد قوله ونص ابن العربي انه لا يجوز «اي لا لرجل ولا امرأة» ثم قال : «وفي الفئتين الشافعي في شرح الحديث الرابع من الأربعين النووية أفى ابن يونس ان الشافعي وغيره انه لا يحل للمرأة أن تستعمل دواء يمنع الحمل ذكره في المجالعة» انتهى .

وفي حاشية كتون عند تعرضه لذلك ما نصه : « قول عبدالباقى أفى ابن يونس الخ نحوه قول عز الدين بن عبدالسلام : « ليس لها أن تستعمل ما يفسد القسوة انتي بها يفتأ الحمل » .

وفي حاشية كتون أيضا « وفي المعيار من جواب مؤلفه : المنصوص لاثبتنا رضوان الله عليهم المنع من استعمال ما يبرد الرحم ، أو يستخرج ما في داخل الرحم من المني وعليه المحصلون والنظار ثم قال : « وانفرد اللخمي فأجاز استخراج ما في داخل الرحم قبل الأربعين ، ووافق الجماعة فيما عرّفها » انتهى . وكلام صاحب المعيار فيه — بالإضافة الى عدم جواز استعمال ما يبرد الرحم — منع استخراج ما استقر في الرحم ولو قبل أربعين يوما على المشهور ، ومثله في الحطاب نقلا عن البرزالي ونصه : « وأما استخراج ما حصل من الماء في الرحم فيذهب الجمهور المنع مطلقا ، واحتفظ للخصي انه يجوز قبل الأربعين ما دام نطفه ، كما له العزل ابتداء ، والاول اظهر » .

وفي الحطاب أيضا ما نصه : « قال ابن تلي في شرح المدونه في القسم بسين الزوجات وأما التسبب في اسقاط الماء قبل أربعين يوما من الوطء فقتل اللخمي جائز وقال ابن العربي في القبس لا يجوز باتفاق . وحكي عياض في الاكمال قولين في ذلك للعلماء وظاهرهما انها خارج المذهب » انتهى .

ومن هذه النقول نتوصل الى الجواب عن النقطتين الاوليين وهما : —

1 — التسبب في تعقيم المرضى الذكور الذين يرغبون في إيقاف النسل ولبعضهم أكثر من زوجة واحدة .

ب — أماناتول الحبوب ونحوها — من كل ما يسبب منع الحمل — فان النصوص التي

1 — فإذا كان المرض الذي يعاني منه الرجال يمكن علاجه دون عملية التعقيم فان التعقيم — حسب ما جاء في النقول الآتية الذكر — غير جائز ، أما اذا كان يتعلق به سداء نفس مسللة لا يوجد لها اي علاج غيره — فنحنذد يكون ضرورة لا مناص من مزاولتها ، ومعلوم أن الضرورة كما حددها الأصوليون — هي التي توجب دفع ما يؤدي الى تلف النفس أو الدين أو المقتل أو النسب أو المال أو العرض . ويرجع في مسألة المرض الى الطبيب الماهر المعدل .

ب — أما تناول الحبوب ونحوها — من كل ما يسبب منع الحمل — فان النصوص التي نقلنا عن الحطاب والزرقاني وحاشية كتون — وإن كانت تحتاج الى المزيد من الأدلة التي تدعمها — واضحة في منعه اللهم الا اذا كان في الحمل خطر على

حياة المرأة أو رضيعها ، فمفندذ يكون له حكم الضرورة التي تكلفنا عليها أنفسنا .
وعليه فإن هناك وسيلة واحدة كانت تتخذ لمقاومة الحمل في صدر الاسلام الا
وهي العزل الذي أوصحناه أنفسنا مع أنه — كما أسلفنا عن الصحيحين — لا يجوز
دون ما قدر الله أن يكون الا أن جميع الأمة الاربعة متفقون على عدم حرمة
بشرط وفاء الزوجة عليه ، أو وفاء من له الاذن ، فهذا النوع من الوسائل
مستحسن به شرعا للدلالة التي ذكرنا أنفسنا .

وأما الاجهاض فلا يجوز بعد استقرار النطفة في الرحم أكثر من أربعين يوما
بانتفاق جميع علماء المذهب . كما أنه لا يجوز قبل الأربعين على المشهور كما هو
واضح من النقول .

ج — أما النقطة الثالثة والاخيرة فجوابها ان المسؤول عن المرض القاصر (النساء
والاطفال) .

لا يجوز له ان يمتنع عن الموافقة على علاجهم ، معرضا حياتهم للخطر ، ونسي
حالة اصراره على ذلك فان للحاكم (ولي الأمر) أو من ينوب عنه في هذا
المجال ان يتدخل للمبادرة بعلاج أولئك المرضى القاصرين . وليعلم المسؤول
منهم أنه اذا امتنع عن الموافقة على علاجهم فإنه ضامن لهم اذا ماتوا من جراء
ذلك المرض تلمزه ديوتهم ، وعليه اثم من تسبب في قتل نفس مؤمنة ان كان
علما . تنظر شروح مختصر خليل عند قوله (كترك تخليص مستهلك من نفس
أو مال ..) وفي الصاوي على الشرح الصغير في تعرضه للمسائل التي تدخل
في نطاق ذلك ما نصه : « ومنها ترك مواساة بغيض أو دواء لجرح ، وترك زائد
طعام وشراب لمضطر حتى مات المجروح أو المضطر ، بمضن دية الخطأ ان
تأول ولا أكتفى منه » انتهى .

هذا ويطلب لي ان أختتم هذه الفتوى بنصيحة الى مواطني ومواطنات
دولة الامارات العربية المتحدة في شأن التسبب في منع الحمل .

ان الله من على هذه البلاد بالخير والنمو المادي ويجب أن يقابل هذا النمو
بالحمد والشكر لله عزوجل ، وذلك باتباع أوامره عزوجل ، واجتناب نواهيه ،
ثم ان الله قرن زينة المال بالولد فقال تعالى : « المال والبنون زينة الحياة
الدنيا » فهذه النعمة يجب الا نحول دونها — خصوصا وان النمو المادي الذي
حظيت به البلاد — بحاجة الى نمو بشري يرافقه ليحقق للبلاد التوازن بين
نموها المادي والبشري .

وعليه فان التسبب في منع الحمل — بتناول الحبوب ونحوها — بالإضافة الى
ان في النقول التي ذكرنا ما يمنعه ، اذا لم يكن هناك خطر مرض يتطلبه لا داعي
له اطلاقا في دولتنا الفتية .

والله ولي التوفيق ، ، ،

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد ،

فقد ورد علينا السؤال الآتي : —

(امرأة طلقت طلاقاً بائناً وجاءها الحيض بعد يومين من الطلاق ثم ارتفع منها وعادها بعد عشرة أيام وطهرت وبعد عشرين يوماً جاءها الحيض ثم تزوجت بعد أن طهرت وبلغ الخبر القاضي ففسخ النكاح لانه وقع في العدة ، لان الحيضة الثانية جاءت بعد عشرة أيام فقط من الحيضة الاولى والمفروض أن يكون اكل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوماً لذلك فاتها في الواجب لم تحض الا حيضتين فهل يجوز لهذا الرجل — الذي تزوجها في العدة وفرق بينهما — أن يتزوجها مرة أخرى اذا ما انقضت عدتها ؟ وما هي عدتها بعد فسخ النكاح الذي وقع في العدة ؟) .

الجواب والله الموفق للصواب : —

انه اذا كان قد دخل بها يتلبد تحريمها عليه فلا يجوز له أبداً أن ينكحها ، وإن كان فسخ النكاح وقع قبل أن يدخل بها فإنه يجوز له أن يتزوجها بعد انقضاء عدتها ، وعدتها على المشهور ثلاثة قرى تستأنفها بعد فسخ النكاح .

والعلة في تأييد تحريمها عليه اذا كان وطئها — هي محابته بنقيض تصده لما انتكح ما حرمه الله .

قال القاضي : أبو بكر بن العربي في كتاب احكام القرآن مند قوله تعالى (ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله) (٢٥٥ البقرة) : (اذا نكح في العدة وبني فسخ ولم ينكحها أبداً قاله مالك وأحمد والشافعي وبه قضى عبر لانه استحسّل ما لا يحل له فحرمه ، كالقتل في حرمان الارث) انتهى .

وقال أبو عمر بن عبد البر في الكافي : (ومن خطب امرأة في عدتها ولم يعقد عليها فقد أساء ولا شيء عليه . وعقد النكاح في العدة حرام ، ومن عقد على معدة نكاحاً في عدتها فهو مفسوخ على كل حال ، ويفرق بينهما فسخ من غير طلاق ، ولا ميراث بينهما لو مات أحدهما .

فإن فرق بينهما قبل الدخول جاز له خطبتها بعد انقضاء عدتها وإن لم يسرق بينهما الا بعد دخوله بها في عدتها لم يحل له نكاحها أبداً عند مالك وأصحابه على ما روى عن عمر في ذلك . فإن عقد لها في عدتها ولم يدخل بها الا بعد انقضاء عدتها فقد اختلف من مالك وأصحابه في تأييد تحريمها هنا ، فروى عنه أنه يفرق بينهما ولا ينكحها أيضاً أبداً ، لأن وطئها كان بالمعقد المتعقد عليها في عدتها ، فكأنه وطئها في عدتها وهو قول عبد العزيز بن أبي سلمة ، وهو تحصيل المذهب واختاره ابن القاسم .

وروى عن مالك أيضاً أنها تحل له خطبتها بعد انقضاء عدتها وهو قول المخيرة

بن عبدالرحمن المخزومي ومحمد بن ابراهيم بن دينار . وقال عبدالملك ابن الماجشون وعلى المقرئ وابن دينار كانت تدور الفتيا بالمدينة يعني بعد مالك والله اعلم .

واختلف فيها يجب عليها من العدة اذا فرق بينهما بعد دخوله بها فروى ابن القاسم عن مالك انه ليس لها الا ثلاث حيض وان ذلك يجرئها من العدتين جميعا وسواء كان نكاحه اياها بعد حيضة او بعد حيضتين ؛ انها ثلاث حيض تستأنفها بعد الفرقة بينها وبين الثاني .

وروى عنه اهل المدينة انها تتم بقية عدتها من اول حيضة او حيضتين او اكثر ثم تستأنف عدتها ثلاث حيض كاملة من الثاني على ما روى عن عمر في ذلك فمان كانت متوفى عنها ودخل بها الثاني في عدتها وفرق بينهما اعتدت بقية عدتها اربعة اشهر وعشرا من يوم مات عنها زوجها . تستكمل فيها ثلاث حيض . وهذا تحصيل المذهب) انتهى . ومثله في شرور مختصر خليل عند قوله (وتأبد تحريرها بوطء) .

والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله .

أما بعد .

فقد ورد علينا سؤال هذا نصه :-

« لقد ركبت زوجتي عاتفا في المنزل الذي نسكن فيه واصبحت نصل بواسطته مع الرجال الأجانب وقد اتضح لي ذلك عندما يدق الهاتف وامسكه لارد عنه . لا يرد علي احد بكلمة واحدة . وعندما تمسكه هي يرد عليها ويتع الحديث معها . مما أكد لي أن الذين يدقون الهاتف لا يريدونني وإنما يريدونها عي وبربي . هذا هو مضمون السؤال .

الجواب والله الموفق للصواب :

أن للزوج أن يمنع زوجته من كل ما فيه ريبة بالرجال . وإذا كان هذا المنع يسبب المواصلات بينها وبين الرجال ذوي الريبة فإن له الحق في أن يمنعها منه . لأنه إذا كان للزوج أن يمنع زوجته من الخروج من بيتها ولو لزيارة والديها أن كانت غير مأمونة فمن باب آخر أن يكون له الحق في أن يمنعها من التمسك مع الأجانب مباشرة في الهاتف لأن في هذا الكلام من الريبة ما فيه . وقد يتدبر تدبير نقباء مباشر وجهها لوجه : وهذا هو الانسداد بعينه . وعليه فإن للزوج منع زوجته من تركيب الهاتف في المنزل إذا كان وسيلة للفساد والاتصال بالأجانب وهذا واضح من كتب الفتنة المالكي . فلتنظر شروح خليل عند قوله إكحله لها لا تزور والديها أن كانت مأمونة وقوله (ووعظ من نشرت) .

والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الكريم .

وبعد .

فقد ورد علينا بالحكمة الشرعية في ابوظبي سؤال هذا نصه :-

« لقد حصل خلاف بيني وبين زوجتي وادى هذا الخلاف الى ان لا اكون متمالكا من نفسي . ونفسي الشديد وانفعالي قلت لزوجتي انت طالق انت طالق طالق وكررت هذه الكلمة اكثر من ثلاث مرات ولا اذكر بالضبط عدد المرات التي قلتها ولكن حسب معرفتي اكثر من ثلاث مرات بالاسلوب الموضح اعلاه . وذلك حصل في ليلة ١٩٧٩/١٢/٢٢هـ . وفيما بعد عرفت انني اخطأت وندمت على ما حصل مني من خطأ كبير . ولهذا اتقدم بطلبي هذا راجيا فتواكم في موضوعي والطريقة التي استطيع بها ان اعيد زوجتي الى الحياة الزوجية معي .

والله في عون العبد ما كان العبد في عون اخيه ! »

ثم اضاف ما نصه :- « ملاحظة : انني لا اريد الطلاق النهائي ولكن لشدة غصبي منها اعدت عليها كلمة اخرى للتقوية والتوكيد ولتخويفها ! » .

الجواب والله اعلم بالصواب :-

ان ما حصل منك ايها السائل يعتبر طلاق واحدة ويجوز لك بعدها ان ترتجع زوجتك بدون عقد جديد ان كانت مدخولا بها ولم تنقض عدتها . فان كانت غير مدخول بها او كانت عدتها قد انقضت جاز الرجوع اليها بعقد جديد . والدليل على ما قلناه ان الفقهاء نصوا على ان من كرر الطاق بدون عطف وادعسى انه اراد بالتكرار التوكيد صدق في ذلك ولزمته واحدة : قال خليل رحمه الله (وان كرر الطلاق بعطف بواو او فاء او ثم ثلاث ان دخل بجميع طلقتين مطلقا وبلا عطف ثلاث في المدخول بها كفرها ان نسقه الا لنية تأكيد نيهما) وقال الشيخ الدردير في اقرب المسالك : (وان كرره بعطف او بغيره لزم في المدخول بها كفرها ان نسقه الا لنية تأكيد في غير العطف) .

وبالله التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

والمصلاة والسلام على النبي الكريم .

وبمبدأ ،

مقد ورد علينا سؤال هذا نصه : —

(لقد تلفظت وأنا في غضب — بهذه الكلمات (تحرمين علي اذا دخلت بيت اختك) ونعلا لم ادخل الى بيت اخت زوجتي حتى الان فهل هناك فتوى في هذه المسألة حيث اني قد اضطر لدخول البيت بسبب بعض المناسبات . لذا ارجو اعطائي جوابا لهذه الفتوى حتى يطمئن قلبي) .

الجواب والله الموفق للصواب :-

ان عليك ايها المسائل الكريم ان تنقي الله وتتجنب دخول هذا البيت الذي علقت تحريم زوجتك عليه ، لانك لم تخصص تعليقك ولم تقيده بشيء من الاشياء او حال من الاحوال .

وقد ذكرت شفهيا ان السبب الذي جعلك تقدم على هذا التعليق هو ان زوجتك غيور الى حد يفوق التصور وهذا شيء لا يرجى زواله حسب العادة .

والله يعيننا وياكلما على امثال اوامره واجتناب نواحيه .

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الكريم .

وبعد ،

(منذ اسبوعين كنت في حالة غضب فاقسمت على زوجتي بما يلي (علي الطلاق بالثلاث) ان لا تذهبي الى بيت اخيك وبعد عدة ايام تحسنت الاحوال وصالحنا ونسعد بعد هناك اي خصام فاختفتها بنفسى الى بيت اخيها .

فارجو موافاتي برأي الشرع الاسلامي الحنيف وافتائي في هذه اليمين التي كنت قد حلفتها على زوجتي .

ثم الحق المسائل ما نصه :-

(لقد ارادت زوجتي ان تذهب الى بيت اخيها في الصباح حيث انه سكن في بيت جديد فقلت له سادلا من الذهاب صباحا نذهب مساء بعد ان نكون قد اشرفنا هدية له بمناسبة البيت الجديد وقد رفضت زوجتي ذلك الكلام وقد ضربت زوجتي ابنتي فغضبت عليها وضربتها ضربا خفيفا ثم حلفت اليمين المذكورة وقد صالحنا بعد اربعة ايام) .

وقد قال لنا شفها ان السبب الذي حمله على الحلف انها كانت تريد ان تذهب دون موافقته وانها تراجعت عن نيتها وخضعت لطاعته وبعد ذلك ذهب بها الى بيت اخيها في الوقت المناسب عنده هي عند الزوج) .

الجواب والله الموفق للصواب :-

ان هذا الحالف لا يقع عليه طلاق بالثلاث ولا بها دونها لان السبب الحامل له على اليمين - وهو خروجها دون رضاه - قد زال بتخليها عن عزمها وخضوعها لرغبته ، واذا زال السبب الحامل على اليمين فلا حنث على الحالف سواء اكمن حالفا بالله ام بطلاق كما نص عليه الشيخ خليل رحمه الله تعالى في تخصيص اليمين وتقييدها بقوله :-

(ثم بساط يمينه) وسلمه شراعه ، وذكره كذلك القطب الدردير في اتسرب المسالك وشرحه وسلمه المحثي الصاوى رحمه الله تعالى .

والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

والمصلاة والسلام على النبي الكريم .

وبعد ،

فقد ورد علينا بالحكمة الشرعية سؤال هذا نصه :

(انني متزوج على سنة الله ورسوله من قبل المحكمة وقد وقع بيني وبين اخيها (يعني الزوجة) سوء تفاهم وهددني بسلاحه في المحكمة وخارجها وهو ابن خالتي ، وايضا مهددها هي بالسلح واجبرها على ان يكون موقفها الرفض ، وقد اضطرت انسا وطلقتها طلقة واحدة وقد استمرت هذه الواقعة من مدة ست سنوات وانا انتظرها وهي تنتظرني ايضا ، ونحن راضيان بزواجنا منذ ان تم الزواج لغاية الحال ، والان رضي اخوها ووافق على كل الشروط ، وايضا ان اهلهما جميعا كانوا موافقين من سابق والان ، وانا ارجب في الاستمرار في الحياة الزوجية . ارجو افادتي اذا كان في هذا عقبات من الناحية الاسلامية ؟

الجواب والله الموفق للصواب :-

انه لا مانع من عودتك الى الزواج مرة اخرى على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فقد دل القرآن الكريم على ان من طلق زوجته طلقة واحدة وتركها حتى انقضت عدتها يجوز ان يزوجها بمقد جديد فان كانت عدتها لم تنقض جاز له ارتجاعها بدون انشاء عقد ، وبذلك فسر المفسرون قوله تعالى (الطلاق مرتان فامسك بمعروف او تسريح باحسان) (٢٢٩ - البقرة) الى قوله جل من قائل (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) (٢٣٠ البقرة) وقال عزوجل (واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن اذا تراضوا بينهم بالمعروف) (٢٣١ - البقرة) .

قال علي بن ابي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما نزلت هذه الآية فسي الرجل يطلق امراته طلقة او طلقتين فتنقضي عدتها ثم يبدو له ان يتزوجها وتريد المرأة ذلك فيمينها اولياؤها من ذلك منهي الله ان يمينوها ، قال ابن كثير ، وقد جاء في الاحاديث الصحيحة ان هذه الآية نزلت في معقل بن يسار المزني حيث كانت له أخت طلقها زوجها فتركها حتى انقضت عدتها فخطبها غابي معقل فنزلت الآية روى ذلك البخاري في كتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب التفسير ورواه الترمذي وصححه ورواه غيره ، ولم يختلف المسلمون حسب علمنا في ان من طلق زوجته طلقة واحدة وتركها حتى انقضت عدتها انه يجوز له ان يتزوجها من جديد .

والله سبحانه وتعالى اعلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وما توفيقي الا بالله والصلاة والسلام على محمد رسول الله ع

أما بعد ،

فقد ورد علينا سؤال هذا نصه :-

(لقد هددني ممي أبو زوجي واكرمني على أن اطلق زوجتي فقال لي : أما ان تطلعتها أو ابلغ عنك ، (يوشي عني للجيش والعقوبة هي سجن سنة . اقل شيء مطلقتها مكرها) . انتهى السؤال بالحرف الواحد .

الجواب والله تعالى اعلم :-

ان الوشاية اذا كان من المؤكد تأثيرها على المعنى ، او يغلب على الظن انها تؤثر عليه ، بحيث يسجن بمجرد نقلها الى السلطة المختصة - فان التهديد بها يكون له حكم التهديد المباشر بالسجن ، وعندئذ يكون التهديد بها اكراها لان السبب في كون التهديد المباشر بالسجن اكراها هو أنه يحدث في نفس الموجه اليه التهديد خوفا وقلقا من توقع مكروه مؤلم سيحصل له وهذا هو نفس ما تحدثه الوشاية التسيي يغلب على الظن تأثيرها والعمل بمقتضاها . هذا اذا كانت الوشاية ظلما ، بحيث لم يهدد المعنى ببلاغ شيء يقتضي التقصير في عمله الذي يتقاضى الاجر عليه ، والا فلا يعتبر التهديد بها اكراها .

فني شرع منح الجليل لعليش ممزوجا بنص خليل المالكي (او اكراه بضم الهمز وكسر الراء اي الزوج على طلاق زوجته فلا يلزمه لخبر مسلم : لا طلاق في اغلاق اي اكراه ، ولخبر : حمل عن أمي الخطأ والنسيان وما استكدهوا عليه . ثم قال والاكراه بتحقيق بخوف اي غلبة ظن حصول شيء مؤلم اي موجه حالا ومالا سواء هدد او لم يهدد) وبين المؤلم فقال : (من قتل أو ضرب أو سجن بغير حق شرعي والا غلبت اكراها وظاهر كلامه ولو قتل) انتهى .

والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله .

لها بعد فقد ورد علينا سؤالان هذا نصهما :-

السؤال الأول :- انني قد حلفت على زوجتي بالطلاق انهما اذا سافرت ورجعت فهي طالق ، وتصدي بذلك رجوعها من تلقاء نفسها (.

اما السؤال الثاني :- نفسه (انها - يعني زوجته - قد طلبت مني ان اشترى اثنا للبيت ، وقد حلفت بمن الطلاق ان لا اشترى الاثالث وأنا الآن اريد شراء الاثالث ، غير اني رغبته ان استنصر عن هذه اليمين ، وهل يلزم الطلاق اذا اشتريت الاثالث .

والسبب الذي جعلني على ذلك هو ان الدخول في وقت الحلف لا يسمح بشراء الاثالث ، أما الآن فانه يسمح (. انتهى السؤالان) .

الجواب والله الموفق للصواب :-

اولا عن السؤال الاول :- تقبل نية الحالف في الفتوى ، خليل (وخصصت نية الحالف ونيتته ، ان نافته وسأوت ، في الله وغيره كطلاق ، ككونها معه في لا يتزوج حياتها ، كان خالفت ظاهر لفظه ، كسمن ضمان في لا ياكل سمننا) .

قال الشيخ / محمد عايش في شرح منج الجليل على مختصر خليل عند هذا النص ما لفظه (وحاصل ما اشار اليه المصنف ان النية المخالفة لظاهر اللفظ تسببان بعيدة عن العرف ولا تقبل مطلقا كما يقول لا ارادة مينة الخ ، او قربة اما موافقة للعرف فتقبل في الفتيا والقضاء والطلاق والعتق المعين ، ككونها معه في لا يتزوج حياتها ، واما مخالفة له قربة فتقبل في الفتوى مطلقا ، وفي القضاء الا في الطلاق والعتق ، وهذه هي التي ذكر هنا ومثل لها بقوله : (كنية سمن ضمان في حلفه لا اكل سمننا) فتقبل نيته ولا يحثت بغير سمن الضمان عند المتقدمين كابن المواز وابن يونس وهو الصحيح انتهى . وفي الخطاب عند النص نفسه ما نصه (ويريد بذلك ما قال ابن يونس ولو حلف لا ياكل سمننا وقال نويت سمن ضمان او حلف لزوجته في جارية له كان وطنها وهو يريد بقرمه فله نيته في هذا في الفتيا دون القضاء) انتهى .

ومثله في عبدالباقى والبناني والخرفي والعدوي .

فالحالف على زوجته ان سافرت ورجعت من تلقاء نفسها فهي طالق ونيتته الا تفعل ذلك من تلقاء نفسها لا يختلف عن الحالف بالطلاق لا ياكل سمننا ونيتته لا ياكل سمن الضمان فقط .

فالنية فيهما مخصصة ومقيدة لمعومهما ومطلقهما . وعليه فان الزوج منسي مسائلنا اذا كان هو المتولي سفر وعودة زوجته دون ان يكون ذلك من تلقاء نفسها فانه تقبل نيته في الفتوى ويؤكد الى ربه فيما نوى والله اعلم . ومعنى ذلك ان الطلاق لا يقع عليه .

ثانياً :- اما جواب السؤال الثاني :- فانه اذا كان السبب الذي حمل الحالف على اليمين بالطلاق قد زال بان ارتفع دخله وتحسن وضعه المادي . فانه يعتبر له بساط يمينه ويتقبل ذلك منه في الفسوى .

ففي اوجز المسالك ممزوجاً بالشرح الصغير للرددير ما نصه :-

ثم ان عدمت النية الصريحة اعتبر بساط يمينه في التخصيص والتقييد . والبساط هو السبب الحامل عليها اي على اليمين اذ هو مظنتها . فليس في انقضاء النية بل هو متضمن لها ، وضابطه صحة تقييد يمينه بقوله ما دام هذا الشيء الحامل على اليمين موجوداً . وكحلله لا اشترى لها او لا ابيع في السوق لزحمة . اي لاجل وجود زحمة او وجود ظالم حمله على الحلف لصحة تقييد يمينه بقوله ؛ ما دامت هذه الزحمة او الظالم موجوداً .

وكما لو كان خادم المسجد او الحمام يؤذى انسانا كلها دخله فقل ذلك الانسان ؛ والله لا ادخل هذا المسجد او هذا الحمام . فانه يصح ان يتيد بقوله ؛ ما دام هذا الخادم موجوداً فان زال هذا لخادم جاز له الدخول والا حنث انتهى . ومثله في شروح مختصر خليل عند قوله ثم بساط . فكما ان من حلف لا يشتري نجساً لاجل وجود زحمة - يصح تقييد يمينه بقوله ؛ ما دامت هذه الزحمة موجودة - كذلك فان من حلف لا يشتري اثاثاً من اجل ان دخله لا يسمح بذلك - يصح تقييد يمينه بقوله ؛ ما دام دخلي لا يسمح بشرائه . فان ارتفع دخله واصبح يسمح بشراء الاثاث جاز له شراؤه ولا طلاق عليه .

والله اعلم .

هذا هو الجواب في المسألتين والله ولي التوفيق .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله .

أما بعد ،

فقد ورد علينا سؤال هذا نصه :-

سيدي : لقد اتسبت على زوجتي يمين طلاق إن لا تخرج من البيت وإذا خرجت فهي طالق فخرجت وقد راجعتها في الحال حيث لا اتوي طلاقها . إذا ما هو موقف الدين والشرع الاسلامي من هذا العمل ؟ . أرجو تبیین ذلك وإرشادي اليه جزاكم الله خيراً (انتهى السؤال بالحرف الواحد .

الجواب والله الموفق للصواب :-

إن الزوجة طالق مطلقة واحدة إلا إذا كان الحالف نوى أكثر من واحدة كما إن ارتجاع الزوج لها مباح ما دامت في المدة إذا لم يكن طلقها مرتين سابقا .

قال الدردير في الشرح الصغير : مزوجا بنص اقرب المسالك ما لفظه :

وانتظر حصول المحلوف عليه فإن حصل لزم الطلاق والا فلا (انتهى .

ومعلوم أن المحلوف عليه قد حصل في هذه المسألة حيث إن الزوجة خرجت من البيت . ولا تلزم إلا المطلقة واحدة إذا لم يكن نوى أكثر خليل : ولفظه طلقت إلى أن قال : وتلزم واحدة إلا لنية أكثر . انتهى .

فإن نوى واحدة أو لم ينو شيئا فلا تلزمه إلا المطلقة واحدة ولا يمين عليه على المشهور كما في عبد الباقي والبناني وغيرهما . والارتجاع الذي ذكرنا أنه مباح ، يصح بدون عقد إذا كانت الزوجة محضلا بها ولم تنقض عدتها ، أما إذا انقضت عدتها أو كانت غير مدخول بها فإن الرجوع لا بد أن يكون بعقد جديد .

والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على النبي الكريم .

وبعد ،

فقد ورد علينا بالمحكمة الشرعية في ابوظبي سؤال هذا نصه :-

(اثناء مشادة كلامية بيني وبين زوجتي طلبت منها السكوت عن الصراخ والا
خلفت بالطلاق ولما لم تسكت خلفت بذلك ولا اعلم كم خلفت مرتين او ثلاثا وبسرعه
وبهرة واحدة ، والان انني اشعر بنسبه شديد واسف على ذلك وانني وزوجي الان
على وفاق ونريد العودة الى حياتنا ولكننا نخشى ان يكون الطلاق قد حصل .
لذلك نرجو الفتوى لهذا الموضوع من اجل لم شمل العائلة ؟) .

الجواب والله الموفق لصواب :-

ان هذا السائل تحقق انه صدر منه تعليق الطلاق على امر وقد وقع الامر
المعلق عليه ولكنه شك هل كرر لفظ الطلاق حالة التعليق ام لم يكرره وعلى انه
كرره لا يدري كم عدد المرات ، ويقول ان ما حصل منه من التكرار - على تقدير
حصوله - كان بدون عطف والظاهر - بناء على ما ذكر وما قاله لنا شفها ان ما
وقع منه يعتبر طلقة واحدة يجوز له ارتجاعها بعدها قبل انقضاء عدتها اذا
كانت مدخولا بها دون احتياج الى عقد جديد ، وان كانت غير مدخول بها او
انقضت عدتها فله ارتجاعها بعقد جديد .

ولا يعارض هذا ما جاء في المختصر وهو قوله : (وان شك هل طلق واحدة او
اثنين او ثلاثا لم تحل الا بعد زوج) لان ما في المختصر مفروض في انسان مردد
بين امرين هما وقوع ما زاد على الواحدة وعدم وقوعه ، اما ما هنا فالسائل مردد
بين ان يكون قد وقع منه التكرار او لم يقع ، وعلى انه وقع فيجنب انسه
للتوكيد لانه على تقدير وقوعه وقع نسفا ، وهذا على ما شرح لنا به قوله فسي
السؤال (ولا اعلم كم خلفت مرتين او ثلاثا وبسرعة وبهرة واحدة) وانما ائزموه في
شكه هل طلق واحدة او اثنتين او ثلاثا على وجه الاحتياط ، وما هنا اضعف من
ذلك . والله تعالى اعلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد ،

نقد ورد علينا السؤال الآتي : (ما قولكم علماء الإسلام وفقهاء الاتام في رجل طلق زوجته ثلاث طلقات بلفظ واحد في وقت واحد مثالا لذلك قال لزوجته (اذهبي فأنت طالق بالثلاث) ويقصد من ذلك تخويفها ليس قاصدا الطلاق ، ويريد ان يراجع زوجته ، فهل الطلاق يقع ام لا ؟ افتونا تجروا وأجركم عند الله عظيم) انتهى السؤال .

الجواب والله الموفق للصواب :-

ان الطلاق الثلاث في كلمة واحدة بدعة مند بهالك وابي حنيفة ويلزم ان وقع باتفاق الائمة الاربعة وقد أوضحنا ذلك في كتابنا (الطلاق الثلاث في كلمة واحدة) ونقتطف منه هذه الفقرة (قال القرطبي : قال علمائنا واتفق ائمة الفتوى على لزوم ايقاع الطلاق الثلاث في كلمة واحدة وهو قول جمهور السلف وشذ طائوس نيبا يرواه من ابن عباس وبعض اهل الظاهر روى عن الحجاج ابن ارقطة ان الطلاق الثلاث في كلمة واحدة والمشهور عن الحجاج بن ارقطة وجمهور السلف والائمة انه لازم واقع ثلاثا ولا فرق بين ان يوقعه ثلاثا مجتمعة في كلمة واحدة او متفرقة في كلمات) انتهى ، وقال ابن عبد البر في الكافي : (ولم يختلف فقهاء الامصار وائمة الهدى فيما طلق ثلاثا في طهر من نية او لم يمس نية او لم يمس نية او لم يمس نية طهر من نية ولا تحل له امراته الا بعد زوج) ثم قال (فان كان طلاقه ثلاثا او اكثر حرمت عليه ولم تحل له حتى تنكح زوجا غيره وسواء اوقعها مجتمعات او متفرقات) انتهى .

وقال الباجي من اوقع الطلاق الثلاث بلفظة واحدة لزمه ما اوقعه من الثلاث وبه قال جماعة الفقهاء) انتهى . ولما دعوى الرجل انه لم يقصد الطلاق فانها دعوى غير مقبولة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثلاثة جدهن جد وهزلن جد : النكاح والطلاق والرجعة) ، رواه ابو داود والترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنه ، وعليه درج خليل بقوله (ولزم ولو هزل .) والمعجب اننا راينا من ائمة قبلنا في هذه المسألة يلزمون طلاقا واحدة فقط ، ولا تدري على أي مذهب استند فان الائمة الاربعة رضوان الله عليهم يتفقون على لزوم الطلاق الثلاث في كلمة واحدة وانما اختلفوا في بدعيته وسنيته .

فمالك وابو حنيفة ذهبا الى انه بدعة ويلزم ان وقع لما الشافعي واحمد نسي المشهور عنه فذهبوا الى انه غير بدعة . ولا خلاف في لزومه عند الجميع وحجة مالك وابي حنيفة على انه بدعة قوله تعالى (يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن الى قوله) (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا) (١ الطلاق) ثم قال بعد ذلك (ومن يتق الله يجعل له مخرجا) (٢ الطلاق) (ومن يتق الله يجعل

له من امره يسرا) (٣ الطلاق) ومن جمع الثلاث لم يبق له امر يحدث ، ولا يجعل الله له مخرجاً ولا من امره يسرا .

وحديث علي رضي الله عنه ، رواه عنه الدارقطني قال : (سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً طلق البتة ، يغضب وقال : (تتخفون آيات الله هزوا أو دين الله هزوا أو لعباً ؟ من طلق البتة الزمان ثلاثاً لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره) . وحجة الشافعي وأحمد حديث عائشة رضي الله عنها أن امرأة رماة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن رماة طلقني فبت طلاقاً (رواه الشيخان . وفي حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها أرسل إليها بثلاث تطليقات) انظر المغني لابن قدامة . وعليه فإن القول بطلقة واحدة يعتبر مخالفاً للمذاهب الأربعة التي تمسك بها أهل السنة . وما ذكره القرطبي عن طاووس أمقرنا عنه في كتابنا (لزوم الطلاق الثلاث) ففيه قلنا (وهذا علي بن عبدالله الجيني يروي من عبدالرزاق عن محمد بن ابن طاووس أنه قال : (من حدثك عن طاووس أنه كان يروي طلاق الثلاث واحدة فكذب) .

وقد نسب لابن تيمية القول بلزوم واحدة فقط في طلاق الثلاث في كلمة واحدة ولم يتبعه في ذلك علماء الحنابلة وقد ذكرنا ذلك آخر كتابنا في الفقرة التالية : (وإذا تأملت فتاوى آل الشيخ وجدتهم مجتمعين على الفتيا بما قاله الأئمة الأربعة في هذه المسألة حتى قال الشيخ محمد عبدالوهاب رحمه الله : لم أفت بما قاله شيخ الإسلام يعني ابن تيمية إلا مرة واحدة ولم أفت به غيرها انظر ص ٢٨٢ من الجزء الخامس من الدرر السنية في الأجوبة النجدية) كما ينسب القول بلزوم واحدة لبعض أهل الشيعة وهذا كله خلاف ما عليه مذاهب أهل السنة الأربعة ومن أراد المزيد فليراجع كتابنا (لزوم الطلاق الثلاث) .

والله ولي التوفيق .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على النبي الكريم .

وبعد ،

فتقد ورد علينا سؤال هذا نصه :-

(لقد اُتسمت بالطلاق غاضبا ومنفعلا فقلت لولدي (علي الطلاق ان لا اسلم عليك) فهل يقع الطلاق اذا سلمت عليه) والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الجواب والله الموفق للصواب :-

انك اذا سلمت عليه يقع عليك الطلاق مرة واحدة ثم بعد ذلك لك الحق في ان ترتجع زوجتك او زوجاتك لان لفظ الطلاق لا يقع به الا اقل ما يصدق عليه وهو واحدة الا ان ينوي المطلق اكثر .

ولكن يلاحظ ان النائب المستفتي وهو السيد / حمود بن حمد بن رميدان قال ان السبب الذي حمل المستفتي على الحلف على عدم التسليم على والده هو ان هذا الوالد اساء معاملته وقاطعه ولكنه ندم على ما فرط منه وعاد الى طاعة الوالد وكسل ما هو يحبه كما هو الواجب شرعا .

وعليه فان الوالد اذا سلم عليه بعد زوال السبب لا يقع عليه طلاق ، وانما يثاب ويؤجر لرجوعه من الهجران المنهي عنه الا في حدود معروفة حددتها الشريعة الاسلامية .

والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله .

أما بعد ،

فقد ورد علينا سؤال هذا نصه :-

افتونا أكرمكم الله في المسألة :- (سالم تزوج من فاطمة وأنجبت له بكرة وتزوج من رقية وأنجبت له زيدا ، ثم مات سالم فتزوجت رقية من رجل آخر وأنجبت منه حليمة) .

(السؤال : هل تجوز حليمة زوجة لبكر ؟ انتهى السؤال بالحرف الواحد .

الجواب والله الموفق للصواب :-

ان حليمة يجوز ان تكون زوجة لبكر ان لم يكن بينهما رضاع لانها لم تحرم عليه بالنسب ولا بالصر ولا بالرضاع وقد ذكر الله في كتابه العزيز النساء اللاتي يحرم بالنسب او الصهر او الرضاع فقال عزوجل (حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت وامهاتكم اللاتي ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة وامهات نسلكم ورباتكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل ابنائكم الذين من اصبابكم وان تصبوا بين الاختين الا ما قد سلف) ثم قال (واحل لكم ما وراء ذلكم) (٢٤ النساء) فكل من لم ينص على تحريمها في هذه الآية يتناولها قوله تعالى (واحل لكم ما وراء ذلكم) الا ما سلف في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مكمل لهذا مثل حديث (لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها) أخرجه مالك والشيخان .

قال القرطبي في الجامع لاحكام القرآن (فكلته قال : احللت لكم ما وراء ما ذكرنا في الكتاب وما اكملت به البيان على لسان محمد عليه السلام) انتهى . وليس في احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا في كلام الصحابة والتابعين ولا في اي كلام للفقهاء ما ينص على تحريم المرأة المعنية في مسالمتنا . فهي ليست اخا للخاطب لان الاخت عرفها الفقهاء بانها اسم لكل اتنى شاركتك في اصلك او نسي احدهما ، بحيث يجمع بينكما اب وام معا او يجمع بينكما احدهما . اما كون المعنية اخا للخاطب من جهة لا تمت للخاطب بصلة فذلك لا يجعلها اخا للخاطب نفسه .

وعليه فاننا نؤكد مرة اخرى ان حليمة يجوز ان يتزوجها بكر اذا لم يكن هناك رضاع يجمع بينهما . ولا اعلم احدا من الائمة الاربعة يخالف في هذا .

والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد ،

فقد ورد علينا السؤال الآتي :-

(هل يجوز لرجل أن يتزوج بنت خالته إذا كانت قد أرضعت أخاه ، علما أنها لم ترضعه هو ؟) .

الجواب والله الموفق للصواب :

إن للرجل أن يتزوج بنت خالته لأن بنت الخالة ليست من النساء اللاتي تحرم بالنسب وقد قال الله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم) . أما كون الخالة أرضعت أخاه فإن ذلك لا يؤثر لأن أرضاعها لأخيها لا يتعدى إلى غيره من الأخوة ، (خليل :) إلا أم أخيك وأختك فقد لا يحرم من الرضاع وقدّر الطفل خاصة ولسدا لصاحبة اللبن) . أي دون غيره من الأخوات والأخوات . ومثل هذا نسي جميع كتب المذهب .

والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله سلام على عباده الذين اصطفى .

إما بعد ،

فقد ورد علينا سؤال هذا نصه :

(لقد رضع ابن خالتي (ابن شقيقة أمي) رضع من أمي عدة رضعات لا أعرف عددها تماماً ، وقد كبر هذا الذي رضع من والدتي وتزوج وأصبح عنده أولاد وتزوجت من إحدى بناته زوجة وأنجبت منها بنتاً وماتت البنت .

هل زواجي منها كان شرعياً أم كان حراماً ، وماذا أصنع هل أطلقها أم لا شيء علي في زواجي منها لما إن والدها رضع من أمي وهو يقرب لي ابن خالتي) انتهى السؤال بالحرف الواحد .

الجواب والله تعالى اعلم :-

إن هذا السائل تزوج بابنة أخيه من الرضاعة وهي يحرم عليه نكاحها بصريح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ففي الصحيحين واللفظ لمسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أريد على ابنة حزة فقال (أنها لا تحل لي إنما ابنة أخي من الرضاعة ويحرم من الرضاع ما يحرم من الرحم) ويعني بما يحرم بالرحم قوله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت) ومثل ذلك في موطأ الإمام مالك عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (يحرم من الرضاع ما يحرم بالولادة) قال شارحه محمد الزرقاني : (من تحريم النكاح ابتداء ودواماً) انتهى . ويعني بقوله دواماً وجوب التخلي عن هذا النوع من النكاح إذا كان قد وقع .

وفي الشرح الصغير للدردير (يحرم — يعني الرضاع — ما حرمة النسب من الأصول وإن علت والفروع وإن نزلت ، وأول فصل من كل أصل لأنه أخ أو أخت أو عم أو أمة أو خال أو خالة وكل فرع لكل أخت) انتهى . ومثله في مختصر خليل وشروحه . ولا مبررة بتعدد الرضعات عند الأمم بذلك رضي الله عنه فيكفي عنده وصول اللبن إلى الحلق ولو قل ولو عن طريق سموط ونحوه .

عليه فإن السائل تزوج بامرأة لا يحل له زواجها ويجب أن يتركها على الفور ويتوب إلى الله عز وجل (ومن تاب ومهل صالحاً فإنه يتوب إلى الله متاباً) (٧١ الفرقان) . والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وأصحابه .

إلى بعد ،

فقد ورد على رئاسة القضاء الشرعي في أبوظبي من الرائد الركن / محمد
أكرم - سؤال هذا مضمونه .

١ - ان ابني الدكتور / محمد طارق بت ومهنته طبيب قد تزوج في الشارقة بتاريخ ٢٤/٦/١٩٧٦م بفتاة اسمها / عذراء حسن ابنة سعيد أصغر حسن . وبعد تم الزواج بينهما بعقد شرعي كما في الوثيقة المرفقة بهذا السؤال . وفي ٢٤/٩/١٩٧٨م وبينما كان ابني محمد طارق بت يعالج مرضه في مستشفى بمدينة ميدل تاون الأمريكية ، حضر عم زوجته المذمو / أقبال شهرزاد الى بيت ابني وأخذ زوجته وولده بدون إذن أو علم من الزوج الدكتور / محمد طارق بت وذهب بهما الى واشنطن .

وفي ١٦ تشرين الاول ١٩٧٨ وبدون سابق ابلاغ أرسلت السيدة / عذراء زوجة محمد طارق بت بدعوى الى المحكمة العليا بمدينة (ميدل تاون) تطالب فيها بالمسائل الآتية : والتي أرجو من المحكمة الشرعية ان تجيب عليها حسب ما يقرره الشرع الاسلامي الذي يجب أن يلتزم به الزوجان بوصفهما مسلمين تزوجا في بلد اسلامي (الامارات العربية المتحدة)وبعقد زواج اسلامي ، والمسائل التي تطالب بها الزوجة هي : -

- ١ - انفصال قانوني أو منسخ الزواج .
- ٢ - رعاية الابن البالغ من العمر (١٥ شهرا) والذي لا يتغذى بلبان الام وانما يتغذى بحليب الزجاجة .
- ٣ - نفقة رعاية الابن اذا كانت رعايته تعطى للزوجة .
- ٤ - نفقة الزوجة منذ ذهاب معها بها الى ما بعد الطلاق في فترة العدة .
- ٥ - دفع ما اجل من المهر للزوجة .
- ٦ - اعادة كافة الملابس والحق التي أعطيت للزوجة من قبل ام الزوجة وابيها ومن قبل الزوج في وقت الزواج وما بعده .
- ٧ - دفع الرسوم الاستشارية التي دفعتها الزوجة لمحاميها (هذا هو مضمون السؤال .

الجواب والله الموفق للصواب : -

١ - فيما يعني الانفصال القانوني أو منسخ النكاح :- فان عصمة الزوجة باقية سند الله به لانه هو الذي يملك الطلاق وحده وما دام لم يطلق زوجته فان العصمة

بأية على حالها . لما رفع الزوجة شكواها الى محكمة اجنبية غير اسلامية تريد الطلاق أو الانفصال القانوني على حد تعبيرها . ، فان الله تبارك وتعالى قال (فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) (٩١ النساء) قال ابن كثير عند تفسير هذه الآية :-

(قال مجاهد وغير واحد من السلف أي الى كتاب الله وسنة رسوله ، وهذا امر من الله عزوجل ان كل شيء تنازع الناس فيه من اصول الدين وفروعه ان يرد التنازع في ذلك الى الكتاب والسنة كما قال تعالى (وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله) (١٠ الشورى) .

فما حكم فيه الكتاب والسنة وشهد به بالصحة فهو الحق (فهاذا بعد الحق الا الضلال) (٣٢ يونس) ولهذا قال تعالى (ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فدل على ان من لم يتحاكم في مثل النزاع الى الكتاب والسنة ولا يرجع اليهما في ذلك فليس مؤمنا بالله واليوم الآخر) انتهى .

والطلاق حكم من احكام الشريعة الاسلامية ، جاء في كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم . قال تعالى : (يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) (١ الطلاق) وقال : (فان طلقها فلا جناح عليهما ان يترابعا) (٢٣٠ البقرة) وان اردتم استبدال زوج مكان زوج (٢٠ النساء) فجميع هذه الايات وغيرها تسند الطلاق الى الرجل وتجعل تنفيذه بيده .

وعدول الزوجة - وهي مسلمة - عن محكمة اسلامية الى غيرها يعتبر انهماكها لاوامر الله عزوجل وبالتالي فان الزوج غير ملزم بحكم لا يستند الى كتاب الله وسنة رسوله ولا الى الفقه الاسلامي المستمد من يتابعهما .

وماذا تريد الزوجة من زوجها ؟ .

فان كانت تريد الاتصاف منه ففي حكم الاسلام ما ينصفها ، قال تعالى : (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة) الى قوله : (فامساك بهن او تسريح باحصان) (٢٢٨ - ٢٢٩ البقرة) والدرجة التي ذكرت في الآية مررها بعض العلماء كالجصاص الحنفي في كتابه احكام القرآن ، بجعل الطلاق بيد الرجل دون المرأة . والحكمة في ذلك واضحة لان من يبذل الصداق لا بد وان يكون احرص على بقاء العصمة لانه ما طلق لابد وان يبذل صداقا آخر لزوجا اخرى . وهذا ما تشير اليه الآية الاخرى (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم) .

قال ابن العربي الملكي في كتاب احكام القرآن : وهو بذله لها المال من الصداق والنفقة . انتهى . كما انه مما لا جدال فيه ان المرأة - بتكوينها - العقلي والنفسى - اسرع تأثرا من الرجل فيعطكها الغضب - غالبا اكثر مما يملك الرجل .

وجعل الطلاق بيدها يجعل العصمة غير مستقرة . والله رغب في بقاء العصمة واستقرارها . قال تعالى : (وعاشروهن بالمعروف فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا

شينا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا ، ١٩١ النساء . غائله امر الرجل بحسن معاشره الزوجة وعدم التسرع في فراقها حتى ولو كرهها . لان الكره قد يكون عارضا فيزول ، وقد اوصى الرسول صلى الله عليه وسلم الرجال بالنساء . فقد اخرج البخاري ومسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (استوصوا بالنساء خيرا فان المرأة خلقت من ضلع وان ضلع اعوج ما في الظنوع اعلاه فان ذهبت تقيمه كسرته وان تركته لم يزل اعوج . فاستوصوا بالنساء خيرا) . وفي رواية لمسلم (وكسرها طلاقها) .

ففي الحديث اشارة الى التأثير الذي يعثرى المرأة غالبا فيميلها عن الرشيد والصواب ، وفيه الحث على الصنع عنها والترغيب في عدم طلاقها على ما كان منها .

هذا وقد ائبنا بهذه النصوص التي تبين مكانة المرأة في الاسلام ونوضح عناية الله ورسوله بها — لنظنن السيدة / عنراء حسن ان في الشرع الاسلامي ما يضمن لها حقوقا ، وينصفها من زوجها اذا كانت ترى انه يضربها ويظلمها . فالرسول صلى الله عليه وسلم قال (لا ضرر ولا ضرار)

فلتقدم شكواها الى احدى المحاكم الشرعية الاسلامية . لتحكم بينها وبين زوجها بحكم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم (ومن احسن ممن الله حكما لقوم يوقنون) (٥٠) .

ب — وفيما يخص الابن فان الام لا تستأثر بحضانة الطفل ما دامت عصمة ابيه بل ان الحضانة لهما معا اذا كانت الزوجة ساكنة مع الزوج في بيته .

اما اذا انتقلت عن الزوج — كما في السؤال — فانها حينئذ لا حضانة لهما . وانما يبقى الولد مع ابيه . وما يقره الشرع من ان الام احق بحضانة الطفل — من غيرها محل في الام المطلقة او التي مات زوجها . ففي منح الجليل لمحمد عيسى المالكي بمزوجا بنص خليل (وحضانة الذكر والانثى للام المطلقة او التي مات زوجها اما التي في العصنة فهي لهما وللأب معا) انتهى .

وحتى لو افترضنا ان المعنية مطلقة فان انتقالها من المحل الذي فيه ولي الابن — يمنعها من الحضانة . ويكون الولد في كفالة ابيه .

ففي المدونة الكبرى في مذهب للإمام مالك رضي الله عنه ما نصه (قلت) ارايت ان طلقها والاولاد صغار فكثروا في حجر الام فاراد الاب ان يرتحل الى بعض البلدان فاراد ان ياخذ اولاده ويخرجهم معه . وانما كان تزوج المرأة في الموضع السذي طلقها فيه وهما جميعا من اهل تلك البلدة التي تزوجها فيها وطلقها فيها ؟ (قال) قال مالك للاب ان يخرج ولده معه اذا ارتحل الى اي بلد ارتحل اليه اذا اراد السكنى ، قال مالك : وكذلك الاولياء هم في اولياتهم بمنزلة الاب ، لهم ان يرتحلوا بالصبيان حيثما ارتحلوا تزوجت الام او لم تتزوج ، اذا كانت رحلة الاب والاولياء رحلة نقلة وكان الولد مع الاولياء او مع الوالد في كفالة ، ويقال للام : ان شئت

قال مالك وإن كان إنما يسافر يذهب ويجيء فليس لهذا أن يخرجهم معه عن أمهم لانه لم ينتقل . قال مالك : ولينزل نلام أن تنقلهم عن الموضع الذي فيه والدهم أو إليهم إلا أن يكون ذلك إلى الموضع القريب البريد ونحوه حيث يبلغ الأب والأولياء خبرهم . قلت وتقيم في ذلك الموضع الذي خرجت إليه إذا كان بينهما وبين الأب البريد ونحوه ؟ قال نعم انتهى منها ١ والبريد ١٢ ميلا) . وفي المغنى لابن قدامة المقدسي (الحنبلي) في باب الحضانة ما نصه : (وإذا أراد أحد الأبوين السفر لحاجة ثم يعود والآخر مقيم فالمقيم أولى بالحضانة لأن في المسافرة بالولد أضرارا به وإن كان منتقلا إلى بلد ليقيم به وكان الطريق مخوفا أو البلد الذي ينتقل إليه مخوفا فالمقيم أولى بالحضانة . لأن في السفر خطرا به ، ولو احتار الولد السفر في هذه الحالة لم يجب إليه لأن فيه تفريرا به وإن كان البلد الذي ينتقل إليه آمنا وطريقه آمن فالأب أحق به سواء كان هو المقيم أو المنتقل ، إلا أن يكون بين البلدين قرب ، بحيث يراهم الأب كل يوم ويروونه فتكون الأم على حضانتها . قال القاضي : إذا كان السفر دون مسافة القصر فهو في حكم الإقامة ثم قال : (وبما ذكرنا من تقديم الأب عند افتراق الدار بهما قال شريح : ومالك والشافعي) وفي الهداية شرح بداية المبتدئ (في الفقه الحنفي) مهزوزا بالنص ما لفظه : (وإذا أرادت المطلقة أن تخرج بولدها من المصر فليس لها ذلك لما نهيته من الأضرار بالأب إلا أن تخرج به السرى وطئها وقد كان الزوج تزوجها فيه) لانه التزم المقام فيه عرفا وشرعا . (انتهى منها)

أما أمم الحضانة فعند مالك في "طفل يستمر إلى البلوغ على المشهور أو إلى الإثارة في أحد تولية المروج ، وعند الشافعي وأحمد إذا بلغ الفلام سبع سنين خير بين أمه وأبيه فإيهما اختار يذهب معه ، وعند أبي حنيفة إذا استقل بنفسه وليس بنفسه واستنجد بنفسه فالأب أحق به قاله في المغنى . هذا في الأم التي توفرت فيها الشروط التي تخولها الحضانة ، أما في مسائلنا فإن أم الصبي لا حضانة لها للدلالة التي ذكرنا أنها باتفاق المذاهب الأربعة .

ج — وفيما يخص نفقة الإبن مدة رعايته أن كان لها الحق في رعايته :

فإن الإجابة على هذه النقطة تتعلق بالإجابة على النقطة التي قبلها من جهة ، وبالإجابة على النقطة التي بعدها من جهة أخرى .

فنتعلق بسابقتها من حيث معرفة من له الحضانة . وقد ذكرنا في النقطة السابقة أن المعنية لا حضانة لها ، باتفاق المذاهب الأربعة .

إما من ناحية النفقة فاتها كالنقطة التي بعدها .

فالزوجة إذا هربت بولدها دون إذن أبيه (الزوج) وعجز الزوج عن ردها فإن نفقة الطفل تسقط تبعا لنفقتها ، كما سيأتي . ففي عبد الباقي المالكي مهزوزا بنص خليل ما لفظه : (كنفقة ولد هربت به) مدة ثم جاءت طلبها فلا شيء لها إذا لم يعلم الزوج بوضعها أو علم وعجز عن ردها) انتهى .

ومثله في المغنى لأحمد بن الهادي الشافعي المالكي والشرح الصغير للرددير .

د - أما نفقة الزوجة منذ ذهاب عمها بها من بيت زوجها :

فإنها لا نفقة لها إذا كانت خرجت بدون إذن الزوج - ولم يقدر على ردها إلى بيتها بنفسه أو برسول أو حاكم منصف . ففي منح الجليل لأحمد عيسى مزوجا بنص خليل المالكى ما لفظه : (وسقطت نفقتها ان خرجت من مسكنها بلا إذن من زوجها ولم يقدر الزوج على ردها - أي الزوجة لمسكنها ولا برسول أو حاكم منصف) انتهى .

وفي بداية المبتدئ (في الفقه الحنفي) ما نصه : وإن نشزت فلا نفقة لها حتى تعود إلى منزله) . قال في فتح القدير لابن الهمام الحنفي ما نصه : (قوله حتى تعود إلى منزله) يفيد أن النشوز المتعقب لسقوط النفقة مأخوذ فيه خروجها عن منزلها والتحرير أن المأخوذ فيه عدم موافقتها على المجيء إلى المنزل ، سواء بعد خروجها أو امتنعت عن أن تجيء إلى منزلها ابتداء بعد إيفائه بمعدل مهرها ، وعدم تمكنها إياه من الدخول في منزلها المملوك لها الذي كانت تسكن معه فيه قبيل أن تسأله أن يحولها إلى منزله أو يكتري لها منزلا) انتهى منه . وفي الاتفاق في حل المناظ أبي شجاع في الفقه الشافعي لشمس الدين الشربيني الخطيب مزوجا بنص أبي شجاع ما لفظه (ويسقط بالنشوز قسمها) الواجب لها . والنشوز يحصل بخروجها من منزل زوجها ، بغير أنه لا إلى القاضي تطلب حسب الحق منه ، ولا إلى اكتسابها النفقة إذا أعسر بها الزوج ، ولا إلى استفتاء إذا لم يكن زوجها مقبها ولم يستقت لها . ويحصل أيضا بنفقتها الزوج من الاستمتاع ولو غير الجماع لا منها له تدالا ، لا الشتم له ولا الإيذاء له باللسان أو غيره بل تأثم به وتستحق التأديب (وتسقط أيضا نفقتها) وتوابعها كالسكن والأت النظيف ونحوها انتهى .

هـ - و - وفيما يعني دفع المهر المؤجل :

فإن الزوجة لها الحق في مهرها والمطالبة به إذا حل أجله . قال تعالى : (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا) (النساء) . وكذلك الشأن بالنسبة لحليها وملابسها فلها الحق في أخذها سواء كانت في العصبة أو مطلقة . فإذا تنازعا في أصول شيء من ذلك فيرفع أمره إلى القاضي ليحكم بينهما بحكم الله ورسوله .

ز - وأما رسوم المحامي :

فلا حرج لها في تعويض ما اتفقت على المحامي إلا إذا ثبت أنها مظلومة ولم تقدر على استلام حقها إلا بحكام ، وذلك إما لعجزها عن الدفاع عن نفسها أو لكونها شريفة لا يليق بها المثل أمام الحاكم . قال ابن عاصم المالكى في تحفة الحكام ، وأجرة العون على طالب حق ومن سواه أن لا نستحق قال التسولي المالكى في شرحه لهذا النص مزوجا به .

وأجرة العون (الجالب للخصم إذا لم يرزق من عند القاضي ولا من بيت المال

الذي هو الأصل فيها كنظرها من أرزاق القضاة والقاسمين ونحوهم (على طالب حق) فينتق مع العون عليها بما يراه إلا أن يثبت لدى المطلوب بالطالب أو أنه امتنع عن الحضور بعد أن دعاه إليه يطلبه كما مر عند قوله فالكتب كاف الخ . فلم يجب فالإجرة على المطلوب كما قال (ومن سواه ان الد) أي اشتدت خصومته بمطله وامتناعه عن الانتقاد الى الحق (تستحق) هي أي الإجرة قاله ابن العطار واللخمي وغيرهما وانتقده ابن الفخار بأنه لا يعلم في الشرع ذنب يبيح مال مسلم إلا الكفر . وأجيب بأنه لما تسبب بامتناعه في اتلاف الإجرة على الطالب توجه الغرم عليه كما قالوا في بحية حتى تلف المذكي ومثله في إجرة السجان لان اللدى فيه أبين قتاله (ق) انتهى . فهذه النصوص تفيد ان إجرة المحامي تكون على طالب الحق إلا اذا تبين ان المطلوب منه الحق ظالم وعجز من له الحق من استيفاء حقه منه بنفسه كما ذكرنا آنفا والله أعلم .

هذا هو جواب النقاط السبع التي تضمنها السؤال . والاجوبة كلها في مذهبنا المالكي مدمومة في اكثرها بالمذاهب الثلاثة الأخرى .

والخلاصة

ان الطلاق بيد الرجل وحده وان تحاكم الزوجين (المسلمين) يجب أن يكون الى محكمة شرعية اسلامية وان الاسلام وفر للبراة حقوقها ، وامطاعا عناية خاصة واوصى بها ، نظرا لما جبلت عليه بتكوينها العقلي والنفسي ، وان الزوجة التي خرجت بدون إذن زوجها ، وهربت بولدها (ولد الزوج) لا حضنة لها باتفاق المذاهب الأربعة ، كما أنها لا حق لها في نفقة نفسها ولا في نفقة ولدها ، اذا لم يقدر الزوج على ردها بنفسه او برسول او حاكم منصف . وكذلك لا حق لها في تعويض إجرة المحامي إلا اذا ثبت أنها مظلومة وعجزت من طلب حقه بأي وسيلة دون المحامي ، أما صداقتها المؤجل فلها الحق في طلبه اذا حل أجله وكذلك حليها الثابت لها وملابسها فلها الحق فيهما .

وما توفيتي الا بالله عليه توكلت واليه اتيب .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

ورد علينا السؤال الآتي :-

ما الحكم في السفر بالمحزون ؟ .

الجواب والله الموفق للصواب :

ان الأسرة هي المجتمع الصغير المكون من الوالدين والأبناء وهي اللبنة التي تنضم الى غيرها من اللبئات فتكون صرح المجتمع الانساني طالما كان في الدنيا ذكر وانثى يتزاوجان والأسرة بهذا المفهوم هي مصنع انتاج الذرية التي تصير الارض وان قيلم الأسرة بوظيفتها ضرورة لازمة لبقاء الجنس البشري ودوام وجوده ، ورغبت الشريعة الانسانية في الزواج وحفّت عليه تصدا الى الاستئثار من النسل لان الامم انما تملأ كلمتها وتنشق طريقها الى العزة والمجد بين امم الارض بكثرة تعدادها . قال عليه الصلاة والسلام (تزوجوا الولد الودود فاني مكاثر بكم الاعمم يسوم القلياسة) (١) .

والأسرة مهما يكن أمرها صغيرة او كبيرة فهي صورة حية للمجتمعات الانسانية وهي اول مجتمع اصيل يترابط افراده بلمتن الروابط والقوقى المؤثرات في تكوينهم جسيما وعقليا ونفسيا لان الفرد يكتسب اكثر مؤثراته الخلقية والخلقية من ابيه وابنه ، ويكتسبها بما يكون الابن صورة من ابيه والبنات صورة من امها ، ولا يقتصر الامر على ذلك بل ان الأسرة التي ينشأ فيها الطفل هي المدرسة الاولى التي يتعلم فيها اللغة والتقاليد والمعتقد والعادات ، وكلما كملت التشكيلة والتربية في هذه المدرسة على اساس من الدين والاخلاق نبت الابناء نباتا حسنا ، وتعتبر تربية النفس من اهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة ، واذا ما فقت الأسرة كيانها بوقوع الطلاق بين الزوجين أو انفصل كل منهما عن الآخر فلن ذلك يحرم الاطفال من الحنان والطمأنينة والاستقرار ويمشون في حيرة وقلق وتظل حياتهم في صراع نفسي دائم . ولما كانت قضايا الحضنة سببها الطلاق أو موت احد الوالدين أو انفصالهما بخلاف مستحكم عنيت الشريعة الاسلامية بتعهد الاولاد منذ الصغر الى ان يبلغوا اشدهم ، ومن مظاهر هذه الرعاية احكام الحضنة وهي في جعلها تنحصر في بيان من لهم حق الحضنة من النساء والرجال وما يشترط في الحاضنات ومتى يكون الطفل مع الام ومتى يكون مع الاب والسفر بالمحزون ، ولما كان عدد كبير من اطفال الامارات يسافرون الى بلاد اخرى في حضنة امهاتهم المطلقات ، رايت ان اوضح رأي الفقهاء في السفر بالمحزون كما جاء في السؤال الموجه اليها :-

١ - فقهاء الحنفية يرون ان الام اثناء قيام الزوجية ليس لها ان تسافر بالولد دون اذن ابيه لمكان بعيد او قريب لانها لا يصح لها الخروج من منزل الزوجية الا بغير شرعي (٢) وبعد انتهاء الزوجية بطلاق أو موت ان كان السفر لمكان قريب

بحيث يتمكن الأب من رؤية ابنة من غير مشقة جاز لها ذلك لان السفر الى الجهة القريبة كالتنقل في اطراف البلد ولا يلحق الاب او من يقوم مقامه اي ضرر بهذا السفر (١) . وان كان السفر الى بلاد بعيدة بغير إذن وليه فلا يجوز لها ذلك الا اذا كان السفر الى وطنها الذي تم عقد زواجها فيه لان ذلك دليل على رضائه بالمقام فيسده (٢) .

٢ - نقهاء الملكية ، يرون ان الام ليس لها حق السفر بالمحضون لمكان بعيد وللاب الحق في نزع الولد منها وتسقط حضانتها (٣) كما ان الاب اذا اراد السفر الى مكان بعيد بقصد الاستيطان فله الحق في اخذ الولد من حاضنته ويسقط حقها في الحضنة حتى ولو كان الولد رضيعا (٤) قال مالك في المونة (فان خرج بالولد الى ارض سوى ارضه ليسكنها كان اولى بالولد وان كانوا صغارا وليس للام ان تنقلهم عن الموضع الذي فيه والدهم او اولياؤهم الا ان يكون ذلك الى موضع قريب كالبريد ونحوه بحيث يبلغ الاب او اولياؤه خبره ويقيم في ذلك الموضع الذي خرجت اليه (٥) وحجتهم ان الولد يجب ان يكون مع ابيه او عصيته لان لهم حق الحفظ وحق التربية والرعاية بخلاف الام او من يحل محلها فليس لها ذلك (٦) قال الباجي اذا اراد الاب ان يرتحل الى بلد غير بلد سكني الام فله ان يرتحل بولده تزوجت الام او لم تزوج وان ارادت الام - الانتقال من الموضع الذي فيه ابوه او اولياؤه لم يكن لها ذلك لان مفارقة الطفل عصيته في الدار كانتقال العمة منه (٧) ويتضح من اقوال المالكية ان الام او غيرها من الحاضنات حقن في الحضنة مقيد بالاتامة وليس لهن حق السفر بالصغير وتسقط حضنتهن ان سافرن بالولد الى مكان بعيد ولا يعود حقهن في الحضنة الا اذا اجتمع مع الاب في بلد واحد (٨) .

٣ - الشافعية في مذهبه اذا افترق الزوجان واراد الاب ان يسافر بولده كان له الحق في السفر وتسقط حضنة اُمه ويأخذ ولده منها ولو كان رضيعا ويسافر به الى أي بلد يريد (٩) - قال الشافعي الاب احق بالولد مرضعا كان او كبيرا او كيفما كان (١٠) قال الشيرازي الام وغيرها من الحاضنات ليس لهن الحق في السفر بالمحضون وتسقط حضنتهن ان سافرن بالصغير الى مكان بعيد ويعود اليهن حقن في الحضنة اذا سافرت مع الاب او رجع الاب من السفر الى بلد الحاضنة (١١) .

٤ - الحنابلة الام ليس لها ان تسافر بالمحضون وكذلك بتيسة الحاضنات ويسقط حقها في الحضنة ان سافرت به الى مكان بعيد بخلاف الاب فهو احق بولده سواء كان هو المقيم او المسافر وكذا بقية العصبات لان الاب هو الذي يقوم بواجب

- | | |
|------------------------------|-------------------------------|
| (٢) فتح القدير ج ٢ ص ٢١٩ | (١) ابن عابدين ج ٢ ص ٥٦٩ |
| (٤) الفتاوى ج ٦ ص ١٨٨ | (٢) الفرض ج ٢ ص ٢٥٧ |
| (٦) الشرح الكبير ج ٢ ص ٥٢٢ | (٥) المونة ج ٥ ص ٢٨ |
| (٨) الفتاوى ج ٦ ص ١٨٨ | (٧) الفتاوى ج ٦ ص ١٨٨ |
| (١٠) الم ج ٥ ص ٨٢ | (٩) نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٢١ |
| | (١١) المهذب ج ٢ ص ١٧٢ |

تأديب الولد ويحافظ عليه فإذا لم يكن معه الولد في البلد الذي يقيم فيه يضيع ونسي ذلك ضرر عليه^(١) قال ابن قدامة الأب أحق به سواء كان هو المقيم أو المسافر إلا أن يكون بين البلدين قريب بحيث يراهم الأب كل يوم ويرويه فتكون الأم على حضانتها . وما ذكرناه من تقديم الأب عند افتراق الدار قاله شريح لأن الأب نسي العادة هو الذي يقوم بتأديب ولده فإذا لم يكن في بلده ضاع^(٢) قال ابن تيمية الأب أحق بولده مطلقا ذكرا كان أو أنثى لأن الأب أصلح له ويقوم بتربيته وتعليمه وتأديبه وفي وجوده مع الأم ضياع لمصلحته^(٣) .

يتضح مما تقدم من عرض أقوال الفقهاء أن السفر بالصغير إن كان الغرض منه مضارة الآخر ونزع الولد منه فيجب أن يعامل المسافر بنقيض مقصوده ويبقى الولد مع المقيم منها لأن الحضنة مبناهما على اعتبار مصلحة الصغير في المقام الأول ، قال تعالى (لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده)^(٤) وقيل عليه الصلاة والسلام (من ضار مسلما ضار الله ومن شاق مسلما شق الله عليه)^(٥) وإن الضنية حسب قواعدهم أن الحضنة حق للمقيم من الوالدين فإن كان المسافر الأب فهي حق للأم وإن كانت المسافرة الأم فهي حق للأب إلا في حالة واحدة وهي السفر به إلى وطنها ومحل زواجها لأن عقد الأب عليها في وطنها يعتبر رشا بحضنة ولده نفيه .

وأما الملكية والشاغمية والحنبلة فقد اتفقوا على أن الأب أو من يقوم بماله من العصباء لهم حق السفر بالمحضون إلى جهة بعيدة بفرض الإقامة والاستيطان ولذلك يملكون إسقاط حضنة الأم أو غيرها من الحاضنات وحرمانها من رؤية ولدها ، ولا يفرقون بين الطفل الصغير والكبير ولا بين الذكر والأنثى ولا فرق عندهم بين من لها حق في الحضنة ومن سقطت حضانتها بسبب من أسباب مسقطات الحضنة كالترجيز بأجنبي وبذلك يعتبرون حق الحضنة في حالة السفر البعيد حقا مطلقا للأب والاولياء فالأب يأخذ ولده إن كان هو المسافر والحاضنة هي المقيمة ، ويأخذ ولده أيضا إن كانت الحاضنة هي المسافرة وهو المقيم ، ولا حق للنساء في الحضنة في كلتا الحالتين ، في ذلك لأن الرجال لهم حق الإشراف على الصغار وتأديبهم وتهذيبهم وحفظ البنات وصيانتهم ، وليس للنساء حق في الحضنة إلا في حالة واحدة وهي ما إذا كان الأبوان في بلد واحد ، أو كان السفر قريبا أو مؤقتا للسياحة أو الزيارة وعملا بذهب المالكية والشافعية والحنبلة إذا أرادت المطلقة التي كانت متزوجة من أحد أبناء الإمارات أن تغادر البلاد فليس لها أن تحضن طفلها في بلاد أخرى ، والأب المواطن أحق بولده منها ، وإن كان هناك قرار من الدولة بمنع خروج هؤلاء الأطفال خارج الدولة فهو قرار سليم متفق مع رأي المذاهب الثلاثة المذكورة ، وهو الذي عليه العمل عندنا . وباللغة التوفيق .

(٢) المغنى ج ٧ ص ٦١٩

(٤) الآية رقم ٢٢٢ سورة البقرة

(١) الفروع ج ٢ ص ٢٧

(٢) مختصر فتاوى ابن تيمية ص ٦٢٢

(٥) سهل الإسلام ج ٤ ص ١٩٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على النبي الكريم وبعد ،

مقد ورد علينا بالحكمة الشرعية في أبولطبي سؤال مضمونه هكذا :-

« ما هي حقوق الزوج والزوجة على كل منهما ؟ وما هي الاسباب التي تخول الزوجة طلب الطلاق من الزوج وإذا امتنع عنه الطلاق طلق عليه القاضي » ؟ .

والجواب والله الموفق للصواب :-

ان الله سبحانه ارسل محمدا صلى الله عليه وسلم ليتم مكارم الاخلاق ويقوم بموجها وليهدي الناس الى سواء سبيل الحق حتى تكون علاقتهم بربهم على الوجه الذي بينه والحد الذي حده ، وعلاقة بعضهم ببعض علاقة تعاون وتعاطف ومودة .

ولما كانت الاسرة هي النواة الاولى لتكوين المجتمعات كان من سنة اتيناء الله عليهم السلام تكوين الاسر لانهم هم القادة الهداة فاتخذوا الزوجيات والسراري لا لقضاء الشهوة محسب ولكن ليقبدي الناس بهم ويجدوا حذرهم في حسن المعاشرة والمعاملة مع الزوجات والاولاد والاصهار ، ولما كان محمد صلى الله عليه وسلم هو آخر الانبياء وخاتمهم وفيه الاسوة الحسنة لامته كان له من الزوجات عدد ليس بالقليل ، وكان يحث الناس على التزوج وينهي عن التبطل وترك الزواج نهيا شديدا ولو كان الغرض منه الانتطاع لعبادة الله تعالى بالمواظبة على صيام النهار وقيام الليل والاشتغال بتلاوة القرآن والتسبيح والتلهيل ونحو ذلك .

وبيين الله سبحانه في كتبه وعلى لسان نبيه الصادق الصدوق النظام الذي يجب ان يكون مرموسا وامورا ، اذ لا بد لكل مجتمع صغير او كبير من ان يكون له سيد مطاع يجب الوقوف عند امره ونهيه ، ثم لا بد ان يكون ذلك السيد المطاع يحمل على عاتقه مسؤوليات جساما لا يحملها غيره من افراد المجتمع .

وبالرجوع الى الآيات القرآنية والاحاديث النبوية يستطيع الانسان ان يعرف ما لكل واحد من الزوجين وما عليه ، ونحن - ان شاء الله - نشير الى طرف من ذلك فنقول :-

حقوق الزوجة على زوجها :- لقد أمر الله الزوج ان يقوم بالاتفاق على زوجته وان يستكثها بقدر استطاعته وان يعاشرها بالمعروف واخبر انه ينبغي له ان لا يحمله سوء خلقها أو خلقها على مفارقتها فربما تكون العاقبة في ابتائها محمودة قال تعالى : « لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاه سيجعل الله بعد عسر يسرا » وقال جل من قائل « وعاشروهم بالمعروف فان كرهتوهن فمعي ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا » .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ولهن عليكم رزقهن وكسونهن بالمعروف » فقد اوجبت الايتان وهذا الحديث على الزوج ان ينفق على زوجته

بالمعروف حسبما لديه من المال فيوسع عليها ان كان حاله متسعا وان كان ضيقا اتفق بحسب ذلك كما يجب عليه ان يكسوها ويسكنها بما يناسب حاله وحالها : ويجب عليه عند الإلمام مالك وكثير من العلماء ان يأتيها بخادم يخدمها ان كانت اهلا لذلك وكان الزوج مستطيما ، وقد بالغ رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوصية بالنساء فمن ذلك قوله في خطبته المشهورة التي خطبها في حجة الوداع .

« فأتقوا الله في النساء فانكم اخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ، ولكم عليهن ان لا يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه فان فعلن ذلك فاضربوهن ضربا غير مبرح ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » وهذا لفظ مسلم في روايته لحديث جابر الذي فصل فيه رحلة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع . وقال صلى الله عليه وسلم : « ألا وحقن عيكم ان تحصنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن » ، رواه الترمذي وقال : حسن صحيح ، وقال صلى الله عليه وسلم : « اكمل المؤمنين ايماننا احسنهم خلقا وخياركم خياركم لنسائهم » رواه الترمذي أيضا وقال حسن صحيح . وهناك حقوق تجب بصورة خاصة على من له زوجتان أو أكثر فيجب عليه ان يعدل بين زوجته أو زوجاته بان يسوى بينهما او يبنهن في النفقة الواجبة وفي الزمن الذي يقضيه معهما او معهن بحيث يبيت عند هذه ليلة وعند هذه ليلة أو عند هذه ليلتين وعند هذه ليلتين ولا يجوز له ان يجعل مدة احدهما اكثر الا برضا غيرها واذا احس من نفسه انه لا يستطيع ان يعدل بين نسائه فالواجب عليه حينئذ ان يقتصر على زوجة واحدة ولا يمرض نفسه للخطر والوعيد فان الله سبحانه يقول (فأتقوا ما طلب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة) الآية .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من كفت له امرأتان فمال السي حاداهما جاء يوم القيامة يجر أحد شقيه ساقطا أو مائلا) رواه أحمد وأصحاب السنن كما في منتقى الأخبار .

أما التسوية بينهن في الميل القلبي فليست بلامرأة اذ ليست في مقدور الانسان ، والميل القلبي ليس فعلا وانما هو انفعال قال تعالى : (ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فندورجا كالمعلقة) اي اتكم ايها الرجال ليس بامكانكم ان تسوا بين النساء في المحبة والميل القلبي ولن تستطيعوا ذلك ولو حرصتم على تحصيله وبالفهم في ايجادها واذا كان الامر كذلك فلا تميلوا ميلا كاملا يكون سببا في عدم التسوية بين ، النساء فيها يجب من القسم والاتفاق فانكم ان فعلتم ذلك تجعلون الزوجة المفضلة كأنها امرأة معلقة لا هي ذات بعل ولا هي ايم لا زوج لها ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسوى بين نسائه في القسم ويقول : « اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » وذلك لانه كان قبله أميل الى بعضهن من بعض .

« حقوق الزوج على زوجته »

أما حقوق الزوج على زوجته فبين من الآيات والاحاديث الآتية :-

لقد أخبرنا الله سبحانه بأن لكل من الزوجين حقوقا على الآخر وإن للرجل الفضل على المرأة فقال تعالى (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهم درجة) وقال جل من قائل : (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما اتفقوا من اموالهم فالمصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله) فقد دلت الآية الاولى على أن للزوجات حقوقا على أزواجهن ولهن عليهن حقوقا في مقابل ذلك وإن للرجال درجة وميزة على النساء وبينت الآية الثانية أن الرجل هو المستحق لأن يكون قائما بأمر المرأة وهو الرئيس السذي يملك السيادة عليها وتوجيه الاوامر والنواهي فيها ، ومن لازم ذلك أن تنقاد له في كل ما يأمرها به أو ينهاها عنه شريطة أن لا تكون فيه معصية لخالقها ، وقد علقت الآية الكريمة استحقاق الرجل لهذه الدرجة بملتين ، أحدهما أن الله تعالى قد حكم بتفصيل الرجل على المرأة ولا راد لفضله ولا معقب لحكمه فمن ذلك أنه جعل الرسل كلهم من الرجال كما قال تعالى (وما أرسلنا من قبلك الا رجالا نوحى اليهم) فجميع الرسل رجال وكذلك سائر الانبياء على كثرتهم فلم يتفق الناس على أن امرأة واحدة بلغت درجة النبوة ، وكما جعل الله النبوة والرسالة في الرجال وجعل الخلافة والامارة فيهم .

وفي الحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه أن الفرس ولوا بنت كسرى ملكة عليهم قال (لن يطلع قوم ولوا أمرهم امرأة) وجعل الله شهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل وهذا بالنسبة لبعض الاحوال أما في البعض الآخر فإن شهادتها لا تساوي نصف شهادة الرجل ولا أقل من نصفها لأنها غير مقبولة أصلا ومذهب جمهور الأمة أن المرأة لا يصح أن تتولى منصب القضاء في شيء من الاشياء .

والعلة الثانية التي استحق بها الرجل مقام السيادة على المرأة والتي اشارت اليها الآية الكريمة هي أن الرجل هو الذي يقوم بانفاق امواله عليها منذ بدء حياتها الزوجية الى نهايتها ونهاية تواجدها . اذ من المعلوم في شريعتنا الاسلامية المطهرة أن الزوج هو الذي يدفع المهر وربما دفع معه أشياء أخرى وأنه ملزم بالاتفاق على الزوجة وعلى اولاده منها لا فرق في ذلك بين غنية وفقيرة ، غلبت من العدالة ولا من المعقول أن يقوم لها بجميع الالتزامات المالية الى جانب حمايتها وتوفير الامن والراحة لها ولا تكون له عليها سلطة .

لهذا أمر الله تعالى النساء الصالحات أن يكن مطيعات لأزواجهن حافظات لانفسهن في غيبتهم وحافظات لما يحتاج الى الحفظ من اموالهم وبيوتهم ، فان قيل ان الآية ليس فيها أمر فالجواب انها جاءت بأسلوب الخبر والمراد به الأمر كما بينه العلماء عليهم رحمة الله ، والاثبات بالأمر على صيغة الخبر إلهي وهو وارد في مواضع متعددة من القرآن الكريم ، وإذا كانت هاتان الآيتان قد أجملنا ما يجب للرجال على زوجاتهم فإن الاحاديث النبوية قد فصلت وبينت هذا الإجمال ، فمن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اذا دعا الرجل امراته الى فراشه فلم تأت فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح) متفق عليه وعنه رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لا يخل

للرأة أن تصوم وزوجها شاهد الا باذنه ولا تأذن في بيته الا باذنه) متفق عليه أيضا ومن الأحاديث الجامعة في هذا المعنى قوله صلى الله عليه وسلم : (لو كنت آمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها) رواه الترمذي وقال حسن صحيح ، وفي هذا الحديث من المبالغة ما فيه ، وبالجمله فقد دلت الآيات والأحاديث التي ذكرناها والتي تركناها اختصارا على أن للزوج على زوجته من الحقوق أن تطيعه في كل ما لا يعد مخالفة للشرع حتى انه اذا نهاها عن عبادة غير واجبة كالتلطع بالصوم أو الصلاة كان واجبا عليها أن تطيعه بل انه لا يجوز لها الاتسدام على الصوم — وهو حاضر — حتى يأذن لها ، فإذا وجب عليها أن تطيعه فيها ذكر من باب أولى وأحرى أن تطيعه اذا نهاها عن الخروج للحفلات أو زيارة بعض الأماكن وكذلك يجب عليها أن تطيعه اذا أمرها بإداء ما فرضه الله عليها من طهارة وصلاة وصوم وارتداء للملابس التي يجب ارتداؤها وتجنب ارتكاب المحرمات كالكنزب والإفنية والنميمة وغير ذلك مما يفصل في باب حفظ اللسان والجوارح ، وقد دلت الآيات والأحاديث على أنه يجب عليه أمرها بإداء الواجبات التي أوجبها الله عليها واجتناب المنهيات التي نهاها الله عنها فقد قال عزوجل (يا أيها الذين ءامنوا اتوا أنفسكم وأهليكم نارا) .

هذا وينبغي للزوج أن لا يقتصر على أداء ما يجب عليه لزوجته من الحقوق فيتأكد عليه أن يقدم إليها وإلى ذويها كل ما يستطيع من الإحسان ، ولنساء في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة فقد كان مبالغا في الإحسان إلى زوجاته وإلى ذويهن حتى انه بعد وفاة خديجة كان يقدم الهدايا إلى صديقاتها وفاء منه بحق الصعبة .

كما يتأكد على الزوج أن يتفانى عما يصدر من زوجته من سوء الخلق ولا يقابل السيئة بالسيئة لأن الغالب على النساء أعوجاج الخلق فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (استوصوا بالنساء خيرا فإن المرأة خلقت من ضلع أعوج وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه فإن ذهبت تقيمه كسرته وإن تركته لم يزل أعوج) الحديث وهو متفق عليه وفي رواية لمسلم (إن المرأة خلقت من ضلع إن تستقيم لك على طريقة وإن استمعت بها استمعت بها وفيها عوج وإن ذهبت تقيمها كسرتها وكسرها طلاقها) .

وقال صلى الله عليه وسلم في شأن النساء (لو أحسنن إلى أحداهن الدهر ثم رأت منك شيئا قالت لم أر منك خيرا قط) ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبر على عوج أخلاقهن حتى انه أحيانا تهجره الواحدة منهن يوما كاملا كما جانت به الأحاديث الصحيحة ، وقد نهى صلى الله عليه وسلم أن يضرب الرجل زوجته كما يضرب العبد وكفى بقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم تعظيما لأمته ، ولكنه أباح الضرب بفرض التأديب على شرط أن لا يكون مبرحا بأن لا يكسر عظامها ولا يشين جارية) ، وإذا أحسن من زوجته نشوزا وخروجها عن طاعته فقد أرسده الله سبحانه إلى ما ينبغي أن يواجه به هذا الخطب الصعب فقال تعالى (والتي تخافون نشوزهن فعظوهن وأهجروهن في المضاجع واضربوهن) ففي هذه الآية أمر من علم

من نزوجته النشوز ان يتقدم اليها اولا بما يرفق قلبها من المواعظ والتخويف بما اعد الله لمن تمسى زوجها فلماذا لم ينجح فيها الوعظ هجرها وتجنب مضاجعتها فلماذا لم ينجح العلاج الثاني انتقل الى العلاج الثالث فهذه الامور الثلاثة يجب ان يقوم بها على هذا الترتيب ، واذا كان النحويون يقولون ان الواو لا تقتضي الترتيب فانفسا نقول ان الله سبحانه ما خلق شيئا عبثا ولا قدم شيئا عبثا ولا اخره عبثا ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ابدعوا بما بدا الله به) ومعلوم ان انواع العلاج يبدأ منها بالاخف فالاخف واخسر الدواء الكي ، واذا كان الرجل يطلب منه الاحسان الى الزوجة بالكثير من الواجب فان الزوجة ايضا يطلب منها ان تعامل زوجها معاملة حسنة زائدة على اداء الواجب كما كانت الصحابيات وامهات المؤمنين يفعلن رضي الله عنهن ، ومن امثلة ذلك ان فاطمة الزهراء بنت سيد الاولين والاخرين كانت تقوم بالخدمة في بيت زوجها دون ان يكون لها خادم يتولى ذلك عنها او يساعدوها حتى انها ذات يوم اتت اباها صلى الله عليه وسلم تشكو اليه ما تلقى في يدها من الرعي وكانت تريد منه ان يعطيها خادما لانها يلغها انه جاءه عبيد ولكنها لم تصادف العبيد عنده فامرها وزوجها عليا رضي الله عنهما بما هو خير لهما من الخادم وهو ان يسبحا الله ثلاثا وثلاثين عند النوم ويحمد الله ثلاثا وثلاثين ويكبرا الله اربعا وثلاثين ، وهذه اسماء ذات النملطتين بنت ابي بكر الصديق رضي الله عنه ومنهما كانت زوجة للزبير بن العوام رضي الله عنه فكانت في اول امرها تقوم بالخدمة داخل البيت وخارجه فكانت تستقي الماء وتطلف الفرس وتمجن وكانت لها جارات ممن الانتصار يساعدنها على الخبز ، وكانت تذهب الى البساتين فتقتل النوى على راسها من مسافة ثلثي فرسخ والفرسخ ثلاثة أميال ، وفي بعض الايام مر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه جماعة من الانتصار فدعاها ليردنها خلفه على البعير فاستحيحت ان تسير مع الرجال وتذكرت غيرة زوجها الزبير ، ولم تزل تقوم بهذه الخدمة حتى ارسل اليها ابوها ابو بكر يخادم تقوم عنها بخدمة الفرس ، قالت فكأنما امتقنتي وكل من هاتين القصتين مروية في الصحيحين وغيرهما ، فلماذا كانت بنت خاتم الانبياء والمرسلين وبنت افضل امة تهجشمان هذه الاعمال الشاقة لمساعدة زوجها والحفاظ على بناء اسرتيهما فلما يكون غيرهما اولى بذلك واخرى .

ما الحكم اذا اخل الرجل ببعض ما يجب عليه ، هل يجوز للقاضي ان يطلق عليه؟

قد يحدث ان يفرط الزوج في اداء ما يجب عليه وقد يعجز عنه ، فلماذا لم يفرط في الاتفاق عليها بالمعروف مع كونه قادرا على ذلك كان لها ان ترفع شكوى الى القاضي ولا يسع القاضي حينئذ الا ان يفرض لها النفقة في مال زوجها مراعيًا في ذلك حاله ففي الحديث الصحيح المشهور ان هند بنت عتبة قالت يا رسول الله ان ابسا سفيان رجل شحيح ليس يعطيني ما يكفيني وولدي الا ما اخذت منه وهو لا يعلم قتال: (خذي ما يكتيك ووليك بالمعروف) ابسا ان مرض له المجز عن الاتفاق ولم ترض بالمقام معه على ذلك فذهب مالك والشافعي واحمد والجمهور الى ان للقاضي ان يفرق بينهما اذا اختلفت الفراق لما في الصحيح (تقول المرأة اما ان تطعمني واما ان تطلقني) ، وبعضهم يرى ان هذا من كلام ابي هريرة ومن حجة الجمهور ان في

بقائها معه على الجوع والعري اضراها بها وخروجها عن المعروف والله سبحانه حث على امساك الزوجة بالمعروف ونهى عن الاضرار بها ، نعم الافضل لها ان تصبر وتذكر قوله تعالى (ان مع العسر يسرا) وقوله (سيجعل الله بعد عسر يسرا) .

ثانيا :- اذا حلف الرجل عن وطء زوجته مدة تزيد على اربعة اشهر قمريه فالحكم في ذلك ما بينه الله تعالى في قوله (للذين يؤولون من نساءهم تربس اربعة اشهر فان فاعوا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم) ومعنى الآية ان من حلف عن وطء زوجته يعطى مهلة قدرها اربعة اشهر فان رجع الى ما حلف عنه في هذه المدة فان الله غفور رحيم وفي ذلك اشارة الى انه يغفر له ما ارتكبه بالتوبة والاتلاع عن هذه المخالفة وان عزم الطلاق بأن استمر على عدم الرجوع فليطلق والله سميع لقوله عليم بنيته فاذا لم يطلق كان على الحاكم ان يطلق فيه ، وهذا عند الائمة الثلاثة ولما الحنفية فيرون انه يقع عليه الطلاق بمجرد انقضاء الاشهر الاربعة ، ولا يخفى ما في هذا التشريع الالهي من الحكمة حيث لم يترك الشارع للزوج الحرية الكاملة في مقاطعة زوجته وترك معاشرتها معاشرة الأزواج فان حلف عن وطء زوجته اربعة اشهر او اقل منها فلا شيء عليه وقد ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم آلى من نسائه شهرا ومثل هذا عند المالكية ما اذا تعدد ترك وطنها بلا غدر وبدون ايلاء كما لو انتقطع للعبادة بمواصلة الصوم والصلاة مثلا وتضررت بذلك فلها ان ترمعه للحكم وعلى الحاكم حينئذ ان يؤجله اربعة اشهر فان نساء والا طلق عليه .

ثالثا :- التطلاق بالضرر . ذهب المالكية والحنابلة الى جواز التطلاق على الزوج اذا اضر بزوجه اضرارا لا يستطاع البقاء معه كالضرب بلا موجب شرعي وكسبها وسب ابنيها او امها فاذا حصل منه هذا كان للزوجة ان تثبته عند القاضي فاذا ثبت عنده طلقها عليه .

وكذلك اذا غاب عنها فية طويلة وتضررت بذلك فله ان يطلقها عليه بعد ان يؤجله مدة قدرها بعضهم بسنة واحدة وبعضهم بثلاث سنين ، وهذا اذا كانت النفقة جارية منه عليها والا طلق عليه لعدم النفقة ولابد من استيفاء الشروط المعبرة في التطلاق على المالك .

اما ان كان الزوج مفقودا لا يعلم مكانه فقد اختلف العلماء في حكمه وروى عن خمسة من الصحابة انهم قالوا تنتظر امراته اربع سنين وقضى به عمر وعثمان ، ومذهب مالك انه ان كان مقده لسبب عادي كما لو خرج لتجارة ونحوها فالحكم ما ذكر وهو ان القاضي يامر امراته ان تنتظر اربع سنين بعد البحث عنه والعجز عن خبره فان جاء والا حكم القاضي بموته ثم تعتمد زوجته عدة الوفاة ، وان فقد في معركة سن فثنتين من المسلمين بحيث لم يرجع بعد انتهاء المعركة فان زوجته تمتد من هذا وقت الذي هو وقت انفصال الطائفتين وبعضهم يقول : لا بد من الانتظار والطوم ثم ما يستقصى خبره ، فان كانت المعركة بين المسلمين والكفار انتظرت امراته سد التفتيش عنه والعجز عن خبره ، وان فقد في ناحية مصابه بمرض وبأسي حاطامون امتدت زوجته بعد ذهاب ذلك وانقضاته .

رابعاً :- التفريق لأجل العيب . العيوب التي يفرق بها إما باتفاق المذاهب الأربعة وإما على المذهب المالكي والشافعي والحنبلي هي الجنون والجذام والبرص وعيوب الفرج ، فإذا تزوج رجل امرأة وكانت مصابة بأحد هذه الأشياء ولم يكن قد علم بذلك قبل العقد ولم يتلفذ بها بعد العلم كان له الخيار فإن شاء أمسكها وإن شاء طلقها ولا شيء عليه ، وكذلك الحكم فيها إذا كان الزوج هو الذي به أحد هذه العيوب على ما هو مفصل في كتب المذاهب ، وإذا ادعت الزوجة أن الزوج ظلّمها وأضر بها ولم تستطع إثبات ذلك عند القاضي وأشكل عليه الأمر وجب عليه أن يمثل ما أمر الله به في قوله جل من قائل : (وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريد إصلاحاً يوفق الله بينهما إن الله كان عليهما خبيراً) . وقد دلت هذه الآية الكريمة على أنه إذا علم حصول الشقاق والنزاع الشديد بين الزوجين وأشكل الأمر وجب بعث حكّمين أحدهما من أهل الرجل والآخر من أهل المرأة ليتقصيا أحوالهما ويميزا المظلوم من الظالم ، ويشترط في الحكّمين عند العلماء أن يكونا صالحين للحكم بأن يكونا من أهل العلم والعدالة ، وإذا لم يوجد حكّمان من أهلها بعث حكّمان من غيرها ، وعلى الحكّمين بعد التتبع وبذل النصيحة أن يحكما بما ظهر لهما ولو بالفراق على مال أو دونه ، وهذا على مذهب مالك وعليه الاختار من مذهب أحمد وقال به بعض الشافعية وهو 'مذهب الجمهور خلافاً لمن قال : أنه لا يجوز لهما التفريق إلا إذا كثرا مبعوثين برضا الزوجين وإنهما وكيلان فحسب والدليل على أن لهما التفريق أن الله سبحانه سبّاهما حكّمين وأحكم بفتحيتين وصف مشتق من الحكم بضم فسكون والحكم بمعناه القضاء كما ورد في آيات كثيرة من القرآن الكريم مثل قوله تعالى (وإن أحكم بينهم بما أنزل الله) وقال تعالى (وداوود وسليمان إذ يحكمان إذ يحكمان في الحدث) (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله) فهذه الأعمال كلها مشتقة من الحكم بمعنى القضاء مثل الحكم بفتحيتين فهو إذا مثل اشتقاق القاضي من القضاء ، وكما أن القاضي يصح نصبه وينفذ حكمه دون رضا الخصمين يصح بعث الحكم وينفذ حكمه بدون رضاها ، ومن قال أن الحكم لا يحكم بما ظهر له مثل من قال أن القاضي لا يقضي بما ظهر له ، ومن ادعى أن الحكّمين وكيلان ادعى ما لا تساعده اللغة التي نزل بها القرآن الكريم وفي تفسير ابن كثير عند هذه الآية ما نصه : وقد اختلف الأئمة في الحكّمين هل هما منصوبان من جهة الحاكم فيحكمان وإن لم يرض الزوجان أو هما وكيلان من جهة الزوجين على قولين والجمهور على الأول لقوله تعالى (فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها) فسميها حكّمين ، ومن شأن الحكم أن يحكم بغير رضا المحكوم عليه وهذا ظاهر الآية ، والجديد من مذهب الشافعي وهو قول أبي حنيفة وأصحابه - : الثاني الخ ثم نقل عن ابن عبد البر أنهم أجمعوا على أن الحكّمين إذا اختلفا فلا عبرة بقول أحدهما وأجمعوا على أنها إذا اتفقا فتقولها نافذة في الجميع وإن لم يوكلها الزوجان ، وإسما في التفرقة فينشد عند الجمهور .

هذا وينبغي أن نختم هذا الجواب بالكلام على حكم الطلاق شرعاً فنقول :

ان الطلاق تعتريه الاحكام الخمسة وهي الحرمة والكراهة والوجوب والندب والجواز فيكون حراما اذا وقع في حال الحيض الا ان تكون المطلقة حاملا او غير مدخول بها وهذا الطلاق يسمى بدعيا وكذلك اذا كان يخشى بالطلاق الوقوع في الزنى ، ويكون مكروها في صور منها : ان يطلقها في طهر مسها فيه او يطلقها اكثر من واحدة فهاتان صورتان مكروهتان وهما من جملة الطلاق البدعي .

ويكون واجبا فيها اذا ادى بقاؤه معها الى الوقوع في محرم كالانفاق من وجه حرمة الشارع ، ويكون مندوبا فيها اذا كانت الزوجة غير عفيفة ، ويكون جائزا فيها لو كانت نفسه لا تميل اليها ولا تطيق بتحمل ثبوتها ، ومنهم من يصف هذا بأنه خلاف الاولى ومن الدليل على جواز الطلاق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فعله فقد طلق ام المؤمنين حفصة رضي الله عنها تطليقة ثم ارتجعهما عندما جاءه جبريل فقال له (ارجع حفصة فانها صواة قواة وانها زوجتك نسي الجنة) ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب وابن حجر في الإصابة .

(واما حديث لبغض الحلال الى الله عزوجل الطلاق) فمعناه انه خلاف الافضل او ، انه اقرب الحلال الى البغض ، وهذا كله بالنسبة الى الرجل الذي بيده الطلاق . اما المرأة فليس بيدها الا طلبه ، ولا يجوز لها ان تطلب من زوجها ان يطلقها بلا سبب فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ايها امرأة سألت زوجها الطلاق في غير ما باس فصرام عليها رائحة الجنة) رواه احمد واصحاب السنن كما في منتقى الاخبار ، اما اذا كان لسؤالها الطلاق سبب شرعي كخونها ان لا تعيش معه على الوجه المطلوب فلا باس بذلك وقد قال الله تعالى (فان خفتم الا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به) وقد جاءت امرأة ثابت بن قيس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله اني ما اعتب عليه في خلق ولا دين ولكني اكره الكفر في الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اتريدين عليه حديثه ؟ قالت : نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقبل الحديثة وطلقتها تطليقة ، رواه البخاري والنسائي ، وفي رواية ابن ماجه ان اسمها جبيلة وانها قالت (اكره الكفر في الاسلام لا اطيعه بفسا) .

وبالكلام على احكام الطلاق نختم الجواب عن هذا السؤال

ونسأل الله التوفيق في كل حال من الاحوال

بسم الله الرحمن الرحيم

سلب البيوع

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد ،

فقد ورد علينا السؤال الآتي :-

(الاسلام حرم بيع الخمر والميتة والاصنام والخنازير وكل ما حرم اكله فهل يجوز استثناء ذلك للاجتناب وما هي العقوبة لمن يخالف ذلك ؟) .

الجواب والله الموفق للصواب : -

اننا لا نعلم جواز بيع هذه الاشياء في أي حال من الاحوال ، ولا في أي مذهب من المذاهب الاربعة قال تعالى : (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به ..) (الآية ٣ المائدة) . وقال عزوجل (يا ايها الذين آمنوا انهم الخمر والميسر والاتصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) (٩٠ المائدة) الى قوله (فهل انتم منتهون) (٩١ المائدة) واخرج الشيخان من جابر بن عبد الله رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة : (ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام) فتيل يا رسول الله ارايت شحوم الميتة فانها تطلى بها السفن وتدمن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال : (لا هو حرام) ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قاتل الله اليهود : ان الله لما حرم عليهم شحومها جملوه ثم باعوه فاكلوا ثمنه) .

واخرج مالك في المطا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ان الذي حرم شربها حرم بيعهما يعني الخمر واخرج الترمذي عن انس رضي الله عنه قال : (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة : عاصرها ومعتصرها وشاربها وساتبها وحابلها والمحولة اليه وبائتها ومبتاعها وواهبها واكل ثمنها) وفي سنن أبي داود نحوه . وعلى هذا فان من يقدم الخمر الى اجنبي اما ان يكون ساتبها او بائعها او واهبها له او حاملها اليه ، وكل من هؤلاء لعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد حكى ابن رشد المالكي الاجماع على تحريم بيع تلك الاشياء المحرمة الاستعمال فقال في المقدمات : (والاشياء الموجودة بأيدي الناس تنقسم الى قسمين احدهما ما لا يصح ملكه ، والثاني ما يصح ملكه فاما لا يصح ملكه فلا يجوز بيعه بلجبايع كالخمر والخنزير والقرود والدم والميتة وما اشبه ذلك) . وفي المغني لابن قدامة في الفقه الحنبلي والهداية في الفقه الحنفي ، والافتا في حل الفاظ أبي شجاع في الفقه الشافعي - تحريم استعمال تلك الاشياء وتحريم بيعها .

وعليه فان هذه الاشياء حرم استعمالها وبيعها بكتاب الله وسنة نبيه محمد

على الله عليه وسلم وبإجماع الأمة ، واتفق المذاهب الاربعة ، ولم يتطرق اي عالم — فيها رأينا — الى استثناء تقديهما للجانب ، ولعل السائل يعني بالجانب (غير المسلمين) ان تقديم المحرمات المجمع على تحريمها — الى الكفار من قبل اي مسلم يعتبر اثما كبيرا من جهة ، وتحديدا خطيرا للاسلام واضعانا لروحه وللشخصية الاسلامية من جهة أخرى ، وفي ذلك اثم على اثم .

فاذا لم يقف المسلمون عند الحدود التي حددها الله لهم ويتمسكوا بدينهم — بكل صلابه — أمام صديقهم وعدوهم ، فان عزة الاسلام وعزة المسلمين تتعرضان للخطر كما أصبح — مع الاسف — مشاهدا في كثير من البلاد الاسلامية .

وان الذين تقدم لهم تلك المحرمات هم اول من يحتقر المسلمين الذين يقدمونها لهم ، رغبة في أرضائهم بما فيه معصية خالفهم عزوجل .

ثم بعد ذلك يحتقرون الاسلام والمسلمين على العموم ، وتتكون العلاقة بينهم لا على اساس الاحترام المتبادل بل تتكون على حساب الاسلام . وان على كل مسلم ان يسعى الى تقوية وعزة الاسلام والمسلمين (ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين) (٨ المنافقون) .

أما العقوبة التي تتخذ ضد مرتكب ذلك فهي التعزير (التأديب) باجتهاد القاضي خليل (وعزر الإمام لمعصية الله أو لحق آدمي حيبا ولو ما) الى قوله (أو ضرب سوط أو غيره) . وفي شروحه ان ذلك بنظر الحكم (القاضي) واذا كان الذي يفعل ذلك مشتهرا به يخلط عليه التعزير ولا يشفع له ، اي لا يعفى عنه قال القاضي عياض وأما المصريون على فسادهم المشتهرون في باطلهم فلا تجوز الشفاعة لأئمتهم لينزجروا من ذلك .

وليرتدع غيرهم بما يفعل بهم . انتهى من الخطاب .

والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد .

فقد ورد علينا سؤال من سائل هذا نصه :

(انه يعمل في بيع الاراضي وشرائها وقد كسدت في هذه الآونة فهل يجوز
لي ان آخذ من البنك قدر الزكاة وأزكي ؟) .

الجواب والله الموفق للصواب :

انه لا يجوز الاخذ من البنوك لان معاملتهم ربوية وقد حرم الله الربا تحريماً
قطعياً وكذلك رسوله صلى الله عليه وسلم .

فعليك ايها السائل ان تبيع قطعة من الاراضي التي عندك بما يقدر الله
ونزكي عما عليك من زكاة وسيكون ذلك ربحاً لك في الدنيا والآخرة .

والله تعالى اعلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

إما بعد ،

نقد ورد علينا من مجلة الأزمنة سؤال هذا نصه :

(اذا كتبت البنوك تتعامل بالريا فما حكم الراتب الذي يتسلمه موظف يعمل في البنك وهل يعتبر حراما اذا جزمنا بان البنك يتعامل بالريا والريا حرام ؟) .

الجواب والله الموفق للصواب :-

ان الله سبحانه وتعالى شدد في تحريم الريا وهدد متعاطيه واوعده فقال جل من قائل (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وفروا ما بقي من الريا ان كنتم مؤمنين فان لم تعملوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله) الى غير ذلك من الايات ، ومن جابر رضي الله عنه قال (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل الريا ومؤكله وكتابه وشاهديه وقال هم سواء) رواه مسلم وابو داود والبخاري نحوه . فانت ترى ان الشاهدين مساويان في اللعنة للكتيب والاكل والمؤكل مع انها لم يشاركوا بكثرة من سماع الفاظ المتعادين ، وقد لا يحتاجان الى شهادتهما في المستقبل ، وما ذلك الا لمشاركتهما في ارتكاب المحذور بمساعدتهما للمتعادين فاستحقا بذلك ان يلغى على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وبناء على هذا فان الموظف في البنك الذي تجري معاملته بالريا اما ان يكون كاتباً او غير كاتب فان كان كاتباً تناولته منطوق هذا الحديث تناولاً صريحاً لا يقبل التأويل وان كان غير كاتب فان عمله لاثق اكثر اهمية من عمل الشاهدين لان الموظف يظل طول يومه وشهره وعمله في خدمة البنك والشاهدان قد لا يستغرق سماعهما للشهادة اكثر من حقيقة واحدة ، هذا وقد نصت كتب الفقه المالكي على ان من شروط صحة الاجارة ان لا تقع على فعل محرم كعصر خمر ونحوه من كل منفعة محرمة وقد نص على ذلك الشيخ خليل رحمه الله تعالى حيث يقول في سرد شروط صحة الاجارة (بلا استفتاء عين قصدا ولا حذر) وينبغي الاطلاع على كلام الشراح فقد نصوا هنا وعند قوله قبل هذا بتليل (وكراء كعبد كائر) على ان الاجارة اذا وقعت على هذا الوجه المحذور فان العاقل يستحق الاجارة ولكنها تؤخذ منه ويصدق بها تأديباً له الا ان يكون معذورا بالجهل وعلى الاتساع العاقل ان يتجنب طريق الخطر ولو كثر سلكوه .

والله تعالى اعلم .

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد ، ،

فقد ورد علينا السؤال الآتي : -

(اننا عتيق محمد عبيد الظاهري صاحب القطعة رقم ٧٤٣١ منطقة العين ،
أريد أن أؤجرها الى الشركة الهندسية لتقيم عليها (سينما) . أرجو من سيادتكم
اجابة عن اجر السينما هل هو حلال أم حرام ، علما بأن الشركة ستكون تحت رقابة
الحكومة ؟) هـ

الجواب والله الموفق للصواب :

ان السينما وسيلة لها حكم المقصد الذي توصل اليه ، فان كانت لا توصل
للشرب بحيث لا تخرج فيها الا افلام لا تنافي الشرع الاسلامي - وهذا قد يكون نادرا -
فلا اعتراض عليها ولا على التاجر لها وان كانت يتوصل بها الى الشر والمعصية،
بحيث تخرج فيها افلام خليعة تفري بالفاحشة او بالسرقة ونحوهما ، وتهدم القيم
الخلقية الاسلامية ، فان استغداها غير شرعي ، والتاجر لها يكون غير مباح لان
وسيلة الحرام حرام ، كما هو معروف في الاصول الفقهية .

وباستطاعتك - ايها السائل - ان تتحرى المراقبة التي فكرت ان الحكومة
ستقوم بها للشركة ، باستطاعتك ان تلاحظ تأثير هذه الرقابة على فرع سينمائي آخر
جاهز من مروع الشركة .

فان كانت هذه الرقابة صرنت وجهة الافلام الى افلام اخلاقية لا تتعرض للفس
من الدين والاخلاق حتى تصبح بمثابة مدرسة اسلامية - فلا حرج عليك في التاجر
وان لم يتع ذلك بالفعل فالاولى لك ان تحافظ على مالك ، وتحرص على ان يظل
طيبا وبذلك يبارك لك الله فيه دنيا وآخره .

والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد ، فقد ورد علينا سؤال هذا نصه :

سيدي :- (هل ما يجري في دولة الامارات العربية المتحدة وغيرها من اعمال يا نصيب ، تحت شعار تنشيط المبيعات للتجار ، محللة لم محرمة شرعا ؟) .

الجواب والله الموفق للصواب :

ان القمار الذي يعرف بالياتصيب ينطبق تماما على الميسر الذي حرمه الله في كتابه العزيز ووصفه بأنه رجس من عمل الشيطان وقد عرف الياتصيب — السيد محمد رشيد رضی في كتابه (تفسير القرآن الحكيم الشهر بتفسير المنار) فقال عند قوله تعالى : (يسألونك عن الخمر والميسر) .. (الآية ٢١٩ البقرة) ما نصه «ميسر الياتصيب : هو عبارة عن مال كثير تجمعه بعض الحكومات أو الجمعيات أو الشركات من الوف الناس كمائة ألف دينار (جنيه) مثلا تجعل جزءا كبيرا كمشرة الاف لعدد قليل من دائمي المال كمائة مثلا يقسم بينهم بطريقة الميسر وتأخذ هي الباقي : ذلك بأن تطبع اوراقا صغيرة كتواطط المصارف المالية (هناك نوت) تسمى اوراق الياتصيب) تجعل ثمن كل واحدة منها دينارا واحدا مثلا يطبع عليها وتجعل العشرة الالاف التي تعطى ربحا للمشتري هذه الاوراق مائة سهم أو نصيب تعترف بالارنام المعدية وتسمى النمر (جمع نهرة) ويطبع على الورقة المشتراة عددها وما ترحه كل واحدة من العشر الاوائل منها وتجعل باقيها للتسعين الباقي من المائة بالتساوي بترتيب كترتيب ارقام الميسر يسمونه السحب ، ذلك بأنهم يتخذون قطعا صغيرة من المعدن ينقش في كل واحدة منها عدد من ارقام الحساب يسمونه نهرة من واحد الى مائة الف ، اذا كان البيع من الاوراق مائة الف ويضعونه في وعاء من المعدن كروي الشكل كخريطة الازلام (القداح) التي يبنها آتفا فيها ثقبه كلما ادبرت مرة خرج منها نهرة من تلك النهر ، فلذا كان يسوم السحب لدير بعدد الارقام الاربعة فما خرج منها أولا سمي النهرة الاولى مهما يكن عددها وهي التي يعطى حاملها النصيب الاكبر من الربح كالقدح المملئ عند العرب ، وما خرج منها ثانيا سمي النهرة الثانية ، ويعطى حاملها النصيب الذي يلي الاول حتى اذا ما انتهى عدد النهر الاربعة وقف السحب عنده وكان الباقي خاسرا . انتهى منه بحروفه . وهذا التعريف يتفق مع تعريف الميسر الذي عرفه به المفسرون .

ففي تفسير الامام أبي البركات عبدالله بن محمود النسفي المسمى بمبدارك التنزيل وحقائق التواويل عند قوله تعالى (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيها اثم كبير ومنافع للناس واثمها اكبر من نفعها) ما نصه : والميسر : القمار مصدر من يسر كالموعد من فطه ، يقال يسرته اذا قهرته واشتقته من اليسر لانه اخذ مال الرجل بيسر وسهولة بلا كد وتعبد او من اليسار كانه سلب يساره ، وصفة الميسر

انه كانت لهم عشرة اقدام سبعة بنها عليها خطوط وهي الفذ وله سهم — والتسولم
وليه سهمان والرتيب وله ثلاثة والخلس وله اربعة والنافس وله خمسة والسبل
وله ستة والمعلى وله سبعة ، وثلاثة اغفال لا نصيب لها هي المنيع والسفيح
والوغد فيجمعون الاقتداح في خريطة ويضعونها على يد عدل ثم يجلبها ويدخل يده
ويخرج باسم رجل قدحها منها ثمن خرج له قدح من نوات الانصباء اخذ النصيب
الموسوم به ذلك القدح ومن خرج له قدح مما لا نصيب له لم يأخذ شيئا ويغفر
ثمن الجزور كله . انتهى .

وفي تفسير ابي عبدالله محمد بن احمد القرطبي المالكي . (الجامع لاحكام
القرآن) عند نفس الآية (يسألونك عن الخمر والميسر) ما نصه (الميسر قمار
العرب بالازلام ، قال ابن عباس كان الرجل في الجاهلية يخاطر الرجل على اهله
وماله فليهما قمر صاحبه ذهب بماله واهله) ثم قال بعد ان ذكر صفة الميسر التي
نظنا عن النسفي أنها (ومنفعة الميسر : مصر الشيء الى الانسان في القمار بلا
كد ولا تعب فكلوا يشترون الجزور ويضربون بسهامهم ، فمن خرج سهمه اخذ نصيبه
من اللحم ولا يكون عليه من الثمن شيء ومن بقي سهمه آخره كان عليه ثمن الجزور
كله ولا يكون له من اللحم شيء . وقيل منفعة التوسعة على المحابيح ، فان من
قمر منهم كان لا يأكل من الجزور وكان يفرقه على المحتاجين الى أن قال : وكانت
عادة العرب ان تضرب الجزور في الشتوة وضيق الوقت وكلب البرد على الفقراء
يشترى ويضمن الايسار ثمنها ويرضي صاحبها من حقه ، وكلوا يفتخرون بذلك
ويذمون من لم يفعل ذلك منهم ويسمونه البرم ، قال متم ابن نويرة : ولا برما تهدي
النساء لعمره اذا القشع من برد الشتاء تقطع) . انتهى .

ومثله في روح المعاني للعلامة محمود الالوسي البغدادي وأضاف : (ومن
مفاسد الميسر ان فيه لكل الاموال بالباطل وانه يدعو كثيرا من المتأمرين الى السرقة
ولطف النفس واضاعة العيال وارتياب الامور القبيحة والرزائل الشنيعة والمداوة
الكائنة والظاهرة ، وهذا امر مشاهد) ، انتهى . هذا هو تعريف الميسر عند
العلماء المحققين ، وهو كما رايت — تعريف لا يختلف عن تعريف العلامة / محمد
رشيد رضى للياتصيص ، اللهم الا اذا كان من حيث الاسم وشكل الاقتداح والاوراق
والخطوط والارقام . فاعتداح الميسر تجعل عليها خطوط بينما اوراق الياتصيص تجعل
عليها ارقام ، ولكن معناها وضررها واحد ، حيث أن كلا منهما قمار فيه اكل
اموال الناس بالباطل . وقد أتينا بآية (يسألونك عن الخمر والميسر ..) لا لآيات
تحريم الميسر بها ، ولكن لنأتي بتعريف العلماء للميسر عندها ونقارن بينه وبين
الياتصيص — وهذه المقارنة أثبتت ان الياتصيص هو الميسر بعينه ، وقد حرم الله
الميسر تحريما قاطعا في سورة المائدة فقال عزوجل : (يا ايها الذين آمنوا انما الخمر
والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون انما
يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر
الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون) ففي الآية نعت الخمر والميسر باخطر ذنب وهو
الرجس قال تعالى : (فاجتنبوا الرجس من الاوثان) وقال : (فانه رجس او فسقا

أهل لغر الله به) وفيها النهي الجازم عنه (فاجتنبوه لعلكم تفلحون) ثم ختمت بالتهديد (فهل أنتم منتهون) وقمار الباطل — الذي ذكرنا أنه نوع من الجسر — فيه أكل أموال الناس بالباطل وفيه الفرر في المعاملات وكلاهما محرم منهى عنه في القرآن وفي السنة وإجماع العلماء قال تعالى : (ولا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتاكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون) (١٨٨ البقرة) قال القرطبي في تفسير هذه الآية ما نصه : والخطاب بهذه الآية يتضمن جميع أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، والمعنى لا ياكل بعضكم مال بعض بغير حق ، فيدخل في هذا القمار والخداع والفصوب وجحود الحقوق وما لا تطيب نفس ماله ، أو حرمة الشريعة وأن طابت به نفس ماله ، كمبر البغي وحلوان الكاهن وإثمان الخمر والخنازير وغير ذلك . انتهى .

وفيه أيضا عند قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) ما نصه : قوله تعالى (بالباطل) أي بغير حق ، ووجوه ذلك تكثر ومن أكل المال بالباطل بيع العريان وهو أن يأخذ منك السلعة أو كراء الدابة وأن ترك ابتياع السلعة أو كراء الدابة لها أعطاه فهو لك . فهذا لا يصح ولا يجوز عند جماعة فقهاء الأمصار من الحجازيين والعراقيين ، لأنه من باب بيع القمار والمخاطرة وأكل المال بالباطل ، بغير عوض ولا هبة وذلك باطل باجماع . انتهى . وروى مالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الفرر ورواه مسلم عن طريق عبدالله بن عمر .

وفي المدونة الكبرى في مذهب الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه في كتاب الفرر من الجزء الرابع ما نصه : ابن وهب عن ابن لهيعة عن الأخرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين عن الملامسة والمنابذة فقال : الملامسة أن يبتاع القوم السلعة لا ينظرون إليها ولا يخبرون عنها فهذا من باب القمار والغشيب في البيع ، انتهى منها .

وفي كتاب المقدمات المهدات لبيلان ما اقتضعه رسوم المدونة من الأحكام الشرعية — لحافظ المذهب المالكي ، قاضي الجماعة بقرطبة أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد في كتاب الفرر ما نصه : « ووجوه الفرر في البيوع كثيرة لا تحصى من ذلك المبد الآبق والجمل الشارد والجنين في بطن أمه ، ومن ذلك ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الملامسة والمنابذة ، إلى أن قال ومن ذلك نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع العريان وتسميه أن يشتري الرجل السلعة ويعطيه دينارا أو درهما فيقول له أن أخذتها مذكك من الثمن وإن تركتها كان ذلك باطلا بغير شيء ، وذلك أيضا غرر بين وكانت هذه كلها ببوعا كان أهل الجاهلية يتبايعون بها ، فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها لانها من أكل المال بالباطل ، قال البه عزوجل : (لا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) (٢٩ النساء) معناه تجارة لا غرر فيها ولا مخاطرة ولا قمار لأن التراضي بها فيه غرر أو خطر أو قمار لا يحل ولا يجوز لأنه من الميسر الذي حرمه الله في كتابه حيث يقول : (إنما الخمر والميسر والاتصاف والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم

تتلحون) وبالله سبحانه وتعالى التوفيق . « انتهى منه بحرومه .

وفي بداية المجتهد ونهاية المقتصد للحفيد ابن رشد المالكي ما مفاده : الباب الثالث في البيوع المنهي عنها من قبل القبن الذي سببه الغرر وعد من هذه البيوع بيع الملامسة والمنازعة وبيع الحصة ، ثم قال أما بيع الملامسة فكانت صورته هي الجاهلية ان يلمس الرجل الثوب ولا ينشره او يبقاعه ليلا ولا يعلم ما فيه وهذا مجتم على تحريمه وسبب تحريمه الجهل بالصفة .

وأما بيع المنازعة فكان ان ينفذ كل واحد من المتبايعين الى صاحب الثوب من غير ان يعين ان هذا بهذا ، بل يجعلون ذلك راجعا الى الاتفاق وأما بيع الحصة فكانت صورته عندهم ان يقول المشتري اي ثوب وقعت عليه الحصة التي ارمي بها فهو لي ، وقل ايضا كانوا يقولون اذا وقعت الحصة من يدي فقد وقع البيع وهذا تبار الى ان قال هذه كلها بيوع جاهلية متفق على تحريمها . انتهى . والخلاصة : انه بما نقلنا من آيات الله البينات واحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن نصوص العلماء والفقهاء يتضح ان القمار المسمى بالياتصيب محرم كتابا وسنة واجبا وانما مضر بالمجتمعات يوقع بينهم العداوة والبغضاء ويصددهم عن ذكر الله وعن الصلاة كما هو مشاهد وكيف لا يوقع العداوة بين الناس وبعضهم ينظر غيره وقد سلبه أبواله حتى اصبح في ساعة واحدة صفر اليد ، مما قد يجره الى الاتحراف الشنيع ، بل والى الانتحار في بعض الاحيان . (ملحقنا الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم) (٦٣ النور) .

والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الكريم .

وبمسد ،

فقد ورد علينا بالحكمة الشرعية في ابوظبي سؤال من طرف / عبد الفتاح النعيمي - شركة عمان للتأمين - ص.ب ٣٣٢٥ - وهو يتعلق بموضوع التأمين فرع الحياة وما رأي الشرع فيه ؟

الجواب والله الموفق للصواب :

ان عقد التأمين حسبما نعرفه - هو ان الشخص يدفع لاحدى المؤسسات مالا لكي يؤمن على حياته او سيارته او مكانه ويترتب على هذا العقد ان دافع المال تارة يذهب ما دفعه من ماله في غير مقابل وتارة يأخذ مثل ما دفع او اقل او اكثر بمعنى ان هذا الذي يأخذه ليس مضبوذا بزمن او مقدار وانما هو بحسب المصادفة .

وعلى سبيل المثال : نجد ان صاحب السيارة الذي يدفع التأمين لمدة سنة اذا مضت هذه السنة ولم تصب سيارته ولم تصب سيارته ولم تصب لا يرجع اليه شيء وانما يذهب تسطه هذا في غير مقابل ، واذا قدر لها ان اصبحت او اصبحت فقد يترتب على ذلك ان تدفع عنها مؤسسة التأمين اكثر مما دفع صاحبها وهذا غرر بين والغرر لا يجوز في المعاملات الا ما ثبت استثنائه . ففي صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة وبيع الغرر) وعرف ابن مرفه الغرر بأنه ما شك في حصول احد عوضيه والمقصود منه غالبا ، وهو شامل لكثير من المعاملات الفاسدة مثل القمار والياتميب وبيع السبك لسي الماء والطير في الهواء وغير ذلك .

والخلاصة :- ان عقد التأمين بصورة الحالية لا يجوز واذا كان غير جائز فان العمل في مؤسساته غير جائز ايضا لان الاعانة على المعصية معصية واخذ الاجرة على المعصية حرام شرعا وعلى المرء المسلم ان يتقي الله ، وعليه ان لا يحمل حب المال على ان يكتسبه بوجه غير مباح كما اوصانا بذلك رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم ، واخبرنا بلقنه ان تسوت نفس حتى تستوفى رزقها واجلها .

نسأل الله الهدي والتقى والعفاف والغنى .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه ومن
اهتد بهديهم الى يوم الدين .

لما بعد : نقد ورد علينا السؤال الآتي :-

(حضرة صاحب السماحة والفضيلة الشيخ/احمد عبدالعزيز المبارك / رئيس
القضاء الشرعي .

١ اسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

لتعد وقتت اللجنة العليا لمراجعة التشريعات لفتحيتها مما يخالف الاحكام
القطعية والقواعد الاساسية للشريعة الاسلامية حين مراجعتها لمشروع قانون
المعاملات المدنية والتجارية وقتت عند عقد التامين باتواعه (التامين على الحياة
والتامين على البضائع والتامين ضد الاضرار من بترقة وظف وحرق وغرق وخلافه) .

ونريد ان نستهدي برأي فضيلتكم في هذا الصدد: من حيث الحل والحرمة :
كما كتبنا الى فضيلة شيخ الازهر الشريف ومديري وعمداء الجامعات الاسلامية في
الدول الاخرى بناء على قرار من اللجنة العليا على ان يصلنا رد كل منهم خلال
شهر) -

الجواب والله الموافق للصواب :-

ان الشريعة الاسلامية وضعت لكل شيء اسسا وقواعد واضحة يرجع اليها
كلما حدثت مشكلة من نوع ما يندرج تحت تلك الاسس والقواعد .
ومعنى ذلك ان ما يعرض في هذا العصر من معاملات وغيرها لا بد وان ينظر
اليه في ضوء تلك الاسس والقواعد التي وضعتها الشريعة السحة الفراء .
ناذا كانت المشكلات الفرعية تتخذ مصطلحات واساليب جديدة ، فان مضبوها
وجوهرها لم يخرجها عن نطاق اصولها وقواعدها .
وهذا ما نراه في التامين باتواعه التي وردت في السؤال ويتضح ذلك عندما
نكشف الغطاء عن مفهومه ومفهوم ما يدخل في نطاقه .
ما هو التامين ؟

- التامين في اللغة : من الامن والامان قال في لسان العرب : (امن : الامان
والامانة بمعنى وقد آمنت فلان آمن ، والامن ضد الخوف) .
ومن هذا المعنى قوله تعالى : (واذا جعلنا البيت مثابة للناس وامنا) وقوله
عزوجل : (فليعبدوا رب هذا البيت الذي اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) .
لما التامين بمفهومه المعهود اليوم فقد عرّفه مجمع اللغة العربية بأنه : (عقد
يلتزم احد طرفيه وهو المؤمن من قبل الطرف الآخر وهو المستامن - باداء ما يتفق
عليه عند تحقق شرط أو حلول أجل في نظير مقابل نقدي معلوم) (١) .

(١) نظرية للتأمين في الشريعة الاسلامية ج ٢ ص ٢٧٤ رسالة الدكتور ياسين احمد ابراهيم درادكة .

(وعرفه القلقون المصري (م ٧٤٧) بأنه عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد للذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا ، أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين بالمعقد ، وذلك في نظير قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن) (١) .

وهناك تعريفات أخرى لبعض الباحثين القريبين لا تختلف عن هذين التعريفين . وواضح من هذه التعريفات كلها أن التامين ضرب من شروب بيع الغر ، فالمؤمن والمستامن لا يجري أي منهما ما يربح أو ما يخسر وإنما يخضع الربح والخسران للمصفة ، فقد يدفع المستامن مبلغا كبيرا من المال ولا يتعرض لأي خطر سواء كان التامين على النفس أو المال . وبهذا يذهب ماله سدى فتأخذ الشركة بدون أي مقابل ، وبالعكس قد يدفع مبلغا ضئيلا ويكثر منه الوقوع في الخطر فتدفع عنه الشركة أضغاف ما دفع إليها ، وهذا هو الغر بعينه .

ويتضح ذلك جليا عندما نتعرف على مفهوم الغر من خلال عرض كلام الفقهاء في تعريفهم له . قال الماززي (بيع الغر : ما تردد بين السلامة والمطب) (٢) . وقال ابن عرفة في تعريف الغر : (هو ما شك في أحد عوضيه أو مقصود منه غالبا) قال شارحه الرصاع (قوله أو مقصود منه غالبا) معناه أو ما شك في مقصود من ذلك الشيء غالبا — احتز به من الغر اليسير كدخول الحمام مع اختلاف قدر الماء فانه لا يشك في المقصود منه غالبا) (٣) . وقال القرافي (أصل الغر هو الذي لا يجري هل يحصل أم لا ، كالطير في الهواء والسمك في الماء) (٤) . هذا تعريف بعض علمائنا المالكيين .

وإذا ما نظرنا إلى تعريفه عند علماء المذاهب الأخرى فأننا نجد لا يختلف من ذلك ، ففي المذهب الحنفي قال ' السرخسي : (الغر ما يكون مستور العاقبة) (٥) . وقال الزيلعي: (الغر ما يكون مجهول العاقبة لا يجري أيكون أم لا ؟) (٦) . وفي المذهب الشافعي قال الشرازي (في المذهب) : (والغر ما انطوى عنه لبره وخفي عليه عاقبته) (٧) .

وفي المذهب الحنبلي قال ابن قدامة المقدسي : (هو بيع الطير في الهواء والسمك في الماء) (٨) . فالتصريح في تفسيره على إعطاء مثالين عنه .

(١) نفس المصدر وكتاب التامين في الشريعة الإسلامية والقلقون ص ١٠ ، د. غريب الجبال .

(٢) اكمال العلم على صحيح مسلم ج ٤ ص ١٧٦ .

(٣) شرح الرصاع لعهود ابن عرفة ص ٢٢٢ .

(٤) الترويق للقرافي ج ٢ ص ٢٦٥ .

(٥) المجموع للسرخسي ج ١٢ ص ١٩٤ .

(٦) تبين العقائس ج ٤ ص ٤٦٠ .

(٧) المجموع شرح المذهب ج ٩ ص ٢٥٧ .

(٨) المغني ج ٤ ص ٢٢٢ مكتبة الرياض الحديثة .

هذا هو مفهوم الغرر عند الفقهاء المالكين وغيرهم ، وذلك هو مفهوم التامين عند الباحثين ، ورجال القانون المدنيين .

وإذا كان التامين داخلا في نطاق الغرر فما هو حكم الشريعة الاسلامية نسي بيع الغرر ؟

لقد نهى الله ورسوله عن بيع الغرر واجمع العلماء على تحريم الكثير منه . واغتنقوا اليسر منه لتعذر الاحتراز منه . قال تعالى : (ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل) الآية (١٨٨) من سورة البقرة . وقال تعالى : (يا ايها الذين آمنوا لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم) الآية (٢٩) من سورة النساء .

قال ابن العربي عند الآية الاولى : -

(هذه الآية من قواعد المعاملات ، واساس المعاضات ينبنى عليها وهي اربعة : هذه الآية وقوله تعالى (ولحل الله البيع وحرم الربا) وأحاديث الفسّر ، واعتبار المقاصد والمصالح) .

- ثم قال (قوله تعالى (بالباطل) يعني بما لا يحل شرعا ولا يفيد مقصودا لان الشرع نهى عنه ومنع منه ، وحرم تعاطيه كالربا والغرر ونحوهما) (١) .

وقال ابن رشد في باب بيع الغرر : (قال الله تعالى (لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم) معناه تجارة لا غرر فيها ولا مخاطرة ولا تمار لان التراضي بمافيهِ غرر أو خطر أو تمار لا يحل ولا يجوز) (٢) .

اما السنة فقد روى مسلم والترمذي وغيرهما عن ابي هريرة رضي الله عنه قال : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة وعن بيع الغرر) .

قال المازري : (وعلة المنع في بيع الغرر انه من اكل المال بالباطل على تقدير الا يحصل البيع وقد نبه صلى الله عليه وسلم على هذه العلة في بيع الثمار قبل بدو صلاح بقوله : (رأيت ان منع الله الثمرة فبم يأخذ احدكم) (٣) .

وفي الموطن من سعيد بن المسيب قال (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر) قال مالك ومن الغرر والمخاطرة ان يعتمد الرجل قد ضلت دابته او ابق غلامه ، وثمن الشيء من ذلك خمسون دينارا فيقول رجل انا اخذته منك بعشرين دينارا فان وجده المبتاع ذهب من البائع ثلاثون دينارا وان لم يجده ذهب من المبتاع بعشرين دينارا .

(قال مالك وفي ذلك عيب آخر ان تلك الضالة ان وجدت لم يسدر ازادت ام نقصت ام ما حدث بها من العيوب فهذا اعظم المخاطرة) .

(١) احكام القرآن ج ١ ص ٩٦ - ٩٧

(٢) القديسات المهددات ج ٢ ص ٥٤٨ .

(٣) اكمال المعلم على صحيح مسلم الابي ج ٤ ص ١٧٦ .

قال الباجي : (ونهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الفرر يقتضي نسيهه
ومعنى بيع الفرر - والله أعلم - ما كثر فيه الفرر وغلب عليه حتى صار
يوصف ببيع الفرر ، فهذا الذي لا خلاف في المنع منه ، وأما يسر الفرر لانه لا يؤثر
في فساد عقد بيع ، لانه لا يكاد يخلو عقد منه ، وانما يخلط الفقهاء في فساد
ايعان العقود لاختلافهم فيها فيه من الفرر ، وهل هو من حيز الكثير السذي يبيع
الصحة أم من حيز القليل الذي لا يمنعه (١) .

وقال ابو عمر بن عبد البر (وجلة معنى الفرر انه كل ما يتبايعه المتبايعان .
مما يدخله الخطر والغم ، وجهل معرفة المبيع والاحاطة بأكثر صفاته . فان جهل
منها اليسر ودخلها الفرر القليل ، ولم يكن القصد الى موافقة الفرر فليس ممن
بيوع الفرر المنهي عنها ، لان النهي انما يتوجه الى من قصد الشيء واعتداه (٢) .

وعلى هذا درج خليل بقوله (واعترف غرر يسير للحاجة لم يقصد) ومثل
لذلك عبدالباقى الزرقاني فقال : (كأساس دار فاتها تشتري من غير معرفة عمق
اساسها وعرضه ، واجارتها مشاهرة مع احتمال نقصان الشهر ، وكجبة محشوة
ولحاح ، والحشو مخيب وشرب من سقاء ودخول حيل ، مع اختلاف الشرب
والاستعمال ، وأما بيع طراحة محشوة فليس من ذلك ، بل من الفرر الكثير .
فلا يجوز الا بالوزن ويتحرى ظرره أو يوزن أو يلغى) ثم قال : (فيقيد البسارة خرج
الكثير كبيع الطير في الهواء وبيع النسك في الماء فلا يقتدر اجماعا ، ولم أرهم
تعرضوا لقيد الحاجة) .

قال محشية محمد البناني : (قول عبدالباقى : ولم أرهم تعرضوا لقيد الحاجة
التي .. اصله للشارح وتبعه على الإجهوري - وتعقبه المصطفى بقوله ابن عروة :
(الاتفاق على صحة بيع الجبة المحشوة بحشوها المجهول ، وعلى فساد جلة بيع
تياب تبيتها ضعف قيمة الجبة مع حشو الجبة دونها صفقة واحدة ولا مفرق غير
الحاجة للحشو ، في بيعه مع جبته وعندها في بيعه سع الاثواب .) انتهى .

وقال الشوكاني في شرحه لحديث أبي هريرة الذي أخرجه مسلم في النهي عن
بيع الفرر : (وقد ثبت النهي عنه في أحاديث منها المذكور ، ومنها عن ابن عمر
عند أحمد وابن حبان ومنها عن ابن عباس عند ابن ماجه ، ومنها عن سهل بن سعد
عند الطبراني ، ومن جعلته ببيع الطير في الهواء ، وهو مجمع على ذلك ، والمعلوم
والإيق ، وكل ما دخل فيه الفرر يوجه من الوجوه . قال النووي : (النهي عمن
بيع الفرر اصل من اصول الشرع يدخل تحته مسائل كثيرة جدا ، ويستثنى من بيع
الفرر أسمران :

أحدهما مما يدخل في المبيع تبعا ، بحيث لو انفرد لم يصح بيعه .

(١) المنهى للباجي ج ٥ ص ٤١ .

(٢) الكافي لابن مياجير ج ٢ ص ٧٣٥ (طبعة الريفي)

(٣) شرح الزرقاني على مختصر خليل ج ٥ ص ٨ .

والثاني مما يتسامح بمثله ، اما لحقارته أو للمشفقة في تمييزه أو تمييزه ، ومن جملة ما يدخل تحت هذين الأمرين بيع أساس البناء ، واللبن في فرع الدابة ، والحمل في بطنها والظن المحشو في الجبة (١) .

هذا وقد كتب عن التأمين التجاري مجموعة من الباحثين والعلماء المعاصرين وتبليهم تكلم عليه الشيخ محمد أمين المعروف بإبن عابدين المتوفى سنة ١٢٥٢ .

تكلم عن التأمين البحري وما يدفع للمؤمن في زمنه وهو المعروف عندهم بالسوكرة قال (جرت العادة ان التجار اذا استلجروا مركبة من حربي يدفعون له أجرته ، ويدفعون أيضا مالا معلوما لرجل حربي مقيم في بلاده ، يسمى ذلك المال (سوكرة) على انه مهما هلك من المال الذي في المركب بحرق أو غرق أو نهب أو غيره ، فذلك الرجل ضامن له بمقابل ما يأخذه منهم ، ولهم وكيل عنه مستلمين في دارنا نقيم في بلاد السواحل الإسلامية باتن من السلطان ، يقبض من التجار مال السوكرة . وإذا هلك من مالهم في البحر شيء يؤدي ذلك المستلم للتجار بطله تملأ ، والذي يظهر لي انه لا يحل للتاجر أخذ بدل المالك من عائله ، لان هذا التزام مالا يلزم ، وان جرت به العادة (٢) . أما الذين كتبوا عنه من الباحثين المعاصرين فمنهم من منعه كمجلس المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي ومنهم من غرق بين التأمين على الحياة والتأمين على السيارات كابي زهرة ، فمنع الاول واجاز الثاني وقال : (ان في النفس شيئا منه) ومنهم من أباحه بجميع أنواعه ومن أبرزهم الدكتور مصطفى الزرقاء فقال : ان التأمين مباح ولا غرر فيه ، لان الغرر انما يكون في بيع الثمار قبل بدو صلاحها ونحو ذلك ويرى ان المستأمن انما يدفع المال للمؤمن مقابل الامان الذي يشعر به من عملية التأمين ، واستدل على ذلك بالاجر الذي يأخذه الاجر على الحراسة .

وقد كتبنا مؤونة الرد عليه — الدكتور ياسين أحمد ابراهيم درادكه فأكّد ان ذلك قياس مع وجود الفارق قلّلا : (فالحارس يقوم بحراسة العين في ضمن الطائفة البشرية ، ونتيجة لتلك الحراسة يحصل الامان . أما في عقد التأمين فـان المؤمن لا يقوم بأي غسل من افعال الحراسة ، حتى يحصل الامان ، اذ ان المؤمن عليه انما هو في يد المستأمن وتحت حراسته ويكون المؤمن ضامنا لسلامة الشيء المؤمن عليه) (٣) .

هذه مقتطفات من كلام الباحثين المعاصرين عن التأمين ، جئنا بها لنشر السلي ان الذين يميلون الى جواز التأمين التجاري لم يقدموا دليلا مقبولا (شرعيا) على جوازه ، أما النقول التي أوردناها في المذهب المالكي وغيره ، والتي تعتمد أساسا على الكتاب والسنة واجماع الامة فانها توضح لنا ان التأمين التجاري — بجميع أنواعه — محرم اجماعا .

(١) نيل الاوطار ج ٥ صفحة ٢٤٤ (طبعة بيروت ١٩٧٢ م) .

(٢) حاشية بن عابدين ج ٢ ص ١٦٨ — ١٧٠ .

(٣) نظرية الغرر ج ٢ ص ٢٩٢ — رسالة الدكتور ياسين ابراهيم درادكه .

وعلة التحريم فيه الغرر الكثير الذي لا خلاف في المنع منه ، كما تقدم من البلجي وغيره ، وقد تدخله ملة الربا اذا ما اضيف لمصلحة العقد عنصر من عناصر الربا .

واذا كان التأمين التجاري هو السائد في البلاد وكان محرما اجماعا ، فما هو البديل لهذا النوع من العقود ، مما يبيحه الشرع ، ويساعد على تعاون افراد المجتمع ، عند تعرض بعضهم للاخطار والكوارث ؟ ان التأمين التعاوني او التبادلي — كما يعرفه البعض — هو البديل الوحيد ، لانه يجنبنا بيع الغرر المنهي عنه من جهة ، ويضمن لنا التعاون عند مواجهة بعضنا للمصائب والاطار من جهة اخرى ، وذلك بانشاء صندوق تعاوني تدفع فيه اي جماعة مبالغ نقدية ببلء ارادتها والحافز الوحيد هو التعاون وليس الربح ، سواء اتحدت المبالغ التي تدفعها ائفراد المجموعة او اختلفت لان الغرض من ذلك هو التعاون على توزيع تحمل المسؤولية والاضرار .

وعلى هذا فانه من المفضل تشكيل هيئات تعاونية لهذا الغرض ، على نطاق واسع ، او على نطاق محدود ممثلا يمكن ان تقوم جماعة لها ممتلكات من نوع واحد بانشاء صندوق تعاوني خاص ، كاصحاب السيارات الخصوصية واصحاب سيارات الاجرة ، واصحاب الحوانيت وما الى ذلك ، وقد يشترك الجميع في صندوق واحد . وانني اقترح ان تساعد الحكومة بقسط وانر من ذلك ، وتقوم بمصلحة التوجيه والارشاد ، ففي ذلك احياء ودعم للدور الذي يقوم به بيت مال المسلمين ، من اقامة المصابين والمتكويين في انفسهم ولوالهم ..

ان هذا التأمين التعاوني الذي نقترح ان يحل محل التأمين التجاري ، يعتبر داخلا في التعاون الذي امر الله به .

قال تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) (١) وان المواخاة بين المهاجرين والانصار في اعقاب هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكذلك جمعه لازواد الصحابة المسافرين في بعض الغزوات ، مع اختلافها كما وكيفا — كما في الصحيحين — خير مثال على تشجيع هذا النوع من التعاون .

ولا عبرة بالقرار في هذا النوع من التأمين ، لانه داخل في نطاق التبرعات . ولا مانع من استثمار مال ذلك الصندوق استثمارا يتماشى مع ما يبيحه الشرع الاسلامي لان الاستثمار الشرعي يساعد على توفيره واستمراره .

واذا ما تأسس هذا الصندوق التعاوني من قبل جماعة ببلء ارادتها فان كل فرد من افراد هذه الجماعة ملزم باداء ما التزم لانه التزام لمعين ، والالتزام للمعين يقضي على الملزم به نقل ابن رشد الاتفاق على ذلك . (٢)

والله ولي التوفيق ، وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين .

(١) سورة المائدة .

(٢) فتح القلي الملك في الفتوى على مذهب الامام مالك لابن عبدالله محمد عفيف ج ١ ص ٢١٨ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد ، ، ،

فقد ورد علينا السؤال الآتي : -

« نظرا لتصاعد الاسعار واضطرابها بصفة ملحشة ، فهل يجوز للدولة ان تقوم بالتسعير فتحدد للباعة والمستهلكين سعرا لا يتجاوز له أحد من الجميع ؟ » .

الجواب والله الموفق للصواب :-

ان هذه المسألة طرحت منذ صدر الاسلام واختلف فيها اكابر العلماء فمنهم من منعها دفعا عن البائع لفظل يده مطلقا في ماله يبيعه حيث شاء وبها شاء ، ومنهم من اجازها دفعا عن المشتري (المستهلك) حتى لا يظل ضحية للتاجر الذي يتحكم في السلع الاستهلاكية التي يتوقف عليها قوته .

فالذين ثلوا بنوع التسعير اخذوا ذلك من حديث ائسن الذي رواه ابو داوود والترمذي وصححه قال : (قال الناس يا رسول الله غلا السعر فسر لنا تسلي رسول الله صلى الله عليه وسلم :) ان الله هو المسعر القابض الباسط الراق وانني لارجو ان التى الله وليس احد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال) .

فظاهر هذا الحديث يدل على منع التسعير ، وتمسك به الحنابلة فلا يجوز التسعير عندهم بحال من الاحوال وايدهم على ذلك الشوكاني فذكر في نيل الايمان ان التسعير مناف لقوله تعالى (الا ان تكون تجارة عن تراض منكم) .

اما الذين ثلوا بجواز التسعير فقد استندوا الى ان المصالح العامة تحسب مراعاتها والتصرف على هذا الاساس بطريقة تضمن مصالح الجميع بمن فيهم البائع ، واستدلوا بالاثر الذي رواه مالك في موطنه عن ابي سعيد الخدري ان عمر بن الخطاب مر بحاطب بن ابي بلتعة وهو يبيع زيبيا له بالسوق فقال له عمر بن الخطاب : (اما ان تزيد في السعر واما ان ترفع من سوقنا) .

قال الباجي في المنتقى عند شرح هذا الاثر (قال القاضي ابو الوليد رضي

عنه والتسعير على ضربين :-

اَحدهما : هذا الذي ذكرناه من ان من حط من سعر الناس امر ان يلحق

بسعرهم او يقوم من السوق .

واما الضرب الثاني من التسعير فهو ان يحد لاهل السوق سعرا يبيعون عليه فلا يتجاوزونه ، فهذا منع منه مالك وبه قال ابن عمر وسالم بن عبد الله والشافعي بن محمد وارخص فيه سعيد بن الحسين وربيعه بن عبد الرحمن ويحيى بن سعيد الانصاري ، وروي اشهب عن مالك في العتية في صاحب السوق : يسر على الجزارين لحم الضأن ، ثلث رطل ، ولحم الابل : نصف رطل ، والا خرجوا من السوق .

قال اذا سعر عليهم قدر ما يرى من شرائهم فلا بأس به ولكن اخلف ان يقوموا من السوق ثم قال : « ووجه قول اشهب ما يجب من النظر في مصالح العامة والمنع من اغلاء السعر عليهم ، والامداد عليهم ، وليس يجبر الناس على البيع ، وانما يمنعون من البيع بغير السعر الذي يحده الامام على حسب ما يرى من المصلحة فيه للبائع والمبتاع ، ولا يمنع البائع ربحا ولا يسوغ عنه ما يضر بالناس » .

وعلى هذا فان مالكا رضي الله عنه فيما روى عنه في العتية - اجاز التسعير نظرا للمصلحة العامة بحيث تراعى فيه مصلحة كل من الباعة والمشتريين (المستهلكين) وهذا يتضمن ثلاث مسائل :

- ١ - صفة التسعير والطريقة التي يقر بها .
- ٢ - الباعة الذين يتناولهم قرار التسعير .
- ٣ - المبيعات التي يقرر عليها التسعير وعن المسائل الثلاث اجاب الباجي في المنتقى عند شرح الاثر الآتف الذكر .

١ - ففما يتعلق بصفة التسعير قال : « قال ابن حبيب بنبني للامام ان يجمع وجوه اهل سوق ذلك الشيء ويحضر غيرهم استظهرا على صدقهم فيسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون ؟ فيأجلهم الى ما فيه لهم وللعمامة سداد حتى يرضوا به ، قال ولا يجبرون على التسعير ولكن عن رضى ، وعلى هذا اجازته من اجازته ، ووجه ذلك ان بهذا يتوصل الى معرفة مصالح الباعة والمشتريين ، وجعل للباعة في ذلك من الربح ما يقوم بهم ولا يكون فيه اجحاف للناس ، واذا سعر عليهم من غير رضى بها لا ربح لهم فيه ادى ذلك الى فساد الاسعار واخفاء الاقوات واتلاف اموال الناس » .

ب - وفيما يتعلق بذكر من يسعر عليهم ، فهم اهل الاسواق المحلية ، اما الجالب فلا يسعر عليه شيء الا انه ان كثر المرخصون - من الجالبيين - قيل ان بقي منهم اما ان تباع كبيعهم واما ان ترفع ، كما انه اذ استقر اهل السوق على سعر معين - قيل للجالب اما ان تلحق به واما ترفع .

ج - اما المبيعات التي تسعر فهي - كل ما يكال او يوزن كالحبوب والخضروات والفواكه واللحوم والابان والزيت ونحو ذلك اما غير الكيل والموزن فلا يسعر ، لانه خاضع لرغبات المشتريين والرغبات تختلف من فرد الى فرد .

وخلاصة القول :-

ان المسألة ذات خلاف وان مالكا رضي الله عنه روي عنه جوازا وان الباجي اوضح لنا كيفية التسعير ، ومن يسعر عليهم ، والسلع التي يتناولها التسعير ، وكذلك روى عن الحنفية والشافعية الجواز اذا اشتد الغلاء ولم تمن الحقوق الا بالتسعير ونظرا لارتفاع الاسعار بشكل ماحش ، وتحكم الباعة في اقوات المشتريين تحكما كاهلا - فالتسعر في هذه الحالة يصبح امرا لا مناص منه ، ولذلك يكون مشروعا ،

لكن ينبغي أن يعمل بما ذكر الباحث أنفا عند تحديد السعر وذلك بأن يجمع المسؤول عن شؤون الدولة - بممثلين عن الباعة أرباب السلع الاستهلاكية ويحضر معهم ممثلين عن السواد الذي هو المستهلك حتى يحدد سعرا لا يضر بالمستهلكين ولا يجرم الباعة من ربح معقول ، ولذلك يقع التسعير برضى الجميع على أساس المصلحة العامة التي هي فوق كل اعتبار . وبإستطاعة المسؤول عن الأمة أن يقنع الباعة بربح معقول أو تتولى الدولة عملية الإيراد ، لأنها المساهرة على مصالح الأمة . وعندئذ إما أن يقبل الباعة بالربح المعقول . أو يكونوا هم الذين سحسوا

أنفسهم من عملية الإيراد والتجوين .
والله ولي التوفيق ، . .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد ،

نقد ورد علينا من جريدة الخليج السؤال الآتي :-

« ما هو حكم الاسلام في التسمير اذا غلا السعر ، وهل التسمير يتناول تحديد اجور المباني السكنية من قبل الدولة اذا تصاعدت الاجور بشكل فاحش ؟ » .

الجواب والله الموفق للصواب :-

اننا قد اصدرنا فتوى في التسمير بتاريخ ١٤ ذى الحجة ١٤٠٠ هـ .

وخلاصة هذه الفتوى ان الائمة رضوان الله عليهم روى عنهم جميعا منع التسمير ، وروى عن مالك في العتبية جوازه ، كما روى عن ابي حنيفة والثايفي جوازه اذا اشتد الغلاء وعجز عن صيغة الحقوق الا به .

اما احمد بن حنبل فلا يجوز عنده التسمير بحال من الاحوال ، وايد ذلك الشوكاتي فقال في نيل الاوطار ان التسمير مناف لقوله تعالى : الا ان تكون تجارة من تراض متكسب .

والدليل على منع التسمير ما روى انس رضي الله عنه قال : « قال الناس يا رسول الله غلا السعر نسمر لنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان الله هو المسمر القابض الباسط الرازق ، واني لارجو ان ألقى الله وليس أحد منكم يظلمني بمظلمة في دم ولا مال » .

أخرجه أبو داود والترمذي وصححه وأخرجه ابن حبان في صحيحه ، ويؤخذ من هذا الحديث عدم جواز التسمير .

أما دليل القائل بجوازه عنينا تدعو الحاجة اليه — فهو ان المصالح العامة تجب مراعاتها والتصرف على ذلك بما يضمن مصالح الجميع ، كما استدل بالآثر الذي رواه مالك في موطنه عن ابي سعيد الخدري ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه مر بحاطب بن ابي بلتعنة وهو يبيع له زيبيا بالسوق ، فقال له عمر « أما ان تريسد في السعر وأما ان ترفع من سوقنا » .

قال البيهقي في المنتقى عند شرح هذا الاثر : « والتسمير على ضربين احدهما هذا الذي ذكرنا من ان من حط من سعر الناس أمر ان يلحق بسعرهم أو يقبوم من السوق .

وأما الضرب الثاني من التسمير فهو ان يحده لاهل السوق سعر « يبيعون عليه فلا يتجاوزونه ، فهذا منع منه مالك وبه قال ابن عمر وسالم وعبدالله والقاسم بن محمد ، وأرخص فيه سعيد بن الجيب وربيعة بن عبد الرحمن ويحيى بن سعيد

الانصاري . وروى اذهب عن مالك في العتبية يسمر على الجزارين .. والا اخرجوا
من الاسواق » .

وعلى هذا فان مالكا روى عنه جوازه واذا اخذنا بهذا القول نظرا للمصلحة
العامة فان التسعير يتحدد في ثلاث مسائل :-

١ - صفة التسعير والطريقة التي يقر بها .

٢ - من يسمر عليهم من الباعة .

٣ - السلع التي يتعلق بها التسعير .

١ - صفة التسعير وتكون باتفاق الحاكم وممثلي الباعة على سعر فيه ربح
معقول لا يضر بالبائع ولا يجحف بالمشتري كما يحضر ممثلين عن ذوي
الشراء «المستهلكين» .

ب - اما الذين يسمر عليهم فهم اهل الاسواق المحلية ، فلا يسمر على
الجالب الا انه اذا كثر المرخصون من الجالين ، او اتفق اهل السوق
على سعر معين قيل للجالب اما تلحق به واما ان ترفع .

ج - اما السلع التي يتعلق بها التسعير فهي كل ما يكال أو يوزن كالخضروات
والفواكه والحبوب واللحوم وما الى ذلك ، وهذه النقاط كلها موضحة
في منتقى الباجي .

وعليه فان ايجار المباني لا يدخل في السلع التي يتناولها التسعير حسب ما ذكر
الباجي الذي يعتبر من أبرز الذين تصدوا لهذا الموضوع خصوصا في المذهب المالكي .

الا انفسا نرى ان الدولة باستطاعتها - وهي الساهرة على مصالح الجبيع
ان تتدخل بطريقة اخرى لانها - من جهة - طرف كبير في الايجار ، اذ تؤجر
مكاتبها وموظفيها كثيرا من المباني ، فاذا حددت ما تدفع من الاجر بطريقة معقولة،
فان صاحب البناية لابد وان يراجع نفسه في المطالبة بأجر غير معقولة ، كما انها -
من جهة اخرى - باستطاعتها ان توجه النصح لارباب المباني وتشعرهم بانها
تفضل لهم ان يكسبوا من مبانيهم مكاسب معقولة ، والا فانها ستبني فتوفر المباني
حتى لا تحتاج الى الايجار .

وعندئذ تكون قد تدخلت دون ان تجبر اهل المباني على اجر محدد ، ودون ان
تترك الاجور تتصاعد بلا حدود .

والله ولي التوفيق ، ، ،

بسم الله الرحمن الرحيم

باب الوقف

الحمد لله والصلاة والسلام على النبي الكريم .

وبمسد ،

فقد ورد علينا برئاسة القضاء الشرعي في أبوظبي سؤال هذا نمه :-

مضيلة رئيس القضاء الشرعي المحترم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

نرجو فضلا من سباحتكم فتوانا في هذه المسألة وهي :-

تولي والدنا المغفور له الشيخ حسين آل عصفور ، وكان عند وفاته على فرائض المرض وقد أوقف لشخص بالاتي وعهد بكتابة وقفته لشخص آخر علما بأنه عالم ديني وجيد الكتابة وقال له لكتب اتني قد أوقفت بيتي على فلان بن فلان وجعلت توليته بيده وعلى خريته ما دام هو موجودا اي ما دام الشخص الموصى اليه موجودا - وجاءت هذه الوقفية خالية من الشروط ليس بها خاتم شرعي . وقد جاء الهدم على المنزل وقبض تعويض عنه مما رأي مضيلتكم في احقية هذا التعويض وهذا المنزل حيث اتنا بنات المرحوم الشيخ حسين ولدينا ورقة تثبت ملكية هذا المنزل لوالدنا المرحوم ، نرجو فضلا منكم فتوانا في هذا السؤال جعلكم الله مونا للاسلام والسلمين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كما ورد علينا السؤال التالي :-

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

ما تولكم في صحة وقف رجل كان في مرض موته وزعم زاعم أنه قد أوقف دارا له على اغراب عنه وكان ما ادعى أنه وقف بورقة عادية على النحو الآتي :

(الى فلان الفلاني اتني قد أوقفت البيت الذي انت سلكن فيه عليك وعلى فريتك الصالحة ، والورقة هذه لم يكتبها الواقف او يوقعها في حين أنه كان يجيد القراءة والكتابة كما لم يوقعها اي شاهد من الشهود الموجودة اسماءهم فيها وليس بينهم من هو على قيد الحياة سوى شخص واحد . افتونا ماجورين .

الجواب والله الموفق للصواب :-

١ - ان السؤالين يدوران على محور واحد ولا فرق بينهما الا في اللفظ وهما كان جوابا من احدهما فهو جواب عن الآخر .

٢ - المعروف والمنصوص في كتب المذهب المالكي أن كل ما صدر عن الإنسان من التبرعات في مرض موته يجري عليه حكم الوصية ، فإذا توفرت شروط الوصية نفذ المتبرع به من الثلث بعد اخراج الحقوق المقدمة على الوصايا وحسب ترتيب الوصايا ولا فرق في هذا بين المتبرع بالوقف وغيره ، قال الشيخ خليل في باب الحجر من مختصره ما نصه : ووقف تبرعه إلا لمال مأمون وهو العقار فإن مات من الثلث والا مضى وسلم الشراح . ومثله في اقرب المسالك وشرحه للشيخ أحمد الدردير .

ولكن لا بد أن يثبت صدور التبرع من المريض لأن الاصل بقاء مال الإنسان على ملكه حتى يثبت ما يخرج منه ، ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لو يعطى الناس بدعواهم لا ادعى ناس دماء رجال وأموالهم -) (متفق عليه) فلا بد من ثبوت التبرع بشهادة شاهدين عدلين أو شاهد واحد عدل مع يمين المدعي ، وعليه إذا كانت هذه الشهادة المشار اليها في السؤالين قد كتبها شاهد ثابت العدالة وثبت أن الخط خطه أو كان حيا وهو في مكان يلزمه الحضور منه وشهد بمضمون الوثيقة مع حضورها وحلف المدعي بها على طبق دعواه أو شهد شاهدان على النحو الذي ذكرنا فإن الوقف يثبت ويخرج من ثلث مال المرحوم على طريقة الوصايا .

هذا وليس يقدح في الوثيقة عدم وجود خاتم أو توقيع عليها ما دام الشاهد قد اثبت اسمه عليها كما لا يقدح فيها أن الواقف عالم يجيد الكتابة والقراءة لأنه قد يكون مشغولا أو حل به من المرض ما أضعفه عن الكتابة فيمهد بها إلى غيره وقد يكون عالما يجيد الكتابة ولكن غيره أجود منه كتابة كما هو مشاهد وكذلك لا يقدح كون الموقوف عليه اجنبيا من الواقف بل لعل ذلك يكون اقرب إلى الصحة بعد أن عرفنا أنه في هذه الصورة جار مجرى الوصية .

والله تعالى اعلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداهم الى يوم الدين .

أما بعد ، ، ،

نقد ورد علينا من معهد علوم الشريعة الاسلامية بجنوب افريقيا — سؤال
هذا نمه :-

فضيلة الشيخ رئيس القضاء في ابوظبي — حفظه الله .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ،

« فتوى في بيع مقبرة المسلمين »

هل يجوز ان تباع مقبرة المسلمين التي دفن فيها المسلمون علما ان المقبرة
المذكورة ان تباع للضرورة شرعا ؟

وهذه المسألة حثت في دار الحرب اي بلد غير مسلم لا يعرف بأحكام الشريعة
الاسلامية حتى الاحوال الشخصية الاسلامية رسميا .

وعلى بان البائع مسلم من لجنة مسلمة وانه غير مكلف قانونا ببيع المقبرة
والبائع غير مكره في الامر مطلقا ، والمقبرة اهديت من بلدية كيب تاون قبل عدة سنين .

معلومات أخرى حول الامر : —

— ان المقبرة المذكورة املاه قد تستمر باستعمالها كمقبرة للمسلمين اذ هم يسكنون
بجوارها .

— المقبرة المذكورة قد تستخدم لرفع دار لصاحب غير مسلم لغرض ذي ربح .

— وان بيعت المقبرة لماذا : —

(ا) مقام المقد في ضوء الشريعة الاسلامية وهل يصح انعقاده او ابطاله .

(ب) نظر الشريعة الاسلامية في قبض المال نتيجة العقد المذكور .

(ج) حكم الشريعة في استعمال المال المذكور ان رفض ابطال العقد من قبيل
السلطة المحكم .

— يوجد مقابر أخرى للمسلمين في بلد ولكن سوف تزدحم اذ يزداد المسلمون
وتخصيص اراضي في العاصمة للمقابر يصبح امرا شاقا .

ويجب تقديم الادلة الشرعية بالتفصيل وارااء العلماء في الامر مع ائلتهم هذا
ووفتكم الله ووالاكم وحفظكم لخدمة الامة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته —

الشيخ عبدالكريم طوغار — المبيد .

الجواب والله الموفق للصواب :-

ان مقابر المسلمين تعتبر حبسا ، وهذا مما لا خلاف فيه بين المسلمين .

قال القاضي أبو بكر بن العربي المالكي في كتابه (احكام القرآن) عند قوله تعالى (وان المساجد لله) ما نصه : « ولا خلاف بين الامة في تحبيس المساجد والفتاخر والمقابر ، وان اختلفوا في تحبيس غير ذلك » انتهى . ومعلوم ان الحبس لا يجوز بيعه ولا هبته ، ولا يورث . ففي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال اصاب عمر ارضا بخيبر فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انسي اصبحت ارضا بخيبر لم اصب ما لا قط أنفوس عندي منها فما تأمرني بها ؟ فقال : (ان شئت حبست اصلها وتصدقت بها) قال : فتصدق بها عمر أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث .

وفي عبدالباقى الزرقاني عند قول الشيخ خليل المالكي والقبر حبس لا يمشى عليه ولا يبنش ما دام به ما نصه : « وهذا قيد للنفين لا لقوله أيضا حبس اذ هو حبس أيضا اذا لم يبق به الا عجب الذنب ، فلا يجوز بناؤه دارا ولا حرثه لزراعة ، وانما يجوز نبشه للدفن لعدم منافاته لكونه حبسا » انتهى . وفي منح الجليل لمحمد عليش عند قول الشيخ خليل «والقبر حبس ما نصه : « على الدفن فقط ، فان نقل الميت منه او فني فلا يجوز التصرف فيه بغير الدفن كزر وبناء بيت ، مالك رضي الله عنه : موضع القبر لا يجوز بيعه ولا الانتفاع به ، لانه حبس » انتهى . وفي الروني عند النص الآنف الذكر نقلا عن بن مرزوق ما نصه : « لا يجوز لاحد اخذ الحجارة من المقابر العادية ولا تزال عنها ، لانها حق لاهلها ، ولا ينشأ فيها قنطرة ولا مسجد ولا ، يكشف عنها » ثم قال « قال القاضي مذهبا ان مواضع القبور احباس لا يجوز بيعها لحوز الميت اياها عن غيرها » انتهى .

فبائع مقبرة المسلمين — ولو كان مسلما — باع شيئا لا يمت له باي صلة ، لان المقبرة ليست ملكا لاحد ، وانما هي حبس على الاموات ، فلا يجوز التصرف فيها الا بالدفن كما ذكرنا آنفا .

وعلى هذا فانه باع ما لا يملك من جهة ، وباع ما نهى عن بيعه من جهة أخرى.

واعتمادا على ذلك ، ونظرا لما اوردنا من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومن نصوص الفقهاء المالكيين يتحدد الجواب كالآتي :-

١ — ان البيع فاسد ومفسوخ بلا خلاف خليل : «وفسد منهى عنه الا لدليل» فنظر شروحه هنا .

٢ — اذا كان البائع قبض الثمن فعليه ان يرده لصاحبه الذي اخذه منه ، كما ان المشتري اذا لحدث في المقبرة بناء فله يجب هدمه واخراجه من المقبرة .

٣ — على من يعنيه الامر من المسلمين أن يتدخل في الامر بكل الوسائل المكنة حتى يفسخ البيع وتعود المقبرة على حالها ، وفي حالة ما اذا رفض ابطال البيع

وفسخه من قبل السلطة الحاكمة هناك ، سواء رفضت ذلك عن طريق محاكمها
الوضعية او غيرها ، وأصبح من يدعو الى الشريعة الاسلامية لا يجد أي اذن صاغية
فإن المال المموض عن المقبرة يجب صرفه في شراء أرض ، واتخاذها مقبرة ، او
يصرف في توسيع مقبرة اسلامية أخرى ، ونحو ذلك مما فيه مصلحة مقابر المسلمين ،
واذا أمكن نقض البيع في يوم ما فإن المقبرة يجب أن تعود الى حالها .

تنظر شروح مختصر خليل المالكي عند قوله في باب الجنائز (والقبر حبس
لا يمشي عليه ..) وعند قوله في باب الوقف : وأمروا بجعل ثمنه لغيره . وعند
قوله في باب البيع «وفسد منهى عنه» .

هذا هو جواب سؤالكم . واضيف اليه انني استنكر هذا النوع من الاعمال
وهو انتهاك حرمة اموات المسلمين بجعل مقابرهم نهبا تباع للكفار بينون عليها
مسلكهم ، ففي هذا انتهاك للاسلام وايداء للاموات المسلمين ، لأن ما يؤذيهم
لحياء يؤذيهم امواتا وايدأؤهم اثم عظيم قال تعالى : « والذين يؤذون المؤمنين
والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا واثما مبينا » (٨) الاحزاب . فعلى
المسلمين أن يغيروا هذا المنكر ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من رأى
منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك
افضل الايمان) أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

ولله المزة ولرسوله والمؤمنين .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد ،

فقد ورد علينا السؤال الآتي : -

(بنى رجل مسجدا ثم إصابته ضائقة مالية فهل يجوز له بيع المسجد لتسديد ديونه ؟

الجواب والله الموفق للصواب :-

إن المسجد كغيره من الإحباس لا يباع ولا يوهب ، وإذا كان هناك خلاف في تحبیس بعض الأشياء فإن تحبیس المسجد ليس فيه أي خلاف ، قال القاضي أبو بكر بن العربي المالكي في كتابه أحكام القرآن . عند قوله تعالى : (وإن المساجد لله) (١٨ سورة الجن) ولا خلاف بين الأمة في تحبیس المساجد والقناطر والمقابر وإن اختلفوا في تحبیس غير ذلك . انتهى .

وقد عرف محمد عليش الحبس في كتابه (منح الجليل) على مختصر خليل فقال (وحقيقته لغة الحس وشرا حبس عين لمن يستوفى منافعها أبدا) انتهى .

وفي هذا الحبس دلالة على أنه لا يباح ولا يوهب وإنما ينتفع الحبس عليه بمنفعته ومنفعة المسجد هي الصلاة فيه والمتمتعون بها هم المصلون والمعتكفون .

وتد ورد منع بيع الحبس صريحا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين قال ابن قدامة الحنبلي في المغنى أول باب الوقف ، والأصل فيه ما روى عبدالله بن عمر قال أصاب مير أرضا بخير فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها فقال يا رسول الله انني أصبت أرضا بخير لم أصب قط أرضا أنفس عندي منها فأتى النبي بها فقال : (أن شئت حبست أصلها وتصدقت بها غير أنه لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يوهب ولا يورث متفق عليه . انتهى .

وتحبیس المسجد هو بناءه والآن في الصلاة فيه ولو لم يقل محبسه أنه حبس لأن التفضيلة بينه وبين الناس يصلون فيه تقوم مقام التلطف بالتحبیس ، ففي الحطاب عند قول خليل في باب الوقف (حبست ووقفت أو تصدقت أن قارنه قيد أو جهة لا تنقطع) :

(هذا هو الركن الرابع وهو الصيغة قال بن الحالج وما يقوم مقامها ثم بين ما يقوم مقامها بقوله : ولو أذن في الصلاة مطلقا ولم يخص شخصا ولا زمنا ، فكالصريح . انتهى . وقوله : ولو أذن في الصلاة مطلقا أي أذنا مطلقا أو في الصلاة مطلقا أو لم يخص به فرضا ولا نفلا وقال في المسائل الملقوطة : ولو بنى مسجدا وأذن في الصلاة فيه فذلك كالصريح لأنه وقف وإن لم يخص زمنا ولا شخصا ولا قيد الصلاة فيه بفرض ولا نفل فلا يحتاج إلى شيء من ذلك ويحكم بوقفه .) انتهى من الحطاب

وفي الشرح الصغير للدردير ممزوجا بالتمص (وناب عنها اي الصيغة التخلية بين الناس بالمسجد من رباط ومدرسة ومكتب وان لم يتلفظ بها) انتهى .

نتحصل من هذا ان المسجد لا خلاف في تحبيسه وان تحبيسه هو ان يخلي صاحبه بينه وبين الناس يصلون فيه ، وان الحبس لا يباع ولا يوهب . والفائقة التي اصابته محبسه كما في السؤال لا تباع ببعه اللهم الا اذا كانت اصابته قبل ان يخلي بين الناس وبين المسجد وكانت قد بلغت به في نفس الوقت حد الفلاس بان احاط الدين بما له قبل التخلية بين الناس والمسجد ، فعندئذ يجوز بيع المسجد لتسديد الديون ، لان وقته لم يتم ، اذ لا يتم حبس ولا هبة ولا صدقة الا بالحيارة وحيارة المسجد هي التخلية بينه وبين الناس والصلاة فيه واذا حصل مانع كالفلاس قبل الحوز يطل الحبس قال محمد عليش في منح الجليل (وبطل ان وقف مسجدا او قنطرة او رباطا او نحوها ولم يخل بين الناس وبين كمسجد ورباط وقنطرة ونحوها قبل فلسه اي الواقف او قبل مرضه المتصل بموته وقبل جنونه كذلك وقبل موته اي الواقف ، بان لم يحز عنه أصلا او حيز بعد مرضه او جنونه او فلسه) انتهى . ومثله في باقي شروح المختصر .

والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

(أسباب القضاء)

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الكريم .

لها بعد ، فقد وردت علينا الاسئلة الآتية :-

س ١ - حدثنا عن اصل فكرة القضاء قبل وبعد الاسلام ؟

ج ١ - الحمد لله الحكم العدل الذي لا محتب لحكمه والصلاة والسلام على افضل من اوتي الحكمة وفصل الخطاب .

القضاء منصب شريف وبه قامت السموات والارض ، وهو من النعم التي يباح التحاسد (الفبطة) عليها قال عليه الصلاة والسلام لا حسد الا في اثنتين ، رجل ائاه الله مالا فسلطه علىهلكته في الحق ورجل ائاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعطيها الناس ، وقال (سبعة يظلمهم الله في ظل عرشه يوم لا ظل الا ظله امام عادل ...) .

وقد كان القضاء قبل الاسلام في جزيرة العرب معروفا يزاوله شيخ القبيلة ، وقد يرفض الخصمان حكما بعينه ، يرضيانه ، ويتفقا على قبول ما يصدره من حكم في موضوع النزاع ، وفي الاسلام ، ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم ، قام بالنظر في القضايا وحسومت الناس وتولى القضاء من الصحابة علي بن ابي طالب وعمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم .

ولنا كتاب بعنوان (نظم القضاء في الاسلام) فلن شاء الاطلاع عليه .

س ٢ كانت دية المرأة متساوية مع دية الرجل ولكن علقت بمقدار نصف دية الرجل والان يعمل بها في المحاكم الشرعية فهل لنا بتوضيح هذا الصدد ؟ .

ج ٢ - لقد انعقد الاجماع منذ الصدر الاول على ان دية المرأة في القتل خطأ على النصف من دية الرجل .

وهذا الحكم اجمع عليه الصحابة والائمة الاربعة مالك وابو حنيفة والشافعي واحمد بن حنبل واستند هؤلاء على احاديث نبوية جاءت في عدد من المصادر ، منها ما رواه البيهقي عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (دية المرأة على النصف من دية الرجل) . والمحاكم الشرعية بابوظبي تطبق الآن الاحكام الشرعية فيما يتعلق بدية المرأة في حالة القتل خطأ . ولنا كتاب خاص بهذا الامر عنوانه (دية المرأة في الفقه الاسلامي) فعلى من يريد المزيد الاطلاع عليه.

س ٣ - في بعض القضايا يصدر الحكم بإبعاد المتهم عن البلاد فاذا اخذنا على سبيل المثال حوادث السيارات التي تكون ناتجة عن قضاء وقدر وبرغم ذلك يصدر الحكم بإبعاد الجاني من البلاد فما قولكم في ذلك ؟

ج ٣ - إبعاد المتهم عن البلاد صدر به تعميم والمحاكم تنفيذا لهذا الامر تطبيق حكم الإبعاد عن البلاد لكل من تثبت ادانته ، وهذا متروك لتقرير المحكمة للتهمة فإذا رأى القاضي أن الجريمة وقعت قضاء وقدرًا ولم تثبت الإدانة أصدر الحكم بإبراءة دون الإبعاد ، وقد يعززه القاضي ولا يعمده .

س ٤ - هل هناك مشروع بتعديل وتوحيد القوانين حسب احكام الشريعة الإسلامية ؟

ج ٤ - هناك لجنة عليا بوزارة العدل مشكلة بموجب القرار الوزاري رقم ١٩٧٨/٢م - لمراجعة القوانين المعمول بها في الدولة واقتراح تعديلها بما يتفق مع احكام الشريعة الإسلامية .

والا بل معقود على: ان تنجز هذه اللجنة عملها على الوجه المرجو ، ونأمل عندئذ أن تكون القوانين الجنائية والمدنية موحدة في جميع الامارات السبع . ومن الجدير بالذكر أن أشير الى أن امانة أبوظبي ماضية في تطبيق احكام الشريعة الإسلامية في جميع دوائرها الثلاث (الاسرية والجنائية والمدنية) في كل قضية تحال اليها وذلك منذ أربع سنوات بالنسبة للقضايا الجنائية والمدنية ، أما بالنسبة لقضايا الاسرة فممنذ انشائها .

س ٥ - بخصوص القرار الذي صدر للمواطن الذي يريد الزواج ماذا حدث في ذلك وهل يرى ساحتكم أن في ذلك حلا لمشكلة المهور ؟ .

ج ٥ - مبلغ علمي أنه لم يصدر قانون أو أي قرار رسمي ينظم هذا الامر ولكن دارت افكار بين المسؤولين في هذا الموضوع وتناولتها الصحف بالتعليق ولعلكم اطلعتم عليها .

ولا أرى في ذلك حلا لمشكلة المهور ، ولكن مشكلة المهور لا تحل الا اذا انتهج الناس نهج الإسلام في ذلك ، واذا تلاقت المشكلة واحتاجت الى وضع قانون ينظم هذا الامر ، فلولي الامر أن يأمر بوضع ذلك القانون .

فقد قيل قديما : (تحدث للناس قضية بقدر ما احدثوا من الفجور) وان المغالاة في المهور على النحو الذي نعلمه شيء يتنافى مع المبادئ التي جاءت بها السنة المطهرة من مثل قوله صلى الله عليه وسلم (أن اعظم النكاح بركة أبسره مؤونة) .

س ٦ - ما هي حكمتكم في الحياة ؟

ج ٦ - أن الحياة ذات دروب وشعاب ، وكل درب منها ، وكل شعبة فيها ، تحتاج الى نور حكمة من الحكم المستقاة ، من منابع الدين ، وتجارب الماضين . والاحتكاك بالمعاصرين ، ومن ضمن حكمي في الحياة الحكم الثلاث التالية :-

الاولى :- (قل الحق ولو على نفسك) ، فان يكن اول الامر مرا ، فان عاقبه حلوة) .

الثانية :- (كن في عون من يسالك عونك ، يكن الله في عونك دون أن تسأله) .

الثالثة :- (اعف عن إساءة اليك بلا افتخار ، رغبة في عفو القادر الجبار) .

س ٧ - كلمة توجهها الى الآباء بخصوص الإنشاء وما يتعلق بقضايا الأحداث الجنائية ؟ .

ج ٧ - وهذا السؤال ذو شقين : الاول بخصوص الإنشاء بعامة ، والاخر بخصوص الأحداث الجانحين . وكلتي للإباء بخصوص الإنشاء ، انصحهم بأن يكونوا لابنائهم قدوة ومثالا - يحتذى في افعال الخير اتقانا ، وفي افعال الشر اجتنابا .

فان الطفل يتأثر بمحيط أسرته اولا قبل ان يتأثر بالجيران والشارع والمدرسة وان اثر الأسرة أقسى ، فعلى الآباء والامهات ان يحرصوا على الاستقامة في كل شؤونهم فان فعلوا ذلك ، قرت أعينهم بأبناء صالحين وبنات صالحات ، ونالوا ثوابا عظيما وأما عن الأحداث الجانحين فإن المناخ المنزلي الاسري اذا كان معافى الى جانب المحيط المدرسي ، فان ظاهرة الجنوح عند الأحداث ستقل جدا او تنعدم .

وقضايا الأحداث كثرت هذه الايام وتنوعت الجرائم التي يرتكبوها .

ولما كثرت قضاياهم ، طلبنا من الجهات المختصة أن يكون لهم جناح خاص بسجن أبوظبي ، ريثما تنشأ لهم دار رعاية خاصة بمواصفات دور الأحداث في البلاد الرافقة .

س ٨ - نصائح علمية للجميع ؟

ج ٨ - ليوطن كل نرد من المجتمع نفسه على الحاسبة يوميا ، واضعا نصب عينيه محاسبة العليم الديان .

فان فعل الناس ذلك ، عاشوا في سلام مع انفسهم ومع الآخرين ، وقيل المترددون على دور القضاء يطلبون الانصاف من الظالمين ، وفرضت على الكافة أجنحة الخير والحق والفضيلة والجمال .

بسم الله الرحمن الرحيم

(سبب الجنايات)

السؤال الخامس من أسئلة (الأزمنة العربية) التي تصدر بالشارقة ص. ب ٨٢٣ هـ
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
من قتل نفسه بحديدة فحديده في يده يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم خالدا مخلدا
فيها أبدا ، ومن تردى من جبل فقتل نفسه فهو يتردى في نار جهنم خالدا مخلدا
فيها أبدا) ، رواه مسلم .

السؤال : —

(أ) ماذا نقول في انتحار الأسير إذا خشى على نفسه التعذيب وليست له
قوة بدينية تجعله يتحمل العذاب إذا ما عرفنا أنواع التعذيب التي يمارسها
المسدود .

(ب) إذا خشى على أمته بأن يعذب فيضطر إلى إفشاء أسرار دولته فيؤدي ذلك
إلى القضاء على الكثير بسبب ذلك .

(ج) إذا خشى أن يخطر وتحت التخدير تؤخذ المعلومات .

الجواب والله الموفق للصواب :—

إن هذا الحديث يدل بظاهره على أن من قتل نفسه يخلد في النار خلودا
أبديا ولكنه عند أهل السنة والجماعة مؤول بتأويلين : أحدهما أن يحمل على
ظاهره من الخلود الأبدي في حق من اعتقد حل هذا الفعل الشنيع لأن كل من
اعتقد حل ما حرم الله أو حرمة ما أحله فهو كافر ولا ريب في أن الكافرين خالدون في
النار لا يخرجون منها ولا هم يستمتعون بطنع وجوههم النار وهم فيها كالحوث ،
التأويل الثاني أنه إذا لم يكن مستحلا يكون معنى الخلود والإبدية طول الإقامة ،
والعرب تطلق الخلود والإبدية أحيانا على طول الإقامة والحكمة في التعبير بذلك
التشنيع والتنبيح ، وقد تضاعفت نصوص كثيرة من الكتاب والسنة على أنه
لا يخلد في النار خلودا أبديا إلا من مات وليس في قلبه مثقال ذرة من إيمان قال
تعالى : (إن الله لا يفرق أن يشرك به ويفرق ما دون ذلك لمن يشاء) (رؤ : النساء) .
وقال (إن الله يفرق الذنوب جميعا) (٣٣ الزمر) . وقال (والذين لا يدعون مع
الله اله آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل
ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم أقيم ويخلد فيه مهانا إلا من تاب وآمن
وعمل صالحا) (٦٨ — ٦٩ — ٧٠ الفرقان) ، وقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم في حديث الشفاعة الذي رواه الشيخان وغيرهما : (وإنى أختبأت
دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك
بالله شيئا) وفي الصحيحين أيضا أنه يخرج من النار كل من كان في قلبه مثقال
ذرة من إيمان ، وحديث (الموجبتان) وحديث أبي ذر رضي الله عنه وفيه أن من مات

من هذه الآية لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة وإن زنى وإن سرق ، وحديث
الطيفل بن عمرو الدوسي والرجل الذي هاجر معه فمرض فمزع فمقطع برأجه
فمات فراه الطيفل في النجوم وهيئته حسنة ورآه مغطيا يديه فقال ما صنع بك
ربك فقال غفر لي بهجرتي الى نبيه صلى الله عليه وسلم ، وفيه انه قص هذه
الرؤيا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال (اللهم وليديه فاغفر) رواه مسلم.

فهذه الآيات والاحاديث وما في معناها من نصوص الكتاب والسنة تدل على
ان من مات على دين الاسلام لا يخلد في النار ، وما جاء من النصوص ظاهره ان
صاحب الكبيرة مخلص في النار محمول اما على المستحل او على طول المقام
في العذاب خلافا للخوارج الذين يكرهون مرتكب الكبيرة وخلافا للمعتزلة الذين يقولون
انه في منزلة بين المنزلتين لا هو مؤمن ولا هو كافر ، وأنه مخلص في النار والمرجئة
الذين يقولون انه لا يضر مع الايمان شيء .

وظاهر الحديث الوارد في السؤال ايضا ان الانسان لا يجوز له ان يقتل
نفسه سواء كان اسيرا ام غير اسير وكم من مسلم صحابي أو غير صحابي بقي
في اسر الاعداء حتى خلاصه الله منهم أو قتل شهيدا ، وقد أسر المشركون من
اهل مكة سعد بن عباد - كما في سيرة بن هشام - فزبروه وأهانوه السى ان
ان الله بخلاصه منهم ، وفي أخذهم اياه يقول شاعرهم ضرار بن الخطاب الذي
اسلم بعد ذلك يوم الفتح .

تداركت سعدا عنوة فآخذته وكان شفاء لو تداركت منذرا
ولو نلتبه طلت هنالك جراحه وكان حريا ان يهان ويهدرا

وقد أحابه حسان بن ثابت رضي الله عنه ببضعة أبيات أولها : —

فلمست الى سعد ولا المرء منذر إذا ما مطايا القوم أصبح ضمرا
وأخرها : فلما ومن يهدى القصاد نحونا كمتبضع تمرا الى ارض خيرا

وفي غزوة الرجيع أسر بنو لحيان من هذيل ثلاثة من الصحابة فقتلوا واحدا
منهم وذهبوا بالثنتين وهما زيد بن النثثة وخبيب بن عدي — فباعوهما بمكة فخرج
المشركون زيدا الى التميم ليقبلوه خارج الحرم فقال له عند ذلك أبو سفيان
بن حرب : أشدك الله يا زيد أحب أن محمدا عندنا الآن في مكانك تضرب عنقه
وأنك في أهلك قال والله ما أحب أن محمدا الآن في مكانه الذي هو فيه تصيبه
شوكة تؤذيه وأتى جالس في أهلي قال أبو سفيان ما رأيت في الناس أحدا يحب
أحدا كحب أصحاب محمد محمدا ثم قتله نسطاس غلام صفوان بن أمية بن خلف ،
وأما خبيب فقد اشتراه بنو الحارث بن عامر ابن نوفل وكان قد قتل أباهم
الحارث يوم بدر فمكث عندهم أسيرا حتى إذا أجمعوا قتله استعار موسى من
بعض بنات الحارث ليستعد بها فاعارته ، ثم انهم خرجوا به من الحرم ليقبلوه
فقال دعوني اصل ركعتين ثم انصرف اليهم فقال لولا أن تروا أن ما بي جزع ممن
الموت لزدت مكان أول من سن الركعتين عند القتل ثم قال اللهم احصهم عددا ثم قال:

ولست أبالي حين أقتل مسلماً
على أي شق كان لله مصرعي
وفلك في ذات الله وإن يشا
يبارك على أوصال شلو مزع

ثم تالم اليه عقبة بن الحارث فقتله ، وفي سيرة ابن هشام انه قاتل في دعائه عليهم : (اللهم احصهم عددا واقتلهم بددا ولا تغادر منهم أحدا) وقصة هذين الشهيدين وأخواتهما مذكورة في صحيح البخاري وسيرة ابن هشام وغيرها من كتب الحديث والسير .

وهي تذلل دلالة واضحة على أن الأسير لا يجوز له أن يقتل نفسه هرباً من التعذيب ، ولو كان له ذلك لأخبر النبي صلى الله عليه وسلم به بعد علمه بها تعرض له هذان الشهيدان ، وقد تبسرت لأحدهما وهو خبيب طريقة يمكنه بها أن يستريح من تعذيبهم حيث حصل الموسى وهو في مكان خال ، وكان المؤمن الخالص الإيمان يعلم أن الحياة الدنيا كلها قصيرة ، وأن كل ما يصيب المؤمن من أذى حتى الشوكة يشاكها يكثر الله به من خطياه ، ولا سيما إذا كان هذا المؤمن مجاهداً . هذا وقد ذكر فقهاء المالكية أن المجاهد يجوز له الانتقل من سبب من أسباب الموت إلى سبب آخر كما لو أحرق العدو سفينة فيها جنود مسلمون وعلموا أنهم إن استهروا في السفينة هلكوا وإن نزلوا إلى البحر هلكوا أيضاً ، ومهما كانوا يزجون الحياة أو طولها فإن الانتقل يجب عليهم ولو حصل لهم ما هو أشد من الموت لأن حفظ النفوس واجب ، وإلى ما ذكرناه أشار العلامة خليل بن إسحاق رحمه الله في المختصر بقوله : عاطفاً على الجائر : (وانتقل من موت إلى آخر ووجب أن رجا حياة أو طولها) ونحوه في المغنى لابن قدامة الضبلي . وذكر العلامة الأبى المالكي في شرحه لصحيح مسلم عند هذا الحديث (من قتل نفسه) الخ ما نصه (ثم ينبغي تخصيصه بمن قتل نفسه لظنه أن العدو يقتله قاتل في الجهاد : وإذا أحرق العدو سفينة للمسلمين جاز لهم طرح أنفسهم لاتهم فروا من موت إلى موت ، ولم ير ذلك ربيعة إلا لمن طمع بنجاة فلا يقتل نفسه وليصبر لأمر الله تعالى وكان الشيخ (يعني ابن عرفة) يجوز لمن قطعت يده ظلماً ترك المداواة حتى يموت وأنه على قاطعه والظالم أحق أن يحمل عليه) انتهى المراد منه .

أما إذا خشى أن يعذب أو يخدر ويكون تعذيبه أو تخديره سبباً في الحاق الهزيمة بجماعة المسلمين ومن في حكمهم ويؤدي بالتالي — إلى أن تكون كلمة الذين كفروا العليا فالظاهر أنه يجوز له أو يجب عليه حينئذ قتل نفسه وتوحيث الفرصة على الأعداء ، وذلك أنه لا خلاف بين علماء المسلمين — حسب علمنا — في أن حفظ الدين مقدم على حفظ النفس ومن أجل ذلك كان الجهاد في سبيل الله من أعظم القربات . ووصفه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه ذروة سنام الإسلام ، ولكن لا بد أن يكون القصد هو إزاز دين الله لا إظهار الشجاعة ولا الحمية والعصبية وقد نص الفقهاء على أنه يجوز للرجل الواحد الانتدام على جمع من العدو ثلاثة أو عشرة أو أكثر من ذلك بشرط أن يقصد بإقدامه عليهم نصره دين الله وأن يعلم أو يظن أن في ذلك نكيلة للأعداء بخلاف ما لو كان قصده إظهار الشجاعة أو الحصول على الغنمية قال الشيخ خليل رحمه الله عاطفاً على الجائر :

(واتسدام الرجل على عدد كثير ان لم يكن ليظهر شجاعة) وفي الصحيحين عن ابي موسى الاشعري رضي الله عنه ان اعرابيا قال للنبي صلى الله عليه وسلم الرجل يقاتل للمغنم والرجل يقاتل للذكر والرجل يقاتل ليرى مكانه فمن في سبيل الله ؟ قال (من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله) ومما تجدر ملاحظته ان عملية الانتحار قد انتشرت في هذه الايام انتشارا كثيرا فلا يكاد يمر يوم الا ووافتنا الاذاعات والصحف بانتحار شخص او اشخاص ولعل ما لم نسمع او نقرأ من هذا النوع اكثر مما سمعنا او قرأنا ، ومع هذا لم نسمع ان شخصا مسلما متصفا بالتقوى اتهم على الانتحار وكم قرأنا في تاريخنا الاسلامي ان عالما او صالحا اخذته سلطة طاغية وعذبتة عذابا نكرا ثم قتلتة او اطلقت سراحه ولم نسمع ان احدا منهم قتل نفسه ولعل ذلك الصحابي المهاجر الذي كان مرافقا للطفيل بن عمرو لم يكن عنده علم بحرمة قتل الانسان نفسه لانه كان حديث عهد بالاسلام .

والله سبحانه وتعالى اعلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ

أَعِزَّنَا اللَّهُ مِنْهَا

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد ، ، ،

نقد ورد علينا السؤال الآتي :-

(يستعمل الكثير من الشباب كلمات فيها الاساءة الى الدين الاسلامي وفيها للعن والشتم (والعياذ بالله) للخالق فما حكم الاسلام من هؤلاء ؟

هل نعتبرهم كفارا أم ملحدين ؟ وما مصير زوجاتهم وأبنائهم وهل تعتبر زوجاتهم باطلة ، وأبنائهم غير شرعيين طالما ولدوا في هذا الجو ؟ أم يدخل ذلك في اللغو ، او الامبال بالنيات ؟)

الجواب والله الموفق للصواب —

ان ما ذكر في السؤال انه يصدر من بعض الشباب يعتبر « شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هذا » (٩٠ مريم) ان شتموا الله ولعنوه (لعنة الله عليهم) وهو خالقتهم وبارئهم ورائتهم (تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا) (كبرت كلمة تخرج من افواههم ان يقولون الا كذبا) ه (الكهف) . اما حكم الله فيمن فاه بهذه الجريمة الشنعاء فانه يعتبر كافرا مرتدا عن دينه ، وجزاؤه في الآخرة جهنم خالدا فيها ، كما ان جزاءه في الدنيا ان يقتل لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (من بدل دينه لمقتلوه) أخرجه البخاري .

كما ان زوجته طلقت طلاقا بائنا على المشهور ، ولا يجوز لها ان تمكنه من نفسها عندما تسمعه (والعياذ بالله) يلعن الله عزوجل أو يشتمه ، اما الاولاد فانهم يظلون لا حقين به حتى تثبت عليه الردة ويحكم القاضي بها وبالفراق الذي هو لازمها ، وعليه فان على الزوجة ان ترفع — على الفور — امر هذا الزوج المرتد الى القاضي ليحكم بينهما بما تقضيه الشريعة الاسلامية .

واذا ثبت ان ترفع الامر الى القاضي ولصرت على البقاء معه على رדתه ، او جهلت انما يقوله ردة ، فان على كل من يشهد على ذلك من المسلمين ان يرفع شهادته الى القاضي حتى يستدعي المعنى ليحكم برדתه ويطبق عليه ما يطبق على المرتد من الاحكام ، هذا بعد ان يثبت عند القاضي ان ما فاه به ردة .

ففي الشرح الصغير للدردير مجزوا بقرئ المسالك في عدة للاسقاط الردة : (او سب نبيا مجمعا على نبوته او ملكا مجمعا على ملكيته) الى ان قال : (وفصلت الشهادة فيه اي في الكفر وجوبا فاذا شهد بأنه كفر غيبت القاضي بأي شيء غيبت الشاهد : بقول كذا أو بفعل كذا ، ليلا يكون في الواقع ليس كفرا واعتقد الشاهد

أنه كفر) ، ثم عد من يقتل بدون استتابة وقال (كالسلب لنبي مجمع عليه فيقتل بدون استتابة ولا تقبل توبته ثم أن تاب قتل حدا ، ولا يعذر السلب بجهل لانه لا يعذر احد في الكفر بالجهل ، أو سكر حراما ، أو تهور كثرة الكلام بدون ضبط ولا يقبل منه سبق اللسان) ثم قال : (وسب الله كذلك أي كسب النبي يقتل الكافر ما لم يسلم ، وفي استتابة المسلم خلاف هل يستتاب فإن تاب ترك والا قتل أو يقتل ولو تاب الراجع الاول) انتهى ، وفي منح الجليل لحمد عليش عند قول خليل (وسب الله كذلك) (أي كسب النبي صلى الله عليه وسلم في إيجاب القتل وفي استتابة الشاب المسلم في الأصل قبل سبه وهو أحد قولى ابن القاسم وهو المشهور وعدم استتابته وعليه الأكثر — خلاف . عياض : في كتاب ابن سحنون : من شتم الحق سبحانه وتعالى من اليهود والنصارى بغير الوجه الذي به الكفر ، يقتل ولا يستتاب ، ابن أبي زيد إلا أن يسلم الجلاب : من سب الله سبحانه وتعالى أو سب رسول الله صلى الله عليه وسلم من مسلم أو كافر يقتل ولا يستتاب) انتهى .

وبهذا يتضح أن من شتم الله ولعنه (والعياذ بالله) يجب أن يرفع امره — على الفور — إلى القاضي فإن ثبت ذلك عليه حكم برده ولا يعذر بالجهل ولا بالتهور وسبق اللسان كما أسلفنا .

والحكم عليه بالردة وبهذا النوع من الالفاظ يقتضي أمورا :—

١ — قتله باستتابة وقيل بدونها ومعنى الاستتابة أن يرجأ ثلاثة أيام ، يوم فيها بالتوبة والرجوع إلى الإسلام ، فإن تاب قبل غروب الشمس من اليوم الثالث ترك على المشهور وحكم بإسلامه وأن لم يتب قتل كفرا .

٢ — الحكم بطلاق زوجته وبينونتها منه على المشهور ، خليل (ونسخ لا سلام أحدهما بلا طلاق ، لاردهه ببائة وقال في الرسالة) وإذا ارتد أحد الزوجين انسخ النكاح بينهما سامة ارتداده بطلاق بلئن على المشهور لا رجعية له عليها إذا أسلم في عتقها وقد قيل ينسخ بغير طلاق وهو رواية ابن أبي أويس وابن الماجشون ووجه باتهما مفلوطين على نسخه لقوله تعالى :— (ولا تمسكوا بعصم الكفار) ووجه الاول أن النكاح صحيح ثبت لا ينحل إلا بالطلاق) انتهى . وهناك قول ضعيف ينسب للمخزومي ، أن الطلاق رجعي ، وعليه إذا تاب في العدة يمكنه الارتجاع بدون عقد ، ويوافق مشهور مذهب أهلنا مالك — أبو حنيفة وأحمد في أحد قوليه أما عند الشافعي وأحمد في قوله الآخر فهناك فرق بين المدخول بها وغيرها ، فغير المدخول بها ينسخ نكاحها بلا خلاف أما المدخول بها فإن أسلم زوجها المرتد قبل انقضاء عدتها معها على النكاح ، وإن لم يسلم حتى انقضت العدة بقت ، انظر المعنى لابن قدامة .

٣ — وإذا لم يتب المرتد ومات على الردة فإن الصلة تنقطع بينه وبين ورثته ، فلا توارث بينهما وإنما يجعل ماله في بيت مال المسلمين قال في الشرح الصغير (وماله أي المقتول بسبب الردة فيجعل في بيت المال ولو ارتد لدين وارثه) انتهى . ومثله في مختصر خليل وشرحه .

وإذا كانت عليه ديون فاتها تقضي من المال ثم يجعل الباقي في بيت المال .
نسأل الله أن يعصمنا من الزلل وأن يحفظ شبابنا من الخطر ، ويجعلهم من
الذين يسمعون القول فينبعون أحسنه) .
والله ولي التوفيق : ، ،

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الكريم .

وبسمد ، ، ، .

فقد ورد علينا بالحكمة الشرعية في ابوظبي سؤال مقدم من طرف (مجلة
الازمنة العربية) ونصه :

ا - تناول الطعام على ورق الصحف .

ب - تمزق ورق الكتب والصحف .

ج - القاء ورق الكتب والصحف على الارض .

د - وضع اوراق الصحف في محطات الغسيل أسفل رجل السائق كي لا تتسخ .

السؤال :-

ما حكم ذلك اذا علمنا انه لا تظلو صحيفة مربية من ذكر اسم الله ، وكيف
يمكن المرء التخلص من تلك الاوراق ومن المصاحف التي يصعب استعمالها او
المحافظة عليها ؟

والجواب والله الموفق للصواب :-

ان العلماء نصوا على ان من وجد ورقة مرمية في الطريق وفيها كتابة ولم يعلم
ما كتب فيها حرم عليه تركها ، واذا علم ان فيها آية من كتاب الله او حديثا او اسما
من اسماء الله تعالى او اسماء الانبياء فان ذلك يعد كفرا ، نص على هذا
شروح مختصر خليل عند قوله في باب الردة (كالقاء مصحف بقذر) ولا يخفى على احد
ان تناول الطعام على ورق الصحف اشد اهانة من تركها في الطريق ، اما تهزيق
اوراق الكتب والصحف فان كانت كتب او صحفا دينية او لا تخلو غالبا من اسماء الله
او اسماء الانبياء وكان الغرض من ذلك احتقارها وعدم المبالاة بها فهو ردة
والعياذ بالله تعالى ، وكذلك وضع ما ذكر على الارض على وجه الاستخفاف ،
واشد من هذا كله وضع اوراقها تحت رجل الانسان وخاصة في محطات الغسيل
وما شاكلها . اما التخلص من اوراق الصحف والكتب والمصاحف التي يصعب
استعمالها لكونها بالية مثلا فانه يمكن بلعرقها او دفنها في مكان نظيف بعيد من
الاعتذار ، ومثل ذلك رميها في البحر .

قال العلامة الشيخ عليش في شرح مختصر خليل عند قوله كالقاء مصحف
بقذر : وكالمصحف جزؤه والحديث القدسي والنبوي ولو لم يتواتر واسماء الله تعالى
واسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام الى ان قال : ومن وجد ورقة مثلا
مكتوبة مرمية في الطريق ولم يعلم ما فيها حرم عليه تركها فان علم ان فيها آية
او حديثا او اسماء من اسماء الله تعالى او اسماء الانبياء وتركها فقد كفر ، ومثله
في حاشية الدسوقي وقد عقده هذه المسألة الشيخ محمد العاتق بن مليبي

الشنقيطي تقوله : -

ومن رأى ورقة لا يعلم مكتوبها وسط الطريق يائس
ومن دراه خبيرا أو آية فتركه للكفر أي آية

وذكر الدردير في الشرح الكبير أن احراق أوراق المصحف ان كان على وجه
صيلته فلا ضرر فيه بل ربما وجب ، وسلمه الدسوقي ونص عليه غيرها .

والله تعالى أعلم ، ،

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الكريم .

ويعود ، ، ،

فقد ورد علينا بالحكمة الشرعية في ابوظبي سؤال من طريف المسمى اربل علي لاغاري الذي وصف نفسه بالمسلم الجديد ، ونص المهم من السؤال :-

(فضيلة الشيخ / رئيس القضاء الشرعي - ابوظبي المحترم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ارجو من فضيلتكم التفضل بالاجابة على الاسئلة التالية :-

الاول : ما الحكم في تعليق آيات الله او احاديث الرسول عليه الصلاة والسلام في المساجد بقصد النصيحة او التعليم لا بقصد الزينة .

الثاني : ما الحكم في الرجل الذي التقى او رمى بآيات الله او احاديث الرسول عليه الصلاة والسلام التي هي مكتوبة على اللوح حيث لم يتم بتعظيم القرآن الكريم .

الثالث : اين يكون نظر المصلي في صلاته ؟

الجواب والله اعلم بالصواب :-

١ - ان تعليق الآيات القرآنية والاحاديث القدسية او النبوية في المساجد ليس بممنوع اذا كانت في مامن من القذر وعدم الاحترام ، وان كان الافضل عدم فصل ذلك لانه ليس من عمل السلف الصالح الذين كانوا يمتنون بتلاوة القرآن الكريم ومدارسه والعمل بأحكامه والاعتناء بمواعظه والالتزام بأدابه كما كانت تلك هي حالهم بالنسبة للاحاديث ولم يكن دأبهم تعليق الآيات والاحاديث على جدران المساجد او المساكن ، وقد نص العلماء على ان كتابة القرآن على الجدران مكروهة لما ذكرنا ، وخشية ان ينالها القذر ولم يفرقوا بين جدران المساجد وغيرها ، قال العلامة الشيخ محمد العاتق بن مليحي الشنتيقي في منظومته (كشف المسمى والزين عن ناظري مصحف ذي النورين) :-
وكتبه في المصحف المنار
يكره كالكتيب بكالجدار
وهذا اذا لم تدع اليه حاجة تعليمية والا فانه يكون مطلوبا ، ولكن لابد من صيقله واحترامه ، ومثل ذلك الاحاديث .

٢ - اما رمي الآيات او الاحاديث أي رمي ما كتبت فيه من لوح او ورقة او غير ذلك بقذر او على وجه يدل على عدم الاحترام فانه ردة والعياذ بالله وقد نص على ذلك شراح مختصر خليل في الفقه المالكي عند قوله اول باب الردة : (الردة كفر المسلم بمريخ او لفظ يقتضيه او فعل يتضمنه كالقاء مصحف بقذر الخ .

٢- وإما المحل الذي ينبغي أن يوجه المصلي اليه بصره في الصلاة فإن العلماء مختلفون في ذلك فالأكثر - ومنهم الحنفية والشافعية ، على أن المستحب أن ينظر المصلي الى محل سجوده ، وقال به من المالكية القاضي عياض ، والمشهور عند المالكية أنه يستحب له أن ينظر الى جهة قبلته أي إمام محل سجوده ولو أنه نظر الى محل سجوده لكان منحنيا بعض الشيء والمطلوب أن يكون معتدلا فني قيامه وسجوده .

وقد روى أحمد في كتاب الناسخ والمنسوخ عن ابن سيرين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقلب بصره في السماء فنزلت هذه الآية (الذين هم في صلاتهم خاشعون) فطأطأ رأسه ، ورواه سعيد ابن منصور وزاد فيه : (وكانوا يستحبون للرجل أن لا يجاوز بصره مصلاه) ، ذكره في (مئتي الاخبار) وبين أن الحديث مرسل ، وذكر حديثا آخر في صفة جلوسه صلى الله عليه وسلم ونبيه : (ولأشار بالسبابة ولم يجاوز بصره أشارته) وعزاه لرواية أحمد وإبي داوود والنسائي . ثم ذكر حديثين في النهي عن رفع البصر الى السماء أثناء الصلاة ، أحدهما رواه مسلم وغيره والآخر رواه البخاري وجماعة آخرون ، وقال الشوكاني في شرحهما ما نصه :-

قال ابن بطال : فيه حجة لملك في أن نظر المصلي يكون الى جهة القبلة ، وقال الشافعي والكوفيون : يستحب له أن ينظر الى موضع سجوده لأنه أقرب الى الخشوع .

وخلاصة القول أن المصلي منهي نهيا شديدا عن رفع بصره الى السماء ومنهي عن الالتفات فيها ، واختلفوا هل الأفضل أن ينظر الى محل سجوده أم الى جهة القبلة أي إمام محل سجوده والأمر في ذلك واسع .

والله تعالى أعلم ،

بسم الله الرحمن الرحيم

(باب الحدود)

الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب لينبر المسلمون آياته وليتذكر أولو
الالباب والصلاة والسلام على من أرسله الله بالهدى ودين الحق ليظهره على
الدين كله ولو كره المشركون ، سيننا محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه ومن
اهتدى بهديهم الى يوم يبعثون .

اما بعد ، ، ،

ان الله فضل امة محمد صلى الله عليه وسلم ، فجعلها خير امة اخرجت
للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتؤمن بالله .

وان من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر التصدي لشبه الملحدين الذين
ايبحوا باحكام الشرع الاسلامي مستهزئين ولعاني القرآن محرفين .

و في هذا الصدد قرانا مقالا في نشرة تصدرها جمعية الدراسات الاسلامية
بجامعة الامارات العربية المتحدة تحت عنوان : (الى من يهمه الامر) .

تحت هذا العنوان نسبت تلك النشرة الى دكتور استاذ في كلية الشريعة
تهجمات سافرة وتحديات صارخة لاحكام الشرع الاسلامي .

وبما اننا من يهمهم الامر فانه لا يسعنا ان نسكت عن يتلاعب باحكام الله
التي جاءت صريحة في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .
ولكي نضع النقاط على الحروف ونرد على ما نسب لذلك الدكتور الذي حملته
الجامعة امانة التدريس في هذا القطاع الحيوي في البلاد . فاننا نبدا بنشر النص
الكامل الذي جاء في النشرة الاتفة الذكر .

لقد جاء في الصفحة العاشرة من تلك النشرة ما يلي :-

(الى من يهمه الامر)

« - دكتور يريد ان يجتهد في حد من حدود الله تضمنه كتاب الله بنص صريح
لا يستلزم التأويل مع العلم انه لا اجتهاد مع النص ، يقول هذا الدكتور ان قطع
يد السارق أو السارقة التصد منه الحرمان والايام والردع فلذلك يمكن استبداله
بالسجن ما دام السجن ايضا يعطي نفس الفائدة ولم يكف بهذا بل قال انه اذا
قطعت يد السارق فانه سوف يسرق بالآخرى ، وقال انه بالرغم من اقامة الحدود
في عصر الرسول فان الجرائم كانت موجودة بكثرة . مع العلم ان هذا يتنافى مع
ما نقله لنا التاريخ .

هذه من الشبه التي يردها الكثيرون ولكن ان تصدر من دكتور وفي كلية
الشريعة فالامر يحتاج الى اعادة نظر ، ليس في هذه المسألة فقط ولكن في أمور
كثيرة ، واللبيب من الإشارة يفهم .

دكتور يحتر بمنهجه في تفسير آيات القرآن وتاويلها بطريقته العصرية التي تتناسب مع ميوله وأهوائه فإنه يفسر الآية (فاتكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) بمعادلة رياضية تعهد على الأرقام $2 + 3 + 4 = 9$ نساء . هذا ما شرحه لنا جناب الدكتور .

هذا هو النص الكامل لما نسب لدكتور يدرس في كلية الشريعة ، وواضح منه — ان كان حقا — ان ذلك الدكتور لا يتورع ان يتجرا على الشرع الاسلامي وعلى كتاب الله فيفسره برأيه حسب ما يطو له ويرضى ميوله وفي هذا وعيد شديد من الله عزوجل .

مقد أخرج ابو داود والترمذي والنسائي وابن جرير الطبري ، ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قال في القرآن برأيه فليتبوا مقعده من النار » وذلك اذا فسره غير مستند الى تفسير من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذي أنزل عليه القرآن ليبينه للناس ، او غير مستند الى تفسير احد من أصحابه رضوان الله عليهم ، او تفسير احد من التابعين الذين اشتبهوا بذلك كجهاد بن جبر وسعيد بن جبر وعكرمة وأمثالهم ، او كان غير معتد في تفسيره على كلام العرب وكان المتصدي للتفسير متخصصا في معرفة ذلك اللسان ، لما اذا كان التفسير لا يحتله النص بأي وجه من الوجوه فان سره الى معنى لا يحتله — فيه افتراء على الله وتحريف لمعاني الكلم عن مواضعه .

فالله تبارك وتعالى يقول في كتابه العزيز (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم) (٢٨ المائدة) فهذه الآية صريحة في وجوب قطع يد كل من السارق والسارقة ، والقطع معناه : الابتاء والازالة والمراد باليد اليمنى .

قال في الفتح (كذا اطلق في الآية اليد واجمعوا على ان المراد اليمنى) . أما تاويل القطع بالحرمان والايلاء والردع دون القطع — فتاويل بعيد لا يحتله النص ولم يقل به احد من ائمة المسلمين .

بل انه مخالف لما سر به عمليا — رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون فقد أخرج الشيخان واللفظ لمسلم عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم « ان قرشنا ايهما شأن المخزومية التي سرقت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة الفتح ، فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم نقلوا ومن يجترء عليه الا أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فأتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلبه فيها أسامة ابن زيد فلظن وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : (اتشفع في حد من حدود الله ؟) فقال له أسامة : استغفر لي يا رسول الله فلما كان العشي قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختطبت فأتى على الله بها هو أهله ثم قال : (أما بعد فأتينا أهلك من قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه ، واذا سرق فيهم الضعيف اقبلوا عليه الحد — واني والسذي نفسي بيده لو ان ماطلة بنت محمد سرقت لقطعت يدها) ثم امر بترك المرأة فقطعت يدها » .

وهكذا قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يد المخزومية التي سرقت ، كما قطع يد الخيار بن عدى ابن نوفل بن عبد مناف ، وقطع أبو بكر يد اليمنى الذي سرق المسجد ، وقطع عمر يد ابن سمرة أخى عبدالرحمن بن سمرة (ولا خلاف فيه) (تفسر القرطبي) . هذا ويشترط في قطع اليد شروط جاءت بها الأحاديث الصحيحة ، منها أن يكون المسروق في حرز وأن لا يقل عن ربع دينار أو ثلاثة دراهم . أو لا يقل عن عشرة دراهم عند أبي حنيفة .

وإذا كان الله أمر بقطع يد السارق وقام الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه بتنفيذ ذلك فما لأحد أن يلباه ويعدل عنه الى غيره .

ربما يدعى الذي يخالف في ذلك أنه يريد الرحمة بالناس ومن أرحم من الله بعباده ومن أرحم من الرسول بالمؤمنين ؟

قال الله تعالى (ان الله بالناس لرؤوف رحيم) (البقرة) ١٤٣ وقال عزوجل في شأن رحمة الرسول صلى الله عليه وسلم (ولقد جاءكم رسول من انفسكم مزيى عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم) (التوبة) ١٢٨ .

لا أحد أرحم من الله بالناس ولا من رسوله بالمؤمنين .

وإذا كان السيد / الدكتور يعترض على قطع يد السارق لسبب أو لآخر ، فإن أبا العلاء المعري الذي نسب الى الإلحاد والزندقة قد سبقه لذلك وإن كان اعتراض المعري خاصا بقطع اليد في القليل .

قال العلامة محمود الألوسي البغدادي في تفسيره روح المعاني : (واعترض الملحد المعري في وجوب قطع اليد بسرقة القليل فقال :-

يد بخمس مئتين مسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار
تحكم ما لنا إلا السكوت له وإن نعوذ ببولنا من النار
فأجابه - والله دره - علم الدين السخاوي بقوله :

عز الامانة اغلاها وأرخسها ذل الخيانة فنتهم حكمة البسار

وقد اشتهر مزو هذا البيت للقاضي عبدالوهاب المالكي ، وقال ابن كثير في تفسيره (ولما قال ذلك واشتهر عنه - يعني المعري - طلبه الفقهاء مهرب منهم وقد اجابه الناس في ذلك فكان جواب القاضي عبدالوهاب المالكي رحمه الله ان قال (لما كنت أمانة كانت ثينة ، ولما خانت هلفت) ومنهم من قال : هذا من تمام الحكمة والمصلحة واسرار الشريعة العظيمة ، فإن في باب الجنایات ناسب أن تعظم قيمة اليد بخمس مائة دينار لئلا يجنى عليها ، وفي باب السرقة ناسب أن يكون القدر الذي تقطع فيه ربع دينار لئلا يسارع الناس في سرقة الاموال ، فهذا هو عين الحكمة عند ذوي الالباب ولهذا قال : (جزاء بما كسبنا نكالاً من الله والله عزيز حكيم) اي مجازاة على صنيعهما السوء في اخذهما اموال الناس بأيديهم فناسب أن يقطع ما استماتا به في ذلك (نكالاً من الله) اي تنكيلاً من الله بهما على ارتكابهما ذلك .

أما قوله ان الجرائم كانت موجودة بكثرة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، فهذا كذب وافتراء ولا أساس له إطلاقاً .

فان السرقة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم كانت قليلة جداً تعد بأصابع اليدين . وان بعض مرتكبيها يأتي الرسول من تلقاء نفسه ليخبره انه سرقة ويطلب منه ان يطهره بإتالة الحد عليه .

روى ابن ماجه عن ثعلبة الانصاري عن أبيه أن عمر بن سمرة بن حبيب بن عبد شمس جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : (يا رسول الله انسي سرقتم جملابني فلان فطهرني فأرسل اليهم النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : انا انتقدنا جملانا فامر به فقطعت يده ، قال ثعلبة : انا انتظر اليه حين وقعت يسده وهو يقول : (الحمد لله الذي طهرني منك أردت أن تخذي جسدي النار) .

وكذلك الشان في ارتكاب الجرائم الأخرى كجريمة الزنا فان الرسول لم يقم فيها حداً الا بإقرار صاحبها على نفسه ليطهر بإتالة الحد عليه ، وهكذا نرى المسلم في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم رقيقاً على نفسه ، وهكذا نراه يفرح بقطع يده اذا سرق لانه يرى ان يده بتناولها السرقة أصبحت مريضة مصابة بالسرطان وليس لها من العلاج الا ان تهر كي يسلم باقي الجسد ويصح مما علق به .

وبهذا الوازع الإلهي وبذلك الحدود السماوية الزاجرة قلت الجرائم في مجتمع تطبق فيه احكام الله « ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون » (٥٠ المائدة) .

ان المجتمعات التي لا تحكم الشرع السماوي ولا تقام فيها حدود الله ، توجد فيها الجرائم منتشرة في كل المدن والقرى حتى ان السجون التي اخترعت بدلاً للحدود السماوية تبارس فيها الجرائم بشكل رهيب ولا أحد يجهل ذلك .

فلا آلاف الشرطة تفني ولا تصد عن ارتكاب الجريمة ، لان الذين يرتكبونها تهرنوا على ممارستها حتى في داخل السجون ، وظلوا محتفظين بأيديهم الأثيمة ، وكلما تمرنت اليد على شيء أصبح عادة تلقائية في غاية السهولة عندها .

أين هذه المجتمعات من مجتمع يطبق احكام السماء ويكون فيه المسلم شرطياً على نفسه يراقب تصرفاته وينقل جرائمها الى من بيده اقلية الحدود ؟

اولئك آبائي فجئني بمثلهم اذا جمعتما يا جرير الجانح

أما تفسيره الآية (فأتكجوا ما طلب من النساء مثنى وثلاث ورباع) (٣ النساء)

بجمع هذه الاعداد الى ان تبلغ تسعا وتكون نتيجة ذلك جواز نكاح تسع نسوة — فان هذا التفسير لا يختلف عن سابقه ، حيث انه مخالف للسنة ، واجماع الامة ، ومخالف لبلاغة القرآن واعجازه .

قال القرطبي في تفسيره (اعلم أن هذا المعد مثنى وثلاث ورباع لا يدل على اباحة تسع ، كما قاله من بعد فهمه للكتاب والسنة وأعرض عما عليه سلف هذه

الآية ، وزعم أن الواو جامعة ، وعضد ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم تكسح تسعاً وجمع بينهما في عصمته ، والذي صار إلى هذه الجهالة ، وقال هذه المقالة :
الرافضة وبعض أهل الظاهر ، فحطوا مثني مثل اثنين وكذلك ثلاث ورباع .

وذهب بعض أهل الظاهر إلى اتبع منها فقالوا بابلحة الجمع بين ثمان عشرة ،
تمسكاً به بأن العدد في تلك الصيغ يفيد التكرار والواو للجمع فجعل مثني بمعنى
اثنين اثنين وكذلك ثلاث ورباع ، وهذا كله جهل باللسان والسنة ومخالف لأجماع
الآية إذ لم يسمع عن أحد من الصحابة والتابعين أن جمع في عصمته أكثر من أربع ،
وأخرج مالك في الموطأ والنسائي والدارقطني في سننهما أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال لغيلان بن سلمة الثقفي وقد أسلم وتحتة عشر نسوة (أخر منهن أربعاً
وفارق سائرهن) ثم قال : (ولما ما أبيح للنبي صلى الله عليه وسلم فذلك ممن
خصوصيته على ما يأتي بيانه في الأحزاب .

وأما قولهم أن الواو جامعة فقد قيل ذلك ، لكن الله تعالى خاطب العرب
بافصح اللغات والعرب لا تدع أن تقول تسعة وتقول اثنين وثلاثة وأربعة ، وكذلك
تستقبح ممن يقول : أعط فلاناً أربعة ستة ثمانية ولا يقول ثمانية عشر ، وإنما الواو
في هذا الموضوع بدل ، أي أنكحوا ثلاث بدلاً من مثني ، ورباع بدلاً من ثلاث ولذلك
عطف بالواو ولم يعطف بالواو وجاء بالواو لجاز ألا يكون لصاحب المثني ثلاث ولا
لصاحب الثلاث رباع ، وأما قولهم أن مثني تقتضي اثنين وثلاث ثلاثة ورباع أربعة —
فتحكم بها لا يوافقهم أهل اللسان وجهالة منهم ، وقال القاضي أبو بكر بن العربي
في أحكام القرآن (قد توهم قوم من الجهال أن هذه الآية تبين للرجل تسع نسوة)
وقال (أن مقصود الكلام وتنظيم المعنى فيه : (لكم نكاح أربع فإن لم تعملوا مثلاً
فإن لم تعملوا مثلاً فإني لم تعملوا فواحدة فنقل المأجور من هذه الرتب التي
منتهى قدرته — وهي الواحدة من ابتداء الحل وهي الأربع) وقال بن حزم في المحلى :
(ولا يحل لأحد أن يتزوج أكثر من أربع نسوة) برهان ذلك قول الله عز وجل
(فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثني وثلاث ورباع) ثم خرج الحديث الذي تقدم
بشأن غيلان بن سلمة ودافع عن مسنده ثم قال : (وخالف في ذلك قوم من الروافض
لا يصح لهم عقد الإسلام) .

هذا هو ردنا على ما نسب لذلك الدكتور الذي لم يحل له من تفسير كتاب
الله إلا ما حلا قبله للمحدثين والجهال الذين بعدتهم للكتساب والسنة ،
وأعرضوا عما عليه سلف هذه الآية (يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى
الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون) (٢٢ التوبة) .

ومن الأسف الشديد أن يقع هذا التهميم — على أحكام الله من استاذ في
الجامعة وفي كلية الشريعة بالخصوص مما يدل على عدم الدقة في اختيار
الاستاذ وعدم النظر إلى كفايتهم من جميع النواحي الخلقية والدينية التي جرت
الكفاءة العلمية والفنية أن أهم عنصر في كفاءة الاستاذ المسلم هو إيمانه بالله
وكتبه ورسوله ، واحترامه للدستور الإسلامي والشرع السماوي حتى لا يجرد

بالطلبة من النهج التوحيدي ، فالرجاء من هيئة الجامعة وقيادتها ان تعيد النظر في الاسس التي تختار عليها الاساتذة الذين توكل اليهم تربية جيل مسلم ، من المفروض أن يكون متحصنا بالعتيدة الاسلامية ، مقيما لشعائر الاسلام متمسكا بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم هذه الشريعة التي اختارتها الدولة خير وسيلة لاستمرار تقدمها في الحياة المادية والروحية .

وان اقل اجراء نقترح اتخاذه ضد هذا الدكتور - اذا صح ما نسب اليه - ان يطرد نهائيا من الجامعة لان بقاءه خطر كبير على شبابنا المسلم المؤمن برئيه ورسوله ويترائه الاصيل .

نسأل الله ان يحفظ لهذه الامة دينها ويحفظ شبابها من الزيغ والاحساد (والله يدعو الى دار السلام ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم) (٢٥ يونس) .

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الكريم وبعد ، ، ،

فقد وردت علينا بالحكمة الشرعية في أبوطي عدة أسئلة مقدمة من
طرف (مجلة الأزمنة العربية) ومنها السؤال الآتي :-

(ورد في كتاب (مختار الحسن والصالح) حديث رواه الترمذي والترمذي بقول
ابن عباس قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لا تقام الحدود في المساجد
ولا يقاد الوالد بالولد) . قال المؤلف في شرح ذلك : أي لا يقتل الوالد إذا
قتل ولده أرجو توضيح ذلك) ؟ .

الجواب والله الموفق للصواب :-

إن هذا الحديث فيه كلام وقد قال الترمذي أنه مضطرب ، وهو يدل على
مسألتين : الأولى : النهي من إقامة الحدود في المساجد لأن الحديث وإن ورد
بصيغة الخبر فمعناه النهي وله نظائر في نصوص الكتاب والسنة لأن النهي بصيغة
الخبر إبلغ ، وقد نص الملكية على أن الحدود لا تجوز إقامتها في المساجد مخافة
خروج قدر من الحدود ودم أو غيره ، والمختار عندهم أنه أن حصل الظن
بفروج شيء من القدر كانت إقامة الحد في المسجد حينئذ محرمة ، وإن شك فسي
ذلك كانت مكروهة ، وقد نص الدسوقي في حاشيته على هذا عند قول خليل في
باب القضاء : وخيف تعزيز بمسجد لا حد وبعض العلماء يقول : أنه يجوز أن
يقام الحد في المسجد إذا جعل تحت الحدود حائل يمنع وصول القدر إلى المسجد .

المسألة الثانية :- أن الوالد لا يقتل منه ولده وقد اختلف العلماء في
ذلك فذهب الجمهور إلى ما دل عليه ظاهر هذا الحديث من أن الوالد لا يقتل منه
إذا جنى عمداً على ولده وسواء عندهم أو عند أكثرهم في ذلك الأب والأم والجد
لاب أو أم وإن سلا ، وعلموا ذلك من جهة المعنى بأن الوالد لما كان سبباً في وجود
الولد لم يناسب أن يكون الولد سبباً في إعدام الأب ، وذهب طائفة منهم إلى
نافع وابن عبدالحكيم وابن المنذر إلى أنه يقاد به مطلقاً لما دللت الآيات القرآنية
والأحاديث النبوية الصحيحة من وجوب القصاص إذا حصلت الجناية عمداً عدواناً
من مكافئة ، وذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى إلى أن الوالد إذا فعل بالولد
فعلًا لا يخطئ أنه قصد به إهلاك روحه فإنه يقتل منه كما لو أضجه مذبحه
أو نحو ذلك ، وأما أن فعل به ما لا يصل إلى هذا المستوى عابداً فطبيعة دية
مخلطة : ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه ، والخلفة هي الناقة التي في
بطنها جنيها ، وقد روى في موطنه أن رجلاً من بني مدليج يقال له قتادة حذف
إبنة بالسيف (أي رماه به) فأصاب ساقه فادى ذلك إلى موته فقدم سراقه بن
جشم (عريف بني مدليج) على عمر رضي الله عنه فذكر ذلك له فقال له عمر : أعدد
على ماء تديد عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك فلما قدم عليه عمر أخذ من
تلك الأبل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم قال : أين أخو القاتل ؟ قال
هاتذا ، قال خذها فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ليس لقاتل شيء) .

قال الزرقاني شارح الوطأ عند هذا المحل : وروى عبدالرزاق هذه القصة
من طريق سليمان بن يسار نحوه وقال : فوثة أخاه لآبيه وأمه ولم يورث أباه
من دينه شيئا .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الكريم .

وبعد ، ، ،

هذه سؤال ورد علينا بالحكمة الشرعية في أبولبي سؤال من طرف مجلة
(الآزمة العربية) ونصه : —

(قصة المرأة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم عندما اعترفت بجريمة
الزنى فأرجعها الرسول مرات حتى لمطبت الطفل ثم رجعت .
السؤال :— لو لم تعد المرأة بعد ذلك ماذا سيكون مصير القضية وذلك الاعتراف؟

الجواب والله الموفق للصواب :—

ان قصة هذه المرأة صحيحة مشهورة رواها الإمام جالك في موطنه ورواها
مسلم في صحيحه ورواها غيره وتعرف هذه المرأة بالفلبدية نسبة الى قبيلة غايد،
وغايد لقب أبيهم واسم عمرو بن عبدالله وفي رواية نسبها الى جهينة ، وجمعا
بينهما بأن عليدا بطن من جهينة ، وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
برجمها وأخبر أنها تابعت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له ثم أمر بها فصلى
عليها كما في رواية لمسلم ، وفي رواية له أخرى : ثم صلى عليها روى بالبهاء
للفاعل وبالبهاء للمفعول وإنما حكم صلى الله عليه وسلم برجمها عملا باعترافها ،
وقد اتفق العلماء على أن من اعترف على نفسه بالزنى أربع مرات وكان عاتلا
بالفا طائعا وجب أن يقتل عليه حد الزنى ، واختلفوا اذا أقر أقل من أربع مرات
هل يجب عليه الحد أم لا فقال أبو حنيفة وأحمد وجماعة لا يقام عليه ، وقال
مالك والشافعي وآخرون يقام عليه بالإقرار ولو مرة واحدة ، ودليلهم أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم رجم هذه المرأة ورجم أحادا غيرها ولم يروا أن أحدا
منهم أقر أربع مرات كما لم يروا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال
لا بد لوجوب الحد من الإقرار أربع مرات ، وما احتج به فيهم من قصة ما عز
بين مالك الأسلمي بجواب عنه بأن الرواة لم يفتقوا على أنه أقر أربع مرات .

وأذا اعترف الشخص بالزنى ثم رجع عن اعترافه قبل ذلك منه ودرء عنه الحد،
وأنما اعتبر الرجوع عن الإقرار في الحد دون سائر الحقوق لأن الحد يسدرا
بالشبهات بخلاف غيره .

وعند المالكية وجه أنه ان يرجع لغير شبهة لم يقبل منه والمشهور عندهم
أنه يقبل منه مطلقا ، وكذلك اذا هرب ولو في أثناء الحد قال خليل رحمه الله في
المختصر ما نصه : (ويثبت بالإقرار مرة الا أن يرجع مطلقا أو يهرب وأن في الحد) .

وعليه فإن هذه المرأة اذا لم تصد يمكن اعتبارها راجعة عن اعترافها ،
وقد روى أبو داود من بريدة قال : كنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
نتحدث أن الفلبدية وما عز بن مالك لو رجعا بعد اعترافهما أو قال لو لم يرجعا

بعد اعترافهما لم يطلبهما . وفي نيل الاوطار عند شرح هذا الحديث ان قوله (لو رجما) يحتل ان يكون معناه لو رجما عن اقرارهما ، وان يكون معناه : لو رجما الى مكائهما ولم يأتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة أخرى والثاني هو الراجح بديل قوله أو قال لو لم يرجما إلا أنه يبقى بعد ذلك ما إذا كانت ظاهرة الحمل فهل يجب عليها الحد بذلك دون اعتراف أو بينة وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب مالك الى أن الحد يجب بمجرد ظهور الحمل من المرأة إذا لم يكن لها زوج ولا سيد ولم تدع دموعى مقبولة أنها أتيت نائمة أو اغتصبت ولم تكن طارئة على البلد وحجته في ذلك ما رواه في موطنه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ونصه على رواية يحيى بن يحيى الليثي (حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عباد بن عتبة بن مسعود عن عبدالله بن عباس أنه قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : الرجم في كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء إذا اجمن إذا تابست البينة أو كان الحمل أو الاعتراف) ورواه البخاري في خطبة طويلة لعمر خطبها رضي الله عنه قبيل وفاته بقليل .

وفي المعنى لابن قدامة الحنبلي : وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال : يأبها الناس أن الزنى زناه : زنى سر وزنى علانية فزنى السر أن يشهد الشهود فيكون الشهود أول من يرمي (يرجم) وزنى العلانية أن يظهر الحمل أو الاعتراف فيكون الإمام أول من يرمى .

ثم قال : وهذا قول سادة الصحابة ولم يظهر لهم مخالف في مصرهم فيكون اجبا ، ثم ذكر ما يخالف هذا وهو مذهب جمهور الفقهاء : أن مجرد ظهور الحمل من غير ذات زوج أو سيد لا يجب به الحد لاحتمال أن تكون قد أتيت وهي نائمة أو نحو ذلك وحجته أنه شبهة والحدود تدعى بالشبهات .

والخلاصة أن هذه المرأة إذا لم تعد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد اعترافها فلا حد عليها باتفاق إذا لم تكن ظاهرة الحمل ، وان كانت ظاهرة الحمل ولا زوج لها ولا سيد وادعت دموعى مقبولة أنها اغتصبت مثلا أو كانت طارئة فذلك لا حد عليها باتفاق ، فان ادعت الاغتصاب أو الاتيان في النوم ولم تكن هناك قرينة تصدق دموعا وجب حدها عند الملكية ولم يجسب في المذهب الاخرى .

والله اعلم . . .

بسم الله الرحمن الرحيم

« الخمر وآثارها »

قبل بضعة أسابيع ، جاءت الى منزلي امرأة تشكو من تصرفات زوجها ، وكلما ذكرت مثلا منها دهمت عينها وارتفع صوتها بالبكاء ، ولما مرغت من قمتها ، قلت : ارغمي امرك الى القضاء وسيأخذ العدل مجراه .

وخلاصة ما جاءت تشكو منه هذه السيدة ، ان زوجها يعود اليها مخمورا في معظم الليالي بعد العاشرة ، وأحيانا بعد الواحدة صباحا .. الخ .

ويوظف أطفاله من نومهم ، بدعوى أنه يريد أن يفسحهم بالسيارة . ومن الطبيعي أن تحاول الزوجة منعه من إيقاظهم ، لما في ركوبهم معه وهو سكران من خطر عليهم وعليه ، ولأن حرمتهم من النوم الكافي يؤدي الى أن يناموا في الفصول أثناء الدرس في اليوم التالي ، أو يخالفوا النعاس ، وفي كلتينا الحالتين فإن استيعابهم للدروس إما أن يكون معدوما أو ضعيفا ، والسبب في هذه الجنابة الترويسة الخمر .

وان ما تنشره الصحف اليومية في باب (حوادث وقضايا) من الجرائم الناشئة عن السكر مؤشر ودليل واضح على ما تحدثه الخمر من آثار سيئة على المواطنين والزلاء على حد سواء . وما كان هؤلاء المخمورون يواجهون ما يشربون من خمر ، لولا ان الدولة ساعدت على استيراد الخمر وإباحتها تناولها في الفنادق والحانات .

ان قول الله تعالى في الخمر وتحريمها معروف محفوظ ومعلوم من الدين بالضرورة ، ووردت الاحاديث النبوية الشريفة فزادت الحكم توضيحا ، وأشارت الى ان لعنة الله واقعة على كل من له صلة بالخمر ، بدءا بصانعيها وانتهاء بشاربيها .

وقد كتبت عام ١٩٧٧م - قد ألفت محاضرة بالنادي السياحي حول الخمر وآثارها وحكمها في شريعة الاسلام وفقهه ثم طبعت مرتين بعد ذلك ، ولا أراني في حاجة الى ايراد بعض فقرات تلك المحاضرة .

ولكنني لما رايت رواد الحانات في ازدياد ، وحوادث السكرى زادت من أمعاء القضاء والمحكم ، وكثرت الشكوى من ربات البيوت ، وازداد الطين بلة بقيادة المخمورين لسياراتهم مما نتج عنه اذهاق أرواح بريئة ، هذا الى اعتداء على عفاف الصغيرات ، ومشاجرات في الشوارع وازعاج للسلام العلم .. نالابر جد خطير ولا بد من أن أعلن من أبعاد الخطر ليتنبه المسؤولون ، ويصحو النائمون ، ويتضافر أهل الحل والعقد ، على درء هذا الخطر الذي امتد حتى وصل اثره السيء الى هبوط التحصيل عند أبناء المدارس ، وإلى فقدان الصغيرات عفتن بفعل المجرمين من السكرى .

وقد حاولت في خطب الجمعة ، وفي محادثاتي مع المسؤولين ، أن اتنبه الى هذا الخطر ولكن صيحاتي ذهبت ادراج الرياح .

وفي كلمتي هذه احاول ان اسلك طريقا آخر ، واسلك طريقا لم اكن قد طرقته . لنقبل غلطي ابلغ ما ابغني ، واصل الى ما عجزت ان اصل اليه عن طريق الخطابة والمحاضرة وايراد النصوص الاسلامية من كتب ومسننة .

ايها المسؤولون في كل موقع ، ان دستور الدولة ينص في المادة (٧) على ... ان الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع ...

فلماذا لا نعتدون على هذا النص الدستوري ونضعون قلوبنا يحرم الخمر ؟

وتقول المادة (١٥) من نفس الدستور (الاسرة اساس المجتمع ، قوامها الدين والاخلاق) الا توافقونني على ان شرب الخمر يؤدي الى تفكك الاسرة ، وتوهين الروابط بين افرادها وجعل الابناء يقتدون بالاباء فيفعلون عندما يكبرون ، مثل ما كان آباؤهم يفعلون ؟

واذا كان قوام الاسرة الدين والاخلاق ، الا ترون ان شارب الخمر عاص لله ورسوله وقد يرتكب من سوء الاعمال ما يندى له الجبين ؟

وتقول المادة (١٩) من دستورنا المؤقت (يكفل المجتمع للمواطنين الرعاية الصحية ووسائل الوقاية والعلاج من الامراض الخ ...) .

فهل تعتبر الدولة قد كفلت للمواطن الرعاية الصحية اذا مكنته من شرب الخمر ومهدت له سبيل احتوائها في الفنادق والحانات ؟

اللهم لا ، اللهم لا

يا اصحاب السمو الحكام ، ويا اصحاب المعالي الوزراء ويا اصحاب السعادة ممثلي الامة في المجلس الوطني الاتحادي .

اعملوا على تحريم الخمر تكونوا لله طامعين ، ولدستوركم المؤقت مطبقين ، وللانس والاجيال المقبلة من شتى الامراض واقمين ، ويؤمنون تزدادون عند الشعب اجلالا ، لتكم وتقيموه ، وعند الله قريبا لتكم اطمعوه .

(ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما) (٧١ الاحزاب) .

بسم الله الرحمن الرحيم

« بلب القركسة »

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

إما بعد ،

فتقد ورد علينا سؤال هذا نصه :

رجل خطب امرأة وسلم لها المهر ، وأثت البيت ، وعقد عليها ، ومات نما لها من الارث ؟ وهل تعدد زوجته أم لا ؟

الجواب والله المتوفى للصواب :

ان زوجة هذا الرجل المتوفى ترث منه ، ونصيبها الربع ان لم يكن له ولد فان كان له ولد فنصيبها الثمن ، قال تعالى (ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد ، فان كان لكم ولد فله الثمن مما تركتم من بعد وصية توصون بها أو دين) (١٢ النساء) .

كما ان الزوجة تعدد أربعة اشهر وعشرة ايام ان لم تكن حاملا لها اذا كانت حاملا فعدتها تنهي بوضع حملها .

قال عزوجل (والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يقربصن بانفسهن أربعة اشهر وعشرا) (٢٣٤ البقرة) وقال : (ولوات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن) (الطلاق) ولا عبرة بان الزوج مات قبل ان يدخل بالزوجة المعنية ، فهذا لا دخل له في الارث ولا في العدة ، كما ان الصداق لا يتشطر ، لانه يتقرر بالموت ولو لم يقع دخول ، خليل ممزوجا ببنح الجليل لمحمد عليش وتقرر بهوت واحد من الزوجين أو موتهما ...) .

والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد فقد ورد علينا السؤال الآتي :

(لقد انتقلت الى رحمة تعالى أم زوجتي وتركتم من الورثة بنتا واحدة
واختين شقيقتين كما أن لآخواتها أربعة أولاد ، فما هو نصيب كل من الورثة ؟) .

الجواب والله الموفق للصواب :-

إن المال الذي تركته المتوفاة ، يجب أن تقضي منه ديونها — إذا كان عليها
دين — وما بقي نصفه للبنت والنصف الآخر للاختين ، يقسم بينهما بالتساوي ولا
شيء لبناء الأخوة لأن الأخت أو الأخوات شقيقة كانت أو لآب — تكون عاصبة مع
البنت إذا لم يكن للميت بنت أو بنات .

قال ابن عبد البر في الكافي (وكذلك الأخوات منفردات يكن أيضا عسبة للبنت،
لهن بعد فرض البنات — سائر المال ، إذا لم يترك المتوفي غير البنات والأخوات ،
وإن ترك ابنة وأختا فالبنت النصف وللأخت النصف ، فإن ترك بنتين وأختا أو اختين
فالبنتين الثلثان وما بقي للأخت أو الأخوات) .

وفي التفضية لابن عاصم : والأخت لا للام كيف تأتي من شأنها التعميب مع
بنات .. الخ . ومثله في مختصر خليل وشرحه عند قوله : (والجد والأوليان
الأخريين) .

والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة على محمد رسول الله .

أما بعد ، ، ،

نقد ورد علينا سؤال هذا نصه : (هلك مالك عن زوجة وابنتين وان شقيق وأختين شقيقتين كيف يكون قسم التركة ؟) .

الجواب والله الموفق للصواب :-

ان للزوجة الثمن وللأختين الثلثين ، والباقي للاخ والأختين للذكر مثل حظ الأنثيين . وهذا واضح من حكم القرآن ، ونصوص الفقهاء ، قال تعالى : (فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم) .

وقال وزوجول : (فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك) (١١ النساء) .

وقال جل من قائل (وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين) (١٧٦ النساء) .

هذا بعد اخراج مؤن تجهيز الميت وقضاء دينه ان كان عليه دين ، وكيفية قسم التركة ان اصلها من أربعة وعشرين لوجود ثمن وثلثين فيها فيكون للزوجة ثلاثة من أربعة وعشرين . ولكل من البننتين ثمانية (اي ستة عشر بينهما) وتبقى خمسة بين الاخ والأختين للذكر مثل حظ الأنثيين .

وبما ان الخمسة لا تنقسم على أربعة ولا يوجد قاسم مشترك بينهما فانه يجب ان تضرب الأربعة في اصل المسألة (أربعة وعشرين) ومن له سهم من أربعة وعشرين اخذ مضروبا في أربعة فتصير اسهم الاخ والأختين (عشرين) بدلا من خمسة للاخ عشرة ولكل من الأختين خمسة ويكون للزوجة ثلاثة مضروبة في أربعة (اثني عشر) ويكون للأختين ستة عشر مضروبة في أربعة (اربعة وستين) خليل (ورد كل صنف انكرت عليه سهاه الى وفقه) . الى قوله : (والا فلي كله ان تبائنا) .

ومثله في سائر كتب المذهب .

والله ولي التوفيق ، ، ،

بسم الله الرحمن الرحيم
« باب جامع مسائل من العلم »

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد ،

فقد ورد علينا السؤال الآتي :-

قال تعالى : (وما يلقاها الا الذين صبروا وما يلقاها الا ذو حظ عظيم)
صدق الله العظيم . وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : ليس أحد منكم ينجي عمله قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : ولا
أنا ، الا أن يتغمدني ربي (منه) بمغفرة ورحمة ، الا أن يتغمدني ربي منه بمغفرة
ورحمة ، مرتين أو ثلاثا .

السؤال :- (ما المقصود بالحظ العظيم : وهل الرحمة في الحديث الشريف
هي الحظ العظيم : أرجو توضيح ذلك) .

الجواب والله الموفق للصواب :-

ان الحديث صحيح رواه البخاري ومسلم في صحيحهما بروايات متعددة هذه
أحداها وفي رواية لمسلم (ولكن سدودا) قال النووي في شرح الحديث برواياته
المتعددة وفي ظاهر هذه الأحاديث دلالة لاهل الحق انبه لا يستحق أحد الثواب
والجنة بطاعته ، وأما قوله تعالى : (ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون) (٣٢)
النحل (وتلك الجنة التي أورثتموها بما كنتم تعملون) ٧٢ الزخرف (ونحوهما
من الآيات الدالة على أن الاعمال يدخل بها الجنة - فلا يعارض هذه الأحاديث
بل معنى الآيات أن دخول الجنة بسبب الاعمال ، ثم التوفيق للاعمال والهداية
للاخلاص فيها وقبولها برحمة الله تعالى وفضله فيصح أنه لم يدخل لمجرد
العمل وهو مراد الأحاديث ، ويصح أنه دخل الجنة بالاعمال أي بسببها وهي
من الرحمة) انتهى . لما المقصود من الحظ العظيم الذي في قوله تعالى : (ولا
تستوى الحسنة ولا السيئة ..) إلى قوله (وما يلقاها الا ذو حظ عظيم)
(٣٤ مصلحت) فهو الجنة ، ففي تفسير القرطبي : (وما يلقاها الا ذو نصيب وأمر ،
قاله ابن عباس وقال قتادة ومجاهد : الحظ العظيم هو الجنة قال الحسن والله
ما عظم حظ قط دون الجنة) انتهى . ومثله في الشوكاني وغيره وعليه فإن الحظ
العظيم هو الجنة عند قتادة ومجاهد والحسن ...) ولا يتنأى ذلك مع الرحمة
التي ذكر السائل لأن الجنة لا تنال الا بالرحمة وكذلك الاعمال التي توصل إلى
الجنة لا تنال الا بالرحمة . وذكر القرطبي وغيره أن الآية نسخت بآية السيف
وأنها نزلت في أبي سفيان وقيل في أبي جهل كان كل منهما يؤذي رسول الله صلى
الله عليه وسلم فأمره الله بالصبر ودفع السيئة بالحسنة ، والاول أنسب لأن أبا
سفيان بعد مصاهرة الرسول صلى الله عليه وسلم له وبعد أسلامه أصبح وليا

حبيبا ، والسبئية والحسنة نسرهما ابن عباس بقوله : (هو الرجل يسب الرجل فيقول الآخر : (ان كنت صادقا ، فغفر الله لي وان كنت كاذبا فغفر الله لك) والآية ان كانت نزلت في شأن خاص فان الامر بها يعم أمة الرسول صلى الله عليه وسلم الا ان الامر ليس للوجوب وانما هو للتندب والاختيار الأفضل . لما المكافأة فانها تجوز وان كان الصبر أفضل منها قال تعالى : (وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين) (١٣٦ النحل) وقال : (جزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله) (٤٠ الشورى) .

والصبر اما ان يكون عن كريم او عن لئيم ، فان كان عن كريم فلا بد ان يندم فتقلب الإساءة منه احسانا ، وتصير العداوة صداقة وان كان عن لئيم فان الصبر أضر له من المكافأة قال الشاعر :

وللك عن شتم اللئيم تكرا
أضر له من شتمه حين يشتم
ويؤيده قوله تعالى : (خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين) (١٩٩ الاعراف)
انتهى .

والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الكريم .

إيا بعد ، فقد ورد علينا السؤال الاتي :

في موقعة بدر عندما التحم الصنفان وحى وطيس المعركة ارتفعت يد
الرسول صلى الله عليه وسلم بالدعاء الى ربه ان ينصر المسلمين يقول :
(اللهم ان تلك هذه العصابة لا تعبد بعدها في الارض ، اللهم انجز لي ما وعدتني ،
اللهم نصر) .

السؤال : كيف يقرر الرسول صلى الله عليه وسلم مستقبل عبادة
الله بفناء المحاربين في بدر وهل وعد الله الرسول صلى الله عليه وسلم
بالانصار في بدر واذا كان كذلك فلماذا نجد الشطر الاول من الحديث شديد
التهمة ارجو توضيح اسلوب هذا الماء) .

الجواب والله الخفى للصواب :

ان هذا الدعاء النبوي روى في الصحيحين وغيرهما بالفاظ مختلفة ترجع الى
معنى واحد ووقع في صحيح مسلم من انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
هذا الكلام يوم أحد ، ولا تعارض في ذلك لا يمكن انه قاله فيها مما .

وانما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اذا هلك المحاربون ببدر
لا يعبد الله في الارض لانه قد علم انه خاتم الانبياء فلو هلك هو ومن معه
حينئذ لم يبعث أحد ممن يدعو الى الايمان ولا استمر المشركون يعبدون غير الله .

واما وعد الله اياه بالنصر على الاعداء فهو ظاهر من الآيات القرآنية
قال تعالى : (اذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير)
(الحج ٣٩) الى قوله تعالى : (ولينصرن الله من يضره ان الله لقوي عزيز
(.) الحج) ومعلوم انه صلى الله عليه وسلم لم يشرع في غزو المشركين وقتالهم
الا بعد ان نزل الاذن المذكور والوعد بالنصر ، كما ان الله سبحانه قد اخبره ان
جميع اعدائه من اهل مكة سيهزمون . فقال تعالى (سيهزم الجمع ويولون
الدبر) (التمر) وهذه الآية مكية في قول الجمهور ولا يصح غيره كما قال
القرطبي ، وقد ذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما ان بين نزولها وبين يوم
بدر سبع سنين .

واما وعد الله اياه بالنصر في بدر خاصة فهو ظاهر من قوله تعالى
(واذا يحكم الله احدى الطائفتين انهما لكم وتودون ان غير ذات الشوكة تكون لكم)
(الانفال) فقد دلت هذه الآية على ان الله تعالى وعد محمدا واصحابه
باحدى الطائفتين وهما العير والنفير أي الجيش الذي نفر لحماية العير ، وقد
علموا ان العير فاتهم فلم يبق الا الطائفة التي هي ذات شوكة وسلاح وهي
الجيش ، واما اجتناده صلى الله عليه وسلم والحلح في الدعاء لسيبه — كما في

فتح الباری نقلاً عن السیہلی :

أنه لما رأى الملائكة تنصب وتتعب في القتال ورأى أصحابه يخوضون غمار الموت والجهاد تارة يكون بالسلاح وتارة بالدعاء ، ومن السنة أن يكون الإمام من وراء الجيش لأنه لا يقاتل معهم فلم يكن ليربح نفسه فتشأغل بأحد الأمرين وهو الدعاء ، وأنها ألح في الدعاء مع أن الله تعالى وعده النصر لأنه لم يبين له أن النصر سيقع في هذه اللحظة بعينها وأنها كان مجتلاً . هذا حاصل ما في فتح الباری على صحيح البخاري وشرحي النووي والإبي لصحيح مسلم وتفسير القرطبي ثم لا يخفى على أحد أن الدعاء من أعظم العبادات ففي الحديث الصحيح (الدعاء هو العبادة) وفيه (الدعاء مخ العبادة) والله سبحانه وتعالى يقول (ادعوا ربكم تضرعاً وخيفة) (٥٥ الاعراف) (ادعوني استجب لكم) (٦٠ غافر) إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث د ولم يكن دعاؤه صلى الله عليه وسلم ورفعه كلنا يديه متصوراً على موقفة بدر بل كان دأبه الدعاء في المواطن كلها ، وفي صحيح مسلم أنه دعا بالدعاء الذي معنا يوم أحد كما ذكرناه آنفاً وثبت في الصحيحين أنه دعا يوم الخندق على الأحزاب فقال : (اللهم منزل الكتاب سريع الحساب اهزم الأحزاب اللهم اهزمهم وزلزلهم) وكان قواد المسلمين من الصحابة والتابعين ومن سار سيرتهم يدمعون بدمواته المباركة اقتداء به صلى الله عليه وسلم ، وما أحوج جنودنا وقوادنا في هذه الأيام إلى أن يقتدوا بنبيهم وسلطانهم الصالح ويتدربوا تدريباً عسكرياً إسلامياً حتى يستطيعوا رفع راية الإسلام ويحموا بيضته وينزلوا أعداءه . وما ذلك على الله بعزيز .

والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الكريم .

وبعد ،

نقد ورد علينا السؤال الآتي :-

(عن يحيى قال : سألت أبا سلمة : أي القرآن أنزل قبل قال : (يا أيها المدثر) فقلت أو (اقرأ) فقال : سألت جابر بن عبد الله : أي القرآن أنزل قبل ؟ قال : (يا أيها المدثر) فقلت أو (اقرأ) ذ : قال جابر : أحدثكم ما حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : جاورت بحراء شهرا فلما قضيت جوارى فاستبطنت بطن الوادي فنوديت فنظرت أمامي وخلفي وعن يميني وعن شمالي فلم أر أحدا ثم نوديت فلم أر أحدا ثم نوديت فترجعت رأسي فإذا هو على العرش في الهواء - يعني جبريل عليه السلام - فأخذتني منه رجفة شديدة فأتيت خديجة فقلت ثروني ثروني فصبوا علي ماء فأنزل الله (يا أيها المدثر قم فأنذر وربك فكبر وثيلك فطهر والرجز فاهجر) .
السؤال :- كيف نوفق بين هذا الحديث وبين الحديث الذي يخبرنا أن سورة (اقرأ) هي أول سورة أنزلت ؟ .

الجواب والله الموفق للصواب :-

إن الصحيح عند العلماء أن أول ما أنزل من القرآن قوله تعالى (اقرأ) باسم ربك (الذي علم الإنسان ما لم يعلم) وإن ما نسب إلى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن أول ما أنزل الآيات الخمس الأولى من سورة الطلق : (اقرأ باسم ربك ...) وإن الوحي يتر بعد ذلك ثم كان أول ما أنزل بعد فترة الوحي (يا أيها المدثر ...) وهذه الروايات ثابتة في الصحيحين وقد ذكر مسلم رحمه الله تعالى ثلاث روايات من جابر رضي الله عنه وكلها مصرحة بذلك ، ثم ذكر بعدها هذه الرواية التي قال فيها جابر رضي الله عنه أن أول ما أنزل (يا أيها المدثر) ، وقد قال النووي رحمه الله تعالى في شرحه لصحيح مسلم عند هذا البطل ما نصه : « قوله (أن أول ما أنزل قوله تعالى يا أيها المدثر ضعيف باطل والصواب أن أول ما أنزل على الإطلاق (اقرأ باسم ربك) كما صرح به في حديث عائشة رضي الله عنها وأما بإيها المدثر) فكان نزولها بعد فترة الوحي كما صرح به في رواية الزهري عن أبي سلمة عن جابر ، والدالة صريحة فيه في مواضع » انتهى محل الحاجة منه .

• وذكر الأبى والسنوسي رحمهما الله تعالى في شرحهما نحواً مما ذكره النووي ، وينبغي الرجوع في هذه المسألة أيضاً إلى تفسير القرطبي وتفسير ابن كثير وإلى (عمدة القاري) وغيره من شراح صحيح البخاري ، ووجه التوفيق بين الحديثين باختصار أن أول ما أنزل على الإطلاق (اقرأ باسم ربك) وأول ما أنزل بعد فترة الوحي (يا أيها المدثر) .
والعلم عند الله .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .
لما بعد ، فقد ورد علينا السؤال الآتي :
(متى يتوفى المسيح عليه السلام ؟) .

والجواب والله الموفق للصواب :-

أنه وردت أحاديث كثيرة دالة على أن المسيح عيسى بن مريم عليه السلام سينزل إلى الأرض في آخر الزمان ، وفي ذلك بشارة عظيمة لهذه الأمة المحمدية التي هي الآن بحاجة إلى من يخلصها من هذه الشدائد التي تراكمت عليها ، وبعض هذه الأحاديث مخرج في الصحيحين من عدة روايات ، وفيها أنه يقتل الدجال حيث يسلط الله عيسى وجنوده من المسلمين عليه ، وعلى أعوانه اليهود حتى أن جيسع ما في الأرض من حجر وشجر وغيرها سيدل المسلمين على اليهود ليقتلوهم إلا شجر الفرقد فإنه من شجر اليهود ، وفي صحيح مسلم أنه أي عيسى سينزل الروحاء (بين مكة والمدينة) فيخرج منها أو يعتمر أو يجتمعها ، وفي صحيح مسلم أيضا عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أثناء حديث طويل في خروج الدجال وقتل عيسى إياه ما نصه (فيطلبه فيهلكه ثم يمكث الناس سبع سنين ليس بين اثنين عداوة ثم يرسل الله ريحا باردة من قبل الشام فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من خير أو إيمان إلا قبضته حتى لو أن أحكم دخل في كبدجبل لدخلت عليه حتى تقبضه) .

وهذا الحديث يدل دلالة واضحة على أن عيسى عليه السلام يمكث بعد هلاك الدجال سبع سنين وقد ثبت في الصحيح أن الدجال يمكث بعد خروجه أربعين يوما يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة أي أسبوع وبقية أيامه كأيامنا العادية ولبت الأحاديث الصحيحة على أن نزوله متأخر عن خروج الدجال ، ونتيجة ذلك أن عيسى يمكث بعد نزوله سبع سنين وقد تزيد قليلا ، وجاء في حديث رواه أبو داوود عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه يمكث أربعين سنة ثم يتوفى ويمسلي عليه المسلمون وكذلك رواه - كما قال ابن كثير - الإمام أحمد وابن جرير ، وهو معارض بظاهرة لحديث مسلم ، وجمع بينهما ابن كثير رحمه الله جمعا حسنا فقال ما نصه : (يحتل - والله أعلم - أن يكون الماراد بلبثه في الأرض أربعين سنة مجموع أقالمه فيها قبل رفعه وبعد نزوله فإنه رفع وله ثلاث وثلاثون سنة في الصحيح ، وقد ورد في ذلك حديث في صفة أهل الجنة (الخ .. ما ذكره عند قوله تعالى) (وإن من أهل الكتاب إلا ليمنن به قبل موته) .

وخلاصة القول :- أن المسيح عيسى عليه السلام ينزل في آخر الزمان حكما مقسطا فيلأ الأرض عدلا كما ملئت جورا ويقتل المسيح الدجال ثم يتوفى بعد ذلك بسبع سنين كما دل عليه حديث مسلم . أما الحديث الذي فيه أنه يتوفى بعد مائة أربعين سنة فهو إما أن يكون موافقا لحديث مسلم على التأويل الذي ذكرناه عن ابن كثير ، وإما أن يكون حديث مسلم مقدما عليه لأنه أصح .
والله سبحانه وتعالى أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

إما بعد ، فقد ورد علينا السؤال الآتي :-

(قال جابر : خرجنا في سفر فلصاب رجلا منا حجر فشق به ثم احتلم ، فسأل أصحابه : هل تجدون رخصة في التيمم ؟ فقالوا : ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغتسل فمات ، فلما قمنا على النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك فقال : قتلوه قتلهم الله ، ألا سألوا إذا لم يعلموا ؟ . وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا أيها الناس إن الله قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ، ثم قال : ذروني ما تركتكم لما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدموه . وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم يحرم عليهم من أجل مسأله .

السؤال :- متى يجوز للإنسان أن يسأل ومتى لا يجوز له ذلك ؟

والجواب والله الخوف للصواب :-

إن السؤال يكون مطلوباً في موضع ومحظوراً أو غير مستحسن في موضع آخر فالموضع الذي يطلب فيه السؤال من الإنسان إما وجوباً وإما ندباً هو أن يفكر عليه شيء من أمور دينه ويحتاج إلى معرفته وذلك أن الله تبارك وتعالى يقول (استألفوا أهل الذكور أن كنتم لا تعلمون) (٧١ الآية) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ألا سألوا إذا لم يعلموا) فقد أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم من لم يعلم بسؤال أهل العلم ، ونجد في القرآن الكريم عدة أسئلة بآرائهم أجوبتها ولا نجد السؤال مؤثماً أو ملوماً على سؤاله ، فمن ذلك قوله تعالى (يستألفونك من الخبر والميسر قل فيها أثم كبير ومنافع للناس) (الآية ٢١٩ البقرة) وقوله جل (يستفتونك قل الله يفتيك في الكلاله) (١٧٦ النساء) إلى غير ذلك من الآيات ومن أشهر الأحاديث في هذا الموضوع حديث ضمام ابن ثعلبة وفيه يا محمد إنني سألتك فبشدد عليك في المسألة الخ وهو مروي في الصحيح .

والموضوع الذي يكون فيه السؤال منهي عنه أن يسأل الإنسان عما لم يقع من التوازل والمشكلات ، وكذلك إذا كان الغرض منه الاستهزاء بالمسؤول وإبتاعه في الحرج والتعب ، وقد جاء في الأحاديث الصحيحة أن بعض الناس كان يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم على وجه الاستهزاء والامتحان فكان لئيم يقول لسه من أبي أين نأقتي فلما كثروا عليه من هذا النوع خطبهم وطلب

منهم أن يسألوه وقال أنهم لن يسألوه عن شيء إلا أجاب سؤالهم فقال له أحدهم: من أبي قال أبوك حذافة وسأله آخر نفس السؤال فقال له أبوك فلان مولى بني فلان ، وأنت ترى أن هذا النوع من الأسئلة لا تترتب عليه مصلحة بـل أن مفسدته ظاهرة وهي كشف نوع من البواطن لم يكتفنا الله تعالى باستكشافه وإنما جعله خافضاً للظواهر حيث جعل الولد للفراش وقد جاء في بعض روايات هذا الحديث : (الولد للفراش) أنه صلى الله عليه وسلم نطق به عند هذه المناسبة .

ومن أجل أن هذه الأسئلة ليست في محلها وليست مما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم لبيان المسؤول عنه فيها غضب لما أكثروا منها عليه ولما رأى عمر رضي الله عنه غضبه جثا على ركبتيه وقال : رضينا بالله ربا .. ونزل على أثر ذلك قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء عن تبدلكن تسؤلكن) إلى قوله عز وجل (قد سألها قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين (١٠٢) المائدة) ومعنى (لا تسألوا عن أشياء أن تبدلكن تسؤلكن) لا تسألوا في عهد الرسول ووقت التشريع من أمور سكنت عنها الشرع فلعلكم تظهر لكم فيها تكاليف يشق عليكم تحصيلها ففترطون فيها فيغضب الله عليكم ، ولعل السؤال يكون سببا لتحريم شيء لم يكن حرم من قبل وبذلك يكون السائل من أعظم المسلمين جرما وقد يكون السؤال عن أبداء أشياء اكتفى الشرع فيها بالظاهر فقد يكون الواقع مخالفا للظاهر فإذا أخبر السائل بما في نفس الأمر ساءه ذلك .

ولما خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال (أن الله قد فرض عليكم الحج فحجوا) كان الظاهر من هذه العبارة أن الحج مصدر وهو يتحقق بمرة واحدة حتى يأتي دليل يدل على أن المراد به أكثر من مرة واحدة وهذا شيء معروف من اللغة العربية ولعله كذلك في جميع اللغات لأن المعنى هو لا يختلف باختلاف اللغات ، ولهذا كان سؤال هذا السائل تنطعا وتعمقا فهو شبيه بسؤال بني إسرائيل لموسى في شأن البقرة ، فهو عليه السلام قال لهم (أن الله يلهيكم أن تذبحوا بقرة) (٦٧ البقرة) وكان بإمكانهم أن يذبحوا بقرة أي بقرة كانت وبذلك يحصل امتثال أمر الله تعالى لأن هذا الأمر يتحقق بذبح واحدة من أفراد البقر كئيبا كان لونها أو مسننا ولكنهم شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم . أما سؤال الصحابة رضوان الله عليهم عن الخير والميسر فلم يكن من هذا القبيل لأنهم لما رأوا في الخير والميسر كثيرا من المضار وكثرت أجزاء من حياة العرب في ذلك الوقت أحبوا أن يعرفوا حكمها ، وكذلك سؤلهم عن ميراث الكلاله لأن الموت ينزل كل يوم ببعض الناس ، وإذا عرفنا أن الدين قد كمل في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم فله لا خشية من تحريم جديد لبعض الأشياء بسبب سؤال يطرحه بعض الناس إذ لا محرم إلا ما دلت على تحريمه نصوص الشريعة التي تركها لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا خشية أيضا من كشف بعض المخفيات لأن الله تعالى هو عالم الغيب لا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول .. وبقي حينئذ على المسلم أن يسأل أهل العلم بقصد الاسترشاد ومعرفة

حكم الشريعة في كل ما اشكل من أمور دينه ، سواء كان ذلك متعلقا بالعقائد
لم بالعبادات أم بالمعاملات أم بغير ذلك ، وعليه أن يكون قصده معرفة الحق ،
وأن يتأدب مع من يسأله كما يتأدب مع الطبيب الذي يستشره في امراضه البدنية،
وأن يختار لسؤاله أعلم الناس حسب الامكان فان وجد جماعة متساويين في
المعرفة كان عليه أن يسأل اتقاهم .

الخلاصة :- أن ما دل عليه الحديث الثاني والثالث من تقبيح كثرة
السؤال وتقديم الاسئلة التي تكون سببا في تحريم بعض الاشياء قد فات محلها
بلحاق رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرفيق الاعلى ، وكذلك ما دلت عليه
الآية التي ذكرناها آنفا ، وتبين مما قدمناه أن السؤال يتعين عند الحاجة كما في
الحديث الاول : (الا سألوا اذا لم يعلموا) وقوله تعالى (فاستلوا اهل الذكر ان
كنتم لا تعلمون) وهذا الذي ذكرناه هو الذي دل عليه كلام المفسرين عند الآيتين
المذكورتين وشرح الصحيحين عند الحديث الثالث وشرح صحيح مسلم عند
الحديث الثاني ، ولم ننقل كلامهم بصورته مخافة التلويل .

والله المستعان وعليه التكلان .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله .

أما بعد ،

من ضمن الاسئلة التي وردت علينا السؤال الآتي :-

(اذا كانت الاقدار مكتوبة في اللوح فما جدوى الدعاء ؟) .

طرح هذا السؤال بعد سرد حديث (احتج آدم وموسى عليهما السلام ..)
وحديث (كتب الله مقادير الخلائق قبل ان يخلق السموات والارض ..) .

الجواب والله الموفق للصواب :-

ان العبد مأمور بالدعاء وقد وعده الله عليه بالاستجابة والثواب .

قال تعالى : (وقال ربكم ادعوني استجب لكم ان الذين يستكبرون عن عهدي سيخلون جهنم داخرين) (٦٠ غافر) وروى أصحاب السنن الاربعة وصححه الترمذي من النعمان بن بشير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (الدعاء هو العبادة) وفي رواية اخرى للترمذي (الدعاء مخ العبادة) واذا كان الدعاء هو العبادة او مخها فان توفيق العبد اليه والى العبادة باخلاص، يعتبر ايضاً بالتهاج الصراط المستقيم الذي يساعد على دخول الجنة .

وليس هناك تعارض بين الامر بالعمل والدعاء وبين كتابة الاقدار في اللوح فقد روى البخاري ومسلم عن علي رضي الله عنه قال : (كنا جلوساً مع النبي صلى الله عليه وسلم ومعه عود ينكت به الارض فنكس فقال : (ما منكم من احد الا وقد كتب مقعده من النار او من الجنة فقال رجل من القوم افلا نتكل يا رسول الله ؟ قال (لا) اعملوا فكل ميسر) ثم قرأ (فلما من اعطى واتقى) الآية. وفي رواية مسلم افلا نمكث على كتابنا ونحكم العمل فقال : (من كان من اهل السعادة فيصير الى عمل اهل السعادة ومن كان من اهل الشقاوة فيصير الى عمل اهل الشقاوة) . فقال : (اعملوا فكلكم ميسر ، اما اهل السعادة فييسرون لعمل اهل السعادة ، واما اهل الشقاوة فييسرون لعمل اهل الشقاوة) ثم قرأ (فلما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فميسره لليسرى) واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فميسره للسرى) (١٠٠ الليل) .

وفي تفسير القرطبي عند قوله تعالى (ونفس وما سواها فلها بها مخرجها فتجورها وتقاها) (الشمس) عنهما الطاعة والمعصية ، وعن محمد بن كعب قال اذا اراد الله عزوجل بعبده خيراً ألهمه الخير فعلم به واذا اراد به السوء ألهمه الشر فعلم به) . انتهى .

وهكذا يكون التوفيق لعمل الخير دليلاً على سعادة صاحبه ، والعكس بالعكس . الا ان العمل وحده لا يفيد دون النية . ففي الصحيحين (انها الاعمال

بالبنيات وإنما لكل امرئ ما نوى . . .) .

والخلاصة :- أن جفاف القلم بما هو كائن ، لا يتعارض مع الجسد في الدعاء والعمل ، بل على العكس من ذلك ، أنه يتطلب الدماء والابتنال التي الله ، والعمل الجاد والإخلاص والاستقامة على ذلك . فإذا كان القلم قد جف بأن فلانا من أهل الجنة فإنه - كذلك - قد جف بأنه ميسر لأن يعمل عمل أهل السعادة حتى يكون ملواه الجنة . وبالمقابل إذا كان القلم قد جف بأن فلانا من أهل النار فإنه كذلك قد جف بأنه ميسر لعمل أهل الشقاوة حتى تكون النار ملواه ، والعياذ بالله ، إذا على المبدأ أن يكثر من الدعاء وسائر أنواع العمل الصالح ويخلص دينه لله ويستقيم على ذلك إلى آخر لحظة ، وجزاؤه الجنة إن شاء الله . قال تعالى (أن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون أولئك أصحاب الجنة خالدين فيها جزاء بما كانوا يعملون) (١٣ - ١٤ الاحقاف) .

ومعنا الله لمصالح العمل والاستقامة عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

إما بعد ، ، ،

فقد ورد علينا السؤال الآتي :-

(عن الأحنف بن قيس قال خرجت وأنا أريد هذا الرجل فلقيني أبو بكره فقال أين تريد ؟ قلت أريد نصر ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعني علياً ، قال فقال لي : يا أحنف أرجع فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (إذا تواجه المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول في النار) قال فقلت أو قتل يا رسول الله هذا القاتل بما بال المقتول قال (أنه أراد قتل صاحبه) رواه ابن ماجه .

السؤال : ما المقصود بالتقاء المسلمين بسيفهما ؟

وماذا تقول في الحروب التي جرت والتي تجري بين المسلمين من حين لآخر ؟

الجواب والله الموفق للصواب :-

ان الحديثين صحيحان رواهما البخاري ومسلم وغيرهما ، بهذا اللفظ في باب الفتن وروى البخاري الآخر أيضاً في باب الإيمان بآيات مباركة (أنه كان حريصاً على قتل صاحبه) بذل أنه أراد قتل صاحبه . ومعنى الحديثين واحد بمعنى الالتقاء بسيفهما ، تلاقيهما على ساحة القتال واشهر كل منهما سلاحه في وجه الآخر مع العزم والأصرار على القتل ، وكذلك معنى تواجههما قال الأبي في اكمل المعلم على صحيح مسلم في شرح حديث (إذا تواجه المسلمان ...) أي ضرب كل واحد منهما وجه صاحبه أو قصده وقتل في قوله تعالى (وجهت وجهي) أي جعلت قصدي قال عياض هذا القاتل عصبية لا في قتال التأويل (انتهى .

وقال النووي في شرح هذا الحديث (وأما كون القاتل والمقتول من أهل النار فمحمول على من لا تأويل له ويكون قتالهما عصبية ونحوها ، ثم كونه في النار معناه : مستحق لها وقد يجازى بذلك وقد يعفو الله تعالى عنه ، وهذا مذهب أهل الحق وقد سبق تأويله مرات وعلى هذا يتأول كل ما جاء من نظائره .

واعلم ان الدماء التي جرت بين الصحابة رضي الله عنهم ليست بدخلة في هذا الوعيد ، ومذهب أهل السنة والحق احسان الظن بهم والامسك عما شجر بينهم وتأويل قتالهم ، وانهم مجتهدون متأولون لم يقصدوا معصية ولا محض الدنيا ، بل امتدح كل فريق أنه الحق ومخالفه باغ ، فوجب عليه قتاله ليرجع الى أمر الله وكان بعضهم مصيباً ، وبعضهم مخطئاً معذوراً في الخطأ ، لانه لا اجتهد ، والمجتهد اذا أخطأ لا اثم عليه .

وكان علي رضي الله عنه هو الحق المصيب في تلك الحروب ، هذا مذهب أهل السنة ، وكانت القضايا مشتبهة حتى ان جماعة من الصحابة تحيروا بينها

باعتزلوا الطائفتين ولم يقاتلوا ولم يتبعوا الصواب انتهى .
ومثله في الإبي عند نفس الحديث .

وعلى هذا فإن أهل السنة جميعون على خلاف ما فهمه أبو بكر من عموم الحديث . ثم قال الإبي قوله (أنه أراد قتل صاحبه) فيه حجة للقاضي أبي بكر أن المزم على الذنب معصيته يأخذ بها ، ومن يخالفه يقول : هذا أكثر من المزم وهو الواجهة والقتال) انتهى .

وإذا ما استثنينا تلك الحرب التي جرت بين الصحابة رضوان الله عليهم ، والتي نقلت انفا كلام العلماء فيها ، فإن الحروب الأخرى — التي جرت وتجرى بين المسلمين — تعتبر غير شرعية ويعتبر من يخوضها دخلا في الوعيد الذي جاء في الحديثين الاتسي الذكر .

هذا إذا كان كل من القاتل والمقتول ظالما ، أما إذا كان أحدهما ظالما والآخر مظلوما فإن الظالم في النار قاتلا كان أو مقتولا ، أما المظلوم فإن كان هو القاتل فلا اثم عليه ، لأنه شرع له القتل دفاعا عن النفس والمال ، وإن كان هو المقتول فإنه شهيد ، ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أرايت أن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال (فلا تعطه مالك) قال أرايت أن تقتلني ؟ قال (قتله) قال أرايت أن تقتلني ؟ قال فقتل شهيد قال أرايت أن تقتله ؟ قال (هو في النار) .

وفي صحيح البخاري (من قتل دون ماله فهو شهيد) .

قال في الفتوح : (قال النووي فيه جواز قتال من قصد أخذ المال بغير حق سواء كان المال قليلا أو كثيرا وهو قول الجمهور ، وشذ من أوجبه) .

وقال بعض المالكية : لا يجوز إذا أراد الشيء الخفيف .

قال القرطبي : (سبب الخلاف عندنا هل الآن في ذلك من باب تغيير المنكر ، فلا يفرق الحال بين القليل والكثير ، أو من باب دفع الضرر فيختلف الحال انتهى .

على أن المجتمع الإسلامي يجب أن يقوم بواجبه في نصرته الحق عندما ينشب قتال بين فئتين مسلمتين ، فعليه أن يصلح بينهما بالعمل ويساعد الفئة المظلومة ولو بالقتال إلى جلبها حتى ترجع الفئة الظالمة عن الظلم .

قال تعالى (وإن طائفتان من المؤمنين اختلفتا فامسحوا بينهما فإن بفت أحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن ناست فامسحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين) .

جعلنا الله من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه .

والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

« السنة النبوية ومكانتها في الإسلام »

لقد أنزل الله القرآن على رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم ، هدى للمتقين ودستورا للمسلمين وشفاء لصدور الذين أراد الله لهم الشفاء ونبراسا لمن أراد الله لهم الفلاح والنجاح .

ولم يغادر الرسول صلى الله عليه وسلم من أمور معاشهم ومعادهم صغيرة كانت ولا كبيرة إلا وضع قواعدهما وقرر أصولها وأضاء طريق الوصول الى الحق قال الله تعالى : (وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم لعلهم يتفكرون) { الفتح } وكل ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سوى القرآن الكريم — من بيان لاحكام الشريعة ، وتفصيل ما في الكتاب الكريم وتبيين له هو الحديث النبوي وهو يوحى من الله تعالى (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى) (٣ — ٤ النجم) والسنة كالقرآن . الكريم من جهة ان الاثنين وحى الهي والفرق بينهما ان القرآن الكريم وحى الهي باللفظ والمعنى المتعبد بتلاوته والسنة وحى غير مطو ، وحى بالمعنى دون اللفظ ، لا يتعبد بتلاوته ولكنه مقروء فالقرآن والسنة تشريعان متلازمان لا يمكن لمسلم ان يفهم القرآن الا بالرجوع الى السنة .

بعد هذا لو أراد شخص ان يفرق بين السنة العملية والسنة القولية ، ويقول ان الدين العام هو ما جاء في القرآن لانه متواتر وفي السنة العملية لانها من حيث العمل بها . فيجب متواترة وما عدا ذلك وهي السنة القولية فليس يلزم العمل بها ، عدا ما في هذا الراي الخطير من مخالفة صريحة لكتاب الله ومن قضاء على التراث التشريعي الاسلامي كله فانه يدعو الى الفوضى فسي المعقيدة والتشريع ، لا يقول بها رجل يحترم نفسه ويحترم شريعته ويحترم كيان امته الاجتماعي ابدا ، والسنة عملية كانت او قولية واجبة الاتباع ومصدر اصيل — بعد القرآن ، للاحكام الشرعية وعلى هذا دل القرآن وانعقد الاجماع وفي القرآن الكريم نصوص كثيرة تبين حجية الاحاديث وتلزم الناس باتباعها ، وتصرح بان الانتقاد لها انتقاد للسنة وان التمرد عليها علامة الانسلاخ من الايمان (وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) الحشر : ٧ (من يطع الرسول فقد اطاع الله) النساء : ٨٠ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) النساء : ٦٥ .

ولا خفاء بعد هذا في ان كتاب الله اصل ديننا وان سنة نبينا صلى الله عليه وسلم — قولية كانت او فعلية — هي الموضحة لاحكام كتابه وشرح معانيه بقوله تعالى : (انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون) الحجر : ٩ .

قال العلامة ابن حزم : « فلم يسع مسلما يقر بالتوحيد ان يرجع عند التنازع الى غير القرآن والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يأتي عا وجد

فيهما فان فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه فهو فاسق وان فعل مستحلا للخروج
عن امرهما وموجبا لطاعة أحد دونهما فهو كافر ، لا شك عندنا في ذلك. (٢٠)
(الاحكام في اصول الاحكام) ج ٨٠/٢ .

لذلك يجب الاخذ بهذين الاصلين علما وعقيدة والتحذير من ذلك بكل وسيلة
اقامة للدين والحق وزجرا من الكفر والضلال .
والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد ، فقد ورد علينا سؤال هذا مضمونه :-

(ما هو موقف السنة من القرآن ، وهل في الشرع أحكام وردت في السنة ولم ترد في القرآن ؟) .

الجواب والله الموفق للصواب :

ان السنة - وهي ما أوثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير - تعتبر مبنية للقرآن ومنصلة له . وهذا التبيين والتفصيل يوضح لنا ان السنة نطقت بأحكام كثيرة لم ينطق بها القرآن وإنما وكل النطق بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى (وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) (١) ففي هذه الآية دلالة واضحة ان الله أمرنا باتباع كل ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم سواء نطق به القرآن أو لم ينطق به ، ويؤيد ذلك ما أخرجه الحافظ أبو عمر بن عبد البر (من علقمة أن امرأة أتت عبدالله ابن مسعود فقالت له : إنه بلغني أنك لعنت ذيت وذيت والواشمة والمستوشمة وأناي ترات ما بين اللوحين فلم أجده الذي تقول وأناي لاظن على أهلك منها ، فقال لها عبدالله فادخلي فأتظري ، فدخلت فلم تجد شيئا ، فقال لها عبدالله : أما ترات) (وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) قالت بلى ، قال هو ذلك) (٢) وبين السنة للقرآن فيه تفصيل لما أجمل وفي ذلك التفصيل إضافة أحكام إلى الأحكام التي في القرآن .

قال أبو عمر بن عبد البر : (والبيان منه صلى الله عليه وسلم على ضربين : بيان المجهل في الكتاب العزيز كالصلوات الخمس في مواعيتها وسجودها وركوعها وسائر أحكامها ، وبيانه للزكاة وحدها ووقتها ، وما الذي تؤخذ منه الأموال وبيانه لمناسك الحج ، قال صلى الله عليه وسلم اذ حج بالناس : (خذوا عني مناسككم) لان القرآن ، إنما ورد بفرض جملة الصلاة والزكاة والحج دون تفصيل والحديث مفصل وهو زيادة على حكم الكتاب كتحريم نكاح المرأة على ممتها وخالفها وكتحريم كل الحمر الأهلية وكل ذي ناب من السباع ، إلى أشياء يطول ذكرها .) (٣) وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عما يظهر بعده من أهل الزيف والإلحاد كالخوارج والزنادقة ومن يسير سيرهم في نبذ السنة والتفريق بينها وبين كتاب الله عزوجل في وجوب العمل بها ، فقال صلى الله عليه وسلم : (ألا اني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول : عليكم بهذا القرآن وما وجدتم فيه من حلال فاحطوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه

(١) سورة المائدة آية ٧ (٢) جامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ٢٢٠ (٣) نفس المصدر ج ٢ ص ٢٢٢

الا لا يحل لكم الحجار الاهلي ، ولا كل ذي ناب من السبع ولا لقطه معاهد ، الا ان يستغني عنها صاحبها ، ومن نزل بقوم فعليهم ان يقروه فان لم يقروه فقله ان يعقبهم ببئس قراء .) لخرجه ابو داود في سنته عن المقدام بن معد يكرب ، واخرج ابو عمر بن عبد البر عن المقدام ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (يوشك رجل منكم متكئا على أريكته يحدث بحديث عني فيقول بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه من حلال استحلناه وما وجدنا فيه من حرام حرّمناه الا وان ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الذي حرم الله) (١).

وقد وقع هذا الزيف في وقت مبكر من تاريخ الامة الاسلامية ، فقد ذكر الامام الشافعي رضي الله عنه : ان فرقة في عهده ائكرت وجوب العمل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مكتفية بما حل القرآن وحرمه وقد نالـه احد هذه الفرقـة وسجل هذه المناظرة في عدة صفحات من كتاب جبايع العلم من الام ، فحجـه بعدة آيات من القرآن منها قوله تعالى : (واذكـرن ما يتلى نبي بيوتكن من آيات الله والحكمة ان الله كان لطيفا خبيرا) (٢) والحكمة هي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقوله عز وجل (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكـموا نبيـا شجر بينهم ثم لا يجندوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) (٣) وقوله تعالى : (من يطع الرسول فقد اطاع الله) (٤) واخيرا اعلن خصم الشافعي تراجعـه قائلا (قد قبلت منك ان اقبل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلمت ان الدلالة على ما اراد بها وصفت ، من فرض الله وطاعته . فاننا اذا قبلت خبره من الله قبلت ما اجمع عليه المسلمون فلم يختلفوا فيه ، وعلمت ما ذكرت من انهم لا يجتمعون ولا يختلفون الا على حق ان شاء الله .) (٥) وذكر عبدالرحمن بن مهدي — وهو من تلاميذ الامام مالك رضي الله عنه — ان الزنادقة والخوارج وضعوا حديثا منكرا عن النبي صلى الله عليه وسلم نسبوا فيه اليه : ان كل حديث سـمع عنه يجب عرضه على كتاب الله فان وافقه فانه قاله وان لم يوافقه فانه لم يقله ، قال ابو عمر بن عبد البر : (قال عبدالرحمن بن مهدي : الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث ، يعني ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال : (ما اتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله فان وافق كتاب الله فانا قلته وان خالف كتاب الله فلم اتله وانما اتا موافق كتاب الله وبه هداني الله) وهذه الالفاظ لا تصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عند اهل العلم بصحيح النقل من سـقيه ، وقد عارض هذا الحديث قوم من اهل العلم وقالوا : نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شيء ونعتمد على ذلك ، قلوا : فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفا لكتاب الله لانا لم نجد في كتاب الله الا يقبل من حديث رسول الله صلى الله عليه

(١) القضاء : ٦٥

(٢) الاحزاب : ٣٤

(٣) جامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٢٢

(٤) الام للشافعي ج ٧ ص ٢٧٦

(٥) القضاء

وسلم الا ما وافق كتاب الله ، بل وجدنا كتاب الله يطلق التماسي به والامر بطاعته ويحذر المخالفة عن امره جملة على كل حال) ثم روى أبو عمر (عن عمران بن حصين انه قال لرجل : انك امرؤ أحسق اتجد في كتاب الله الظهور اربعا لا تجهر فيها بالقراءة ثم عدد عليه الصلاة والزكاة ونحو هذا ثم قال : اتجد في كتاب الله مفسرا ان كتاب الله أبهم هذا وإن السنة تفسر ذلك (١) .

ومن هذه النقول الصحيحة يتضح لنا دعم ما ذكرنا آتفا من ان السنة مبينة لما في القرآن ومفصلة لما اجمل منه ، وأحكامها مكملة لأحكامه ، وإن الذين يعمدون الى انكار حجيتها ويرفضون العمل بأحكامها — اذا لم تذكر تلك الاحكام في القرآن — انما يعمدون الى احياء تلك الشبه التي سبقهم اليها اسيادهم من الزنادقة والخوارج وغيرهم من اهل الزيغ والالحاد ، أما قراؤا قول الله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم) (٢) اللهم انا لا نخالف عن امر نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ، بل تؤمن بما قلت فيه : (وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الارض الا الى الله تصير الامور) (٣) .

(٢) الشورى ٢٢

(٣) النور ٢٢

(١) حاكم بيان العلم ٢ ص ٢٢٢ — ٢٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الكريم .

ويصعد ،

فهذا سؤال مقدم من طرف (الأزمنة العربية) ونصه : -

(المذاهب الإسلامية الأربعة هل الواجب التقيد بها أم يجوز الانتقال من مذهب إلى مذهب آخر في الحكم الواحد ، وإذا كان كذلك فلماذا نجد أن كل دولة تحكم بفتحه مذهب معين ؟) .

الجواب والله الموفق للصواب :-

إن الله سبحانه وتعالى أمر من لا يعلم أن يسأل من يعلم فقال : (فنسئلكم أهل الذكر أن كنتم لا تعلمون) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ألا سألوا إذا لم يعلموا إنما شفاء العلم السؤال) . وكان الصحابة يستفتون رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل ما أشكل عليهم وكان أحيانا يتوقف عن الإجابة انتظارا للوحي ولما انتقل إلى الرفيق الأعلى كانت الفتوى تدور على علماء الصحابة ثم التابعين فكانوا يتفقون تارة ويختلفون أخرى ، ولم يعتبروا هذا الاختلاف نقصة وإنما اعتبروه نمعة وسعة ما دام في مسائل الفروع ، وقد روى عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أحد فقهاء المدينة المشهورين في عصر التابعين أنه قال : لقد نفع الله باختلاف أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في أمثالهم ولا يعمل عامل بعمل رجل منهم إلا رأى أنه في سعة ، كما روى عن عمر بن عبدالعزيز أنه قال ، ما يسرني أن لي باختلافهم حمر النعم .

وروى عن القاسم أنه قال : لقد أعجبني قول عمر بن عبدالعزيز : ما أحب أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخطفوا لأنه لو كان قولا واحدا كان الناس في ضيق ،

ومن أمثلة اختلاف الصحابة رضوان الله عليهم اختلافهم في ميراث الجد إذا كان معه أخوة أشقاء أو الأب فرأى أبو بكر الصديق رضي الله عنه أنه ينزل منزلة الأب فيحجب الأخوة كما يحجبهم الأب ، ورأى زيد بن ثابت رضي الله عنه أن الأخوة يرثون معه على تفصيل معروف في علم الفرائض ، وروى عن عمر رضي الله عنه في شأنه آراء مختلفة ثم اختلفت الأئمة الأربعة في هذه المسألة على غرار اختلاف الصحابة فقال : أبو حنيفة يقول أبي بكر وقال الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد يقول زيد ولعلمهم اختاروا قول زيد لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (أنرضكم زيد) ثم إن الاختلاف الواقع في المسائل الفقهية العملية لا تترتب عليه مضرة ولا تنشا عنه آثار سيئة فهؤلاء المختلفون كانوا متحابين ليست بينهم مشقة ولا بغضاء بسبب الخلاف الواقع بينهم ومن أوضح الأمثلة على ذلك أن زيد بن ثابت كان مقبلا طول حياته بالمدينة المنورة مقر الخلفاء الراشدين وكان الناس

يستفتونه وكان الخلفاء يستشيرونه وكانت له آراء تخالف آراءهم ، وكذلك كان ابن عباس رضي الله عنهما . وفي عصر الأئمة أصحاب المذاهب نجد الشافعي يخلف شيخه مالكا ومالك يحبه مع ذلك ويكرمه ونجد أبا يوسف ومحمد بن الحسن يخلفان شيخهما أبا حنيفة في طائفة من المسائل ، وهما مع ذلك يلتزمان بمذهبه ولا يعدلان به أحدا . وإذا تمهد أن الخلاف في مسائل الفروع وتبع في عصر الصحابة ممن بعدهم ولم يمه أحدا من أهل العلم فائنا نقول أن من جعل حكم مسألة من مسائل الدين يجب عليه أن يسأل عنها من شاء من أهل العلم والتقوى فإذا افتاه أهل العلم والتقوى وجب أن يعمل بمقتضى تلك الفتوى وإذا كان قد التزم مذهبا معينا فقد اختلف . هل يجوز أن يقلد غيره ممن المذاهب في بعض المسائل فقول لا يجوز مطلقا وقول يجوز في كل مسألة لم يسبق له أن عمل فيها بالمذهب الذي التزمه ويترتب على ذلك الجمع بين مذهبين فكثر ، وقد اشترطوا في جواز ذلك أن لا يؤدي إلى مخالفة الإجماع كما لو تزوج بلا صداق ولا ولي ولا شهود فإن هذه صورة لم لم يقل أحد بجوازها مع أنه لو استقطوا أخذ من هذه الأمور لكان موافقا لمذهب من المذاهب ، وأما لو اختار من كل مذهب ما هو الأخف فهذا هو المعروف عندهم بتتبع الرخص . فقد روى عن الإمام أحمد وجبارة أنه ينسق ونقل أبو اسحاق الشافعي عن بن حزم الإجماع على تسقيق متبوع الرخص وقد اطال الكلام على هذه المسألة فلينظره من شاء . أما الانتقال الكلي من مذهب إلى مذهب آخر فقد فعله طائفة من كبار العلماء ولم يعب ذلك عليهم ونذكر منهم على سبيل المثال أبا جعفر الطحاوي فقد كان شافعيًا وتلميذاً لثقاله المزني صاحب الشافعي ثم انتقل إلى مذهب أبي حنيفة وأصبح من أعظم أتباعه أن لم يكن أعظمهم على الإطلاق .

هذا ومن المعلوم أن المسلمين الذين انقسموا منذ زمن بعيد إلى طوائف كل طائفة تقلد إماما من الأئمة الأربعة ، توجد هذه الطوائف في منطقة واحدة وربما عينت الحكومة أربعة قضاة كل واحد يقضي بمذهب إمامه كما هو الحال في مصر أيام الأيوبيين والمماليك ولم يسبب هذا مشكلة للحكومة ولا للرعية وذلك أن أتباع المذاهب يمتثلون أن الأئمة الأربعة وغيرهم ممن انقرضت مذاهبهم على هدي من ربهم وأن من قلده واحدا منهم فهو ناج عند الله إذا كان هذا المظن (بكسر اللام) لم يصل إلى درجة الاجتهاد ولهذا قال أبو العباس المقرئ المالكي في (أضواء الدجنة في اعتقاد أهل السنة)

ومالك وأهل الاجتهاد كل إلى نهج الصواب هاد
كشافهمسي وأبى حنيفة وأحد ذي الرتبة النفيسة

ثم أن كل من درس الفقه يعرف أن الفقهاء متفقون على أن حكم القاضي يرفع الخلاف فإذا رفعت قضية إلى قاض نصبت الدولة أو الجماعة للحكم بمذهب أبي حنيفة مثلا فحكم بالمتفق عليه أو المشهور أو الراجح في ذلك المذهب فليس لأحد من القضاة الذين نصبوا للحكم بالمذاهب الأخرى أن يتعخوا حكمه وكذلك

المكس . ومن هنا ظهر انه لا اشكال في كون دولة اسلامية تحكم بمذهب . جالك
ولخري تحكم بمذهب احمد مثلا ، ويزيد ذلك وضوحا اننا نرى اكثر الدول الاسلامية
اليوم تحكم بقوانين مختلفة ما انزل الله بها من سلطان ، وانما جاءت مستوردة
من وراء البحار ، حلها المستعبرون معهم ليكون المسلمون اذا بالهم فنجد احدى
الدول الاسلامية تمسك بقوانين فرنسية واخرى تحكم بقوانين انجليزية مثلا ،
وقد تضيف هذه او تلك الى القوانين المستوردة قوانينا انتجت محليا ولكن بنفس
الطريقة التي انتجت بها القوانين المستوردة ورغم ذلك لا نجد اختلاف القوانين
بين قيام ملاقات صداقة او تحالف بين الدولتين المختلفتين القوانين .

والخلاصة :- ١ — ان اختلاف المذاهب ليس اختلافا حقيقيا ولم يزل
اتباع المذاهب السنية متأخين متحابين بعضهم يروى عن بعض ويستفتيه ويشرح
مؤلفاته ويترجم له ويثني عليه ، مع علمنا بأنه قد وقع في بعض الاحيان وعلى
سبيل النذور تشاجر بين طائفة من اتباع مذهب واخرى من اتباع مذهب آخر وهو
ناتج من الجهل ، واثمة المذاهب واتباعهم البارزون بريئون من ذلك .

٢ — وان العلمي الذي ليس له حظ وافر من العلم يجب ان يقلد احد العلماء
فيما يدين الله به من احكام العبادات والمعاملات ، اما من كان من اهل العلم
ولم يصل الى درجة الاجتهاد فالصحيح عند المتأخرين انه يجب عليه ان يقلد
احد الائمة المجتهدين ولا يقلد منهم الا الائمة الاربعة لانهم اعلم ممن غيرهم او
افضل بل لان مذاهبهم هي التي كتب لها الانتشار والاستمرار والمذاهب الاخرى
قد انقرضت وبقيت منها اقوال تذكر في كتب الخلاف .

٣ — ان الذي التزم مذهباً من المذاهب الاربعة يجوز له على الصحيح ان
ينتقل عنه انتقالا كلياً الى مذهب آخر ، وان انتقله في بعض المسائل دون بعض
فيه خلاف والصحيح عند بعضهم انه يجوز في المسائل التي لم يعمل فيها بالمذهب
الذي التزمه — ان يعمل فيها بمذهب آخر .

وانني اهاب بالسائل ان يراجع في هذا الموضوع كتب الاصول التي تلقاها
العلماء بالقبول مثل مختصر ابن الحاجب وشروحه ، ومنهج الفصول للقرافي
وشرحه للمؤلف ومنهاج البيضاوي وشروحه ، والوافقات لابن اسحاق الشاطبي ،
وجمع الجوامع لابن السبكي وشروحه وحواشيه وغير هذه من الكتب التي لها
نظام هذا الفن من علماء المذاهب الاربعة .

وبالله التوفيق وهو الهادي الى سواء السبيل .

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد ،

فقد ورد علينا السؤال الآتي : -

(الإسلام نادى بالقومية كيف تفسر ذلك ؟) .

الجواب والله الموفق للصواب : -

ان دستور الاسلام لم يرد فيه ذكر القومية بهذا اللفظ ، وانما ذكر القوم في مواضع كثيرة من القرآن ، قال تعالى : (وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه) (٤ ابراهيم) (وقوم نوح من قبل انهم كانوا قوما فاسقين) (٦ الذاريات) (ومن قوم موسى امة يهدون بالحق وبه يعدلون) (٥٩ الاعراف) (وكذب به قومك وهو الحق) (٦٦ الانعام) (وانه لذكر لك ولقومك) (٤٤ الزخرف) وكل هذه الالفاظ تدل على الامة . فقوم الرسول هم الامة التي ارسل اليها رجالا ونساء) . وغالبا تكون هذه الامة رهطه وعشيرته وشعبه ، الا امة محمد صلى الله عليه وسلم فانها تشمل جميع انواع البشرية بل وتشمل الجن مع الانس ، قال تعالى : (وما أرسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا) (٢٨ مائدة) ولا يتعارض هذا مع الآية الاتفة الذكر (وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليعين لهم) من ان القوم هنا هم قومه العرب بليل قوله تعالى في آية اخرى (..... بلسان عربي مبين) (١٩٥ الشعراء) فان ذلك من قبيل قصر المصوم على الخصوص .

ومن الطبيعي - وان كان الرسول صلى الله عليه وسلم ارسل الى كافة الخلق - ان ينزل عليه القرآن بلسان عربي ، لان الرسول عربي ، والبيئة التي نشأ فيها وبمك عربية (الجزيرة العربية) والعرب عشيرته هم اشد الناس مقاومة للدعوة الاسلامية ، أعني من لهم يهد منهم للإسلام - وكان لهم تسابق كبير في الفصاحة والبلاغة ، فكان من الحكمة ان ينزل بلسانهم لاقامة الحجة عليهم ويكون لهم أمجرا يحتقرون بسببه فصاحتهم ويلاغتهم .

والقومية لم نجدها - كذلك - بهذا اللفظ في دواوين العرب ولا في المعاجم القديمة ، وانما جاء فيها ذكر القوم على غرار ما اسلفنا . قال في تاج العروس : (القوم : الجماعة من الرجال والنساء معا ، لان قوم كل رجل شيعته وعشيرته ، او الرجال خاصة دون النساء ، لا واحد له من لفظه . قتال الجوهري ومنه قوله تعالى : (لا يسخر قوم من قوم) ثم قال : (ولا نساء من نساء) (١١ الحجرات) فلو كانت النساء من القوم لم يقل (ولا نساء من نساء) وقال زهير :

وما أدري وسوف أخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

ومنه الحديث (فليسبح القوم وليصنع النساء) ثم قال (وروى عن أبي العباس: النسر والقوم والرهمط ، هؤلاء معناه الجع ، لا واحد لهم من لفظهم ، للرجال

دون النساء ، أو بها تدخله النساء على سبيل تبعية ، لان قوم كل نبي رجال
ونساء قاله الجوهرى) انتهى .

وعلى هذا فان القومية بهذا اللفظ مفهوم جديد ومصطلح حديث ، تعرض له
المعجم والكتاب المصريون قال في المنجد : (القومية : مبدا سياسي واجتماعي ،
يفضل معه صاحبه كل ما يتعلق بأمته على سواء مما يتعلق بغيرها) (والقومي :
الانتمى الى مبدا القومية) .

وعلى هذا درج الكتاب المصريون الذين كتبوا عن القومية باتجاهات واقلام مختلفة.

واذا ما نظرنا الى التعريفات التي كتبت عن القومية من انها مبدا سياسي
واجتماعي يهدف الى تعزيز الترابط الوثيق بين جماعة يجمعهم شعور وتاريخ
ومصر وآمال وآلام — مشتركة ، ونحو ذلك بغض النظر عن الديانة التي
تعتنقها هذه الجماعة . نجد انها لا تركز على اساس ديني ، بمعنى ان الدين
لم يكن هو المبدأ الاساسي لها . ويؤيد ذلك ان مفهوم القومية جاء اصلا من
أوروبا بعد انهيار الكنيسة وتلاشي النفوذ المسيحي ، ففترقت الرومانية المسيحية
الى قوميات يتاح فيها للايطالي ان يعترف بإيطاليته والفرنسي بفرنسيته ، والالمني
بالألمانية ، حتى نشأت النازية العنصرية التي تنادي بشرف العرق الجرمني على
غيره من العناصر ، ثم انتقلت الى الأمة الإسلامية لتجعلها شيئا وقوميات ،
عربية وتركبة وفارسية وغير ذلك ، وتعيد الى هذه المجتمعات التي كانت بالامس
أمة واحدة ، نمرات القبلية وعصبية الجاهلية البنيضة ، هذا التعصب الذي
نهى الله عنه وقضى عليه الانتماء قال تعالى : (يا أيها الناس انا خلقناكم من
نكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم
(١٣٠ الحجرات) . ومن اسباب نزول هذه الآية كما في تفسير القرطبي : (قال
بن عباس لما كان يوم فتح مكة أمر النبي صلى الله عليه وسلم بلالا حتى علا
على ظهر الكعبة فأذن فقال علق بن أسيد بن أبي العيص : (الحمد لله الذي
نبش أبي حتى لا يرى هذا اليوم ، وقال الحارث بن هشام : ما وجد محمد غير
هذا القرباب الاسود مؤذنا ، وقال سهيل بن عمرو : ان يرد الله شيئا يغيره ،
وقال أبو سفيان : اني لا أقول شيئا أخاف أن يخبر به رب السماء ، فأتى جبريل
النبي صلى الله عليه وسلم وأخبره بما قالوا ، فدعاهم وسألهم واقرأهم ، فأنزل
الله تعالى هذه الآية : (زجرهم عن التفاضل بالاتساب والإزدراء بالفقراء ، فان
الدار على التقوى ، اي الجميع من آدم وحواء وانما الفضل بالتقوى) انتهى .

وأخرج الطبري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب أيام التشريق
وهو على بعير فقال : (يا أيها الناس ان ربكم واحد وان اباكم واحد ، لا فضل
لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ، ولا لاسود على احمر ، ولا لاحمر على
اسود الا بالتقوى ، الا هل بلغت ؟ قالوا بلى قال : (ليليخ الشاهد الغائب) وروي

البرار في مسنده عن حذيفة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «كلكم لآدم وآدم خلق من تراب ولينتهن قوم يفخرون بأبائهم أو ليكونن أهون على الله تعالى من الجملان . » وعلى هذا فإن الإسلام ضد التعصب العرقي ويراه من تراث الجاهلية وعيبتها .

وبدا من ذلك يدعو المسلمين على اختلاف أصولهم الى التأخي والتعاطف والتآزر والتعاون على البر والتقوى وعلى رفع راية الإسلام حتى تكون كلمة الله هي العليا .

وإذا قامت القومية على هذا الأساس أساس الدين الإسلامي الذي يجعل المسلمين — في مشارق الأرض ومغاربها — كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى — فإنها تكون قومية حييدة قائمة على أسس صلبة سليمة .

وإذا كان الإسلام يعارض القومية على أساس الاعتزاز بالعرق والنسب ، فإن هذا لا يعني عدم الاعتراف بقرابة النسب والتعاون بشكل خاص مع هذه القرابة ، تعاوناً لا يناهض الدين الإسلامي ولا يتعارض مع مبادئه ، ومن هنا نقول : إن جامعة الدول العربية لا تتعارض مع الإسلام ولا مع مبادئه لأنها — وإن كان اسمها يوحي بأنها تعني العرب وحدهم — قامت على أساس التعاون بين هذه الدول التي يجمع بينها الدين والنسب وأهم هدف لها هو محاربة أكبر عدو للمسلمين ألا وهو إسرائيل الصهيونية التي اغتصبت بلاداً إسلامية تضم فيها تضم المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين ، وقتلت وشردت شعباً مسلماً هو شعب فلسطين .

فإذا قام العرب المسلمون واتحدوا لاتخاذ هذه الأماكن المقدسة ، والتي مساعدة هذا الشعب المسلم الذي أخرج من دياره بغير حق ، فاتهم انما قاموا بواجب فرض عليهم ، وعلى غيرهم من المسلمين ، وهو نصرة المظلوم ومحاربة الظالم ، (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً) . فإن كان ظالماً دره من الظلم ، وإن كان مظلوماً رد عنه الظلم ، كما أنها قامت على مساعدة الضعيف من أعضاء هذه الشعوب ، ليكون هناك شبه تكافل اجتماعي ، وإن من مبادئها الحفاظ على التراث الإسلامي وتربيته ، ومن بين هذا التراث اللغة العربية لغة القرآن ولغة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم . وعليه فإنها تعتبر بمثابة نواة لوحدة إسلامية شاملة على ما نرى والله أعلم .

ولا عبارة بأن شعوب هذه الجامعة تضم أفراداً علة يعتقدون غير الدين الإسلامي ؟ لأن الأقل يتبع الأكثر من جهة ، ولأن الميثاق — من جهة أخرى — يناهض مع تعاليم الإسلام الحنيفية . نصرة المظلوم ومحاربة الظالم وما إلى ذلك ، ولا عبارة بوجود اجنبي على الإسلام — يشترك في الميثاق فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لقد شهدت في دار عبدالله بن جهمان حلفاً ما أحب

ان لي به حبر النعم ولو ادعى به في الاسلام لاجبت (١)

وهذا الحلف هو المعروف بحلف الفضول وقد أسس قبل البعثة بعشرين سنة
ونبه انحلت قبائل قريش ، فتعاهدوا وتعاهدوا على الا يجدوا بهكة مظلوما ، من
اهلها وغيرهم ، ممن دخلها من سائر الناس الا قاتلوا معه ، وكنوا على من ظلمه
حتى ترد عليه مظلومه (٢) .

وهذا الحلف هو المعروف بحلف الفضول وقد أسس قبل البعثة بعشرين سنة
اسمه عرب مشركون ويقول انه لو ادعى به في الاسلام لاجاب . وذلك لما يقوم
عليه هذا الحلف من عدل واحسان واخلاق سلمية تتماشى مع صميم الاسلام ،
وان مصادقة الدول الاسلامية على قرارات هذه الجامعة وتأييدها لها نسي شتى
المناسبات يبشر بنجاح ما ذكرنا آنفا من ان هذه الجامعة ستكون - ان شاء
الله - نواة لوحدة اسلامية شاملة تضم جميع المسلمين في مشارق الارض
ومغاربها .

والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الكريم .

أما بعد ،

مقد ورد علينا السؤال الآتي :-

(ما رأي الدين في توقيع اتفاق صلح منفرد مع العدو وهو لا يزال يحتل اراضي عربية ؟)

قبل الاجابة على هذا السؤال نضيف اليه كلمة (اسلامية) بعد عبارة (لا يزال يحتل اراضي عربية) ثم نطرح الاسئلة الآتية لكشف جوانب الموضوع ثم نجيب عليها:

١ - هل توقيع اتفاقية الصلح مع العدو - يقوى ويعزز موقف المسلمين عسكريا واقتصاديا وسياسيا ولا يضر بدينهم ؟

٢ - هل توقيع الاتفاقية وتنفيذها مع العدو - يحقق السلم الذي وصفت به الاتفاقية ويرد الحقوق المقتضية الى أهلها ؟

٣ - هل تحقق الاتفاقية مصلحة خاصة لقطر مسلم بعينه ، وهل تلك المصلحة المرتتبة محفوفة بمخاطر ومخاطر تمكسها الاتفاقية على ذللك القطر الاسلامي نفسه ؟

٤ - على افتراض أن الاتفاقية تجلب لذللك القطر مصلحة خاصة غير محفوفة بالمخاطر ، هل في تلك المصلحة اضرار بالمصلحة العامة للمسلمين ، وهل فيها اضرار بمسلمين آخرين ؟ .

الجواب والله الموفق للصواب :-

ان هناك حقيقة ثابتة ينبغي ان ننبه عليها قبل تحليل هذه النقاط والاجابة عليها ، وهي أن الامة الاسلامية مهما كانت الانقسامات والصراعات - تعتبر امة واحدة ، ولا يجوز لاي أحد منها أن يفرق صفوفها ، أو صفوف مسا توحيد منها ، وان عدوها الاخطر - واحد ويجب أن تظل واقفة له بالرصاد الا وهو : الصهيونية (اليهودية) التي زرعها حلفاؤها في قلب وطن الامة الاسلامية وفي ربوع تضم فيها تضم - المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين .

هذه الصهيونية اغتصبت - بمساعدة حلفائها - بلادا اسلامية ، وقاتلت أهلها وأخرجتهم من ديارهم بغير حق ، بعد أن قاتلت بأبشع المذابح للشيوخ والاطفال والنساء ، وما قاتلت تلك المذابح ببعيد عن الانتقامية المبرمة ، ولا عن الزعامة الاسرائيلية اليوم ، بل ان تلك المذابح هي إقوى ما أهله لهذه الزعامة .

وغنى عن القول ان الصهيونية (اسرائيل) أول ما تسعى اليه هو القضاء على الاسلام وأهله في هذه البلاد ، بل ومحاربة الاسلام في كل مكان .

وإذا كان الصراع الاسرائيلي اليوم يوصف بأنه صراع اسرائيلي عربي فانه في الواقع صراع يهودي اسلامي ، ذلك أن اليهود متكئون أن الاسلام هو اخطر ما يفتنون ، ولقد اتسر بذلك مفكرهم أنفسهم ، فقلوا في أكثر من مناسبة ان أكبر خطر يهددهم هو الصرخة الاسلامية التي أصبحت اصداؤها تتردد في العالم الإسلامي ، مشفقين أن تكون هذه الصرخة نسوة لوحدة اسلامية تضم كافة الامة الاسلامية في مشارق الارض ومغاربها لانهم موثقون أن الدولة الصهيونية المصطنعة لا تستطيع الصمود — مهما أوتيت من مساعدة سخية — أمام القوة الاسلامية ، هذه القوة التي تستمد من الله وتعتمد على الايمان به .

ولا ائد على ذلك من الثورة الاسلامية في ايران ، فلقد كانت ضربة قاضية على الصهاينة ، ولقد أصابهم من الذعر منها ما أصابهم ، فاصبحوا وحلفاؤهم يبحثون عن بديل يعوضهم تلك الخسارة التي منوا بها بسبب ارتفاع صوت الاسلام في هذه البلاد .

وإذا كانت هذه حقيقة اسرائيل ، فان المسلمين مرغومون وملزمون بمحاربتها ما دأبت تحارب دينهم وتعتب بمقدساتهم الاسلامية ، وتحتل بلادهم وتخرجهم من ديارهم (أن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير ، الذين كن لفرجوا من ديارهم بغير حق الا أن يقولوا ربنا الله) نعم أخرجوا من ديارهم لانهم مسلمون ولو كانوا يهودا لما قوتلوا ولما أخرجوا من ديارهم .

وسنناقش النقاط الأتفة الذكر ونجيب عليها الواحدة تلو الأخرى :

١ — حول النقطة الأولى فان ما يستخلص من الاتفاقية بعد دراستها — من جميع جوانبها ، يؤكد انها لا تعزز الا موقف العدو ، ماديا ومعنويا ، أن فيها لاذلا للامة الاسلامية واضعافا لقوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية وفيها نزول لقائفتها الاسلامية .

— من الناحية العسكرية أبسط مثال على ذلك أنه أصبح واضحا بعد توقيع الاتفاقية أن أكبر جبهة اسلامية عربية كانت تحارب العدو قد سحبتها الاتفاقية تماما من سلطة القتال ، وخلفت ثغرة يصعب على الامة الاسلامية سدها بنفس الدرجة ، وفي عين المكان ، وفي هذا اضعاف كبير للناحية العسكرية للمسلمين ، هذه الناحية التي أمر الله بتقويتها وتعبئتها ضد العدو حيث قال في كتابه العزيز (واعزوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) (٦٠ الانفال) .

ومن الناحية الاقتصادية — التي هي الضمان الوحيد للناحية العسكرية — لنا نورد. مثلا آخر وهو أن انسحاب تلك الجبهة من خوض المعركة مع اخوانهم العرب المسلمين ، لابد وأن يكون له انعكاسات خطيرة على الاقتصاد الاسلامي، فليجيش الذي سحبه الاتكافية كان مزودا بالاسلحة ويتهم بخبرات فنية جيدة ولا بد أن يعوض بجيش آخر ، وتعويضه يتطلب امكانيات مادية كبيرة ، تتجلى —

على سبيل المثال في شراء الاسلحة والتدريب على استخدامها .

— ومن الناحية السياسية ، فان الاتفاقية تسببت في شق عصا المسلمين وما زالت تسمى لتفرقة كلمتهم وزرع الشقاق في صفوفهم بشتى الوسائل ، ومن المعلوم — وهذه حقيقة مرة — ان فك حصار العزلة عن العدو من قبل نظام هذه الدولة المسلمة العربية التي لها وزنها الكبير — قد يشجع دولا أخرى اسلامية وغير اسلامية الى ان تفك الحصار عن العدو ، تأسيا بما فعلت هذه الدولة التي كانت لها القيادة في العالم العربي الاسلامي . لقد قطعت دول كثيرة افريقية وغيرها علاقاتها مع الكيان الصهيوني تضامنا مع اخوانهم المسلمين العرب . واذا كان بعض تلك الدول التي قطعت العلاقات ، غير مسلمة فانها قطعت علاقاتها تاييدا للحق وتميزا للعدالة .

وانه لن غير المستبعد ان تعيد تلك الدول او بعضها النظر فيما فعلت من مقاطعة ، خصوصا وان اكبر الدول التي كانت تراودها بالامس على المقاطعة وضرب الحصار السياسي على العدو ، أصبحت اليوم تراودها على فك ذلك الحصار وامسدة العلاقات ، او على الاقل ، تراودها ان تبارك الاتفاقية التي تتضمن اقامة علاقات طبيعية ، مع العدو الاسرائيلي ، وفعلما بدت بوادر ذلك مع الاسف تلوح في الافق ، وفي هذا — بدون شك — اضعاف المسلمين من الناحية السياسية .

— ومن الناحية الدينية فان في الاتفاقية خطرا على الدين الاسلامي لانه — بالإضافة الى اضعاف المسلمين عسكريا واقتصاديا وسياسيا — تفتح الباب على مصراعيه لتسلل اليهود الى المجتمعات الاسلامية ، وذلك ما يتيح لهم الفرصة لتنفيذ مخططاتهم المعادية للاسلام ، بما في ذلك المحاولة التي قاموا بها اكثر من مرة لتحريف القرآن في المصاحف ، كما فعلوا ذلك في التوراة والانجيل ، الا ان التحريف الذي قاموا به في القرآن واكتشف عدة مرات لا يكون الا وقتيا اذ لا بد ان يقبض الله له من الامة من يكتشفه ويرده راسا على عقب ، نظرا لقوله تعالى : (انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون) (٦ ابراهيم) لكن ما دون ذلك من الكيد للاسلام سيد ابون في تطبيقه كلما سنحت لهم الفرصة ، وقد أصبحت سائجة .

وعليه فان الاتفاقية خطيرة على دين المسلمين وفيها اضعاف لقوتهم العسكرية والاقتصادية والسياسية بل ان فيها سواء عن قصد او بغير قصد محاربة المسلمين ومظاهرة وموالة لعدوهم وهذا ما حرمه الله ونهى عنه ووصف من يقومون به — بلتهم ظالمون . قال تعالى : (انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين واخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم ان تولوهم ومن يتولهم فلولئك هم الظالمون) (٩ المتحنة) .

ب — وما اذا كانت الاتفاقية تحقق السلم الذي وصفت به ، وتعيد الحقوق

الى اهلها الشرعيين فهذا امر لم يقع ، وليس من المنتظر وقوعه وانما الذي وقع - وينتظر ان يقع - هو عكس ذلك تماما وهذه حقيقة ثابتة يبرهن عليها مايتي :

١ - ان تصعيد العدو لعدوانه على المسلمين اصحاب الحقوق الشرعية ، وعلى من يساعد على ايوانهم من المسلمين ، وعمله على ابادتهم بشتى الوسائل ، بما في ذلك استخدام الاسلحة المحرمة دوليا - قد تضاعف منذ رحلة القدس الى الان بشكل وحشي يفوق بكثير ما قام به العدو من انواع التنكيل خلال فتنسرة الهند في السنوات العشر التي سبقت تلك الرحلة .

٢ - كما ان انشاء العدو للمستوطنات في الارض المحتلة ومصادرته لممتلكات العرب المسلمين - قد تضاعف هو الآخر ، بنفس الدرجة ، وفي نفس المسدة التي تضاعف فيها العدوان .

٣ - وما يفعله العدو من العدوان ومصادرة الممتلكات والاستيطان ، يؤيده بالاثبات ، فقد صرح قائده اكثر من مرة - قبل توقيع الاتفاقية ومعداها - انهم ان ينسحبوا من الجولان ولا عن اي شبر من ارض فلسطين التي اصبحت اسمونها (يهودا والسامرة) .

٤ - اضيف الى ذلك ما قام به العدو من مضاعفة جهوده في تغيير المعالم الاسلامية في القدس والمسجد الأقصى ، وما فرض من حصار على المساجين في اداء الصلوات بهذا الحرم العظيم (ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه يسعى في خرابها اولئك ما كان لهم ان يدخلوها الا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الاخرة عذاب عظيم) .

ج - اما المنفعة الخاصة التي يؤمل ان تجلبها الاتفاقية لذلك القطر العربي الغامع بعينه فانها منفعة مشكوك فيها ، وبعبارة اخرى فانها منفعة بوائسها بنسبة ، وذلك لما تحمل الاتفاقية في طيها من مخاطر . لا على الاقطار الاسلامية الاخرى بحسب ، بل وعلى القطر الذي ابرمت الاتفاقية باسمه .

هذه المخاطر تتبل في غزو العدو للدين الاسلامي وتحطيم اقتصاد البلاد . شاء المواطنون او لم يشاءوا . بنيتود الاتفاقية تنصر على التعاون الثنائي . ونسي هذا - كما ذكرنا آنفا - مجال واسع لان ينفث العدو سمومه الخطيرة على الاسلام ، ويسعى ما امكن ان يدس - من خلال اللقاح الفكري . من امثلة ذلك التشويق بين البرامج الدراسية والاعلامية وغيرها - لطرفي الاتفاقية . ومعلوم ان البرنامج الدراسي الاسرائيلي يخصص قسط كبير منه لمحاربة الاسلام وحرمة ما وصف الله به اليهود من الغدر والخيانة وقتل الانبياء بغير حق ... ونفس الشيء تقوم به الاجهزة الاعلامية الاسرائيلية . ولقد سمعنا مؤخرا انشاء مئذنة في اشدان اهم جريدة في هذا القطر العربي الاسلامي منخصص بمودا - من سلحتها لكتلة (ابا اييان) الاسرائيلي ! وماذا سيكتب ابا اييان في هذه الجريدة ؟ هل سيزك مبادئه المعادية للاسلام ام يجعلها فرصة ذهبية منحت له في ان

بيث سمومه ويكيد للدين الاسلامي في اهم جهاز اعلامي عربي اسلامي ؟ الفالسب على الظن انه لن يترك الفرصة الذهبية تضيق . فالفرص تمر مر السحاب (وكل اناء بالذي فيه يرشح) ومعلوم ان هذه الجريدة يقرأها جم غفير من النشء الذي ما زال غضا لم يتحصن بعد من الدين الاسلامي بالقدر الذي يؤهله لمقاومة هذا الفوز الفكري الخطير . وقد يقودنا التناؤل الى ان نقول : ان في ذلك القطر الشقيق علماء اجلاء مخلصين لدينهم قد عرفوا الحق وظلموا يصعدون به : ويدانفون غنه الى وقت تقريب ، وسوف يتصدون لكل مؤامرة تحاك من جديد ضد الاسلام ، كما كانوا يفعلون في السابق ، الا اننا نخشى — اذا لم نفرق فسي التناؤل — ان تخرس افواههم واقتلامهم ، فلا يسمح لهم بقول الحق ، واذا سمح لبعضهم ممن ينتمي اليهم فانما يسمح له فقط — بمباركة الاتفاقية واضفاء الشرعية عليها كما وقع مؤخرا (انا لله وانا اليه راجعون) .

اما المضرة التي ستلحق بالاقتصاد في هذا القطر من جراء الاتفاقية فاننا رغم عدم خبرتنا في هذا الميدان — نعلم ان التبادل التجاري مع العدو وانساح المجال لتدفق سلحه الى هذا القطر سيؤثران سلبا على المصانع وعلى نفاق السلع — في هذا البلد — بحيث يسيطر الاقتصاد الصهيوني بمنافسة مصانعه للمصانع المحلية ، كما تسيطر تجارته بها عرف به منذ القدم مسن استخدام اسلوب الاحتكار التجاري . كل هذا وغيره يهدد مستقبل الاقتصاد في هذا القطر الشقيق .

وعليه فان الاتفاقية — رغم حصول النفط التي ينتظر ان تعيدها الى القطر ثم تعاد الى العدو عن طريق البيع او اي طريقة اخرى لتؤمن له وقود طائراته الحربية التي تقصف ليل نهار مخيمات المسلمين العزل — لا تخدم مصلحة القطر العربي الاسلامي نفسه لما يصلحها من مناسد ومخاطر على ذلك القطر ، والقاعدة الاصولية تقول : (درء المفاسد مقدم على جلب المصالح) .

د — ولو افترضنا ان الاتفاقية تجلب لذلك القطر مصلحة خاصة دون ان تجلب اليه مفسدة فانها — بدون شك — تضر بالمصلحة العامة للمسلمين — كما اوضحنا في النقطة الاولى والثانية. وتضر بصفة خاصة بمصلحة الشعب الفلسطيني، حيث تنقل الى بلاده — تلقائيا — سلبات الاحتلال التي كانت في ذلك القطر الذي أبرم نظامه الاتفاقية مع العدو . فالقاعدة العسكرية التي كانت في ذلك القطر ستنتقل وبشكل اخطر — الى صحراء النقب ، والمستوطنات التي كانت فيه ستنتقل الى فلسطين لتزدحم مع المستوطنات اليهودية التي أصبحت الضفة والقطاع يغصان بها منذ بدء الرحلة ، وليس هذا الا مثالا بسيطا لما تعكسه الاتفاقية من آثار سلبية على المسلمين على العموم وعلى الشعب الفلسطيني بالخصوص ، وهذا أمر لا يسوغه الشرع الاسلامي — لحديث (لا ضرر ولا ضرار) وللقاعدة الاصولية (المصلحة العامة تقدم على المصلحة الخاصة) وللقاعدة الاخرى (المصلحة الخاصة اذا كان في جلبها ضرر بالغير يجب تركها) لتتظر كقلب المواضعات في اصول الشريعة

لأبي إسحاق الشاطبي — الجزء الثاني (المسألة الخامسة في الفعل يكون مصلحة للنفس ومضرة للغير) .

الخاتمة : —

إن الأمة الإسلامية تعتبر في حرب مستمرة مع العدو الإسرائيلي ما دام مستمرا في اعتدائه على المقدسات الإسلامية ، وفي اغتصابه لأرض المسلمين ، وإخراجهم من ديارهم ، وإبادتهم في كل مكان .

وإن من يوقع اتفاقيات منفردة مع العدو في هذه المرحلة العسيرة — يعتبر شائعا لمسا المسلمين ومواليا لعدوهم الصهيوني وقد بين الله في كتابه العزيز — حكم موالي ذلك العدو . ولا مبرر لمن يفعل ذلك بأنه يخشى أن تصيبه كارثة بحجة أن العدو متقوق على المسلمين وتسانده أكبر قوة في العالم ، مشيدا بذلك علنا ، بل إن في هذا اثما على ائمة لما فيه من تثبيط عزائم المسلمين ، وبث الرعب واليأس في قلوب الضعفاء منهم .

وقد وصف الله من يسارع الى موالة اليهود — بهذه الحجة — بأنه مريض القلب فقال عزوجل : (فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين) (٥٢ المائدة) .

وإذا كان العدو يمتلك القدرة العسكرية لمن عند العرب المسلمين — من الامكانيات المادية والبشرية ما يخولهم قدرة أكبر من تلك القدرة ، بالإضافة الى أن الله وعدهم بالنصر إذا صبروا ، حتى ولو كانت قوة العدو ضعف قوتهم ، قال تعالى : (فإن تكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين) (٦٦ الانفال) . كما أن عند المسلمين من رجاء الثواب عند الله ما ليس عند غيرهم قال عزوجل (ولا تنهوا في ابتغاء القوم ان تكونوا تألون فأنهم يألون كما تألون وترجون من الله ما لا يرجون) (١٠٤ النساء) فالمسلمون بالشهادة يفرحون لانهم احياء عند ربهم يرزقون ، أما اليهود فأنهم متكئون — زغم اصرارهم على الباطل — أنهم لا راحة لهم في الموت ، وأنما الذي ينتظرهم هو العذاب الاليم ، وذلك بما قدمت ايديهم من البغسي والمعدوان ، قال جل من قائل : (قل ان كنتم لكم الدار الآخرة خالصة من دون الناس فتمنوا الموت ان كنتم صادقين ولن يتمنوه ولن يتمنوه أبدا بما قدمت ايديهم والله عليم بالظالمين) (٩٤ — ٩٥ البقرة) . وعليه فانه لا مجال لليأس والاستسلام ، وأنما الذي يجب أن تقوم به الأمة الإسلامية هو رص الصفوف وتقوية الإرادة في قلب كل مسلم والتشبث بتعاليم الاسلام ، والتعبئة الشاملة للجهاد والصبر واللباث عند لقاء العدو فعندئذ حق على الله أن ينصرهم (وكان حقا علينا نصر المؤمنين) (٤٧ الروم) ونعود فنقول مرة أخرى انه لا يجوز لأي مسلم ، لا باسمه ولا باسم من يقرض السيطرة عليه من المسلمين أن يوقع

اتفاقية مع العدو ليجلب بها مصلحة خاصة لنفسه أو لقطره ، لان هذه المصلحة — اذا سلجنا بها يصاحبها من المفسد على ذلك القطر نفسه ما يمنحها شرعا ؛ كما أنها تضر بالمصلحة العامة للمسلمين ، ولا تقوم الا على حساب الآخرين .

وقد برهنت الاتفاقية بالفعل ، على أنها اغرت العدو بتسعيد المسدوان والاستيطان واستمرار الاحتلال كما اغرت حلفاءه بعدم ادانة ذلك (ولو بالقول) .

وبالمقابل فقد رفض المسلمون العرب وغيرهم — الاتفاقية رفضا باتا ، كما صعد الفدائيون هجياتهم في كل جزء من الارض المحتلة ، مما تذف الرعب في قلوب المعتدين ، بعدما كانوا ياملون أن تؤمنهم مكيدة الاتفاقية وهيئات (ان الله لا يهدي كيد الخائنين) (والعاقبة للمتقين) .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد ،

نقد ورد علينا السؤال الآتي : -

(كيف يتم تطبيق الشريعة الإسلامية في المسائل السياسية ؟) .

قبل الجواب على السؤال نتعرض لمعنى السياسة بمفهومها اللغوي والاجتماعي ، ان السياسة بمفهومها اللغوي تعني : القياس بشؤون الرعية ، يقال ساس الوالي رعيته قام بشؤونها وقال في اللسان (ساس) وسيس عليه امر وأمر عليه وفي الحديث : (كان بنو اسرائيل يسوسهم انبياءهم كما يفعل الأبرار والولاة بأمر الرعية) (والسياسة القيام على الشيء بما يصلحه) انتهى .

والسياسة كما يعرفها علماء الاجتماع في العصر الحديث هي : (التعرف على مشاكل المجتمع والاسهام في حلها .) ويلاحظ ان المفهومين ليس بينهما اختلاف بل ان كلا منهما يكمل الآخر .

ماذا كانت السياسة بالمفهوم الاول تعني تسير شؤون الامة ، وكانت بالمفهوم الثاني تعني التعرف على مشاكل الامة والاسهام في حلولاها - فانه من الطبيعي ان من ساس امة بالمعنى الصحيح لابد وان يتعرف على مشاكلها ، ويسعى في حلولاها ومن هنا نجد سؤالا يطرح نفسه بنفس المعنى الذي طرح علينا - به السؤال الذي نعد له هذا الجواب .

هل الاسلام وشريعته يعنيان بمشاكل المجتمع ويسعيان في حلها ؟ وبعبارة اخرى هل الاسلام قادر على تلبية مطالب المجتمع مهما كانت الظروف الزمانية والمكانية وكيف يتم تطبيقه في ذلك ؟ الجواب واضح وهو ان الاسلام دين شامل ومتكامل اختاره الله للبشرية وارتضاه لها وجعله مكملا للديانات السماوية ومصدقا لها ومهيئنا عليها .

قال تعالى : (وانزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيئنا عليه) (٤٨ المائدة) . وقال (اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) (٣ المائدة) واذا كان الاسلام هو الدين السذي اختر للبشرية جمعاء ، وفيه كل ما يصلح الامة في ماضيها وحاضرها ومستقبلها الى ان يرث الله الارض ومن عليها - فانه من الطبيعي ان تمارس السلطة السياسية في ظله - بكل سهولة - وفقا للشريعة السمحة الغراء .

بل ان ممارسة السلطة السياسية والادارية في غير ظل الاسلام تعتبر مجازفة وعرضة للخطا والاحتراف وبالتالي فان الفشل مصيرها لا محالة .

ذلك ان من يمارس السلطة في ظل الاسلام يجد امامه منهجا واضحا ومتكاملا

رسبه الاسلام فلن يضل من اتبعه ولا يتحرف عن سواء السبيل .

ومن يسر في السلطة على غير نهج الاسلام فانه لابد ان يضل سواء السبيل
قال تعالى : (وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن
سبيله) (١٥٣ الاعمال) . فالاسلام حدد العلاقة بين الانسان وربه ، وبين افراد
المجتمع بعضهم مع بعض وبين المجتمع وقائده اي بين الرئيس والمرؤوس .

كما حدد العلاقة بين المجتمع الاسلامي وغيره من المجتمعات الاخرى .
ومعنى ذلك ان السياسة لابد وان تطبق داخل الدولة في علاقات افراد المجتمع
بعضهم مع بعض او علاقتهم مع قائدهم لو تطبق خارج الوطن في علاقة الدولة
مع غيرها من دول العالم ، مسلمة كانت او غير مسلمة ، مسألة كانت او غير
مسألة وهذا ما جاء في امكن عديدة ن الكتاب والمسنة .

ونورد من ذلك امثلة وجيزة :

فمن العلاقة بين افراد المجتمع الاسلامي قال تعالى : (انما المؤمنون اخوة
فاصلحوا بين اخويكم) (١٠ الحجرات) وقال (وتعاونوا على البر والتقوى ولا
تعاونوا على الاثم والعدوان) (٢ المائدة) .

وفي الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (المسلم اخو المسلم:
لا يظلمه ولا يسلمه من كان في حاجة اخيه كان الله في حاجته ومن فرج عن
مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كربة يوم القيامة ومن ستر مسلما ستره
الله يوم القيامة .) .

وفيما يعني العلاقة بين المجتمع وقائده : قال تعالى : (واخفض جناحك لمن
اتبعك من المؤمنين) (٢١٥ الشعراء) ، (فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الامر)
(١٥٩ آل عمران) (ياايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الامر منكم)
(٥٩ النساء) وفي الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (على المرء
المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره فان امر بمعصية فلا سمع ولا طاعة) .

اما فيما يعني العلاقة بين المجتمع الاسلامي وغيره من المجتمعات غير الاسلامية :
فقد قال تعالى : (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلكم في الدين ولم يخرجوكم
من دياركم ان تبرؤم وتسقطوا اليهم ان الله لا يحب المقتولين وانما ينهاكم الله عن
الذين قاتلكم في الدين واخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم ان تولوهم
ومن يتولهم فاولئك هم الظالمون) (٦ الممتحنة) وقال : (فما استقبلوا لكسم
فاستقيمو لهم) (٧ الانفال) وقال في حق المعتدين (قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم
ويخزمهم وينصركم عليهم ويشف صدوركم قوم مؤمنين ويذهب غيظ قلوبهم) (١٤
التوبة) .

وهكذا نرى الاسلام يضع امامنا منهجا واضحا ودستورا خالدا ، مؤلفا
من كتاب الله الذي (لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه) (٢٢ فصلت) ومن
سنة رسوله (الذي ما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى) (٤ النجم) محمد صلى

الله عليه وسلم هذا الدستور الذي أمر المسلمون ان يرجعوا اليه كلما اشكل عليهم شيء أو تنازعوا فيه قال تعالى : (فإن تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول) (النساء ٥٩) اي الى كتاب الله وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم وقال — (ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء) (٨٩ النحل) . (قال ابن مسعود قد بين لنا هذا القرآن كل علم وكل شيء وقال مجاهد : كل حلال وحرام ؛ وما الناس اليه مضطجون في أمر دنياهم ومعاشرهم ومعادهم) (١) . وإذا كنا أمرنا ان نرجع في جميع أمورنا الى الكتاب والسنة ، وكان فيهما بيان كل ما يحتاج الناس اليه في دنياهم وأخراهم ، فإن السياسة يجب ان تكون في مقدمة أمورنا التي نرجع فيها الى الكتاب والسنة لان في صلاحها صلاح المجتمع ، وفي مسادها مساده وهذا ما كان يفعله سلفنا الصالح .

ان أول قائد اسلامي هو الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ، وتسد طبق الشريعة الاسلامية تطبيقا مثاليا على السياسة وغيرها من جميع أنشطة الحياة . وكذلك الخلفاء الراشدون بعده ، لم يكن هناك فصل بين الدين والسياسة ولا بين الشريعة الاسلامية وغيرها من مختلف أوجه الحياة .

تقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم وكذلك الخليفة — هو مسير شؤون الدولة بما يعود على الأمة بخيري الدنيا والاخرة ، فهو امام الصلاة وهو القاضي وهو الحاكم وهو القائد الاعلى للجيش الاسلامي وهو الذي يوقع المعاهدات وغيرها ، ويولي على الاقاليم والسرايا والبعثات وما الى ذلك .

وعندما احتضر صلى الله عليه وسلم واراد ان يشير بالخلافة لابني بكره الصديق قال : (مروا ابا بكر فليصل بالناس) (١) .

ففي ذلك ايحاء بعدم فصل الدين عن النبيا ، لان الجميع يكون نسي منهج الاسلام وحدة متكاملة لا حدود بين اجزائها .

ومكرة الفصل بين الدين والسياسة جاءت من المجتمعات الغربية ، كرد فعل منها على الكنيسة التي افترطت في الرهبانية واحتكرت العطاء الالهي لنفسها ، فحصر الدين في طقوس وصلوات تقام داخلها وابعدت الدين عن الحياة المادية وحاربت المخترعات العلمية وكفرت اهلها .

وادعت بسط يدها فيما عند الله تتبع الجنة من ثناء وتبنيها عن ثناء والميعار عندها لاستحقاق الجنة هو القدرة الثرائية ، ودفع الثمن ولو كان المشتري طاغية معروف بالفسوق والعصيان ، فمن كان فقيرا او كان غير مستعد للشراء فليس له حظ في سكوك الغفران وهو في نظرها من الذين كتبت لهم الشقاوة الابدية ؛ امام هذا التصرف الخطير الذي قامت به الكنيسة ، بالاضافة

(١) ابن كثير .

(١) البخاري ومسلم .

الى الانحراف الخلقي الذي غصت به جدران الكنيسة ، وفي وسط غبرة العلوم المادية التي لا تحكم الا العقل — قامت المجتمعات الغربية التي لا تؤمن بالله ولا باليوم الآخر — بنذ الدين وابعاده عن شؤون الدولة ، بل ان بعض هذه المجتمعات اعلن الحرب ضد الدين ووصفه بأنه مخدر للشعوب ، ومن هنا نشأت الشيوعية البغيضة كمتقيدة وكذهب ، هدفها الاول محاربة كل دين سلاوي والقضاء عليه .

ثم بعد فصل الدين عن الدولة في المجتمعات الغربية قام كل مجتمع بوضع قوانين ودساتير وضعية أوجتها اليهم عقولهم دون أن تستمد من أي مصدر سلاوي ، وجعلوا لكل قطاع قانونا يتحكم اليه أهله وكثرا ما تخطئ تلك القوانين وتفسر وتبطل .

وإذا كان الغربيون وجدوا في كنيستهم عقبة دون التفكير العلمي والتطور المادي ، ووجدوا في الكنيسة تناقضات لا يستقيمها العقل ولا تتماشى حتى مع ما فتادي به الكنيسة نفسها من قيم وأخلاق ، مما أرغهم على نبذ الكنيسة بما تبثله من دينية ، واقصائها عن الدولة وعن الحياة ومطالباتها — فان المسلمين لا عذر لهم في تقليد الغربيين لا في قوانينهم ودساتيرهم ، ولا في فصل الدين الاسلامي عن الدولة ذلك ان الاسلام لا فضل فيه لاحد الا بالتقوى ولا احد فيه يملك لنفسه شيئا فضلا عن ان يملك هبة الجنة او يبيعها — قال تعالى : (ان اكرمكم عند الله اتقاكم) (١٣ الحجرات) .

(قل لا املك لنفسي نفعا ولا ضرا الا ما شاء الله) (١٨٨ الاعراف) كما انه دين لا رهبانية فيه جاء لسعادة الفرد والمجتمع في الدنيا والاخرة ، ففي الوقت الذي يدعو فيه — كما ذكرنا آنفا الى العناية بالناحية الروحية وسمو الانسان الى مرتبة الصديقين والشهداء والصالحين — ماته في الوقت نفسه يدعو الى العناية بالناحية المادية ، يدمو الانسان الى العمل ويسخر له جميع المصادر المادية ، ويفريه بالتفكير لكي يحسن استغلال تلك المصادر ، قال تعالى : (الله الذي سخر لكم البحر لتجري الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون) (١٣ الجاثية)

وعليه فان باستطاعة المسلمين — وهذا واجبهم — ان يعضوا على دينهم بالنواجز — والا يحكموا الا بالكتاب والسنة والاستنباط منها ، والقياس عليهما — حسب ما عليه سلفهم الصالح ، وفي نفس الوقت عليهم ان يعملوا على تطوير مكاسبهم المادية حتى يصلوا الى اعلى درجة من الرقي المادي . وعليهم ان يثقوا بدينهم ويتكدوا من انهم كلما عرضت لهم مشكلة سياسية وغيرها — وجدوا حلها في الشريعة الاسلامية على احسن وجه ، وذلك ان الشريعة الاسلامية لم تغفل أي شيء لا في الماضي ولا في الحاضر ولا في المستقبل ، لانها لم تشرع لفترة محددة ولا لقطاع معين بل شرعت لتبقى ما دام الانسان على ظهر المعمورة ولتشمل حل كل مشكلة حدثت في أي قطاع وفي أي عصر كان . ومن هنا يتضح الفارق بين

الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ، فالقوانين الوضعية — كما ذكرنا آنفا — تخطئ دائما وتتغير وتبديل باستمرار — لان الذين وضعوها بعيدون عن العصمة ويعيدون عن معرفة ما يصلح النفس البشرية في عاجلها وآجلها ، كما أنهم يجهلون — تماما — ما تخبئه العصور المتعاقبة من أحداث وتطورات .

أما الشريعة الإسلامية فأحكامها خالدة لا تتغير أصولها ولا تتبدل وهي صالحة لكل زمان ومكان ، لان الذي شرعها هو خالق العباد وخالق بيئاتهم من أولها الى آخرها (خلق الانسان ويعلم ما توسوس به نفسه) (هو الاول والاخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم) (٣ الحديد) .

واذا كانت الشريعة الإسلامية اثبتت قدرتها على حل مشاكل الفرد والمجتمع وعلى تسيير شؤون الدولة في كل زمان ومكان ، وكانت القوانين الوضعية على العكس من ذلك — برهنت على عجزها عن حل مشاكل كل من الفرد والمجتمع ومن العدالة في تسيير شؤون الدولة واعطاء كل ذي حق حقه ، فلما ان تهدر حقوق الفرد كما في المجتمع الشيوعي ، او تهمل حقوق المجتمع على حساب شرعية قليلة كما في المجتمع الغربي ، بالإضافة الى اهمال الجانب الروحي من حياة الفرد والمجتمع في كل من المجتمعين .

إذا كان هذا هو حال القوانين الوضعية وكان ذلك هو حال الشريعة الإسلامية السمحة الغراء فلما بال بعض المسلمين يعدلون عن العمل بحكم الله الى قوانين وضعية ما أنزل الله بها من سلطان . (ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون) (هـ المائدة) . ما لهم يستبدلون ما هو ادنى بالذي هو خير او لم يتذكروا قول الله تعالى (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) (٤ المائدة) وفي آية هـ (فأولئك هم الظالمون) وفي آية (فأولئك هم الفاسقون) (٧ المائدة) .

الخلاصة : —

ان تطبيق الشريعة الإسلامية في المسائل السياسية يتم — كما ينبغي — بالرجوع الى الكتاب والسنة والقياس عليها والاستنباط منها ، غاية مشكلة تعرض للدولة في أي قطاع لابد وأن يوجد في الدستور الإسلامي ما يضمن لها الحلول الملائمة في كل زمان ومكان .

قال تعالى : (ونزلنا عليك الكتاب تبينا لكل شيء) وقد ذكرنا كلام العلماء في ذلك . ومعنى هذا ان تطبيق الشريعة الإسلامية لا يتم فقط في المسائل القضائية، بل يضم جميع المسائل الادارية والحربية والاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية بفهمها الخاص ، وغير ذلك من مختلف القطاعات . وقد ذكرنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اول قائد اسلامي وكان خير مطبق لذلك ، وكذلك خلفاء الراشدون بعده ، طبقوا الشريعة الإسلامية على أحسن وجه في جميع مرافق الدولة .

ولم يزل المصدر الذي أخذوا منه والمنهاج الذي سلكوه ماثلاً أمام المسلمين :
كتاب الله الذي يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وسنة رسوله محمد
صلى الله عليه وسلم .

وقد استعرضنا أن فكرة فصل الدولة عن الدين جاءت من المجتمعات الغربية
كثورة على الكنيسة التي شوهدت الدين المسيحي وحاربت المخترعات العلمية ،
وأن المسلمين لا عذر لهم في تقليد الغربيين ، لا في دستائيرهم وقوانينهم ، ولا في
فصل الدين عن الدولة ، وأن الشريعة الإسلامية أثبتت قدرتها بما لا مجال للشك
فيه على أرساء دعائم العدالة بين أفراد المجتمع وتحقيق التكافل الاجتماعي بين
الغني والفقير ، والقوى والضعيف ، وعلى حسن ودقة أسلوب المعاملة مع الدول
الأجنبية في حالتها السلم والحرب . كل ذلك وغيره جاء بوضوح في دستور الإسلام
الخالد . وأن من استمسك بهذا الدستور فقد استمسك بالغروة الوثقى لا انفصام
لها ، ومن أبدله بغيره من القوانين الوضعية فقد استبدل الذي هو أدنى
بالذي هو خير . ومن حكم بقوانين وضعية لا تمت للشريعة الإسلامية بآية
صلة تناوله الوعيد فحين لم يحكم بما أنزل الله .
افليحذر الذين يخللون أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم (٦٣ النور) .
والله ولي التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

والمصلاة والسلام على النبي الكريم .

ويمعد ،

نقد ورد علينا سؤال هذا نصه :-

(ما رأي سماحة الشيخ في مشاركة المرأة بالامارات في الحياة النيابية بالبلاد كالتثيل بالجلس الوطني الاتحادي وغيره من المجالس النيابية ونلـك . من الناحية الدينية ؟) .

الجواب والله الموفق للصواب :-

ان الحياة النيابية — حسبها هو معروف في الوقت الحاضر — تستوجب ان تكون هناك دورات يجتمع فيها الاعضاء ويتداولون المسائل المطروحة عليهم وقد تتوالى الجلسات بضعة أسابيع .

واذا كان الامر هكذا فانه لا يجوز عندنا ان يكون بعض هؤلاء رجالا وبعضهم نساء لما علم من الشرع الحنيف من الحرص على ان تكون المرأة المسلمة مصونة عن التبرج والظهور في المحافل امام الرجال والاختلاط بهم من غير ضرورة ، وليس فرض الشارع الحكيم ان تكون مصونة عن الفاحشة فقط بل المطلوب ان تكون بعيدة عن النظر غير البريء وعن الاستماع الى حديثها بصفة مريبة ونحو ذلك ، وان يكون الرجل ايضا على حال يستطيع بها ان يفض بصره ويكف سمعه عما لا يحل له فقد قال ربنا عزوجل (قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك اركى لهم ان الله خبير بما يصنعون وقل للمؤمنات يغضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها وليضرن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن) (٣٠-٣١ النور) ، وفي صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (كتب على ابن ادم نصيبه من الزنا ، مدرك ذلك لا محالة فاليمينان زناهما النظر والانثان زناهما الاستماع واللسان زناه الكلام واليد زناها البطش والرجل زناها الخطا والقلب يهوى ويتنى ، ويصدق ذلك الفرج ويكذبه) ومن المستحيل عادة ان يجتمع الرجال والنساء في مجلس واحد وجها لوجه مع التائق في المظهر ويتبادلوا الاحاديث والحركات والسكنات ، واهيانا الضحكات والبسمات دون ان يحدث شيء مما ورد في الحديث المذكور ، اللهم الا ان تكون النساء من القواعد اللاتي انقطع منهن ارب الرجال ، ولا نعتقد ان اهل عصرنا يوافقون على ان تكون ممثلاتهم من هذا النوع . وفي صحيح مسلم ايضا عن جرير بن عبدالله رضي الله عنه قال (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظر الفجأة فأمرني ان أغض بصري) وفي شرح النووي والابن لهذا الحديث : هي (اي الفجأة) ما كان من غير قصد ولا اثم في اول ذلك ويجب ان يصرف بصره في الحال ، ولذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه : لا تتبع النظرة النظرة فأتها

لك الأولى ، وقد أمر بغض البصر كما أمر بحفظ الفروج ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (العین تزني) قال العلماء ، وفي هذا حجة على أنه لا يجب على المرأة أن تستر وجهها في الطريق وإنما هو مستحب ، ويجب على الرجل أن يغض بصره عنها إلا لفرض صحيح من شهادة أو مداواة أو خطبة أو شراء جارية وإنما يجوز في ذلك قدر الحاجة ويجب أن لا ننسى أن النساء في كلبنا لسن ملتزمات لما يجب عليهن من التستر حيث يظهرن باديئات السواعد والأذرع والأعناق والنصور وغير ذلك .

هذا ومن المعلوم لدى الجميع أنه كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عدد كثير من النساء الصالحات مثل أمهات المؤمنين وفاطمة الزهراء وأسبغ ذات النطقتين وغيرهن من المهاجرات ، ومثل أم سليم بنت ملحان وأختها أم حرام وأم ورقة وغيرهن من الانصاريات ، ومع هذا لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوهم لتبادل الآراء مع الرجال حول المسائل المهمة التي كانت في ذلك الوقت أكثر من أن تحصر ، وكلنا نعلم أن الله سبحانه أمره بالمشاورة فقال جل شأنه (وشاورهم في الأمر) فكان إذا أراد أن يستشير أحدهن استشارها بدون أن يجمعها مع الرجال كما فعل في مشاورته لام سلمة رضي الله عنها يوم صلح الحديبية ، ومعلوم أيضا أنه قد استشهد في عهده كثير من الرجال فقل بذلك عددهم ، وفي عهد الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم استشهد عدد هائل من رجال المسلمين في حروب الردة وفتوح الشام والعراق وفارس وأرمينية ومصر وبرقة وما جاورها وبلاد النوبة ، ولم يتخذ واحد من هؤلاء الخلفاء الراشدين المهديين مستشارات من النساء يعقدن الجلسات مع المستشارين رغم أن الرجال قد اكلتهم الحروب فكان نسي عددهم قلة وفي عدد النساء وفرة وفيهن علم وصلاح وعفة ، بالإضافة إلى صلاح رجال ذلك الوقت وعفتهم واشتغالهم بما يعينهم ، وجرى عادة الخلفاء الراشدين وغيرهم من الحكام وحمة العلم أنه إذا اشكل عليهم حكم لا يرسلون إلى الفقيهاة من النساء ليتفاوضوا معهن في ذلك الحكم وإنما يستفتونهن وهن في أماكن ، ومعلوم أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين والخلفاء الآخرين لم يعتقدوا في يوم من الأيام راية للمرأة لتقود سرية أو فرقة ولم يعين واحد منهم امرأة والية على إقليم أو مقاطعة كبيرة أو سفيرة وما ذلك إلا لأن المرأة لها مسؤوليات أخرى غير الاشتراك في مجالس الشورى وميادة الجيوش ونحوها ، فطبيعة المرأة هي السبب في أن الشرع الحنيف جعلها مسؤولة عن تدبير المنزل ، وتربية الأبناء ورعاية شؤونهم ورعاية بيت زوجها ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسؤولة عن رعيتها) رواه البخاري ومسلم . وإذا لم يكن لها زوج فهي راعية في بيت نفسها وأولادها أو مساعدة لأمها في رعاية بيتها أو بيت زوجها .

وإذا فرضنا أنها أصبحت عضوا في أحد المجالس النيابية مثلا فمن ذا الذي يقوم عنها بوظيفتها التي قلدها الشرع إياها وكلفها بها ، أيقوم بهما الخادم

الذي يخلب عليه أن يكون أميا لم يتزود من العلم ولا من الاخلاق بنصيب وانسر ولم يجعل الله فيه من الرحمة معشار عكر ما جعل في الام التي ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم المثل برحمتها فقال ما مضاه : أن الله تعالى ارحم بعبده من الام المرضع بولدها ، وإذا غرضنا مرة أخرى أن الاب والام كتنا مما عضوين في مجلس نيابتي وشاركا في جلسة من الجلسات ثم عادا في ساعسة من الليل أو النهار وهما يشعزان بالارهاق والسلام والملا فمن ذا الذي يخفف عنهما ما يشعران به ؟ .

ولو أن الاب كان هو المشارك في هذا العمل وحده وكاتت الام تؤدي مسؤوليتها التي هي ادارة المنزل فانه عندنا يعود الاب والحالة هذه سيجد محيرة البيت ومن حولها مطمئنين مستريحين وبذلك يمكنهم أن يهيئوا له اسباب الراحة والسرور . ومن جهة أخرى : يجب أن لا ننظر الى مسؤولية المرأة عن تدبير المنزل وتربية الاولاد على أن الغرض منها أن تكون المرأة حبيسة البيت كما يروجه اعداء الاسلام والباطشون عن الطريق المستقيم من التنصيب الى الاسلام وانما الغرض منها تكريمها وميائتها عن التعرض لكل ما يسبب لها المتاعب أو يزرى بينها أو مروعتها ، زيادة على أن تربية الاولاد من الامور التي لا يعرفها حق معرفتها الا النساء . ولهذا نجد الشرع الحنيف يجعل حضانة الولد حقا لأمه المطلقة دون أبيه وقد حكم بذلك أبو بكر رضي الله عنه في خلافته على عمر بن الخطاب لما نازعته أم عاصم في هذا الموضوع حسبما رواه الامام مالك في الموطأ ، وهي مسألة متفق عليها بين فقهاء المسلمين وبالجملة فانه يجب علينا نحن المسلمين أن ننظر في مشكلاتنا نظرة مستقلة نابعة من ديننا ومبادئنا الحسنة وأن نبتمد غاية الابتعاد عن تقليد الاسم الكافرة فائنا في واد وهم في واد وقد قال الله سبحانه وتعالى : (يا أيها الذين آمنوا أن تطيعوا الذين كفروا يردوكم على اءقابكم فتقتلونوا خاسرين) ١٤٩ آل عمران(وقال عزوجل : (يا أيها الذين آمنوا أن تطيعوا فريقا من الذين اوتوا الكتاب يردوكم بعد ايمانكم كافرين وكيف تكفرون وانتم تنظي عليكم آيات الله وفيكم رسوله ومن يعصم بالله فقد هدى الى صراط مستقيم) (١٠٠ - ١٠١ آل عمران) ولكن الرسول صلى الله عليه وسلم قد اخبرنا باننا لابد أن نلدهم في يوم من الايام قال : لتبئن سنن من قبلكم شبرا بشبر وفراغا بفراغ حتى لو سلخوا جعر غيب لمسلكتوه ، قالوا اليهود والنصارى قال نعم) رواه الشيخان في صحيحهما .

نسال الله سبحانه أن يهدينا والمسلمين جميعا الى العمل بكتابه ومسنة رسوله والجهاد في سبيله انه على كل شيء قدير .

بسم الله الرحمن الرحيم

(لا مجال للصراع بين الدولة والدين الاسلامي لانه لها بمنزلة الروح من الجسد)

للحمد لله والصلاة والسلام على من ارسله الله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهدى بهديهم الى يوم يبعثون .

أما بعد ، ، ،

نقد قرأنا مقالا تحت عنوان : « العلاقة بين الدين والدولة في مفهوم الدولة المصرية » نشرت بجريدة البيان في عددها السادس والثلاثين (٣٦) الصادر بتاريخ ١٤٠٠هـ الموافق ١٩٨٠/٦/١٤م .

وبما ان واجبا الاسلامي يفرض علينا ان نطالع — بمنالية — كل مقال له صلة بالدين الاسلامي يصدر في اي صحيفة من صحف هذا البلد الاسلامي العزيز، ونعلق عليه — اذا كان يتطلب التعليق — فاننا درسنا هذا المقال بكامل العناية وكانت ملاحظتنا عليه تتلخص فيما يأتي : —

ان هذا المقال يجعل الدين في كفة والسياسة في كفة اخرى ، ويجعل للدولة — في نطائهما — مفهومين : مفهومها قديما محافظا ومفهومها عصريا غير محافظ ، وقامت كتابة المقال بتحليل مفهوم الدولة والسياسة ، كما قامت بتحليل مفهوم الدين — في نظرها — مستخدمة عبارات لا تليق بجلال الله عزوجل مثل : (طبيعة الله) ولعلها تعني بها (سنة الله) وفي تحليلها لعلاقة الدين بالدولة والصراع الذي زعمت انه بينهما — استخدمت عبارة « تسلط الدين على الدولة » وتسلط الدولة على الدين ، وجاءت بمختلف الديانات في هذا المجال — على ورة واحدة ، دون ان يكون للاسلام ميزة خاصة ، بل ذكرت ان السبب في فشل تسلط الدين على الدولة في المسيحية هو نفس السبب في فشل تسلط الدين على الدولة في الاسلام فقالت : « قد يشتط الدين في مطالبه الى حد يجعل الدولة على مناهضته والحد من نشاطه ، فيكون ذلك بمثابة رد الفعل بمطالب الدولة .. وهذا ما حدث في بعض البلاد الكاثوليكية مثل المكسيك التي مستئمت سلطان الكهنة على حياتها وشؤونها ، وهو ما حدث ايضا في تركيا ، حيث ضج القوم من تغفل العلماء في شؤون الدولة ومطالبتهم بحقوق ممتازة » .

وواضح من هذه الفقرة وغيرها من الفقرات ان الكاتبة تنظر الى الاسلام مع غيره من الديانات — التي نسخت وحرمت — نظرة متساوية ، وتنتظر الى تماثيله ورجاله نظرة خاطئة حيث ساوت بين دور علماء الاسلام ودور الكهنة من الناحية السلبية على الدولة . وترى الكاتبة « ان الدولة يتبغي لها الا تعضد اي دين تعضيدا مباشرا » — هذه هي النظرة العلمانية التي تجعل الدين بمعزل عن الحياة السياسية ، ويعيدا عن تسيير شؤون الدولة .

وهي فكرة غربية سادت المجتمعات الأوروبية ، كرد فعل منها على الكنيسة التي انزلت في الرهبانية وأدعت بسط يدها فيها عند الله تبين الجنة من تشاء وتبها من تشاء ، وحاربت المخترعات العلمية وكفرت أهلها ، وكرد فعل لذلك قامت المجتمعات الغربية بنقد الدين وتعاليمه وإبعاده عن شؤون الدولة ، بل أن بعض هذه المجتمعات أعلن الحرب ضد الدين ، ووصفه بأنه مخر لل شعوب ، ومن هنا نشأت الشيوعية البغيضة كعقيدة ، وكهذهب هدفها الأول محاربة كل دين سماوي والقضاء عليه .

وإذا كان الغربيون وجدوا في كنيستهم عقبة دون التفكير العلمي والتطور المادي ، ووجدوا فيها تعاليم لا تتناسب حتى مع الدين المسيحي نفسه — فأن المسلمين لا عذر لهم في تقليد الغربيين في قوانينهم ودستورهم ، وذلك لعدة أسباب منها : —

١ — أن الدين الإسلامي جاء مكملًا للديانات السماوية ومهيئًا عليها ، وقد صان الله شريعته السماوية بحفظ القرآن من التبديل والتحريف قال تعالى : « أنا نحن نزلنا الذكر وأنا له حافظون » (الحجر آية ٩) .

٢ — أن اليهودية والمسيحية نسختا بالاسلام وحرف التوراة والتجبل — من مواضعها ، وظل المتمسكون بها يبدلونهما حسب أهوائهم مثل ما كان أسلافهم يبدلون ويحرفون قبل الاسلام ، قال تعالى : « فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم » (البقرة آية ٥٩) . وقال عز وجل : « يحرفون الكلم عن مواضعه » (النساء آية ٤٦) ، هذا بالنسبة لليهود ، أما النصراني فأنهم اتخذوا عيسى ولهم الهن من دون الله ، ولم يقل عيسى عليه السلام ذلك ، وحاش له منه ، قال تعالى حكاية عنه « ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن أعبدوا الله ربي وربكم » (المائدة آية ١١٧) . وعليه فانه لا يوجد اليوم كتاب مقدس سلم من التبديل والتحريف الا القرآن الذي تكفل الله عز وجل بحفظه من التبديل والتحريف .

٣ — أن الدين الإسلامي دين شامل وياق ، به ختمت الرسالات السماوية ، ورسالته تشمل البشرية جمعاء وموجهة إليها في كل شبر من بقاع الأرض ، فلم يبق لفتره محددة ، ولا لجنس معين من البشر ، بل هو دين شامل وصالح لكل زمان ومكان الى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

٤ — أن الدين الإسلامي لا رهبانية فيه ، يدعو الى العمل للدنيا والاخرة ، ويسعى الى رفع المستوى المادي ، بقدر ما يسمى الى رفع المستوى الروحي . ففي الوقت الذي يعني فيه بتهيئة الناحية الروحية في الانسان حتى يسبو الى مرتبة الصديقين والشهداء والصالحين فانه في الوقت نفسه يعني بالناحية المادية فيدعو الانسان الى العمل ، ويسخر له جميع المصادر المادية ويفريه بالتفكير حتى يحسن استغلال تلك المصادر قال تعالى : « الله الذي سخر

لكم البحر لتجري الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون
وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه ان في ذلك لآيات لقوم
يتفكرون » الجاثية .

وعليه فانه لا مجال لفصل الدين الاسلامي عن الدولة ولا مجال للصراع
بينهما ، لانه لها بمنزلة الروح للجسد واذا فارقت الروح الجسد توقفت الحياة .

وان الدولة المثالية التي تنعم بالاطمئنان والحياة الكريمة هي التي تجعل
تعاليم الدين الاسلامي دستوراً لها ، لا في المجال القضائي فحسب ، بل وفي
جميع المجالات السياسية والادارية والعسكرية والاقتصادية .

— ففي مجال السياسة نرى ان الدين الاسلامي يضع للسياسة منهاجاً
واضحاً يحدد فيه علاقة أفراد المجتمع بعضهم مع بعض ، ويوفر لهم الحرية
السليمة التي لا تهبط بالانسان الى مستوى الحيوانية فيمصر عبداً لشهواته
ونزواته ، بل تقوده الى ان يقبوا الملكية السامية كمواطن صالح منتج رفيع المستوى
مشارك براهيه وفكره وعمله في بناء المجتمع .

فالتشاور والتعاون والتعاطف من ميزات المجتمع الإسلامي المثالي قال
تعالى : « وشاورهم في الامر » (١٥٩ آل عمران) وقال عزوجل : « وأمرهم
شورى بينهم » (الشورى ٣٨) وقال « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا
على الاثم والعدوان » (٢ المائدة) ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يستشير أصحابه ويستفيد من خبراتهم وتجاربهم في تسيير شؤون الامة الاسلامية .

وعندما يرى ان آراءهم تخالف رأيه يترك رأيه ويأخذ برأيهم ، فقد ترك رسول
الله صلى الله عليه وسلم رأيه يوم بدر في المكان الذي عسكر فيه جيش
المسلمين عندما صارحه الخليل بن المنذر قتلاً « يا رسول الله ان هذا ليس بمنزل
فاتهم بالناس حتى نأتي ادنى ماء من القوم فننزله ثم نغور ما وراءه من القليب
فنشرب ولا يشربون ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم « لقد أشرت
بالسراي » ونهض ومن معه من الناس الى حيث أشار الخباب .

وفي غزوة أحد استشار رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه فقال :
« فان رأيتم ان تقيموا بالمدينة وتدعوهم حيث نزلوا ، فان هم أقاموا أقاموا بشر مقام
وان هم دخلوا علينا قاتلناهم فيها » (١) ورغم ان رأيه كان مصيباً فانه لما رأى
قومه يرغبون في الخروج ، متحمسين للشهادة عدل عن رأيه ووافقهم على
الخروج الى العدو .

هكذا تكون المشاورة بفهمها الصحيح مشاورة يطرح الامر معها على
بساط البحث حتى يتخذ القرار على ضوءها ، لا مشاورة رمزية تعرض على

المواطنين وتكون القرارات قد اتخذت قبلها مسبقا . وفي المجال العسكري فإن الدين الإسلامي أمرنا بالقسوة وحشد الطاقات للعدو . قال تعالى : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم » (٦٠ الانفال) وكان رباط الخيل في تلك الآونة أقوى وسيلة للقتال ، فلا شك ان المسلمين اليوم في هذا المهد مطالبون باعداد أحدث الأسلحة وأشدّها فتكا بالعدو ، غير ان هناك سلاحا روحيا مرتبطا بهذه القوة الأرضية الا وهو إيمان المسلمين بربهم وتأييدهم لما فرض الله عليهم ، وتجنبهم لما نهى عنه ، فإلّا لا يقبل منهم التخلي عن هذا السلاح الروحي حتى في وقت احتدام المعركة .

فإذا حانت الصلاة وقت المعركة أمر الله قادّهم ان يجعل الجيش طائفتين طائفة تبقى في مواجهة العدو وطائفة تصلي مع الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإن صلت معه ركعة تصصرف بأسلحتها لتحل محل الطائفة التي كانت في مواجهة العدو ، فتصلي معه الجزء المتبقي من الصلاة ثم تكمل كل طائفة على حدتها .

فإذا لم يمكن قسم الجيش صلوا جميعا وهم يقاتلون حسبما تيسر لهم ولو لم يستطيعوا الا الفية . هكذا ينظم الاسلام الحفاظ على هاتين القوتين أحسن تنظيم ، القوة المادية والقوة الروحية ، قوة الأرض وقوة السماء ولا يقبل لاحداها ان تطغى على الأخرى . قال تعالى محذرا من أهمال القوة الأرضية وقت الصلاة : « وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم ود الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحدة » (النساء ١٠٢) .

هذان نموذجان لمثالية الاسلام في المجالين السياسي والعسكري ، وبمظهرها نطق به القرآن في المجالات الأخرى .

وعليه فإن ما ذكرت الكاتبة من أنه ينبغي للدولة الا تعضد أي دين تعضيدا مباشرا ، أمر ضروري وارد اطلاقا في الدين الإسلامي ، فتأييد الدولة الإسلامية لدينها معناه سيرها على منهجه الواضح ، وتشبثها بتعاليمه السامية وشرعيته السميعة الفراء .

وقد ذكرنا ان الدين الإسلامي للدولة بمنزلة الروح للجسد ، فتأييدها له إنما هو تأييدها لنفسها وتخليها عنه يكون بمثابة الانتحار لها ، فيجب الا تسعى لقتل نفسها بنفسها .

والله ولي التوفيق ، ، ،

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد ، فقد وردت علينا الاسئلة الآتية :-

السؤال الأول :- هل يمكن اعتبار سنة ١٩٧٩م عام الثورة الإسلامية ، حيث ثورتا إيران وأفغانستان والنهوض الإسلامي بشكل عام ؟ .

الجواب :- هذا السؤال يحتاج الى تفصيل حيث يتضمن مفهومين لابد من توضيحهما للقارئ . أولهما مفهوم الثورة وثانيهما مفهوم النهضة وكلاهما يغلط الناس في معناها .

أما الأول فيطلق هذه الاليم على أي انقلاب عسكري أو تغير أي وجهه كان في السلطة وهذا فهم مغلوط . لان الثورة لكي تسمى ثورة يجب أن تغير الواقع بما فيه من الجذور أي لا تبقى على أي شيء من القديم بل تأتي بتصوير جديد وفكر جديد ومعالجات جديدة لكل نواحي الحياة ، في النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وغيرها كما أن الثورة بالاضافة الى ذلك يجب أن تكون من صنع القائمين عليها ، ومن بنات افكارهم ، لا بناء على مخططات دولية ومصالح اكبر منها بمعنى انها يجب أن تكون من انتاج ذاتها . أما النهضة فكثير من الناس يعتبرونها اقامة الابنية أو بناء بعض المنشآت والمصانع وهذا في تصوري ليس صحيحا فالنهضة الحقيقية هي النهضة الفكرية ، حيث تصحو الامة من الغفوة التي تغط فيها ، فإذا ما صحت والتفت حول الاسلام عقيدة ونظام حياة ، منه معالجات ما صغر وما كبر من الامور وبه تحكم تصرفات الانسان على المستوى الفردي والجماعي ، وعلى أساسه تعالج المشاكل الدولية ، عندها تكون نهضة والا فنهض كمن يجري وراء سراب وهو يحسبه ماء .

واني لارجو مخلصا أن تكون ثورة إيران فيها الخير للمسلمين عامة وإن تمود على شعب إيران والامة الإسلامية بخير وبسر .

السؤال الثاني :- يتعرض المسلمون في كثير من بلدان المسلمين (اوغندا ، بورما ، النبلين) الخ الى مجازر وتصفيات فردية وجماعية ، ما هي واجبات المسلمين تجاه معاناتهم وسبل دعمهم ؟ .

الجواب :- ما اظن احدا يجهل ان على المسلم اعانة اخيه ، لان المسلمين كالجسد الواحد ومعروف أن الجهاد — اذا اعتدى على اية ارض اسلامية ولم يستطع اهلها رد العدو يصبح فرض عين . ففريضة الجهاد واثمة سواء في الاقطار التي ذكرت أو في سواها .

السؤال الثالث :- المؤتمر الاسلامي الاخير في المغرب شكل لجنة خاصة اسمها (لجنة القدس) ما هي بنظرك المهمات التي على اللجنة ان تقوم بها ؟

الجواب :- القدس بحاجة الى جهاد لا الى لجان ، فالمهمات التي تنتظر اللجنة هي اعلان الجهاد فهمل تستطيع ذلك ؟

السؤال الرابع :- زيارتكم الأخيرة لكل من السعودية وسورية وقبلهما البحرين هل حققت نتائج ايجابية على صعيد تنسيق العمل من أجل المسلمين ومصلحتهم ؟ .

الجواب :- نرجو ذلك .

السؤال الخامس :- اصوات عديدة في اكثر من بلد اسلامي تدعو لان يكون يوم الجمعة بمثابة شوري ويطلب هؤلاء الخطباء في كلماتهم بالتطورات التي تهم المسلم على مختلف الاصعدة ما رايك بذلك ؟ .

الجواب :- ان الاسلام جاء لاجل معالجة مشاكل الحياة فسن صلاة الجماعة في المساجد ليجتمع اهل كل حي خمس مرات ونتيجة للاجتماع سيحدث اتصال بينهم وحديث وتدارس لمشاكلهم ثم فرض الاسلام الجمعة وبها يجتمع المسلمون في المسجد الجامع ، فيكون العدد الاكبر ثم المعدين والحج ، والامل في خطبة الجمعة ان تعالج مشكلة ملحة تشعر بها الامة وتطمس لها الطول ، لا ان يكون الخطيب في واد والناس ومشاكلهم في واد آخر ، فكأنه يعيش وراء الاثاق او انه تادم من كوكب بعيد ولا يفرى ماذا يحدث في هذا الكوكب ، فالذي يفعل ذلك يعطي فكره ان الاسلام لا يهتم بالامور العامة مع ان الرسول صلى الله عليه وسلم يقول : (من لم يهتم بامر المسلمين فليس منهم) .

السؤال السادس :- مجددا علقت قضية الاجتهادات الدينية ، والتي تتعلق بالفتوى الازهرية للسادات تحتل صدر صفحات من الصحف التي تنقل آراء الائمة ووعطاء الدين المناهضين لذلك بفهم ديني سليم للخطوة الساداتية ! والافتاء الازهري ، هل يمكن اعادة نقل وجهة نظرك في هذا الموضوع ؟ .

الجواب :- لا اريد ان اخوض طويلا في هذا الموضوع فقد كتبت فيه بحثا وافيا مدعما بالادلة الكافية ، كما طرقة كثير من علماء المسلمين وفننوا راي الذين افتوا بجواز الصلح مع الاعداء ولحب ان اضيف ان الفتوى تلك هي فتوى سياسية من رجال نصبوا لهذا الغرض . وليس لها ائى صفة دينية ، لان الاسلام لا يبيح التنازل عن الارض الاسلامية ولا المساومة عليها لان للارض الاسلامية احكاما من الدين ولا يجوز الخروج عنها ، فلا يجوز لا للحكام ولا للمسلمين جيعا التنازل عن اى شبر من الارض الاسلامية حتى وان اجتمعوا على ذلك فقد اثموا جميعا واستحقوا عتاب الله فكيف اذا فعل ذلك فرد واحد منهم .

فالمصلح مع اليهود محرم واباحته والافتاء به ضلال وتضليل ، ولا يقول به من به راحة التسوى . ولست هنا في مجال استعراض النصوص والآلة الشرعية لاثبات ذلك فهي كثيرة جدا ولكن يكفي ان اذكر الحكم الشرعي هو بتحريم ذلك ، واعوذ بالله من عالم تكون مهمته ان يبرر للحاكم سوء صنيعه وحرام فعله .

السؤال السابع :- ما هي برايك المهمات التي تقع على عاتق المسلمين في المرحلة الحالية والمتبلة ؟ .

الجواب :- العودة الى الاسلام فهو المنجي والملاوى ، والوهمي على ما يخطط لهم وما يدبر لهم في الخفاء .

السؤال الثامن :- الواقع العربي بمختلف التطورات التي يشهدها على كافة الامعدة ، كيف تنظر الى قضاياها عامة ، وما هي سبل تحسين هذا الواقع بنظرك ؟

الجواب :- اظن انه لا يخفى على احد سوء الواقع العربي بل والاسلامي وازاءه يتردى ولا يتحسن وليس من سبيل الى تحسين هذا الواقع الا بالاسلام والعودة اليه ، ولا يصلح آخر هذه الامة الا بما صلح به اولها .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قِسْوَ عَلَى قِسْوَ

شيء جميل أن يجد الإنسان المسلم هذه الأيام إخا له تدفعه غيرته على هذا الدين ليقول كلمة حق ، أو يشير إلى منكسر رآه أو سمعه .

نعم : لقد سرنى ما قرأت في جريدة الاتحاد الفراء بعدها ١٨٧٩ بتاريخ ٢٠ / ذى القعدة / ١٣٩٧ ، بقلم الأستاذ مصطفى شردى حول فيلم عرض في تلفاز أبوظبي بعنوان : (الرغبة والضياع) وأطلع صدى أن تكون هناك أفلام تكتسب لتشير إلى القضا والزلا والنحش .

إن التلفاز موجود في كل بيت من بيوت الناس في هذه الدولة ، فقد أصبح جزءا من الكماليات التي وصلت إلى درجة الضرورة ومن هذا المنطلق تكمن الخطورة فيه ، فهو جزء لا يتجزأ من بيوتنا ، والشيء الذي يعرض به يجب أن يكون هو الآخر جزءا منا بمعنى أنه جزء من تراثنا ومن بيئتنا وتقاليدنا ، من حضارتنا من أفكارنا ، أصف إلى ذلك العلوم والمعارف التي تم كل الأمم ، ولا يجوز أن يدخل — بواسطة التلفاز — علينا ما ليس منا ، ولا من ذات أمنا ، خاصة إذا كان ما يدخل معاولتهم وتسرع في هدم وتحطيم بنيان الأمة وكيانها وشخصيتها ، أن لكل أمة أي أمة فلسفتها ولغتها وحضارتها ، وأن كل أمة تسمى لكي تنمي هذه الفلسفة وتلك اللغة والحضارة لأن باندثار هذه الأشياء أو بعضها أو أزالتهما ، يخل توازن الأمة وتصبح كالمرأة الساقطة في الفيلم الذي عرض على شاشة التلفاز .

إن الأمة لا تستطيع الوقوف على قدميها ، دون فكر يوجهها ، فما بالك إذا كانت مهلهلة ضعيفة تستورد كل شيء ، وتلقى مئات موائد الأمم وغفونتها ، فهل يعقل أن يكتب لأمة بهذا الشكل الخلود والاستمرار ؟ ، لعبري أن أمة لا تحترم ذاتها ولا تنمي فكرها ، ولا تبعد الفكر العفن والإخلاق المتدنية عن لبنائها ، لا تقوى على البقاء .

لقد شاهدت صدفه وقائع الفيلم الرخيص الذي عرض على شاشة تلفاز أبوظبي ، وللحقيقة أقول : أن في الفيلم من المشاهد الجنسية المتدنية ، ما يخل الإنسان من ذكره كيف لا يذوب خجلا من مشاهدته .

والغريب أنك لو سألت المنتج والمنفذ والمعارض عن الهدف من مثل هذا الفيلم ، لأجلك على الفور : أنها قصة إنسانية تعالج مشكلة إنسان وقع في براثن امرأة متهتكة ، فكان أن ضاع هو الآخر معها ، إلى أن وصل إلى الجريمة .

رحمك ربي ألا يمكن عرض مثل هذه القصة بلطال وأسلوب ومشاهد غير التي عرضت به من منظر خليعة .

أو أنه لكي يكون العطر نواحا ، لابد أن يمر خلال أنبوب من النتن

والعنف ، مثل هؤلاء الذين يقولون ما نكرنا ، كمثل من يسأل السارق لماذا سرقت؟
فيجيب على الفور لاجل أن اتصدق في سبيل الله سبحانه وتعالى ، منطلق ملتصق
اعوج ، لا يقره حتى أكثر الناس مذاجة .

ان الوسيلة يجب ان تكون من جنس الغاية ، ولا يمكن ان تتفائرا ، فإذا
كانت الغاية شريفة محللة ، وجب ان تكون الوسيلة اليها شريفة هي الاخرى
وحلالا طيبا ، ان الاخطاء في الامم تبدأ صغيرة ثم تأخذ في التضخم والنمو ، فإذا
لم تعالج عظمت واستعمل داؤها ، وامسبح بعد ذلك من المستحيل علاجها ولا
بأي شكل ، لذا قلنا باسم الله ثم باسم اخلاقيات هذا البلد ومنهجه وتراثه،
اناشد وزير الاعلام ان يوقف مثل هذا السيل الذي وان كان لا يزال خفيفا ، الا
ان قوة الاستمرار فيه لا يمكن خبطها بعد ذلك ، ولا يعلم نتائجها الا الله
سبحانه ، انا نناشده — كما نناشد جميع وزراء الاعلام في العالم الاسلامي ،كي
لا يتحول السيل في بلدنا الى الطوفان الذي غمر الكثير من بقاع المسلمين والتي
لا زالت تئن من آثار استيراد الفكر والحضارة.والخلق المسوي ، لانه لو حق
لنسا ان نستورد كل شيء غليس من حقا ان نستورد اخلاق غيرنا وطريقتهم نسي
الحياة .

وقد يقول قائل : ان هذا الفيلم وامثاله من انتاج عربي ، فهو ليس من
قبيل استيراد اخلاق من امم سوى امتنا . فنقول له : صحيح انه من انتاج عربي
ولكنه من اناس من العرب غمر بعضهم طوفان الاخلاقيات الغربية وانكراها
وسلوكلها ومنهجها ، فذابت شخصيتهم العربية — ان كان لهم شخصية أصلا —
وأصبحوا اصداء لغيرهم فقط ، ومنلوذا في درب الضياع الامي ، فكما ان
للأفراد حالات يضيعون فيها ويفقدون ذواتهم ، فان للامم كذلك حالات من
الضياع والته ، حين تسر مغمضة العينين مئة القلب ، تلتقط فتات موائد الغير
وتستورد افكارها واخلاقها ، وتلبس أثوابا فصلت لغيرها سواء ناسبتها ام لم
تناسبها ، حيث تأتي مرة فضفاضة لا تليق بها ومرة اخرى تكون صغيرة
ممسوخة لا تغطي بدننها فتكون شبه عارية .

ان من الضياع ان نسكت على الاخطاء وهي تتضاعف وتتضاعف وتتراكم حتى
يبلغ السيل الزبا ، بل اقول : ان من الضياع عملا ان يعرض في وسائل اعلامنا،
وخاصة التلفاز مثل فيلم الرغبة والضياع ، ناهيك عن بعض الافلام الهندية،
التي تتعرض في كثير من مناظرها ، لاقدم قدسياتنا ولما نعتز به ونزود بالروح
دونها الا وهو الإيمان بالله تعالى .

فانا نرى في بعض تلك الافلام الهندية : ان اناسا تتعقد امورهم وتصيبهم
التعاسة والشقاء لماذا بهم يلجأون الى اصنام وتمائيل هي عبارة عن العقائد
الوثنية التي يؤمن بها هؤلاء ، وعند ذلك تتحقق مطالبهم ويصلون الى
السعادة بمقد التمسح بذلك الوثن .

رباه : اهذا منظر يعرض في بلد اسلامي عريق ، انه يعبر عن عقيدة وثنية بعيدة بعد الخافقين عن عقيدتنا ، فهاذا نقول لابنائنا الصغار عندما يشاهدون مثل تلك المناظر ، التي تعبر عن العقيدة ؟ ماذا نقول لهم ونحن نعلمهم ان الحياة والموت والرزق والاجل وسواها بيد الله سبحانه ، كيف نوثق بين ما يرونه راي العين في وسائل اعلامنا ، وبين عقيدتنا ؟ نقول هذا لان ادراك الصغار محدود ، وقد يتأثرون بمنظر كهذا اكثر من اي قول ، فلماذا لا تكون هناك هيئة مهمتها مراقبة الاسلام التي ستعرض في التلفاز دينيا ، فتشرف على انتقالها بعد مشاهدتها وتصدر تصريحاً بأن الدين يبيحها ، وتتكون الهيئة من العلماء وذوي الاختصاص والغيرة على هذا الدين ، اننا امة مهزومة ، امة سيمت الخسف على ايدي حنة من شذاذ الاملاق من اليهود ، ان الحرم القدسي ، اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين يداس ويهان في ايدي اليهود ونحن نعرض مثل هذه الافلام .

ان الامم عندما تكون مهزومة تحاول ان ترتفع بتكبر ابنائها ، ومستواهم المعنوي والنفسي والوجداني فتتفهم بكل ما يدفعهم الى الجهاد والسمو ، لا بالرزيلة والجنس . ان واقعنا يحتم علينا ان ننهض بمقول ابنائنا الى اعلى ، لا ان نجرهم الى حضيض المذاهبات .

وكلمة اخيرة اتولها : اما ان نضع هذا لانفسنا ونوقف الاتحاد السذي بدائنا ، والا سوف لا نصحو الا وقد وجدنا انفسنا في حقيقة الضياع .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله ويعد ،

نقد وردني سؤال محال من سماعة وكيل وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف حول السماح لبعض الطوائف الهندوكية لممارسة طقوسها ومعتقداتها ؟ .

وجوابا على ذلك نقول : ان الرسالة الإسلامية رسالة الخير والهدى والصلاح ، جاءت للإنسان وللإنسانية جمعاء ، (ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه) (٨٥ آل عمران) .

وتد تعامل رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ثلاثة أنواع من الناس :
النوع الأول : أهل الكتاب .

النوع الثاني : المجوس .

النوع الثالث : الوثنيون .

وحكم النوع الأول : انه يجوز لهم البقاء على دينهم بعد دفع الجزية لولي الأمر المسلم كما هو معروف شرعا ونفعا ، غير أنه يشترط عليهم كما فعل الصحابة رضوان الله عليهم ، أن لا يبنوا معبدا جديدا من معابدهم ، وأن لا يصلحوا ما تهدم منها ، هذا اذا كانوا من سكان البلاد الأصليين فما بالك أن كانوا واقدين وهم عبارة من ضيوف على البلاد ، وجزيرة العرب بشكل خاص لا يجوز أن يجتمع بها دينان قال صلى الله عليه وسلم (لا يجتمع دينان في جزيرة العرب) .

حكم النوع الثاني : تحكم النوع الأول لقوله صلى الله عليه وسلم من المجوس (سنوا بهم سنة أهل الكتاب) .

حكم النوع الثالث : وهو انه لا يقبل منهم البقاء على وثنيتهن ، لان في الوثنية احتقارا للعقل البشري . وتدن من مستوى الإنسان حيث يعبد ما لا يضر ولا ينفع .

ان الهندوكية ديانة وثنية حيث يعبد البقر والاصنام التي تصنع باسم الشخصيات التي توفيت منهم على أن بعضهم يعبد الفروج .

والويل كل الويل لمن ذبح من المسلمين بقرة عندهم ، فسيعلنونها حربا شعواء انتقاما لآلهتهم التي أهدرت كرامتها بنذحها .

وعلى ذلك ، فما دام انه لا يجوز أن يجتمع في الجزيرة دينان وما دام لا يجوز التعامل مع الوثنية ، فلا تقبل ديانتهن ، وبما ان اقامة الشعائر الدينية خروج على التعاليم الإسلامية ، فالارض الإسلامية لا يجوز أن يقام فوقها شعائر وثنية . لذا فلا يجوز للهندوس بجميع طوائفهم اقامة شعائرهم وممارسة طقوسهم الوثنية لان ذلك مخالفة لله ورسوله ، وحرام شرعا اقامة ذلك . وعلى ولي الأمر المسلم منع اقامة مثل هذه الطقوس الوثنية المحرمة .

والله ولي التوفيق .

باب الملحقات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

ويمد ، ، ،

نقد ورد علينا بالمحكمة الشرعية في ابوظبي بموال هذا نصه :

« يرجى التفضل بقادتنا عن حكم الاسلام في كتابة بعض الايات القرآنية على الساعات وما اشبهها من الحلى والخواتم والايقونات التي تطلق في اعناق النساء او التي تلبس في اليدين حيث أنه لوحظ ان طائفة شتى من الناس يدخلون الحمامات وهم مهلبسونها » .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ،

الجواب والله الموفق للصواب :-

ان المنصوص عليه في كتب الفقه المالكي انه يجوز للامتنان ان يعلق على نفسه او على مسلم اخر حرزا يشتمل على آية أو آيات من كتاب الله العزيز ، ولا فرق في ذلك بين متطهر وغيره ، ولكن يشترط فيه ان يكون مستورا بما يحفظه من وصول الاضرار اليه .

واته لا يجوز له ان يدخل الكتيف أي المكان الذي يبذل فيه او يتغوط وهو المسمى عند بعض الناس اليوم حبالا بشيء فيه قرآن الا ان يكون مستورا بساتر واق .

وعلى هذا الذي ذكرناه يدل كلام العلامة خليل وكلام الشراح عند قوله في باب الطهارة «وحذر بساتر وان لحاف» وقوله «وبكتيف نحى ذكر الله» ونحوه في الشرح الصغير .

هذا وقد استفيد من كلام فقهاء المالكية امران : احدهما : انه يشترط في جواز تعليق شيء من القرآن ان يكون مستورا بساتر واق ولا يجوز بدون ذلك لانه حينئذ يكون عرضة للاضرار وانواع الامتنان ، والثاني : ان تعليق شيء مما يجوز للتحصن والتعوذ لا للتجمل ، ولم يكن من مهل السلف الصالح ان يزيناوا انفسهم او اهلهم بتعليق شيء من القرآن على ابدانهم ، ولو كان ذلك خيرا لسبقونا اليه ، وانما كانت عاداتهم التزين بتلاوته والعمل به رجاء ما وعد الله على ذلك من الثواب الجزيل .

وفي منتهى الاختيار ما نصه : عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء نزع خاتمته » رواه الخمسة إلا أحمد وصححه الترمذي وقد صح أن نقش خاتمته كان «محمد رسول الله» .

قال الشوكاني في نيل الأوطار معلقاً على هذا : والحديث يدل على تنزيه ما فيه ذكر الله تعالى عن ادخاله الحشوش والقرآن بالاولى الخ والحشوش هي : المراحيض .

والخلاصة : —

ان السلمات وما اشبهها لا يجوز كتابة القرآن عليها لانها لا تستر عسادة القرآن لا يجوز تعليقه الا اذا كان مستوراً بها يحفظه من التعرض للاوساخ والاهانة وكان المقصود منه التحصن والتعوذ .

والله تعالى اعلم ، ،

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله . أما بعد ، ، ،

عد ورد علينا سؤال هذا ملخصه :-

« ما هو حكم الشريعة الاسلامية في استخدام الممرضات والمدرسات للعمل معنا ، دون أن يكون معهن أزواجهن أو محارمهن ، مع العلم بأن هذه الظاهرة تساهم - بلا شك في عدم الانضباط الاخلاقي من جهة ، بالإضافة الى ما يعانيه السيدات والفتيات اللاتي يؤدين خدمة انسانية من معاناة مؤلمة لعدم وجود محرم معهن ؟

الجواب والله الموفق للصواب : -

ان استخدام النساء المسلمات دون أن يرافقهن أزواجهن أو محارمهن - لا يجوز في الشرع الاسلامي ، وقد نصت الاحاديث الصحيحة المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على منع سفر المرأة الا مع زوجها أو ذى محرم عليها ، وعلى هذا مضى الفقهاء في مختلف المذاهب .

ففي الصحيحين واللفظ لمسلم عن ابي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذى محرم عليها » وفيها واللفظ لمسلم أيضا عن ابن عباس قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يقول « لا يخلون رجل بامرأة الا معها ذو محرم ، ولا تسافر المرأة الا مع ذى محرم » فقام رجل فقال يا رسول الله ان امرأتي خرجت حاجة واني اكتتبت في غزوة كذا وكذا قال : « انطلق فحج مع امرأتك » وفي رواية لمسلم « لا تسافر المرأة ثلاثا الا مع ذى محرم » وفي رواية له اخرى : « لا يحل لامرأة مسلمة تسافر مسيرة ليلة الا ومعها رجل ذو حرمة عليها » وفي رواية للبخاري « لا تسافر المرأة الا مع ذى محرم » دون تحديد أي قدر لزمن السفر . قال نسي الفتح : « وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالطلاق لاختلاف التقييدات ، وقال النووي : ليس المراد من التحديد ظاهره ، بل كل ما يسمى سفرا فالمرأة منهية عنه الا بالحرم ، واما وقع التحديد عن أمرواقع ، فلا يعمل بفهمه وقال ابن المنير وقع الاختلاف في مواطن بحسب السائلين » ثم قال « قال البيهقي لم يخطفوا في انه ليس للمرأة السفر في غير الحج الا مع زوج أو محرم الا كافر أسلمت في دار الحرب أو أسيرة تخلصت » وزاد غيره أو امرأة انقطعت مع الرفقة فوجدتها رجل مأمون فانه يجوز له أن يصحبها حتى يبلغها الرفقة » انتهى . وإذا كان هذا هو المعمول به في المذهب الشافعي ، فانه هو المتبع في مذهبنا المالكي . فالمرأة لا يجوز أن تسافر لفريضة الحج الا مع زوجها أو ذى محرم عليها . أما فريضة الحج فاتها يجوز لها أن تسافر لادائها مع رفقة مأمونة إذا لم تجد لها زوجا أو ذا محرم عليها ، ففي الشرح الصغير للرددير في باب الحج : « وزيد يحق المرأة زوج يسافر معها أو

محرم بنسب أو رضاع أو رفقة أمنت ،ولو رجالا فقط أو نساء كان الحج عليها مرفضا ، والا فلا بد من الزوج أو المحرم -والا سقط بل يمنع عليها « انتهى .

ومثله في مختصر الشيخ خليل وشروحه . ولا شك أن استخدام المسلمات فيه تهيئة الوسائل لهن على هذا السفر المحرم ، والوسيلة إلى الحرام حرام ، كما هو مقرر في كتب الأصول الفقهية على أن استخدام السيدات والفتيات المسلمات - لا يعتبر سفرا فقط وإنما هو سفرواقابة مع غير الزوج أو المحرم .

وإذا كانت الضرورة تسمح باستخدام المرأة وبوظيفتها لاداء تلك الخدمات الإنسانية ، فإنه يجب أن يكون لها بعد فراغها من عملها اليومي - ماوى شرعي تاوي إليه ، آمنة فيه على عرضها وشرفها ، وذلك بأن تعود من العمل إلى بيت فيه زوجها أو أخوها أو على الأقل فيه ذو محرم عليها ، والا فإنها ستعرض للفساد ، لا في فترة السفر محسب ، بل وفي فترة الإقامة ، وهذا يحرمه الشرع الإسلامي .

فعلى الدولة - وهي تحرص على تطبيق الشريعة الإسلامية - أن تعيد النظر في هذا الموضوع حتى لا يتكرر بدون مسوغ شرعي ؛ وذلك بأن تشترط في استخدام النساء المسلمات أن يرافقهن أزواجهن أو محارمهن ويكن في مقاهن كذلك .

والله ولي التوفيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين هو الحي لا اله الا هو فلاموه مخلصين له الدين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه الهداة المهتدين .

أما بعد ، ، ،

فقد ورد علينا في جريدة الوحدة سؤال هذا نصه « ما هو حكم الشرع الاسلامي في قضية اذاعة اسماء الموتى من خلال الاذاعة ، وهل الاذاعة التي تقوم باذاعة اسماء الموتى على حق فيها تقول ؟ » .

الجواب والله الموفق للصواب : -

ان ما ذكره السائل في قوله : « اذاعة اسماء الموتى » قد يعني نعيهم والاخبار بوفاتهم بواسطة الاذاعة ، وقد يكون السؤال يعني التسجيلات الصوتية التي يسجلها اصحابها وهم احياء ، ثم تحتفظ هيئة الاذاعة بها بعد موتهم فتذاع تلك التسجيلات وهم في قبورهم قد انفضوا اليها قدموا ان خيرا فخير وان شرا فشر .

فمن المفهوم الاول : - ليس هناك اعتراض شرعي على نعي الاموات وتسميتهم باسمائهم في الاذاعة بل تسديكون ذلك من المطلوب لما يترتب عليه من قضاء حقوق كان اهلها في امكة بعيدة عن مكان الميت لان الديون التي على الميت تحل بمجرد الموت كما هو معروف عند الفقهاء .

فعندما يذاع نبا الوفاة يتسارع الغرماء مطالبين بقضاء ديونهم ، ولا شك ان هذا في صالح الميت ، لانه مروهون بديونه ومسور بها ، وفك اسره في قضائها ، كما قد يترتب على ذلك حقوق الورثة الذين قد يكونون او بعضهم غائبا فيكون ذلك احسن وسيلة للاعلام ، هذا بالاضافة الى الدعايله والصدقة عنه من الاقارب والاصدقاء الى غير ذلك .

ونعي الميت جائز اذا لم يك الغرض من ذلك المفاخرة والمباهاة ففي صحيح مسلم عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى للناس النجاشي ، قال الابي : « والحديث حجة للجهيز وحملوا النهي على نعي الجاهلية وهو ما صحبه صراخ الناس او ما كتوا يفعلونه ، كئوا اذا مات فيهم شريف بعثوا راكبا يتعاه تي القبائل فنهي الشرع عن ذلك ، وكرهه حذيفة وابن المسيب وبعض اصحاب ابن مسعود » ثم قال « ويجوز الاعلام بالجنائز دون رفع صوت اجباعا ، واختلف فيه برفع الصوت فكرهه مالك واستحبه ابن وهب » انتهى . وقيد ابن العربي في العارضة النهي الذي في حديث « اياكم والنعي من النعي من عمل الجاهلية » بان المراد بذلك « طلب المفاخرة والمباهاة بموته » والاجاز .

أما المفهوم الثاني : -

الذي قد يتضمنه السؤال فان الجواب عليه يتوقف على نتيجة التسجيلات الصوتية من الناحية الشرعية فاذا كانت التسجيلات تلاوة للقرآن دون اخلال

بالاداء — او كانت دروسا في التفسير او الحديث او الفقه والسيرة وما الى ذلك
او كانت توجيهات تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر ، مما يفيد الناس في معادهم ، او
دروسا طبية او هندسية او نحو ذلك مما يفيد الناس في معاشهم — فاتها تكون
مشروعة لانها تخدم المسلم في معادهم ومعاشهم ، وتساعد على التعلم باستمرار ،
وفي ذلك ما يعود بالاجر المتصل على الميت نفسه اذا خلصت النية ، حسب ما جاء في
الحديث الشريف الذي رواه مسلم وغيره عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة
جارية ، او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له . » فبقدر ما يستفيد المسلمون
من العلم الذي بثه الميت يظل الاجر متجددا له بدون انقطاع ، وانتفاع المسلمين بالعلم
الذي بثه الميت عن طريق الاذاعة لا يخرج من هذا النطاق ان خلصت النية كما
اسلفنا .

اما اذا كانت التسجيلات لها ولعابوغناء يلهى الناس عن عبادة الله وبغيرهم
بالركون الى اللهو والباطل فهذا غير مشروع ، واخراجه بعد موت صاحبه
يسوء اليه في وقت هو في اشد الحاجة الى رحمة الله .

وفي هذا المجال لائني اجتن للمسؤولين بهيئة الاذاعة في كل البلاد الاسلامية ن
اخراجهم للتسجيلات الصوتية التي مات ذوقها ولا تشتمل الا على اللهو والباطل
ان فيه اساءة على اولئك الاموات وايضا عليهم لانه كلما كشفت هذه الاباطيل عن اسم
او قادت الى اسم آخر ، كان على ذويها كفل من ذلك الاثم فعلى المسؤولين عن ذلك
الا يتسببوا في ايذاء الاموات وادخال الضرر عليهم في قبورهم .

والغريب ان بعض المغنيات اللاتي افضين الى ما تقدمن لا تزال الاذاعة
المرئية تخرجهن في التلفزيون يرددن الغناوهن سلفرات كاشفات عن شعورهن
وصدورهن ، الامر الذي لا خلاف في منعه ، ومع هذا يقال ان في هذا اكراما لهن
وتخليدا لذكرهن على مهر المصنوع .

وماذا تنيد هذه السخريه ؟ هل تستفيد منها نفس قد افضت الى ما قدمت
وعلمت علم اليقين كنه العمل الذي ينجيها من مذاب يوم اليم .

« يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا وما عملت من سوء تود لو ان
بينها وبينه ابداً بعيدا » .

وفقنا الله لمصالح الاعمال وجعل اعمالنا في الخير لا تنقطع ، ووقانا سيء
الاعمال انه سميع مجيب .

والله ولي التوفيق ،،،

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد فقد ورد علينا سؤال هذانصه : -

(١) هل يجوز للمسلم أن يتزوج من مجوسية أو بوذية ؟ أي ليست من أهل الكتاب؟

(٢) ما هو حكم الشرع في المسلم المتزوج من الفئات المذكورة في السؤال ؟

الجواب والله الموفق للصواب :

إن المسلم لا يجوز له أن يتزوج من مجوسية ولا بوذية لأنها كافرتان مشركتان فالجوس يعبدون النار ، والبوذيون وثنيون يعبدون الأصنام ، والشرك يجمع بينهما ، والله نهى عن تزوج الكوافر المشركت قال تعالى : «ولا تتكهنوا المشركت حتى ينسئ يؤمن» (٢١) البقرة .

وقال عز وجل : «ولا تمسكوا بعصم الكوافر» (١٠) المجتحة ، ولا خلاف عند جميع أهل العلم أن نكاح الكوافر ففسر الكتابيات يحرم على المسلمين ، إلا ما روى من أبي ثورفي المجوسية ، أما أهل الكتاب فقد أباح الله تزوج نسائهم قال الله تعالى : «والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم » (٥) المائدة .

وأهل الكتاب هم اليهود والنصارى لا غير ، قال تعالى «أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا» (١٥٦) الأتصلم .

فالكتاب هو التوراة والانجيل والطائفتان هما اليهود والنصارى .

وعلى هذا فإن الكفار غير اليهود والنصارى — لا يجوز التزوج منهم ، بمن في ذلك المجوس ، قال القرطبي : « وأما المجوس فالعلماء يجمعون — إلا من شذ منهم — على أن ذبائهم لا توكل ولا يتزوج منهم ، لأنهم ليسوا أهل كتاب على المشهور عند العلماء . » انتهى .

وفي المغنى لابن قدامة ما نصه : « وليس للمجوس كتاب ولا تحل ذبائهم ولا نكاح نسائهم نص عليه أحمد وهو قول عامة العلماء إلا أبا ثور فانه أباح ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم « سنوابع سنة أهل الكتاب » ولانه روى أن حذيفة تزوج مجوسية ، ولانهم يقررون بالجزية فتأشبهوا اليهود والنصارى . ولنا قول الله تعالى «ولا تتكهنوا المشركت» وقوله «ولا تمسكوا بعصم الكوافر» فخص من ذلك في أهل الكتاب فمن عداهم يبقى على العموم ، ولم يثبت أن للمجوس كتابا ثم قال «وقوله عليه السلام « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » . »

دليل على انه لا كتاب لهم انما اراد به النبي صلى الله عليه وسلم في حقن دماهم واقرارهم بالجزية لا غير . « ص ٥٩١ من ج ٨ .

وقال بن رشد في بداية المجتهد — في باب النكاح — واتفقوا على انه لا يجوز للمسلم ان ينكح الوثنية لقوله تعالى « ولا تنكحوا بعصم الكوافر » انتهى .

وقال في الشرح الصغير « وحرمت الكافرة اي وطؤها حرة او امة ، بنكاح او ملك الا الحرة الكتابية فيحل نكاحها بكره . » انتهى ومثله في مختصر خليل وشروحه .

٢ — اما حكم الشرع في الرجل المتزوج بالمجوسية او البوذية فانه فعل فعلا محرما شنيعا في الاسلام ، لكن يفرق بين البوذية والمجوسية ، غالبوذية لا يوجد اي قول في الاسلام — ولو ضعيفا — بجسواز التزوج بها وعلى ذلك فان من تزوج بها يحد حد الزنا ولا يلحق به الولد الا اذا كان جاهلا بتحريم التزوج بها ، فان الجهل يدرا عنه الحد ، وعندما يدرا الحد يلحق الولد . ينظر منح الجليل لمحمد عليش ج ٤ ص ٨٩ اما المجوسية فان التزوج بهارغم انه حرام عند الجمهور الا ان ما ذكر الفقهاء من ابي ثور من جواز التزوج بهاوما روى عن حذيفة وان كان ضعيفا — يعتبر — والله اعلم — شبهة تسقط الحدوتلحق الولد منها .

وعلى كل حال فان نسخ النكاح في البوذية والمجوسية واجب بلا خلاف ، لانه نكاح متفق على فساده والخلاف ضعيف لا يؤثر على الاتفاق ، والمتفق على فساده: « لا يحتاج النسخ فيه لحكم لعدم انعقاده من اصله » قاله في الشرح الصغير ج ٢ ص ٢٨٩ .

اسأل الله أن يوفق شبابنا لمصالح العمل ، وأن يجنبه مخالطة أهل الشرك والاصداد .

والله ولي التوفيق ، ، ،

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الكريم .

وبعد ، ، ؟

فقد ورد علينا بالحكمة الشرعية في ابوابي سؤال هذا ملخصه :

انه كان مريضا مصابا بالضغط وفي يوم من الايام غضبت عليه زوجته وصور غضبها وما قامت به بقوله : «شاهدتها تخرج من البيت وتعود اليه وبها يغلي والانفعال ظاهر على كل تحركاتها واتجهت الي مباشرة ويدات تمضني من يدي ومن كنتي ثم بدأت بخفقي حيث امست برقبتي وحاولت ان اهرب وان اخلص نفسي منها ولكنها امسكتني وعندما تضللت وشاهدت والد وهو رجل مسن عجوز طلب مني ان انطق بالطلاق نظرا لانني مريض وعندى الضغط » ثم زاد السائل انها قالت له (ان انكك حتى تطلقني) وقد عجز عن التخلص منها لمرضه واصبحت حياته في خطر ، وعند ذلك تلفظ بالطلاق انقاذا لحياته ؟

والجواب والله الموفق للصواب : —

ان من اكره على النطق بالطلاق فنطق به لا يقع عليه ، ويعتبر نطقه كلا شيء ، وهذا عن مذهب مالك والشافعي واحمد وجمهورهم الله ، والاكراه الذي لا يقع معه الطلاق عند المالكية هو الذي يكون بوجه غير شرعي ، ويحصل بعده اشياء منها ان يخوفه انسان بالقتل او الضرب ولو كان الضرب قليلا وكذلك التخويف بالسجن او التعذيب او الصنع أي الضرب بالكف على القفا ويشترط في هذا الاخير ان يكون المصنوع في جميع من الناس وان يكون ذا مروءة وشرف ، وهذا اذا كان الصنع قليلا ، واما ان كان كثيرا فهو اكراه بلا قيد ولا شرط ، والمراد بالخوف من هذه الاشياء ان يغلب على ظن الزوج انها ستفعل به اذا لم يطلق زوجته ، ولا يشترط ان يتيقن ذلك .

فاذا هدده انسان بانه سيفعل به واحدا من هذه الامور ان لم يطلق زوجته وغلب على ظنه انه سينفذ ما قال فمقتل زوجته طلاق لم يقع عليه طلاق قال خليل عاطفا على ما لا يلزم من الطلاق : « او اكره ولو بتقويم جزء العبد » الخ ثم صور الاكراه فقال : « بخوف مؤلم من تقتل او ضرب او سجن او قيد او صنع لذى مروءة بطلا » الخ ومعنى كلامه : ان الاكراه يحصل بخوف حصول امر مؤلم كان يخاف القتل او الضرب ولو كان الضرب قليلا او يخاف ان يزج به في السجن او يخاف شيئا من الامور الاخرى التي ذكرها المؤلف ، والمراد بالخوف ان يغلب على ظنه حصول شيئا مما ذكر ، ولا يشترط ان يتيقن كما نص عليه الدردير وغيره من الشراح والمحققين عند هذا المحل .

وفي الموطأ عن ثابت بن الاخنف انه (اي ثابتا) تزوج ام ولد لعبد الرحمن ابن زيد بن الخطاب فدعاها عبد الله بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فلما دخل عليه

إذا سيطر موضوعه وتيدان من جديد وعبدان له قد أجلسهما فقال : طلقها والا فلأذي يطفل به فملت بك كذا وكذا .

فقال : هي الطلاق العا ، ثم سأل عن ذلك عبدالله بن عمر رضي الله عنهما فتفيظ وقال ليس ذلك بطلاق فأرجع إلى أهلك فلم يطمئن قلبه حتى ذهب إلى عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما بمكة وهو الأمير يومئذ فقال لم تحرم عليك فأرجع إلى أهلك ، ثم كتب عبدالله بن الزبير إلى أمير المدينة يأمره أن يعاقب عبدالله بن عبد الرحمن وأن يخلو بين ثابت وزوجته ، فرجع إلى زوجته وعمل وليمة دعا إليها عبدالله بن عمر فحضرها .

وفي زاد المعاد لابن القيم أنه صح عن عمر رضي الله عنه أنه قال : ليس الرجل بأمين على نفسه إذا أوجعته أو ضربته أو أوثقته ، وصح عنه أن رجلا تدلى بحبل ليشتار عسلا فأثت امرأته فقالت لا تطعمن الحبل أو لتطلقني فناشدها الله فابت نطقها فأتى عمر فنكر له ذلك فقال له أرجع إلى امرأتك فإن ذلك ليس بطلاق .

وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا طلاق في أغلاق » رواه أبو داود وابن ماجه ، رواه أيضا أحمد كما في منقلى الأخبار ومعنى الأغلاق عند أكثر أهل العلم الإكراه ، وهذا الحديث وإن كان مختلفا في صحته وضعفه قد قال به مقتضاه كثير من أهل العلم وورد من الأحاديث ما يشهد له كما يشهد له قوله تعالى : (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) فإذا كان الذي نطق بكلمة الكفر في حال الإكراه يسامح ولا يعتبر كافرا فكيف بما دون الكفر ، وإذا كان الذي خوفه يضرب غير شديد يعتبر مكرها فكيف بمن خفق بالفعل خفقا شديدا ، والمعروف أن الخفق من أقوى أسباب الموت وقد يضرب الإنسان بآية ضربة ولا يموت .

والخلاصة : —

أن هذا المسأل لا يلزمه ما نطسق به من الطلاق ويعتبر كانه لم يصدر منه شيء .

والله تعالى أعلم ، ، ،

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

وبعد ، ، ، .

نقد ورد علينا بالحكمة الشرعية في ابوظبي سؤال هذا نمه :

« منذ اسبوع حصل بيني وبين زوجتي نزاع شديد ولنا في حالة من الغضب الكبير قلت لها (تخمين علي مثل مي) واننا غير قاصد طلاقها ونادم على ما صدر مني علما انها حامل الان . لذا التمس من فضيلتكم الفتوى الشرعية في مسألة الطلاق ؟ »

والجواب والله الموفق للصواب : -

ان هذا السائل يلزمه ما يلزم المظاهر ولا يتبع عليه طلاق حسب الارجح من الخلاف في المذهب المالكي فقد اختلفوا فيما قال لزوجته انت حرام كظهر امي او حرام كلي منهم من قال انه يلزم الطلاق والظهار معا ، ومنهم من قال يلزمه ما نواه منهما فاذا لم ينو شيئا لزمه الظهار ، والارجح انه يلزمه الظهار كما يستفاد من كلام شراح المختصر عند قول المؤلف : « وهل يؤخذ بالطلاق معه ان نواه مع قيام البينة كانت حرام كظهر امي او كلي تاويلان » فعبارة كل من الرددير في الشرح الكبير والدسوقي في حاشيته والشيخ عليش في منح الجليل تدل على ما ذكرناه وان كانت عبارة المؤلف تدل على ان القولين متساويان ، وقد وقع مثل هذا في مواضع كثيرة من المختصر كما يعرفه من تارسه ، واذا تقرر ان هذا السائل يلزمه الظهار فينبغي ان نبين له حكم الظهار فنقول ، ان الظهار كان طلاقا في الجاهلية ثم جاء الاسلام بابطال جعله طلاقا وانزل الله تعالى في ذلك اول سورة المجادلة فجعل الظهار منكرا من القول وزورا وليس طلاقا وامر من ظاهر من زوجته ان يكفر بتحريم ربة اي باعتراف نفس عبيد او امة فان لم يقدر على ذلك كما هو الواقع اليوم فعليه صيام شهرين متتابعين فان لم يستطع الصوم فعليه اطعام ستين مسكينا ويجب ان يؤدي الكفارة المذكورة قبل ان يمسس الزوجة التي ظاهر منها قال تعالى : « والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير ربة من قبل ان يتباسا فلكم توعظون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتباسا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا » .

والخلاصة : -

انك ايها السائل يجب عليك ان تعتزل زوجتك حتى تكفر بصيام شهرين متتابعين ان كنت قادرا على الصوم والا فباطعام ستين مسكينا ، ولا يجوز لك الاستمتاع بها قبل اتمام الكفارة ، ويجوز لك ان تقيم معها في بيت واحد اذا كنت لا تخشى ان

تتبع في المحذور من الاستمتاع بهما ، ونصيحتنا لك أن تحفظ لسانك وتجنب
التلفظ بها لا يرضاه الشرع ولا تحمد عقباؤه أن تعلم أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم جاءه رجل فقال له : أوصني فقال : لا تغضب فردد مرارا فقال : لا تغضب أو
كما قال .

ونسأل الله لنا ولاخواننا المسلمين التوفيق والهداية .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

وبعد ، ، ،

نقد ورد علينا بالحكمة الشرعية في أبوظبي سؤال هذا نصه :

« هل من حق الزوجة مؤخر الصداق اذا مات زوجها وبقيت هي على قيد الحياة؟ وما المتصور بأحد الاجلين الذي يكتب أحيانا بعد مؤخر الصداق ؟ وهل الائمة الاريمة اجمعوا على هذا الرأي ؟

وعن توزيع اموال الميت هل تعتبر الزوجة ضمن (الدائنين) أم تأتي بدفعة ثانية عنهم وكيف تحصل الزوجة على مؤخر الصداق في حالة عدم وجود اموال لدى الزوج ؟

والجواب والله الموفق للصواب : -

ان الذي يكتب في عقود الزواج هو أن مؤخر الصداق يحل بأقرب الاجلين والمراد بهما الطلاق والوفاة ، ومعنى ذلك ان الزوج اذا طلق زوجته حل ما بذمته من مؤخر زوجته المطلقة واذا لم يطلق حتى مات فان المؤخر يحل بوفاته ، وللزوجة ان تطالب به في كلتا الحالتين ففي حالة الطلاق يجب ان يقضيه لها ان كان موبرا اي قادرا على قضاؤه وان كان عاجزا بقي في ذمته الى ان يجد يسارا لقوله عزوجل : « وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة » اما في حالة الوفاة فان كان مال الميت يتسع للاتفاق على مؤن تجهيزه وذمته وقضاء جميع ديونه فالامر ظاهر ، وان كان اقل من ذلك فالحكم انه تؤدي منه أولا جميع الحقوق المتعلقة بالاعيان كما لو كان عليه دين وقد رهن فيه سيرته فان صاحب هذا الدين يقدم في هذه السيارة ليقضي منها دينه وان بقي من مال الميت شيء بعد اداء الحقوق المتعلقة بالاعيان صرف منه على تجهيزه ودفنه وما بقي بعد ذلك يتخلص فيه اصحاب الديون المترتبة عليه للاديين ومنها مؤخر صداق زوجته والديون التي استدانها للاتفاق على نفسه وعياله أو غير ذلك فيقضي كل دائن بنسبة دينه فلذا فرضنا انه ترك عشرة الاف درهم بعد اداء الحقوق المتعلقة بالاعيان وبعد مؤن الدفن وكانت له زوجة تطالبه بعشرة آلاف درهم ويطلبه شخص آخر بعشرة آلاف اقترضها منه ففي هذه الحال تقسم العشرة بـسنتين الزوجة وبين ذلك الشخص المقترض ، ولا فرق بين دين الصداق وغيره من ديون بني آدم كما لا فرق في هذه الخاصة بين حال الموت وحال التغليس قال خليل بن اسحاق المالكي في مختصره في باب الفلوس : « وحاصت الزوجة بها اتفقت وبصداقتها كالموت » .

واذا لم يترك الميت شيئا من المال فعلى الزوجة وغيرها من ارباب الديون ان يقولوا (انا لله وانا اليه راجعون) فالحمد سبحانه وتعالى قد نوه بشأن من يقول ذلك عند الحمية فقال (اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهنتون) وفي صحيح مسلم عن أم سلمة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال : « ما من عبد تصيبه مصيبة فيقول انا الله وانا اليه راجعون اللهم اجرنى في مصيبتى واخلف لى خيرا منها ، الا اجره الله في مصيبته واخلف له خيرا منها » ، قالت أم سلمة ، فلما توفي أبو سلمة قلت كما أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأخلف الله لى خيرا منه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وما ذكرناه من تقديم حقوق الادميين هو مذهب مالك وخالفه بعض العلماء كالشافعي فيرى ان حقوق الله كالزكاة والكفارة تقدم على ديون الادميين ، وعند الحنفية ان حقوق الله المالية تبطل بالموت ، ولا خلاف بينهم — حسب علمنا — في ان ديون الادميين متساوية الا ما كان منها متعلقا بعين كالمرهون وبعض مسائل مختلفة فيها .

ويمكن ان نذكر في هذا المجال نصين أحدهما مالكي والاخر شافعي الاول : قال خليل المالكي في باب الفرائض من مختصره : « يخرج من تركه الميت حق تعلق بمعين كالمرهون وعبد جنى ثم مؤن تجهيزه بالمعروف ثم تقضى ديونه ثم وصاياه من ثلث الباقي ثم الباقي لوارثه » وقال النووي الشافعي في منهاجه : « يبدأ من تركه الميت بمؤن تجهيزه ثم تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه من ثلث الباقي ثم يقسم الباقي بين الورثة فان تعلق بعين التركة حق كالزكاة والمرهون والمبيع اذا مات المشتري فملسا قدم على مؤنة تجهيزه والله اعلم » وتكلم شارحه الهيتي عند قوله « ثم تقضى ديونه » فزاد ما نصه : مقدما منها دين الله تعالى كزكاة وكفارة رجع على دين الادمي .

وتلخيص الجواب مرتبا على فقرات السؤال : —

- ١ — ان للزوجة اذا مات زوجها الحق في المطالبة بمؤخر صداقها ويجب القضاء لها به حسب النظام المتبع في التركات .
- ٢ — الائمة الاربعة متفقون على ان ديون الادميين متساوية الا ما كان منها متعلقا بعين فانه يقدم على غيره من الديون ولو كانت الزوجة بيدها رهن لكنت مقدمة على من ليس عنده رهن ولا تظهر لهذا فائدة الا اذا كان المسأل ضيقا لا يستوجب جميع الديون .
- ٣ — المراد بالقرب الاجلين الطلاق او الموت فافهما سبق حل به مؤخر الصداق .
- ٤ — قد عرف ما سبق ان الزوجة لا يقدم عليها من اصحاب الديون الا من كان دينه متعلقا بعين لو عنده رهن ولو كان عندها رهن لكنت مقدمة على من ليس عنده رهن .

ولما ان لم يترك زوجها مالا فليس لها الا ان تسترجع وتصبر .

ان الله مع الصابرين ، ، ،

وبالله التوفيق ، ، ،

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

وبعد ، ، ،

فقد ورد علينا بالحكمة الشرعية في ابوظبي سؤال هذا نصه :

« أقدم احد اقاربي على الزواج من قريبة له ولكننا نوجئنا بمشكلة نرجو الرد عليها بسرعة . كان للأسرة مرضعة تقوم بإرضاع الاطفال الصغار ليست من أفراد الأسرة ، تقدم احد قاربي للزواج من قريبتي وجاء من يخبرنا بعدم صلاحيتها للزواج حيث انها أخت وأخ من الرضاعة جاءت المرضعة ففكرت انها أرضعت الرجل لثماني مرات ومضت فترة طويلة ثم أرضعت الفتاة مرة واحدة ، المرضعة كانت تقوم بعملية الرضاعة لكل طفل صغير يحتاج الى الغذاء فهل زواج قريبتي من قريبتي باطل ؟ أرجو الإفادة ؟ » .

والجواب والله الواسع للصواب :-

ان الله سبحانه أخبرنا في كتابه العزيز بأن الاخوة من الرضاعة ما نعة من الزواج ومحرمة له قال تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم) الى قوله خيل شأنه (واخواتكم من الرضاعة) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة » رواه مالك في موطنه والشيخان في صحيحهما ، وقد اختلف العلماء رحمهم الله من هذا الباب في امرين : أحدهما التحريم المحرم من الرضاع ، والثاني : الشهادة التي يثبت بها الرضاع .

أما الاول فقد قال الجمهور ومنهم مالك وأبو حنيفة ان الرضاع يحرم مطلقا قل أو كثر ، وقالت طائفة منها الشافعي ان الرضاع لا يحرم منه أقل من خمس رضعات معلومت وهو ظاهر مذهب أحمد ورجحه ابن قدامة في المغنى والكافى واقتصر عليه في العدة وقال أبو القاسم الخزني في مختصره ما نصه : « والرضاع الذي لا يشك في تحريمه ان يكون خمس رضعات فصاعدا » وروى عن أحمد مثل قول الجمهور كما روى عنه التحريم بزيادة على اثنتين وهو مذهب طائفة ثالثة ولكل طائفة حجج معروفة مسطورة نسي كتب الخلاف . وأما الامر الثاني وهو ما يثبت به الرضاع فمذهب الحنفية ان شهادة النساء وحدهن لا تقبل فيه قال الرغيناني في البداية : « ولا تقبل في الرضاع شهادة النساء منفردات وإنما تثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين » وعند الشافعية أنه لا يثبت بشهادة أقل من أربع من النساء قال النووي في المنهاج : « ويثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وأربع نسوة » ثم قال « والأصح أنه لا يكفي بينهما رضاع محرم بل يجب ذكر وقت وعدد » الخ وعند المالكية أنه لا يثبت بشهادة امرأة واحدة وهذا هو القول المشهور عندهم قال خليل في المختصر : « ويثبت برجل وامرأة ، وامرأتين ان فشا قبل العقد » ، الى ان قال « وبرجلين لا بامرأة ولو فشا ونسحب التزوه مطلقا » والمختار عند الحنابلة ان شهادة المرأة ، الواحدة مقبولة في الرضاع اذا كانت مرضية قال الخدقي في مختصره :

« وإذا شهدت امرأة واحدة على الرضاع حرم النكاح إذا كانت مرضية ، وقد روى عن أبي عبدالله رحمه الله رواية أخرى : أن كانت مرضية استحلقت فإن كانت كاذبة لم يحل الحول حتى يبيض ثديها وذهب في ذلك الى قول ابن عباس رضي الله عنه » قال في المغنى وروى عن أحمد رواية أخرى لا يتبل الا شهادة امرتين .

ويتخلص مما ذكرناه ان هذه الشهادة المذكورة في السؤال لا تحرم عند الحنفية لانهم لا يقبلون شهادة النساء في الرضاع منفردات وان كانوا يحرمون بقليل الرضاع وكثيره ، ولا تحرم عند الشافعية لانهم يشترطون خمس رضعات والمرضعة لم ترضع الفتاة الا مرة واحدة وايضا لا يقبل الشافعية من النساء في الرضاع اقل من اربع ، كما لا تحرم عند الحنابلة لانهم وان كانوا يقبلون شهادة المرأة الواحدة فمسي الرضاع بشرط خمس رضعات معلومات على ما هو المختار عندهم ، ولما الملكية القائلون بان الرضاع يحرم مطلقا سواء اكان قليلا ام كثيرا فالمشهور عندهم كما قدمنا ان شهادة المرأة الواحدة لا تقبل في الرضاع فهذه الشهادة غير محرمة ، وقد رجح بعض المتأخرين منهم وهو العلامة سيدي عبدالله بن الحاج ابراهيم الشنقيطي في فتاويه التحريم بشهادة المرأة الواحدة بشرط ان تكون من اهل الصدق والعدالة مع نفي ذلك قبل العقد ، والى ذلك اشار العلامة الشيخ محمد العاتق بن مابلي الشنقيطي في نظمه للفتاوى المذكورة بقوله : —

ويثبت الرضاع قول امرأة وإحدة ان شاع قبل الخطبة .

والخلاصة : —

ان المتفق عليه في بعض المذاهب الاربعة والمشهور في بعض اخر ان هذه الرضاعة المذكورة في هذا السؤال لا تحرم ، ولكنهم متفقون على انه يستحب التنزه عن الزواج في مثل هذه الصورة وذلك بان يتجنب الانسان الاقدام عليه اذا لم يكن قد حصل بالفعل وان يطلق اذا كان قد وقع لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال : « ان الحلال بين وان الحرام بين وبينهما أمور مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك ان يرتع فيه » الخ الحديث الذي رواه البخاري ومسلم في صحيحهما .

ونسأل الله ان يهدينا جميعا الى سواء الصراط .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

وبعد ، ، ،

نقد ورد علينا بالحكمة الشرعية في ابوظبي سؤال وملخصه : —

ان السائل كان يسكن مع والده في منزل واحد يملكه الوالد وكانت مع السائل زوجته وأطفاله ومع والده زوجته التي ليست لها للسائل فاتفق ان اباه اصبح يعامله معاملة غير طيبة لا يتحمل الصبر عليها ثم طلب الوالد منه ان لا يسكنه فلما نفذ صبره حلف بالطلاق ان لا يسكن والده المذكور ، ونبتة ان لا يسكن معه في بيته الذي حصلت فيه هذه المعاملة فلتقل عنه ويبنى لنفسه بيتا مستقلا اتخذه مقرا لسكناء ، وبعد ذلك تغيرت حال الاب وفارق الزوجة التي كانت عنده واحتاج الى السكن مع ابنه واللجوء اليه والى ابنة أخيه التي هي زوجة السائل ، فهل يحث هذا الابن اذا سكن اباه معه والحالة هذه ؟ .

والجواب والله الموفق للصواب :-

ان الامر اذا كان على ما وصفت لا يقع عليك طلاق اذا اسكنت والدك معك في بيتك لانك كما قلت نويت عند البين ان لا تسكنه في بيته الذي يملكه وهذا ليس بيته الذي يملكه وانما هو بيتك مع ان الجو الذي كان ملأا حين البين قد تغير وهو أنك كنت تقيم معه في بيته سيطرة عليه وجولة ومضلة بحيث يستطيع ان يضايقك ويطلب منك ان تتركه منزله .

وعليك بعد هذا ان تقلل من الطفل اذا حلفت فلنكن حلفك بالله مملا بنصيحة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث يقول (من كان حائفا فليحلف بالله او ليصمت) .

والله تعالى اعلم ، ،

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

وبعد ، ، ،

فقد ورد علينا بالمحكمة الشرعية في ابوظبي سؤال هذا نصه :

« اتقدم الى فضيلتكم التمس الفتوى الشرعية في هذه المسألة حيث كنت قلت لوالدي قد اوكلتك بتطليق زوجتي بالواحد والاثنين والثلاثة (علما انه لم يطلقها) فأرجو الفتوى الشرعية على هذه المسألة ولكم اشكر ، (علما اني عزلته قبل ان يطلق) » .

والجواب والله الموفق للصواب :-

ان من وكل شخصا علي ان ينوب عنه في تطليق زوجته جاز له عزله عن هذه الوكالة، لان كل موكل يجوز له عزل وكيله قبل ان يباشر العمل الذي وكل عليه وسواء هنا اكان الموكل شخصا غير الزوجة ام الزوجة نفسها الا ان يتعلق بالتوكيل حق لها اي للزوجة كما لو شرط لها نه ان تزوج عليها فقد فوض لها امرها او امر الداخلة عليها توكيلا .

وقد نص على ذلك العلامة خليل بقوله في المختصر «ان فوضه لها توكيلا فله العزل الا لتعلق حق» وسلمه شراحه وبسطوا الكلام عليه ، وكذلك نص الشيخ الدردير بقوله في اقرب المسالك «فان وكل نحو وكلتك او جعلته او فوضته لك توكيلا فله العزل الا لتعلق حقها» وبسط الكلام عليه في الشرح الصغير .

والخلاصة انك ايها السائل لم يتبع عليك طلاق حيث ان وكيلك: لم يطلقها قبل عزلك اياه ولم يكن توكيلك: على الوجه الذي فيه تعلق حق للزوجة حسبها جفاء في سؤالك .

ويضاف الى ما تقدمناه ان المالكية اختطفوا في صحة الوكالة اذا لم تقع بلفظ التفويض حتى ان خيلوا رحمه الله مثنى في مختصره على القول بانها لا تصح بدون تفويض حيث يقول « لا بمجرد وكلتك بل حتى يفوض » .

والله سبحانه وتعالى اعلم ، ، ،

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله .
وبعد ،

فقد ورد علينا بالحكمة الشرعية في أبوظبي سؤال هذا نصه :
(ما قولكم دام فضلكم فيما يلي :

توفي رجل عن زوجته وابنته الصغيرة ، وبقيت الصغيرة بحضنة والدتها وبوافة جدّها ثم تزوجت الأم ، وبقيت أيضا الصغيرة بحضنة والدتها بعد تعهد الأم بتربيتها دونها أي نفقة أو تكليف جدّها ، والآن بلغت الصغيرة الخامسة عشرة من عمرها ، ويطلب جدّها وجدها بحضنة البنت وحتى لا تبقى في بيت اجنبي ، وقد بلغت هذه السن . وإن والدتها تمنع من عودة الصغيرة لحضنة جدّها .

أرجو التفضل ببيان واقع هذه القضية وفقا للشرعة الاسلامية الغراء .
(والله يلهمكم الصواب ويجزيكم 'حسن الجزاء) .

الجواب والله المتوفى للصواب :

إن الأم المطلقة أو المتوفى عنها باق لها أن تحضن ولدها الذكر إلى أن يبلغ وابنتها إلى أن تزوج ويدخل بها زوجها ، وهذا على المشهور من مذهب الإمام مالك ، وأنها تحق لها الحضنة إذا اجتمعت فيها الشروط المعتمدة في الحاضن ومن هذه الشروط أن لا تكون متزوجة إذا كان المحضون أنثى إلا أن يكون الزوج محرما أو وليا أو يعلم من يليها في الرتبة ويسكت علما فليس له الكلام بعد ذلك ، ومن شروط استحقاق الحضنة أيضا أن لا يكون المكان الذي تقيم الحاضنة بعيدا من المكان الذي تقيم به ولي المحضون جدا أم غيره ، وقد حددوا البعد بستة برد أي بمسافة ثلاثة أيام وذلك نحو مائة وعشرين كيلومترا أو أقل قليلا ، قال خليل في مختصره في بيان شروط الحاضنين (وأن لا يسافر ولي حر عن ولد حروان رضيعا أو تسافر هي سفر نطة لا تجارة وحلف ستة برد) الخ وقال الدردير في اقرب المسالك : (وأن لا يسافر الولي الحر عن المحضون وأن رضيعا أو تسافر هي نطة لا كتجارة ستة برد لا أقل) الخ .

والخلاصة : أن تزوج أم هذه البنت لا يسقط حقها في الحضنة بما دام الذي يليها في الترتيب لم يطلب بحقه في الحضنة ولكن إذا كانت هذه الأم تقيم بمكان يبعد عن المكان الذي يقيم فيه جدّها أبو أبيها ستة برد أي مائة وعشرين كيلو مترا أو قريبا منها فإن لهذا الولي الذي هو الجد أن يأخذها إلا أن تنتقل وتقيم معه ، أو بمكان لا يبعد عنه المسافة المذكورة .

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله وصحبه ومن تبعهم باحسان
الى يوم الدين .

أما بعد ، ، ،

فقد سئلت عن الربا : —

١ — ما هو الربا وما هو حكمه والوعيد الذي فيه ؟

٢ — ما هي انواع الربا ؟

٣ — ما هو الحكم فيمن يتعاطى الربا وما هو حكم المال المكتسب منه ؟

الجواب والله الموفق للصواب :

١ — ان الربا في اللغة هو الزيادة والنمو قال في اللسان : « ربا الشيء يربو
ربوا ورباء زاد ونما ، وأربيتهميته ، وفي التنزيل العزيز : « ويربى الصدقات ومنه
الربا الحرام » (١) وفي الشرع « استعمل في بيعوعات ممنوعة أكثرها راجع الى الزيادة »
قاله بن حزم (٢) وهذه البيوعات هي ما يعرف بربا الفضل وربا النساء وبعضهم
الحق بهيأ : المزينة التي ورد النهي عنهما من الرسول صلى الله عليه وسلم
وستعرض لتحليل ذلك كله عندما نشرع في توضيح انواع الربا .

أما حكم الربا فانه محرم كتابا وسنة واجماعا مع ما فيه من الوعيد الشديد ،
أما الكتاب فقد قال الله تعالى : « وأحل الله البيع وحرم الربا » (٢٧٥) البقرة .
وقال عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله واتقوا ما بقى من الربا ان كنتم
مؤمنين فان لم تعملوا فائذوا بحب من الله ورسوله » (٢٧٨ — ٢٧٩) البقرة .

قال القرطبي : « هذا وعيد ان لم يذروا الربا ، والحرب داعية للقتل ، وروى
ابن عباس انه يقال يوم القيامة لاكل الربا: خذ سلاحك للحرب . » انتهى (٣) وقال
تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تاكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم
تفلحون » (١٣٠) آل عمران .

قال الزمخشري : « كان الرجل منهم اذا بلغ الدين محله زاد في الاجل ،
فاستغرق بالشئ الطفيف مال المدين . » (٤) انتهى .

(١) لسان العرب لابن منظور ج ١٤ ص ٢٠٤

(٢) تفسير ابن جرير ج ١ ص ٩٤ .

(٣) الجامع لاحكام القرآن ج ٣ ص ٣٦٤

(٤) الكشاف ج ٤ ص ٦٢٢ .

وأما السنة فقد روى مسلم في صحيحه عن جابر رضي الله عنه قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكسل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال : هم سواء . » وفي الصحيحين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «اجتنبوا السبع الموبقات وعد منها أكسل الربا . » (٥) .

وعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «الربا ثلاثة وسبعون بابا ، أبصرها بل أن ينكح الرجل أمه ، وإن أربى الربا عَزَّسَ الرجل المسلم » قال في بلوغ المرام : «رواه ابن ماجه مختصرا والحاكم وصححه . »

وعن عبدالله بن خنظنة غسيل الملائكة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «درهم ربا ياكله الرجل وهو يعلم ، أشد من ست وثلاثين زنية . » رواه أحمد ، كما في منتهى الأخبار . قال الشوكاني « قال في مجمع الزوائد ورجل أحمد رجال الصحيح . » (١) .

— **وأما الإجماع فإن المسلمين اجمعوا على حرمة الربا ،** قال ابن رشد في المقدمات : «وأما الإجماع فمعلوم من دين الأمة ضرورة أن الربا محرم في الجلة ، وإن اختلفوا في تفصيل سائله ، وتبيين أحكامه ، وتفسير شرائطه ثم قال : « فمن استحل الربا فهو كافر ، حلال السدم يستتاب ، فإن تاب ولا قتل ، واستحل بالآية الآتية الذكر : «يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وفروا ما بقي من الربا» إلى قوله « فأنذروا بحرب من الله ورسوله » » فقال : « أي أن لم تفعلوا ذلك وتقرؤا به فأنذروا أي أعلنوا أنكم محاربون من الله ورسوله ، لأنكم مشركون . » (٢) انتهى .

وقال ابن قدامة : « واجمعت الأمة على أن الربا محرم . » (المفني ج ٦ ص ١٢٢)

ب — **أما أنواع الربا :** فهي — كما ذكرنا — نوعان : ربا النساء وriba الفضل بالإضافة إلى المزاينة التي ألحقت بهما .

ونعرض لهذه الأنواع بشيء من الشرح والتفصيل :

— **النوع الأول :** هو ربا النساء يعني التأخير في التقديدين والطعام ، والنفدان هما : الذهب والفضة ، أما الطعام هنا فيعني كل ما يذاق لطعمه ، ولو غير مقتات أو مدخر كخضر وفاكهة ، فلا يجوز بيع ذهب بذهب ، ولا ذهب بفضه — إلى أجل ، ولا يجوز العكس . كما أنه لا يجوز بيع طعام بطعام إلى أجل ، ولو

(١) الجامع الصغير ج ١ ص ١٠

(٢) نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٩٦

(٣) التكملة ج ٢ ص ٥٠٧ .

غير ربوي ، وسواء اتحد الجنس او اختلف . ففي الصحيحين عن عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «الذهب بالورق ربا الا هاء وهاء والبر بالبر ربا الا هاء وهاء والشعر بالشعر ربا الا هاء وهاء والنبر بالنبر ربا الا هاء وهاء» .

قاله في منقذ الاخبار . ومعنى هاء وهاء « ان يقول كل واحد من البيعين هاء فيعطيه ما في يده ، وقيل معناهما : « خذ واعط » (٣) .

وقال في الشرح الصغير «وحرّم فيهما أي النقد والطعام — ربا نساء بفتح النون ي تأخير مطلقا ، اتحد الجنس او اختلف ، كان الطعام ربويا ام لا ، فلا يجوز دفع دينار في مثله او عدة دراهم لوقت كذا ، ولا طعام ربوي او غيره في طعام اخر لوقت كذا . » انتهى (٤) .

ويستثنى من ذلك اقترض فيجوز قرض درهم بدرهم وطعام ممن جنسه ، بدون ان تكون هناك أي زيادة او نفع على السلف .

اما الزيادة في مقابل التأخير — ولو من غير النقيدين والطعام — فانها محرمة، وتدخل في نطاق ما كان يعرف ربا الجاهلية في الدين : « اما ان تقضى او تربي » روى مالك في الموطأ عن زيد بن اسلم انه قال : «كان الربا في الجاهلية : ان يكون للرجل على الرجل الحق الى اجل ، فاذا حل الاجل قال : « اتقضى ام تربي » فان قضى اخذوا الا زاده في حقه واخر عنه في الاجل . » قال الباجي : «وهذا مما لا خلاف بين المسلمين في تحريمه ، وقد قيل ان قول الله تعالى : « اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكم رجوس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون وان كان ذو عرة فنظرة الى ميسرة . » نزلت في هذا والله اعلم ، ومن جهة المعنى ان السلف لنفع ، لانه يؤخره على ان يزيده في دينه وذلك مما اتفق على تحريمه ، كما لو اعطاه عشرة دنائير في عشرين الى اجل . » انتهى (١) وقال ابو عمر بن عبد البر « وقد اجمع المسلمون — نقلا عن نبيهم صلى الله عليه وسلم — ان اشتراط الزيادة في السلف ربا ولو كان قبضة ممن علف او حبة ، كما قال ابن مسعود او حبة واحدة . » (٢) انتهى .

واذا كان المسلمون اجمعوا على ان اشتراط الزيادة في السلف ربا ولو قلت الزيادة — فان ما يملرس في هذا العصر من ايداع الاموال في البنوك لاستثمارها لا يخرج عن هذا النطاق ، فاذا وضع المسلم ماله في القسم الخاص بالتوفير من البنك فلان

(١) نيل الوطار ج ٥ ص ٢٩٦ .

(٥) الشرح الصغير للتدريج ج ٢ ص ٤٨ .

(١١) المنقذ ج ٥ ص ٦٥ .

(٢٢) التمهيد ١٤ في الموطأ من المعاني والاسانيد ج ٤ ص ٦٨ .

هذا يعني انه يريد نمو هذا المال بطريقة ربوية ، لان وضعه لماله في قسم التوفير — معناه اشتراط الزيادة فيكون — على سبيل المثال كن اعطى الف درهم وبعد فترة يأخذ بطلها الفا ومائتين ، وهذا هو الربا بعينه ، ولا فرق بينه وبين من يقترض من البنك بزيادة ، وهو نفس ما ذكر ابن عبد البر ان الاجماع منعقد على تحريره . وقد يحاول المسؤول عن البنك ان يبرر جواز ذلك بان الزيادة انها تعطى في مقابل اجرة العمال ، ونحن الوراق وما الى ذلك ، فينبغي ان يعلم انه سيلقى ربه وحسابه على كل ما فعل الا ينخدع بذلك ، غالبنا لا يعمل فقط ليعدد مصاريف العمال ، وانما يعمل للربح أي الزيادة ، والزيادة هي عين الربا كما ذكرنا آنفا .

— النوع الثالثي هو ربا الفضل ومعنى الفضل : الزيادة في التقدين او الطعام ان اتحد الجنس في كل منهما ، « فلا يجوز درهم بدرهمين ولا دينار بدينارين ، ولا صاع تمح بصاعين ولو يدا بيد » (١) .

والاصل في ذلك ما جاء في الأئمة الصحيحة ، ففي الموطأ والمصحيح واللفظ لمسلم عن أبي سعيد الخدري ن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا تبيعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ، ولا تشفوا بعضه على بعض ولا تبيعوا غائباً منه بتلجز الا يدا بيد » .

ومن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل ، سواء بسواء يدا بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد . » رواه احمد ومسلم كما في منى الأخبار .

وروى الشيخان عن أبي بكر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفضة بالفضة والذهب بالذهب الا سواء بسواء ، وأمرنا أن نشتري الفضة بالذهب كيف شئنا ونشتري الذهب بالفضة كيف شئنا » .

فهذه الاحاديث توضح لنا منع ربا الفضل في التقدين والطعام . ويلاحظ الفرق بين ربا الفضل وربي النساء وربا النساء — كما رأينا — لا يشترط فيه اتحاد الجنس — بينما نرى ان اتصاد الجنس شرط في ربا الفضل ، فيجوز بيع دينار بدرهمين وصاع تمح بصاعين او أكثر من الفرة اذا كان يدا بيد ولا يجوز ذلك نسيئة، الا أن الطعام — في ربا الفضل — يفرق فيه بين الربوي وغير الربوي وهذا يدعمنا لتبيين مفهوم الطعام الربوي وعلته . فالطعام الربوي هو ما اشار اليه الحديث الاتف الذكر « البر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والملح بالملح » مع ان البر والشعر جنس واحد ، والتمر جنس والملح جنس .

فهذه الاتواع هي التي نطقت بها السنة ، وقد اقتصر عليها الظاهرية محصورا
الطعام الربوي فيها — وأجازوا ربا الفضل فيما سواها . أما الجمهور وعليه المذهب
الأربعة — فقد اعتبروا ذكرها من باب ذكر الخالص الذي أريد به ذكر العسل ،
ويدخل تحتها — عندنا معشر المالكية — في العلة كل طعام مقتات مدخر كاللوز والذرة
والدخن وأنواع التطينة ، وهي اجناس يحرم التفاضل في الجنس الواحد منها .
ويجوز في الجنسين أن كان يدا بيد ، أما غير المدخر من الطعام كالتقوت والخضر
والفواكه ، فليس ربويا ولذلك يجوز فيه التفاضل ولو في الجنس الواحد إذا لم يكن
نسيئة .

أما علة الطعام الربوي عند أبي حنيفة وأحمد — في أحد قوليه — فهي كل ما
كان مكبلا أو موزونا ، من جنسه ، وأما الشافعي فالتعلة عنده هي مجرد الطعية،
وعلى ذلك يعتبر الطعام عنده ربويا بجميع أنواعه . (١) .

قال ابن القيم : « والحكمة في تحريم ربا الفضل هي » سد الفرائع ، كما صرح
به في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم :
« لا تبعوا درهم بالدرهمين فاني أخاف عليكم الربا . » والربا : هو الربا ،
فمنهم من ربا الفضل لما يخاف عليهم من ربا النسيئة ، وذلك أنهم إذا باعوا درهما
بدرهمين — ولا يفعل هذا إلا للتفاوت الذي بين النوعين ، أما في الجودة وأما في
السكة ، وأما في الثقل والخفة ، وغير ذلك — تدرجوا بالربح المعجل فيها إلى
الربح المؤخر ، وهو عين بالنسيئة ، وهذه ربيعة قريبة جدا ، فمن حكمة الشارع أن
سد عليهم هذه الزريعة ومنعهم من بيع درهم بدرهمين نقدا ونسيئة . ثم ذكر
السر في تحريم ربا النساء في الطعام فذكر الأصناف الأربعة التي جاءت في الحديث
وقال « أن حاجة الناس إليها أعظم من غيرها لأنها اقوات العالم : فلو جوز بيع
بعضها لساء لم يفعل ذلك أحد إلا إذا ربح ، وحينئذ تسمح نفسه ببيعها حالة لطبعه
في الربح ، فيعز الطعام على المحتاج ويستدضره » انتهى (٢) .

٣- النوع الثالث : وهو الذي ذكرنا أن بعض الفقهاء الحقه بالتوعين السابقين
هو المزانية وهي بيع معلوم بجهول أو مجهول بجهول من جنسه . (٣) قال أبو عمر
بن عبد البر : « ومن المزانية عند مالك : بيع المعلوم بالمجهول إذا لم يعلم أن أحدهما
أكثر من الآخر لأنه أن لم يدخل في ذلك الربا دخلته المخاطرة والتبار . » انتهى (٤) .

وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المزانية ، كما في صحيح
البخاري . وإذا كانت المزانية إما أن تكون من اتواع الربا أو من نوع المخاطر والتبار ،

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ١٢١ وأعلام الموقعين لابن القيم ج ٢ ص ١٥٥ - ١٥٦

(٢) أعلام الموقعين ج ٢ ص ١٥٥ - ١٥٧

(٣) فكيهة الطالب لأبي الحسن وهائية الحدوى على الرسالة ج ٢ ص ١٢٩ .

(٤) الكفاية لابن عبد البر ج ٢ ص ٦٥٢ - ٦٥٤ .

فإننا ينبغي أن نعرف ما هي المخاطرة وما هو القمار وما الحكم فيها ؟ فالمخاطرة هي : كل بيع فيه خطر أي غرر ، والغرر عرفه ابن عرفة المالكي بقوله : « هو ما شك في أحد عوضيه أو مقصود منه غالبا . » وعرفه الحنفية والثنايفية والضابطة تعريفات مماثلة لهذا التعريف . ومنه بيع السك في الماء والطير في الهواء ، وقد ورد النهي عنه في السنة الكريمة : نفى الموطأ عن سعيد بن الجيب قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر . » رواه مالك . ومثله في صحيح مسلم عن أبي هريرة بلفظ « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة وعن بيع الغرر . »

أما القمار فهو الميسر بعينه . وتذكر الله تحريمه الجازم في قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » إلى قوله « فهل أنتم متنبون . » (٩١) .

وكلاهما داخل في قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم » (٩١) .

قال ابن رشد : « معناه تجارة لا غرر فيها ولا مخاطرة ولا قمار . لأن التراضي بما فيه غرر أو خطر أو قمار — لا يحصل ولا يجوز لأنه من الميسر الذي حرمه الله في كتابه » (٢) .

وفي هذا الصدد أذكر بأمرين خطيرين كثرت ممارسة الناس لهما أحدهما ما يعرف بالياتصيب والآخر هو التامين التجاري . ولا شك أن خطر الياتصيب أشد . لأنه نفس القمار الذي ذكرنا أنما أن الميسر يتناول به جميع أشكاله .

أما التامين التجاري فإنه داخل في بيع الغرر الذي ورد النهي عنه ، وفي كل منهما أكل أموال الناس بالباطل .

فالقمار كثيرا ما تسلب أمواله ، فيصير — بين عشية وضحاها — فقرا بعد ما كان غنيا . وبالمقابل يصبح مقاره الذي زاه ماله — غنيا بعد ما كان باليس فقرا .

أما التامين التجاري فإن أحد طرفيه إما أن يأخذ — في النهاية — كثيرا غسيرا قليل ، بل قد يأخذ كثيرا بدون مقابل ، أما الطرف الآخر فتذهب أمواله سدى ، وقد أصدرنا في كل من هذين الموضوعين بحثا مستوفي وسيخرجان — أن شاء الله — تريبا ، ضمن كتابنا : الفتاوى الفقهية المعززة بالأدلة الأصلية والفروعية الذي هو الآن تحت الطبع .

ج - أما الحكم فيمن يتعامل الربا - غير مستحل له - فهو أنه اقترف جريمة عظيمة تستوجب النكال ، والعقوبة هي التعزير المولم إلا إذا كان جاهلا يعذر مثله بالجهل .

أما الحكم في المال المكتسب من الربا فإن البيع يفسح إذا كان قائما ، لم يفت والنوات يقع بتغير السوق ، في غير العقار والمثلث وهو ما حصره كحل ' و وزن أو عدد ولم تختلف أفراده . . ، كما يقع ببيع السلعة ببيعاً صحيحاً أو تغير ذاتها ، وإذا حصل النوات فللمرابي رأس ماله فقط ، والباقي يرد له لصاحبه أن علمه ، فإن لم يعلمه تصدق به عنه . وبذلك ينجو ويتطهر من الذنب الذي علق به أن شاء الله . قال ابن رشد في المقدمات : « وأما من باع ببيعاً أربى فيه غير مستحل للربا ، فعليه العقوبة الموجهة أن لم يعذر بجهل ، وينسخ البيع ما كان قائماً في قول مالك وجهي جميع أصحابه ، والحجة في ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر السعدين أن يبيما آتية من المخائم من ذهب أو فضة ، فباعا كل ثلاثة بأربعة عينا أو كل أربعة بثلاثة عينا ، فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم « أربيتما فردا » ثم قال : « فإن فات البيع فليس له إلا رأس ماله ، قبض الربا أو لم يقبض ، فإن كان قبضه رده إلى صاحبه ، وكذلك من أربى ثم تاب فليس له إلا رأس ماله ، وما قبض من الربا وجب عليه أن يرده إلى من قبضه منه . » فإن لم يعلمه تصدق به عنه لقوله تعالى : « وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم الآية » (١) .

ذلكم هو مفهوم الربا ولذلك حكمته وتلكم هي أنواعه ، وهذا هو حكم المال الذي اكتسب من الربا .

وأخيراً نصيحتي لأخواني المسلمين أن يبتعدوا عن معاملة البنوك ، لما فيها من الربا الذي لا ينكره إلا معاند ، وقد أوضحنا ذلك فيما تقدم ، ولو لم يقع من المرابي إلا أن يدخل ضمن الذين يحاربون الله لكفى ذلك تهديداً ، فكيف يستطيع مخلوق ضعيف أن يحارب ربه في وقت يفرغ فيه المرء من أخيه وأمه وأبيه وصاحبه وبنيه . « شافخصا بصره ، يرجو رحمة ربه ويخاف عذابه وماذا يعمل في ذلك المقام حين يقال له خذ سلاحك لتقاتل ربك !

اللهم أشهد فقد بلغت - اللهم اكفنا بحلالك عن حرامك وبطاعتك من معصيتك .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

حضرة السيد / مدير دائرة بلدية ابوظبي المحترم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

جوابا على رسالتكم رقم ٨٠٩٥ بتاريخ ١٧/١/١٩٨١م في شأن ما يعرف باليانصيب . اخبر حضرتكم ان اليانصيب يحكمه حكم الميسر الذي حرمه الله في كتابه العزيز بقوله تعالى : « يا ايها الذين آمنوا اتها الخمر والميسر والاتصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تتفلحون انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون » (٩٠ - ٩١ المائدة) .

ما كون اليانصيب نوعا من الميسر والتجار بهذا واضح حتى ان بعض المفسرين في هذا العصر كالشيخ محمد رشيد رضا اطلق عليه في تفسيره « المنسار » ميسر اليانصيب » .

وقد أصدرنا فيه فتوى اوضحنا فيها انه محرم كتابا وسنة واجماعا ، واتينا نبيا بالدلالة الكافية من القرآن والسنة وكلام الفقهاء ، وتعرضنا للمهوم كل من الميسر عند المفسرين والفقهاء واليانصيب الذي يمارس حالا في بعض البلاد ، وقارنا بينهما - فاذا هما لا فرق بينهما الا بالاسم .

وستظهر هذه الفتوى في الترييب ضمن كتابنا « الفتاوى الشرعية » الذي اوشك طبعه على الانتهاء ان شاء الله .

ومما جاء في تلك الفتوى من ادلة القرآن قوله تعالى : « ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل » (١٨٨ البقرة) قال القرطبي في تفسير هذه الآية ما نصه : « والمعنى لا ياكل بعضكم مال بعض بغير حق فيدخل في هذا القمار والخداع والغشوب وجحود الحقوق ، وما لا تطيب به نفس ماله ، او حرمة الشريعة وان طابت به نفس مالكة » انتهى .

وقال تعالى : « يا ايها الذين آمنوا لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة من تراض منكم » (٢٩ النساء) قال ابن رشد في المقدمات (معناه تجارة لا غرر فيها ولا مخاطرة ولا قمار ، لان التراضي بما فيه غرر او خطر او قمار - لا يحصل ولا يجوز لانه من الميسر الذي حرمه الله في كتابه .) انتهى .

أما السنة ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال : « نهى رسول الله صلى الله

عليه وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر . « ومثله في الموطأ عن سعيد بن المسيب بلفظ «نهى عن بيع الغرر» قال الأبي : نقلا عن المارزي : «وبيع الغرر ما تردد بين السلامة والمطرب . « انتهى .

وهذا نفس ما يقع في اليتصيص فصاحبه اما أن يريح الكثير بدون مقابل أو يسلب ماله بدون مقابل .

وأما كلام الفقهاء فقد ذكرنا كلام القرطبي والحافظ ابن رشد ومثله فسي غيرهما ، وقال الحنيد ابن رشد في البداية بعد أن ذكر أنواع بيوع الجاهلية كبيع الحصاة قال «وهذا مجمع على تحريمه وسبب تحريمه الجهل بالصفة . « ثم ذكر بيوع الغرر وقال : «فهذه كلها بيوع جاهلية متفق على تحريمها . « انتهى .

ففي هذا كناية على منع اليتصيص كتابا وسنة واجماعا .

ومن اراد المزيد فليراجع فتاوانا المشار اليها انفا .

والله ولي التوفيق ، ، ،

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله

وبعد ، ، ،

مقد ورد علينا بالحكمة الشرعية في ابوظبي سؤال هذا نصه : -

« وقع حادث سيارة ذهب ضحيتها رجلان ولهما اولاد وعوائل واسر ،
والسؤال هنا عن الدية وهل هي حلال أم حرام ؟ وهل على الرجلين اثم عندما
تؤخذ الدية عنهما ؟

هل يحق لنا ان نتصرف بالدية في عبارة مسجد او عمل صدقة جارية بئر ماء .

هل يحق للورثة بناء منزل لهم بالدية والتفتح به او عمارة مسجد ام هذا حرام ؟

والجواب والله الموفق للصواب :-

ان الشريعة الاسلامية اوجبت الدية في بعض انواع القتل فقال تعالى « ومن
قتل مؤمنا خطأ فتحريرو رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله » وقال جل من قائل « فمن
عنى له من اخيه شيئا فاتباع بالمعروف واداء اليه باحسان » ومن فوائد الدية ان
ورثة المقتول اذا مقتوه لا يمكن ان يعاد اليهم مرة اخرى ، ولكن الدية تقوم مقام
الكثير من منافعها التي كان يؤمل ان يقدمها الورثة ، ففي اعطائهم اياها تخفيفا لآلامهم
وتحقيق لبعض آلامهم ، ولم يختلف المسلمون في ان ورثة المقتول يجوز لهم اخذ ديتهم
وتعتبر نوعا من انواع الكسب الحلال ، ولولا انها كذلك لما امر الله سبحانه بان
تؤدى وتسلم الى اهله ، كما انه لا خلاف ان من فعل فعلا حراما لا ياثم بذلك ابوه
او تربيته المتوفى اذ لا ترز وازرة وزر اخرى فكيف اذا فعل فعلا حلالا واذا علمنا ان
الدية يرثها ورثة المقتول فهؤلاء الورثة ، اما ان يكونوا كلهم قاصرين او كلهم غير
قاصرين او يكون بعضهم قاصرا وبعضهم غير قاصر ، فمن كان غير قاصر لا حجر
عليه في ان يتصرف في نصيبه ويبيي به بيتا لله او بئر ماء مسجلة ويجعل اجر ذلك
لنفسه او لورثته ، وهو مأجور اذا فعل هذا او هذا ، واما من كان قاصرا فلا يجوز
ان يفعل بنصيبه شيئا مما ذكر بل يجعل في نفقته وبناء مسكنه اذا احتاج اليه وما
زاد على ذلك ينمى له ويثمر ويجتهد في حفظه حتى يبلغ رشده فيدفع اليه .

والخلاصة :-

١ - ان اخذ الدية الثابتة شرعا جائز لورثة المقتول لا يلحق الوارث ولا الموروث
منه اثم .

٢ - انه لا يجوز ان يصرف ما يخص القاصرين منها في بناء مسجد او صدقة جارية .

٢ - انه يجوز للورثة ان يصرفوا الدية فيما هو من مصالحهم التي منها بناء منزل لهم
ويجوز لغير القاصرين خاصة ان ينفقوا نصيبهم في عمارة المسجد وغيرها من
طريق الخير .

والله تعالى اعلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ويعلم ما يفعلون والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله ومن اهتدى بهديهم إلى يوم يعيئون .

أما بعد ، فقد ورد علينا سؤال من مسلم حريص على التوبة يرجو ربه ويخاف عذابه هذا ما ظهر لنا من خلال سؤاله الذي يتلخص فيما يلي : —

(لقد ارتكبت اثماً عظيماً لا يجعلني أتم إلا وهو الزنى) ثم استشهد بأية النور (الزانية والزاني . .) وقال بعدها : (ولكي أعود إلى المنهج الذي تخلّيت عنه لأبداً أن أطبق حد الله الذي خلق نفسي بيده ، وأن شاء الله أرتب الآن لذلك الأمر) ثم قال : (علماً بأن الأمر اقتصر على الإحصان والقبلات ولم يتم الإدخال) ثم سأل عن كيفية الجلد معلناً أنه لم يتزوج حتى الآن وقال أنه مستعد لتسليم نفسه لحكم الله . وختم سؤاله له قائلاً (والتبس عذرك في طبعك كشفه وبتى واعتذر عن ذكر منواتي)

والجواب والله الموفق للصواب :-

إن ما ذكرت لا تعتبر زنى يستلزم الحد ، وإنما يكفيك أن تتوب إلى الله عز وجل وأن الوجيل الذي ربّناه من خلال أسلوب عباراتك ليؤخى بذاك ندمت على ما فعلت وتبت بما اقترفت . ومن تاب تاب الله عليه .

وأنا نجيبك بما أجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم — رجلاً فعل مثل ما فعلت وجاء منياً مثل أنابك أخرج البخاري في صحيحه عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً أصاب من امرأة قبله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخذه فأنزل الله : «واقم الصلاة طرقي النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين . » قال الرجل إلى هذه قتال (لن عمل بها من أمتي) قال ابن كثير في تفسيره بعد أن ذكر الحديث (ورواه الإمام أحمد ومسلم والترمذي والنسائي وابن جرير وهذا لفظه عن أبي مسعود قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أنسى وجمت امرأة في بستان ففعلت بها كل شيء غير أنني لم أجامعها ، قبلتها ولزمتها ولم أفعل غير ذلك ، ففعل بي ما شئت ، فلم يقل صلى الله عليه وسلم شيئاً فذهب الرجل . فقال له عمر لقد ستر الله عليه لو ستر على نفسه . فأتبعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال (ردوه علي) فردوه عليه فقرا عليه (واقم الصلاة طرقي النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات) إلى آخر الحديث .

قال في الفتوح عند هذا الحديث (وحمل الجمهور هذا المطلق على المتعدي في الحديث الصحيح (أن الصلاة إلى الصلاة ككسرة لا بينهما إذا اجتنب الكبائر) . ثم قال :

واستدل بهذا الحديث على عدم وجوب الحد في القبلية واللمس ونحوهما وعلى سقوط التعزير عن أتى شيئاً منها وجاءت بها نادياً) انتهى .

والأمر الذي لا خلاف فيه أن الزنى لا يطلق إلا على الوطء في الفرج ، بمغيب الحشفة فيه ، كما أنه لا خلاف أن من لم يكشف عن هويته بأن لم يقر ما قام القاضي بالفاحشة ولم يشهد عليه بها أربعة شهداء أن لا حد عليه وأن الأفضل له أن يستتر بستر الله ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اجتنبوا هذه القاذورات التي نهى الله عنها ، فمن ألم بها فليستر بستر الله وليتق إلى الله ، فإنه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله) رواه الحاكم عن ابن عمر رضي الله عنهما (١) ورواه مالك في الموطأ مرسلًا عن زيد بن أسلم في شأن رجل اعترف على نفسه بالزنى .

وعليه فإن السائل لا حد عليه لأنه لم يتع منه ما يوجب الحد ، كما أنه لا تعزير عليه حسبها ذكرنا بالإضافة إلى أنه لم يكشف عن هويته ولم يصدر منه اعتراف شرعي .

وإن رئاسة القضاء الشرعي لتقوم بهذا الرجل المسلم الذي دفعت به خشية الله إلى أن يستعد لتسليم نفسه لحكم الله . رغم أن ما فعل — وإن كان حراماً — لا يستلزم حداً . ونرجو من جميع إبنائنا المسلمين أن يتجنبوا اقتصراف المحرمات ويمتثلوا قول الله تعالى (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خير بما يصنعون) (٣ — النور) فالنظر يمهّد لمقدمات الزنى من قبلية ولمس ونحوهما ، والرائع في الحمى يوشك أن يقع فيه . كما نرجو ممن كتب الله عليه اقتصراف أي أثم أن يبادر إلى الله بالتوبة . (ومن يعمل مسوؤاً أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفوراً رحيماً .) (١١٠ — النساء) .

والله ولي التوفيق ، ، ،

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

ويعود ، ، ،

فان الله سبحانه قد حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن واوعد على فعلها بالعقاب الاليم ووعد على اجتنابها بالنعيم المقيم فقال تعالى «ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن» وقال جل من قائل «ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتمدد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين .»

وكما ان الله سبحانه اوجب العقاب الاخرى لمن انتهك محاربه لم يعنه من العقاب الدنيوي فقد اوجب معاقبة العصاة في الدنيا اما حدا واما تعزيرا فترتب الحد على من ارتكب انواعا معينة من الكبائر لما فيها من القبح والخطورة ومن الحكمة في تنفيذ العقاب الدنيوي في حق من ارتكبها امران :

أحدهما : - زجر مرتكبها وغيره عن الاقدام عليها فالذي عوقب على المعصية اذا هم باقتربها مرة اخرى لا بد ان يفكروا فيكم ويقدم رجلا ويؤخر اخرى قبل ان يقع فيها ولعل نفسه لا تلوغوه وكذلك كل من علم ان العقوبة تنتظره اذا كانت منده مسكة من العقل ، ولقد شوهد ان البهائم تنزجر بالتأديب والعقاب وقد تنزجر بالتهديد محسب .

الامر الثاني : ان من ارتكب موجب الحد وعوقب في الدنيا كان ذلك كفارة لخطيئته كما اخبر بذلك الصادق المصدق صلوات الله وسلامه عليه عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في رهن فقال : «أبايعكم على ان لا تشركوا بالله شيئا ولا تسرقوا ولا تقتلوا اولادكم ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين ايديكم وارجلكم ولا تعصوني في معروف فمن وفي منكم فأجره على الله ومن اصاب من ذلك شيئا فأكذب في الدنيا فهو كفارة له وظهر ومن ستره الله فذلك الى الله ان شاء عذبهم وان شاء غفر له» رواه البخاري ومسلم وغيرهما .

قال البخاري بعد روايته لهذا الحديث: اذا تاب السارق بعد ما قطعت يده قبلت شهادته وكل محدود كذلك اذا تاب قبلت شهادته فهذا الحديث نص ان الحدود كفارات وجوابر ، واما حديث البزار الذي صححه الحاكم وهو «لا ادري الحدود كفارة لاهلها ام لا» فمحمول على انه صلى الله عليه وسلم قال ذلك قبل ان يعلم بحقيقة الامر كما وقع في عدة مسائل مثل عنهما فقال لا ادري ثم اخبر عنها بعدما اطلمه الله عليها ومن ذلك مسألة سؤال القبر ، - ويجاب عنه ايضا بان الحديث

الذي رواه الشيخان وغيرهما أصح ، وبأن إبا عبدالله الحاكم معروف بالتساهل في التصحيح .

وأما كون الحدود زواجر فلا خلاف في ذلك لأنه مشاهد حسا فثبت مما ذكرناه ان الحدود زواجر وجواب في آن واحد .

ثم ان كل معصية ترتب عليها حسنة تعتبر كبيرة وكل كبيرة تعتبر مخلة بالشرف والمروءة فتصبح النتيجة هكذا . كل معصية ترتب عليها حد فهي مخلة بالشرف . وإذا كانت مخلة بالشرف كانت مستقلة للعدالة، وخاصة إذا كانت هذه المعصية معاصرة الخبر لأنها تزيد على غيرها بأنها تتسلط على أعلى ما عند الإنسان وهو العقل الذي يميز بينه وبين البهائم والوحوش ، ولهذا سميت «أم الخباثت» وجاء في الحديث الشريف لمن عاصرها وشاربها وحاملها والمحمولة اليه ، وويل لمن دعا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم باللعنة أو أخبر بأنه ملعون .

وأي شرف يبقى للمرأة بعد انغماسه في الخمر التي أمر الله باجتنابها ووصفها بأنها رجس من عمل الشيطان ، أم أي شرف يبقى له بعد ما يظهر أمام الناس يترنح في الطرقات ويسقط هنسا وهناك ويقتف بلعابه وقيئه أمام الكبير والصغير والجليل والحقير ، وأحيانا يصل الى مقر عمله أو الى بيت أبويه أو زوجته وأولاده مهربدا يتقوه بكلمات يترفع أبناؤه وأخوته الصغار عن التقصوه بها .

ومن أجل ان الكبائر تخل بالشرف والمروءة اعتبر الشرع الحنيف مرتكبها فاسقا ساقط العدالة لا تقبل شهادته ولا روايته ، بل ان الاسلام اعتبر بعض الصفات مخرجا بالشرف والمروءة مستقلة للعدالة واعتبر بعض المباحات كذلك ولعل من أحسن ما قيل في هذا المعنى قول القاضي أبي بكر بن عاصم الاندلسي الفرناطي في تحفة الحكام : —

والمدخل من يجتنب الكبائر
ويبتقى في الغالب الصغار
وما أباح وهو في العيبان
يقدر في مروءة الأتقان

هذا وقد ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر أربعين وكذلك فعل أبو بكر وفعله عمر في أول خلافتهما لما اتهمك الناس في شرب الخمر وتحلقوا العقوبة استشار الناس ، فاشاروا عليه بقياس شارب الخمر على القائف لأن حد القائف هو أقل الحدود فجعله ثمانين جلدة، وقد روى أنه رضي الله عنه غرّب في الخمر زيادة على الجلد فغرب ربيعة ابن أمية ابن خلف القرشي الجبجي ، وزيادته رضي الله عنه في الحد على أربعين أما حد وأما تمزير وأما الزيادة بالتغريب فتمتدح تمزيراً يرجع فيه الحاكم الى اجتهداه ، ويفعل ماظهر له أنه مصلحة ، وقد روى أن عمر رضي الله عنه ضرب رجلاً يسمى صبيغاضرياً وجيماً وغربه الى العراق ومنع الناس مخالطته ومكالمته وبقي على تلك الحال الى أن ظهرت توبته فاذن للناس في مخالطته

وضرب الذي زور خاتمه واخذ شيئاً من بيت المال ، ضربه مائة ثم ضربه في اليوم الثاني مائة ضربة ؛ اليوم الثالث مائة وثبتت في الاحاديث الصحيحة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر الناس بعدم مخالطة ومكالمة الثلاثة الذين خلفوا عن غزوة تبوك ووقف امرهم خمسين ليلة تهجرهم الناس وهجرتهم زوجاتهم الا واحدا منهم كان شيخا كبيرا سمح لزوجته ان تخدمه وتقدم اليه طعامه وشرابه ولا تزيد على ذلك ولم يزالوا على حالهم حتى نزلت توبيتهم من السماء .

ومن هذا كله اتفق العلماء على ان المعاصي التي لا حد فيها يعزر مرتكبها ومن ذكر ذلك ابن فرحون في تبصرته وابن القيم في الطرق الحكيمة ، ويكون تعزيره بحسب ما يراه الحاكم مراعى في ذلك قدر الجريمة وحال مرتكبها وعند الملكية : ان التعزير يبدأ من اللوم والتوبيخ ونزع العمالة وينتهي الى الزيادة على الحد ولو ادى الى القتل والى ذلك اشار العلامة خليل بن اسحاق في مختصره بقوله : «وعزر الامام لمعصية الله او لحق آدمي جيسا ولو لم يات بالقتل ونزع العمالة وضرب بسوط او غيره وان زاد على الحد او اتى على النفس» وقال به ايضا بعض الخنابلة واختاره ابن عقيل كما قال ابن القيم في الطرق الحكيمة ، ويؤكد ما ذهبوا اليه ما تقدم من امر رضي الله عنه كما يؤيده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بضرب عنق الرجل الذي تزوج امرأة ابيه بعد نزول سورة النساء وهو حديث رواه ابو داود والترمذي وغيرهما ولا بأس به ، وكذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بضرب عنق رجل كان يتهم بأن مولده أي بأم ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم في صحيحه ، ونحن نعلم ان بعض الناس تأول هذين الحديثين للمحاربة من مذهبه مع أنه لا حاجة اليه تأويلهما .

اما التعزير بالطرد : من الوظيفة او المنصب فلا يخرج عن هذا ولا ينبغي ان يختلف في جوازه وربما وجب لان الاسلام راع وهو مسؤول عن رعيته فعليه ان لا يستمرى الا من يصلح لذلك من حيث الدين والمروءة ، وله اذا استمرى شخصا ان يعزله اذا تبين له عدم صلاحيته للقيام بها أسند اليه ، وقد عزل عمر رضي الله عنه النعمان بن فضالة العدوي (من بني عدى رهط عمر) وكان واليا على بطنقة ميسان بالعراق وذلك عندما بلغه انه قال :

الا هل اتى الحسناء ان حليها
الى ان قال :—

لعل أمير المؤمنين يسوؤه تناديها بالجوسق المتهم

وكتب اليه مع العزل : « قد بلغني شعرك وقد والله — ساضي » فلما قدم عليه قال والله ما كان من ذلك شيء وانما هو فضل شعر قلته فقال عمر : انسي لظنك صادقا ولكن والله لا تعمل لي عملا .

وقد ولي عثمان رضي الله عنه الوليد بن عتبة الكوفة وكان اخاه لأمه ومن

عشرته الاثريين لانها معا من بني اميةتبن عبد شمس ولما ثبت عنده انه شرب
الخمر وصلى بالناس الصبح اربع ركعاتثم قال الزبحم جلده الحد وعزله ، وفي
ذلك يقول الخطيبه او غيره :

نادى وقد كلمت صلاتهم ازيدكم ثملا وما يدري
فلما - اما وهب - ولو فعلوا زادت صلاتهم على العشر
كلوا عناتك اذا جريت ولو خلوا عناتك لم تزل تجري

واذا كان التعزير خاضعا لاجتهادالحاكم فيجب ان لا يجعل الطرد من
الوظيفة قاعدة عامة مطردة يعاقب بهكل شخص بغض النظر عن مكانته وعن
ملايسات ارتكبه للجريمة ، فالانسان الذي اقدم على الجريمة اول مرة ليس كمن
ارتكبها عدة مرات والانسان الذي يتولىوظيفة كبيرة او يشغل منصبا كبيرا ليس
كمطلق عامل او موظف عادي .

وبناء على هذا ينبغي - في رايانا - ان يكون هناك مجلس للتاديب كما هو
المعول به في عالم الوظيفة المعاصر فينظرهنا المجلس في احوال مرتكبي جريمة شرب
الخمر ، وينبغي ان يقدم انذار للشخص عند المرة الاولى والثانية فاذا لم يرتدع
بذلك ويلتاع العقوبة عليه وهب: ان يعاقبه اما بالتخفيض من درجته او راتبه او نحو
ذلك مما يعتقد انه يردعه الى ان تصل العقوبة الى الطرد النهائي ، كما ينبغي
ان لا يتولى المناصب والوظائف الكبيرة من ثبت عليه ارتكاب هذه الجريمة وحكم
عليه فيها .

ولا يغوتنا ان نشر هنا الى ان كون الحدود جواهر ومكفرة للخطايا ليس معناها
انها تعيد للانسان شرعه في الدنيا بحيث يعود عدلا مرضيا ، وانها معنى كونها
جوابر ان من اتهمت عليه في الدنيا لايعاقب عليها في الآخرة ويمكن ان يفهم هذا من
الحديث الذي ذكرناه سابقا في هذا المعنى، ويكفي من الدليل على ما قلناه ان الله
سبحانه قال في شأن القاذفين «والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بأربعة شهداء
فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون الا الذين
تابوا من بعد ذلك واصلحوا فان الله غفور رحيم» ومعنى الآية عند الجمهور ان الذين
ارتكبوا جريمة القذف اذا لم ياتوا على دعواهم بأربعة شهود يجلدون اي يجلد كل
واحد منهم ثمانين جلدة ثم بعد ذلك لا تقبل لهم شهادة فيما يستقبل من الزمان ويعتبرون
متصين بصفة الفسق الا ان يتوبوا اي يظهر منهم الصلاح والاستقامة والبعد عن
تلك المعصية وغيرها من المعاصي فعند ذلك يعاد اليهم اعتبارهم وتقبل شهادتهم وتزول
عنهم صفة الفسق ، ويرى الامام ابوحنيفة ان الاستثناء راجع الى الجملة الآخرة فقط
وهي «واولئك هم الفاسقون» ويترتب على ذلك ان المجلود لا تقبل شهادته ولو ظهرت
توبته وصلاحه فهذه الآية صريحة في ان مجرد اقامة الحد لا يعيد الى المحدود
عدالته واعتباره ، ثم لا يغنى ان المرادبالقوبة هو ان ينكح الانسان عبا كان يفعل
من المعاصي ويظهر صلاحه كما ذكرناه انفا، وليس المراد بها ان يقول بلسانه دون قلبه

وجوارحه يا رب اني تأقّب لك فان هذتوبة تحتاج الى توبة ، والمعروف عند العلماء ان التوبة من الذنوب لا يشترط فيها النطق باللسان فقد قالوا بان اركانها ثلاثة، الاول : النعم على ارتكاب الذنب ، والثاني : الاعتلاع عنه وتركه في الحال ، والثالث : العزم على عدم ارتكابه في المستقبل ، ويشترط ان يكون الدافع الى هذه الامور الثلاثة مخافة الله تعالى لا غير ذلك .

ماذا اجتمعت هذه الامور في نفس الامر كان الشخص ثابتا فيها بينه وبين الله ، واما فيما بينه وبين الناس فالمسدار على ما يظهر من حاله كان مطابعا للواقع ام لا .

واما قوله صلى الله عليه وسلم في شأن الجهنمية : «لقد تلبت توبة لو قسمت بين سبعة من اهل المدينة لو سمعتم وهل وجدت افضل من ان جاءت بنفسها لله عز وجل» فليس معناه ان تنفيذ حكم الرجم فيها هو نفس التوبة ، وانما تتمثل توبتها في انها لم يأت بها شرطي يسوقها او يقودها ولم ترفع دعوى ضدها ولكنها جاءت من تلقاء نفسها وجاءت بروحها خشية ان تلقى الله تعالى وهو عليها ساخط فاختارت عذاب الدنيا على عذاب الآخرة ، وقد مر في الحديث الذي اورده في اول هذا الكلام ان من ارتكب موجبا حد ولم يحد في الدنيا فهو في مشيئة الله تعالى ان شاء عذبه وان شاء غفر له .

وهذه المرأة ومن سلك مسلكها دفعتمهم مخافة الله الى ان يجودوا بانفسهم لانهم لا يدرون ايغفر لهم ام يكونون من الموقنين المعذبين ؟

ونسأل الله جلّت قدرته ان يتوب علينا ويوفقنا وسائر المسلمين لامثال اوامره واجتناب نواهيه وهو المستعان وعليه التكلان .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

ويعبد ، ، ،

نقد ورد علينا بالحكمة الشرعية في ابوظبي سؤال هذا نصه :

« أرفع الى سباحتم الاستفسارات التالية والخاصة بالمتوفاة : طاعة بنيت سالمين الشامي وهي عتيقة لنا وكاتت تقيم معنا الى وفاتها .

١ - للمذكورة زوج ولم ترزق منه باي ولد وكذلك أخ لامها واولاد عم خالصا مما نصيب كل منهم ؟

٢ - لقد اوصت المذكورة بالتالي : -

١ - مرية فيها كنفها وحنوطها وكل من يقوم على حفر القبر ويعملها ، ما العمل اذا زاد ثمن المرية على ذلك ؟

المرية والكواشي عند اهل الامارات من نواع الحلى .

ب - كواش فيها حجة واضحية مع العلم ان قيتها لا تكتي للحجة والضحية معا - ما العمل ؟

والجواب والله الموفق للصواب :-

ان ميراث ورثة هذه المتوفاة بعد اخراج وصليها وديونها يقسم على النحو التالي : للزوج النصف لقوله تعالى (ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد) وللأخ للام السدس لقوله جل من قائل : « وان كان رجل يورث كله او امرأة ولسه أخ او أخت فلكل واحد منهما السدس » الاية والمراد بالأخ والأخت هنا الأخ للام والأخت للام . وما بقى بعد فرض الزوج وفرض الأخ للام يكون لأولاد الأم لقول رسول الله صلى عليه وسلم «الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لا ولي رجل ذكر» متفق عليه ، وطريق قسمة هذه الفريضة ان يجعل المال ستة أجزاء متساوية لان فيها سدسا ، فيكون للزوج ثلاثة وللأخ للام واحد ولأولاد الأم ما بقي وهو اثنان ولا خلاف في هذا .

٢ - اما ما اوصت به بان يكون فيه محنوطها وكنفها الخ فيجعل منه فيه ما لا يكون سرفا لان الأصل ان هذه الاشياء واجبة من رأس مال الميت اوصى بها ام لا فاذا اوصى بنوع او بمقدار معين عمل بوصيته اذا لم يكن ذلك سرفا وما بقى بعد ذلك يرد الى متروك المتوفاة .

٣ - أما الوصية بالأضحية فلا تنفذ لأنها من المكروه المتفق على كراهته كما نص عليه الدسوقي في حاشيته عند قول خليل في المختصر في باب الوقف ، « واتباع شرطه ان جاز » وذكر البناتسي في باب الوصايا عن ابن رشد ان الوصايا خمسها اقسام منها قسم لا ينبغي تنفيذه وهو الوصية على المكروه ثم ذكر ان الورثة يندب لهم ان لا ينفذوه .

٤ - وأما الوصية بالحج فهي لازمة ولكن اذا كان الميت اوصى مع ذلك بنقل ماله في صيانة مسجد فانها يتراحمسان وحينئذ تقدم وصيته بالحج بحسب ما خصه فان كان ناقصا من الوفاء بالحج رجع ميراثا نظير ما ذكره عند قول المختصر في الوصايا : « والا فآخر نجم مكتوب » من انه اذا لم يوجد نجم لمكتوب ورث اي رجع ميراثا لورثة الموصى .

وما بقي من نصيب الحج يكون في صيانة المسجد ، وانما قلنا بتقديم الحج لانه اقوى ، خصوصا اذا كان الموصى ضرورة اي لم يحج حجة الفرض لان المدار في الترتيب بين الوصايا على التقاوت في القوة .

والخلاصة : -

ان متروك هذه المتوفاة يخرج منه اولا - بعد قضاء ديونها - ما اوصت به ليجعل في تجهيزها اذا لم يكن سرفا وكان ثلث المال يحمل ما زاد منه على القدر المعتاد ثم يخرج منه ما خصص للحج اذا كان وافيا به والا يظل ثم يجعل باتسي الثلث في صيانة المسجد ولا شيء للوصية بالتضحية ثم يقسم الثلثان الباقيان على النحو الذي ذكرناه في اول هذا الجواب .

والله تعالى اعلم ، ، ، ~

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الكريم .

ويعبد ، ، ،

فقد ورد علينا بالمحكمة الشرعية في ابوظبي كلام غريب هذا نصه : -

«مدرسة في احدى المدارس تسال الطالبات عن مشكلتهم فتجيبها اعداهن ان مشكلتها انها عندما تقرأ كتاب الجيولوجيا عن اصل الكون والخلق تقع في حيرة اذ كيف توفق بين هذا وبين ما تقرأه في كتاب الدين ، فاجابتها المدرسة انه يجب عليها ان تصدق العلماء وتترك ما يقول رجال الدين اذ كيف تترك ما وصل اليه العلماء الذين وصلوا القمة في جهودهم وتأخذ بكلام رجال الدين ؟

والجواب والله الموفق للصواب :-

ان اعداء الاسلام من اليهود والصليبيين والشيوعيين الذين كانوا يحاربون الاسلام بسبيلهم ومذاهبهم لم يضموا اسلحتهم ولكنهم نوعوها وطوروها تطويرا يسهل عليهم هدم الاسلام والقضاء عليه نحن يتعز او يتعسر عليهم استخدام المدفع والسيف وما شكلهما يستعملون سلاحا آخر اشد فتكا منهما ، الا وهو القلم الذي هو اخطر الاسلحة الفتاكة ، وعندما عرف اعداء الدين هذه الحقيقة أخذوا يخططون لها منذ بداية الاستعمار الى نهايته اذا كان قد انتهى ، ومن اجل هذا انشأوا مدارس في بلاد المسلمين ولا يبنوا المسلمين بعيدة كل البعد عن المنهج الذي يتوي الاسلام عقيدة وعملا في نفوس المتعلمين من الاطفال والشباب فقامت هذه المدارس بابعاد القرآن الكريم والسنة الشريفة عن المدرسة فترتب على ذلك ابعاد الاخلاق والانكار عما دعا اليه القرآن والسنة كما ترتب عليه ابعاد الكتاب والسنة عن التشريع والحكم ، وزادت هذه المدارس على ذلك بالدعوة الى حرية الفكر بمعنى حرية التحلل من العقائد الاسلامية والاخلاق الاسلامية وروجت الانكار الشاذة التي عارضها كثير من غير المسلمين ، مثل افكار داروين وكارل ماركس وغيرها ، وعندما قال المستعمرون انهم ظاعنون عن بلاد الاسلام لم يفعلوا ذلك الا بعد معرفتهم ان ما غرسوه قد استوى على سوقه واثمر واينتعت ثماره ، ولم تنته الحال الى هذا ، بل انهم تمالأوا في ارسال كتيباتهم وصحفهم ولتلاميهم الينا تباعا لنظال سائرین تحت اقدامهم متمشئين بلذيلهم متمسكين بتقليدهم حتى لو سلكوا حجر ضبت لسلكناه .

وزاد الطين بلة اتنا نرسل اليهم ابناؤنا وبناتنا ليتعلموا منهم في ديارهم ، ولقد بلغنا ان بعض المسلمين يرسلون اولادهم الى مدارس اوربية او امريكية وانما الى عائلات اوربية او امريكية يعيشون معها فترة من الزمن بحجة ان ذلك يجعلهم

تأديرين على أن يرطنوا بالانكليزية كما ينطقها الانكليز والامريكان أو بالفرنسية كما ينطقها الفرنسيون والبلجيك .

ثم أصبح الذي يتقدم لشغل وظيفة في بلاد المسلمين يكتفيه أن يتقدم بشهادة صدرت من إحدى المدارس غير الإسلامية أو المدارس الإسلامية المؤسسة على غرارها ، ولا حاجة بعد ذلك إلى البحث عن تمسكه بإسلامه عقيدة وعيلا ، مع أن الواجبة في نظرنا — على من ولاه الله امر المسلمين أن لا يسند شيئا من أمورهم إلا إلى أهله وخاصة أمور التربية والتعليم التي يترتب عليها مستقبل الإنسان في علاقته مع ربه ومع نفسه ومع الناس جميعا ولا يترك للناس الحرية فيها يقولون ويعلمون .

ومما هو فجيح وجدير بالذكر أن الملحدين الشيوعيين يربون اولادهم وشعبهم على قداسة الشيوعية ولا يسمحون لمن تحت سلطتهم أن ينتقد عقيدة الحزب الحكـم أو ينتقد احد زعمائه الاحياء أو الذين انتقلوا إلى النار ودار البوار ، والويل لمن تسول له نفسه أن يفعل شيئا من ذلك .

ويعد هذه المقدمة نقول لهذه المدرسة أن يرى رأيها أن من تسميهم علماء وخاصة أهل الجيولوجيا لم يقل منهم بأن بدء الخلق كان على يد الطبيعة المهيمنة السما والا من كان ملحدًا ، كالأشيوعيين الذين ينكرون الخالق القادر على كل شيء سواء في ذلك متعلمهم وأجهلهم أما من كان من الجيولوجيين يدعى أنه على دين من الأديان السبوية مهؤلاء يمرحون دائميًا بتراستهم العلمية قد زادت قوة اعتقاد بوجود الإله الواحد الذي بيده ملكوت السموات والأرض هذا مع العلم بأن النظرات الجيولوجية وما شاكلها ليست قضايا قطعية وإنما هي قضايا تجريبية تتغير دائميًا ويتبين خطأ بعضها في كثير من الأحيان ، وهذا لا يخفى إلا على من عاش بعيدًا عن الثقافة المعاصرة والتاريخ المعاصر .

مما لا يخفى على عاقل أن الشيء لا يمكن أن يخلق بدون خالق ، وعلى سبيل المثال : لو أن شخصًا ملحدًا أو غير ملحد كان يمشي في خلاء ثم واجهته دار مشيدة مؤنثة وحولها حديقة غناء تنساب بين أشجارها المياه الزرقاء لحكم لاول وهلة بأنها من صنع صانع ماهر ، ولو قيل له أن هذه الدار وما فيها وما حولها كل ذلك وجد من طريق المصادفة بدون أن يقوم بوضعه على هذا النمط واضح لكذب من يقول له هذا وسخر منه وعده من المعتمدين أو من أشباههم وإذا كانت بنائية صغرية وشجيرات قليلة لا يمكن أن توجد بالمصادفة فكيف بهذا النظام الكوني بسوائه وأرضه وما فيه من كواكب وبحار وأنهار وسهول وجبال وأشجار وحيوانات مختلفة الأشكال والأحجام والألوان ، أم كيف يصدق عاقل بأن نظم الليل والنهار وتعاينهما بهذه الصورة الدقيقة يحصل بدون فعل فاعل ، وكيف يصدق بأن الذي فعل هذا ودبره أصم أعمى عاجز أو قادر قدرة محدودة ضعيفة كقدرة الإنسان ، ولو أن عاقلًا فكر في نفسه وما أودع فيها من القوى والأجهزة وبداية تكوينه وترجعه إلى أن يبلغ أشده

ثم تكومه حتى يرد الى ارض العبر اويصوت قبل ذلك لعلم من نفسه العجز وعلم ان الخالق الذي خلقه ذو قدرة كاملة ، ولتذكرنا الله سبحانه بهذا وامرنا ان نفكر في خلق السموات والارض وما فيهما فمقال جل من قائل : انما ينظرون الى الابسل كيف خلقت والى السماء كيف رفعت والى الجبال كيف نصبت والسى الارض كيف سطحت) . وفي القرآن الكريم آيات كثيرة فيها من البراهين القاطعة ما فيه كفاية ، ولو فكر الانسان العاقل في خلق ذبابة واحدة او نياها هو اصغر منها من الحيوانات لتلكه الحيرة وعلم ان هذا الحيوان الصغير المزود بكل ما يحتاج اليه خلقه خالق قادر متصف بالجلال والكمال وانه هو خالق غيره من المخلوقين اولكن اكثر الناس لا يعلمون ولكن الناس لا يعلمون) ، فالله سبحانه قدر في ازاله ان يكون اكثر الناس زائفين عن سواء الصراط ، وان يكون القليل منهم هم المهتدين لحكمة اقتضت ذلك ، وقد جاء في الحديث الصحيح المتفق عليه ان الله عز وجل يقول لادم عليه السلام يوم القيامة : يا ادم ، اخرج بعث النار يقول يا رب وما بعث النار فيقول الله تعالى له : من كل الف تسعة وتسعة وتسعين انسانا او كما قال صلى الله عليه وسلم واذا كان بعض التلاميذ يقرأ اشيا منفعلى استاذهم ان يرشده ، ويبين له الخطا من الصواب والفتن من السمين واذا لم يفعل ذلك مع قدرته عليه كان خائنا لامنته ويجب على المبلمين ان يجعلوا مدارسهم نقتية من الكتب والمصحف والمنشورات التي تتفانى مع الاسلام اذ لا معنى للخلط بين الاسلام وغيره كان يكون التلميذ المسلم في بعض الحصص يدرس آيات قرآنية واحاديث نبوية ، وفي بعض آخر يقدم له ما يتناقض ويكذب تلك الايات وتلك الاحاديث .

واننا لنأسف جدا على ان يكون بعض المدرسين يروج ما ينافي الاسلام في هذا البلد الذي يدين جميع هؤلاء بالاسلام ويحرصون ويبدلون جهودهم للرفع من شأنه ونشره بين الذين لم يسمنوا بنوره ، كما نرجو ان يكون ما نسب السى هذه المدرسة غير صحيح ، وعلى تقدير انه صحيح نرجو ان تبادر الى التوبة والاتلاع عن اعتقاد كل ما ينافي عقيدة الاسلام .

وينبغي ان ننبه هنا ان الاسلام ليست فيه طائفة تسمى رجال الدين ، وانما هذه تسمية تطلقها تلامذة المسيحيين ممن اساتذتهم ، فالنصارى قد صنفتهم ملك الروم المسمى قسطنطين عندما اعتنق الديانة العيسوية في زعمه ، وكان ذلك قبل الاسلام فمقر القاعدة المشهورة عندهم هو « ما لله لله وما لغيره له » وجعل للحكم رجلا وللدن رجلا وكان على راس رجال الدين النصراني (البابا) الذي تجاوزت سلطته حد المعتول واصبح يمنع صكوك الففران والجنة من شاء ويمنعها من شاء ، قد وضع قسطنطين المذكور للنصارى قوانين تخالف احكام الانجيل الذي انزل الله على رسوله عيسى بن مريم عليه السلام ، واستمر العمل بتلك القوانين حتى ظن الناس ان الانجيل ليس كتاب احكامهم ان الله سبحانه اخبرنا في القرآن الكريم انه امر اهل الانجيل في الماضي ان يحكموا بها فيه فقال تعالى : « وليحكم اهل الانجيل بما انزل الله فيه » وما تام به قسطنطين ، من الفصل بين الدين والدولة والقضاء

الحكم بالانجيل هو ما قام به كثير من المسلمين في عصرنا هذا ، وكل انسان له الملم صحيح يدين الانسان يعلم انه لا فصل فيه بين الدين والسياسة وأن السياسة جزء من الدين ، كما يعلم انه ليس في الاسلام رجال او نساء يطلق عليهم رجال الدين او نساء الدين لان الاسلام دين الجميع يستوى فيه ذكرهم واثامهم وكبرهم وصغيرهم وحاكمهم وفقههم وجنديهم وليس لحاكم المسلمين ولا فقيههم ولا غيرهما حق امتياز في الاسلام بحيث يحق له ان يهب المغفرة او الجنة لمن يشاء او يمنها من يشاء ، ولم يكن لحاكم المسلمين او فقيههم في صدر الاسلام وايام شبابه ابهة ولا لبة تميزه ، وليست اقوال واحد منها مسلمة كلها بل يستطيع كل رجل او امرأة ان يراجع ويبين له ان في كلامه خطأ ، وليس للمسلمين بابوات ولا كرادلة ، ومعلوم ان الفقيه من المسلمين سواء اكان من الصحابة ام من غيرهم يعيش بين المسلمين كثر من افرادهم واذا كان بعض المسلمين قد اتخذ لنفسه ابهة او مظهرا فخما لكونه حاكما او فقيها او شيخا صوفيا فذلك شيء جايبه فاعله من نلقاه نفسه فيجب ان ينسب اليه لا الى الاسلام ، وفرق كبير بين ما هو من الاسلام وما هو من فعل بعض المسلمين ، ونعود مرة اخرى فنقول : ان حجة الشريعة الاسلامية كان منهم خلفاء وولاة وقضاة ومفتون ومعلمون وكان منهم من جمع بين عدد من هذه الوظائف وكل منا يعرف ان الصحابة رضوان الله عليهم كانوا هم الجنود الذين حملوا السيف والقلم وفتح الله بهم العالم واعز بهم الاسلام واذل بهم الكفر وحلوا القرآن والسنة الى البلاد التي فتحوها فانتشر للعالم والنور في كل البلاد المفتوحة ، ونذكر على سبيل المثال ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه قد سجل له التاريخ ضربات نادرة في اعناق الكفار كما سجل لـمفتاوى بدعية لا يكاد احد يهتدي اليها ماخذها ، وهذا عبدالله بن عمر رضي الله عنهما ليس السلاح وهو ابن خمس عشرة سنة ولم يزل مقاتلا الى ان تحطمت ممالك كسرى وانضوت تحت لواء الاسلام وانتزع المسلمون بلاد الشام ومصر وما جاورها من ايدي قياصرة الروم وقد اشتهر مع ذلك بوفرة الرواية وسعة العلم وكثرة العبادة وشدة الورع ، وهذا الحسن البصري الذي هو من المع علماء التابعين كان مبرزاً في العلم والتقوى والفصاحة وكان مع ذلك مجاهداً مشهوراً بالشجاعة ، وهذا الامام ابو عمرو الاوزاعي امام اهل الشام ومحدثهم وفقههم قضى حياته ونشر علمه وهو مرابط مقيم على خط النار ، وهذا العالم الجليل اسد بن الفسرات قاضي القيروان كان هو قائد الجيش الذي فتش جزيرة صقلية وكان مع ذلك متقلدا في بلاد الاسلام من القيروان الى مصر الى الحجاز الى العراق لجمع العلوم الاسلامية ولقاء العلماء ، ولم يكن احد من هؤلاء ولا من غيرهم يقال له رجل الدين لان الدين للمسلمين جميعا يستوى فيه الجاهل منهم والفقيه والطبيب والمهندس والتجار والحداد وغيرهم من اصحاب العلوم والحرف ، وكل من طالع كتب فقهاء المسلمين يجد فيها ان كل مسلم عاقل بالغ ذكر او انثى يجب عليه ان يتعلم فرض عينه من علم الطهارة والصلاة والنكاح والبيع وغيرها وما زاد على ذلك من الفقه فهو فرض كفاية يجب ان يكون في البلد طائفة من الناس يقومون به ، كما يجب ان يكون في البلد طائفة لهم معرفة جيدة بعلوم الحديث والتفسير والقراءات ، ويجب ان يكون في البلد طائفة اخرى لهم

معرفة بالطب وصناعة الحديد والخشب وغيرها من الصناعات التي يحتاج اليها المسلمون ، وعلى حاكم المسلمين ان يهيئ لكل من هذه الفنون طائفة من الناس يقومون به ، ويعتبر هؤلاء جميعا خادمين للمدين الاسلامي واهله ولغير المسلمين الخاضعين للحكم الاسلامي ويتساوت القائمون بهذه العلوم والصناعات في حسن النية والاخلاص والبعد عن الفس والخيانة فكل من احسن نيته واخلص عمله فلجسه عظيم عند الله سواء اكلن فقيها ام حدادام غيرهما .

والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم .

وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ، ،

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥ - ٦
الطهارة	٧ - ٨
الصلاة	٩ - ١٩
الزكاة	٢٠ - ٢١
الميام	٢٢ - ٢٧
الحج	٢٨
الزكاة	٢٩ - ٤٤
النكاح	٤٥ - ٩٣
البيوع	٩٤ - ١١٤
الوقف	١١٥ - ١٢١
القضاء	١٢٢ - ١٢٤
الجنائيات	١٢٥ - ١٢٨
الردة (اعاننا الله منها)	١٢٩ - ١٣٥
الحدود	١٣٦ - ١٤٧
التركاة	١٤٨ - ١٥٠
باب جامع مسائل من العلم	١٥١ - ٢٠٢
باب الملحقات	٢٠٣ - ٢٤٨

تصحیح

الصفحة	سطر	خطبا	صواب
١٠	١	دائق	نقائق
٢١	٨	الثاني	بالثاني
٢٢	٣٣	سلاح	وسلاح
٢٦	١٦	ورائهم	وراءهم
٣٢	١٤	حالة	حاله
٣٤	٢٧	المدنات	المحدثات
٣٥	٢٨	الكثي	الكثير
٣٦	٤	ابن الجوري	ابن الجوزي
٥٢	٧	محشية	محييه
٥٢	٨	بن الماجشون	ابن الماجشون
٥٦	١	مكائنة	مكائنة
٥٧	٥	ان الشانعي	اي الشانعي
٥٩	١٤	قرئ	قروء
٦٤	١٧	عنده أي	منده أي
٦٧	٢٥	كان	كان
٧١	٢٨	متفصون	متفقون
٨٠	١٩	قولية	تولييه
٨٢	٨	لأن اللدي	لأن اللدد
٨٦	١٨	الصدوق	المصدق
٨٨	١٠	بتفصيل	بتفصيل
٩٠	١	يرفق	يرقق
٩١	١٦	بلا غدر	بلا مذر
٩٩	٢١	البيع	المبيع

الصفحة	سطر	خطا	صواب
١٠٠	١٥	منفعة	منفعته
١٠١	١٧	السيب	المسيب
١٠٣	٢٢	العصية	المعصية
١٣٢	٢٠	غالما	غالبا
١٤٠	٤١	من هذه الرنت	عن هذه الرتب
١٤٢	٢٧	ارهاق	ازهاق
١٤٣	١	الوطا	الموطا
١٤٩	١٦	وشرحه	وشروجه
١٥٦	٢٦	بظاهرة	بظاهره
١٦٢	١٨	اكمال	اكمال اكمال
١٦٩	٢٤	او الاب	او لاب
١٧٠	٦	لمن بعدهم	من بعدهم
١٨٤	١٠	ن	من
١٨٦	١٧	او يبيمها	او ييمها
٢٠٠	٧	واستعمل	واستقل
٢١٠	١٥	ن	ان
٢١٢	١٧	ضعيف	الضعيف
٢١٣	١٥	وحبهم	رحبهم
٢١٣	١٨	ي	اي
٢١٥	٦	مثل مى	مثل امى
٢١٩	آخر السطر	الختنى	الخرتى
٢٢٢	٧	اشكر	الشكر
٢٢٢	١٢	نه	انه
٢٢٥	١٥	سائله	مائله
٢٣٠	١٨	حكمة	حكه



شركة ابوظبي للطباعة والنشر